منشورات عمادة البحث العلمي
٢٠١٤/٣

ظاهرة الفساد
الخطورة والتحدي:
سياسيا واقتصاديا واجتماعيا



الأستاذ الدكتور

عمر الحضرمي

٢٠١٤

ظاهرة الفساد: الخطورة والتحدي: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي
كلية الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية
الجامعة الأردنية

2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٣٩٢٥ / ٨ / ٢٠١٤)

٣٠٤

الحضرمي، عمر حمدان

ظاهرة الفساد الخطورة والتحدي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا / عمر حمدان الحضرمي.- عمان: المعد، ٢٠١٤

(٢٤٠) ص.

ر.إ. : ٣٩٢٥ / ٨ / ٢٠١٤.

الواصفات: / السلوك الاجتماعي / / الفساد / / الاقتصاد /

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

خاض الدكتور عمر حمدان الحضرمي غمار تجربة ربما تكون الأولى من نوعها في المملكة عندما وضع كتابه الجديد ظاهرة الفساد : الخطورة والتحدي : سياسياً واقتصادياً واجتماعياً" ليأتي هذا الكتاب في ظل ظروف ومعطيات قطع فيها الفاسدون والمفسدون أشواطاً متقدمة في ممارساتهم غير المشروعة في نهب ثروات ومقدرات الأوطان ، ليس في الأردن أو في المنطقة العربية وحدها بل في العالم أجمع ، حيث أصبحت ظاهرة الفساد عابرة للحدود ومتشابكة الأطراف .. الأمر الذي دعا المجتمع الدولي برمته إلى التنادي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة على التنمية الشاملة وعلى الإصلاح والتصدي لها. كما يتصدى لآفات كثيرة تشكل أخطاراً جسيمة على المجتمعات كافة ،كترويج وتعاطي المخدرات ، والقرصنة في أعالي البحار ، والإرهاب المنظم وتجارة الأسلحة وغسل الأموال .

إن الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي شارك الأردن في صياغتها وكان من أوائل الدول التي صادقت عليها في الرابع والعشرين من شهر شباط / فبراير / 2005 كانت ترجمة حقيقية للاهتمامات الدولية في هذا الشأن.

حفلت التوطئة والفصول الأربعة بمعلومات وتعريفات باعتبار أن الفساد «آفة لا بد من مواجهتها في توخي الإصلاح» جاءت هذه التوطئة شافية ومفيدة للباحثين والدارسين كما أجابت على أسئلة كثيرة تدور في أذهان الناس وتُقلّبها عقولهم حول هذه الظاهرة التي غزت المجتمعات كافة: غنيها وفقيرها، وإن كانت الدول النامية أكثر تأثراً لمحدودية مواردها وأصبحت تُشكل المناخ الأكثر خصوبة لترعرعها، وفي أحيان كثيرة بتشجيع او بضغوط تمارسها مراكز القوى والمال في الدول النافذة والمسيطرة في العالم .

وفي ضوء ذلك نعتقد أن هذا الكتاب، في تناوله للفساد مفهوماً وإبعاداً تاريخية وبيان مواقف الأديان السماوية منه والتّعرّض لنظرياته وآثاره السلبية ومخاطره، سيوفر أرضية معرفية حلّلت ظاهرة الفساد وأنماطه وتعرضت لعوامله وأسبابه .. كما شخصّت أشكاله قطاعياً ومؤسسياً وسهّلت التعرف على نتائجه السلبية على الأوطان، وبالتالي على الإنسان نفسه هدف التنمية وأداتها .

ولقد أحسن الباحث فعلاً عندما تناول في فصل خاص ، موقف المجتمع الدولي من الفساد وكذلك الموقف منه على صعيد الوطن العربي والأردن على وجه الخصوص ، حيث تناول الباحث الجهود الوطنية على صعيد مكافحة الفساد والتشريعات التي صدرت بهذا الشأنمؤكداً على الإرادة السياسية والحس الوطني في محاربته وتجفيف منابعه بدعم وتوجيه من جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ..

لقد تطرق الكتاب لقضايا فساد معينة، شهدتها الساحة الأردنية، وسمّى الأشياء بمسمياتها دون مجاملة لأحد أو تحفظ من ذكر أسماء شركات وشخصيات شابت سمعتها مثالب الفساد .. كذلك فان تصنيف هذه القضايا في خمس مجموعات دليل واضح على القيمة المعرفية التي يقدمها الكتاب بحيادية لجمهور المهتمين والمتابعين .. ويسرني هنا أن أؤكد بأن الأردن أصبح على الصعيد العربي والإقليمي بيت خبرة في مجال محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين والمفسدين.

وأخيراً فإننا نُثنيّ على مجموعة التوصيات التي اقترحها الباحث للخروج من»أزمة الفساد»، وعلى تأكيده على أن محاربة هذه الظاهرة ليست من مهمة فئة دون أخرى، أو جهة دون جهة، بل هي من مسؤولية الجميع أفراداً ومؤسسات وستظل محاربة الواسطة والمحسوبية وتحفيز الحس الوطني أخذاً بالمسؤولية تجاه مقدرات الوطن، وترسيخ ثقافة نبذ الفساد، من الأولويات التي يجب العمل على تعظيمها لدى الأردنيين كافة .

والله الموفق

سميح بينو
رئيس هيئة مكافحة الفساد
1/9/2014

توطئة:

يُعد الفساد، بأنماطه كافة، خطراً مُحْدِقاً بالمجتمعات الإنسانية كلها على سوية واحدة. وحتى يمكن الإحاطة بهذه الظاهرة، كمفهوم اقتصادي سياسي، لابد أولاً من إدراك أن الفساد في أصوله، سلوك مخالف للفطرة الإنسانية، على الرغم من وجود إجماع على أنه، قديم، وعلى الرغم من أنه قد أصاب الدول والمؤسسات كلّها. وما «المجتمع الفاضل» الخالي من الفساد، أو «المدينة الفاضلة» النقيّة منه، إلا توهمات قائمة في ذهن الفلاسفة والمفكرين التجريديين، الاجتماعيين، الذين عجزوا تماماً عن ترجمة هذه الحالة الذهنية إلى واقع ملموس، أو على الأقل أن يجدوا لها نماذج قريبة من تصورهم.

ويعرف الفساد بأنه «إساءة استعمال السلطة العامة، من أجل تحقيق مكاسب شخصية»[1]. وتتشكل العلاقات بين المؤسسة ورئيسها في القطاع العام فرصة لنمو الفساد. وعلى أي حال؛ فإن هذا التعريف يعني ببساطة وجود تمايز بين دور الشخص ضمن عمله في القطاع العام ودوره الشخصي. كما يعرف الفساد بأنه «سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة»[2].

ومع انتشار الفقر والتدهور الصّحي وسوء توزيع المداخيل والثروات في العالم، انخفضت معدلات النمو وانعدمت في العديد من الدول، حتى أن بعضها التي تنعم بموارد طبيعية غنية سجّلت معدلات دخل ونمو منخفضة وضعيفة ولم تسلم دول أخرى، خاصة دول الكتلة السوفياتية سابقاً من انخفاض معدلات النمو على الرغم من وجود قوى عاملة مثقّفة، لا بل على مستوى عالٍ من الثقافة، إلا أن هناك تناقضاً حاصلاً، فالمؤسسات العالمية التي تقدم القروض مثل البنك الدولي، غالباً ما تجد صعوبة كبيرة في تحديد مشاريع مقبولة. كيف يمكن أن يحصل هذا عندما تكون الحاجة ملحة لمثل هذه المشاريع؟ لعل أحد جذور المشكلة يكمن في الاختلالات الوظيفية الموجودة في مؤسسات القطاع العام والخاص. فضعف الحكومات يعني أن المساعدات الخارجية لن يتم استخدامها بكفاءة. وتكمن الصعوبة على الأغلب لدى الدول ذات المداخيل المنخفضة، وتلك التي تسجل نمواً ضعيفاً في عدم قدرتها على استخدام مواردها البشرية والمادية على نحوٍ فعّال. فهي بحاجة إلى إصلاح مؤسسي، ولكن هذا الأمر في

1- روز أكرمان، سوزان (2003)، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح الطبعة الأولى، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 167.

2- زياد عربية، «الفساد»، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005، ص2.

غاية الصعوبة، فإنشاء السدود وبناء الطرق السريعة والمرافئ تعدّ عمليات ذات علاقة تقنية مباشرة أما إصلاح الحكومات وتنشئة قطاع خاص قوي؛ فهي مهمات أكثر صعوبة، ولا يمكن اختزالها ضمن تصاميم هندسية مباشرة.

وثمّة واقع إنساني عالمي ومركزي على السواء لتفسير التجارب المختلفة للدول، وهذا الدافع هو المصلحة الشخصية التي تشمل الاهتمام بتأمين العيش الرغيد لعائلة الفرد وجماعته. ويطلق بعض الدارسين على هذه المصلحة اسم الجشع، بينما يسميها الاقتصاديون: الاستفادة القصوى من المنفعة[1]. وقد دلت الدراسات التي أجريت حديثاً على أن ارتفاع مستويات الفساد مرتبط بانخفاض مستويات الاستثمار والنمو. فالفساد يخفض من فعالية السياسات الصناعية، ويشجع بروز الأعمال التي تتحرك ضمن القطاعات غير الرسمية، منتهكة القوانين التشريعية وقوانين الضرائب[2].

كما أن مستويات الفساد العالية تعيق عمليات الاستثمار الخارجي، ولا نستثني من هذا الفساد الاقتصاديات التي كانت تستطيع استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لولا تلك المستويات العالية من الفساد التي تفشت فيها، إضافة إلى خفض فعالية سياساتها الصناعية. وحتى مع ترافق الفساد والتنمية الاقتصادية سوية، فإن المدفوعات غير القانونية تتسبب في ارتفاع التكلفة وازدياد الانحرافات. فكبار المسؤولين الفاسدين يتسببون في دعم الاستثمارات غير المنتجة في القطاع العام والتقصير في مجالات المحافظة على الاستثمارات السابقة، كما يؤدي الفساد إلى تخفيض الاستثمار العام والاستثمارات الأجنبية، ولكن في المقابل يشجع الاستثمار المفرد في البنية التحتية. في الأنظمة الفاسدة يقدم اللاعبون الاقتصاديون المترددون، مثل أولئك المتورطين في أعمال غير قانونية، منافع نسبية. فالدولة تفقر بشكل عام حين ترتفع نسب الفساد فيها. وقد تصبح عالقة في فخ الفساد الذي يؤدي إلى تفريخ متواصل للفساد، ومن ثمّ إلى ضرب الاستثمار القانوني والأعمال النظيفة فيها. وقد أكدت لنا التجارب التي أجريت عبر عدة دول وجود التأثير السلبي للفساد على النمو والانتاجية، إلا أن معرفة ذلك لا تخدم كثيراً في وضع استراتيجيات محاربة الفساد، كما بينت الأبحاث أن الفساد ضار جداً ولكن ذلك لا يساعد في تحديد الوسائل الحقيقية التي يؤثر فيها الفساد على الأداء الاقتصادي.

ولو أردنا أن نستوضح حقيقة ماذا يعني أن تسجل دولة ما في المرتبات العالية على مؤشر الفساد. هل يعني هذا أن الرشاوى تشكل جزءاً كبيراً من العقود

1- روز أكرمان، سوزان ، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، مرجع سابق، ص 19.
2- روز أكرمان، سوزان، مرجع سابق، ص 19.

والخدمات الحكومية؟ أم يعني أن نسبة الصفقات التي تتأثر بتلك الرشاوى عالية جداً؟ أم أن الرشاوى تؤثر تأثيراً خاصاً في الانحرافات التي تظهر في الحياة السياسية والاقتصادية؟. والحقيقة أن هذه الإحصائيات لا تعطي أية معلومات قد تساعد في فهم المعاني التي تتضمنها، حيث إنّ مثل هذه المعلومات لا تبدو ظاهرة للعيان أو موجودة. وللمزيد من تعقيد الأمور نقول: إنّ العلاقة بين الفساد وبين الأداء الاقتصادي والسياسي الضعيف قد لا تكون مجردة. فالمستويات العالية من الفساد قد تكون أكثر تدميراً في ظروف معينة منها في ظروف أخرى. كما أن الفساد يحدد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث يؤدي موظفو الدولة أحياناً الأدوار الرئيسة. وفي أحيان أخرى يهيمن القطاع الخاص بصفته القوة الأكبر. وتحدد القدرات النسبية للمساومة بين هذه الجماعات كل من التأثير العام للفساد على المجتمع وتوزيع المكاسب بين الراشين والمرتشين.

وتحليل الفساد هو جزء من هذا الحوار المستمر الذي لا ينتهي حول أي شكل حكومي هي الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من ميل الدول الغنية إلى اعتناق الديمقراطية، إلا أنه لا توجد علاقة إحصائية بسيطة بين النمو وبين الحكم الديمقراطي، ولا يصعب فهم السبب لهذا، فالديمقراطية ببساطة هي تعبير عام جداً لا يمكنه استيعاب سلسلة أشكال الحكومة التي تندرج تحت هذا العنوان. كذلك، فإن النسبة الحكومية التي تثبت نجاحها في بلد ما قد تتسبب في اختلال وظيفي في بلد آخر، فالاختلال الوظيفي الراسخ والواسع الانتشار هو شكل من أشكال الفساد.

ولاستيضاح الأمور بشكل أكبر نلقي الضوء على عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد، فقد أشارت تقديرات Antonio Costa المسؤول الأعلى في مكتب مكافحة الجريمة إلى أن زائير ونيجيريا الدولتين الأفريقيتين هما الأكثر تضرراً، حيث خسرت كل منهما نحو 5 بلايين دولار خلال السنوات القليلة الماضية بسبب الفساد[1].

وفي باكستان، هناك ما يقدر ب 30 % من أسعار مشاريع الأشغال العامة يذهب إلى العمولات والرشاوى، في حين في بنغلاديش يلتهم الفساد نحو نصف الاستثمارات الأجنبية. ولا يعد الفساد ظاهرة في العالم الثالث فقط، في حين أنه لا يمكن إنكار أنه أكثر انتشارا في البلدان السلطوية الأقل نموا، كما أن المجتمعات الغربية الديمقراطية لا تخلو من الفساد. فعلى سبيل المثال في عام 2002 أظهر تحقيق برلماني في هولندا

1- Ebben, Wouter, de Vall, Albert (2009). Institutions and the Relation between Co - ruption and Economic Growth, Institute for management Research Radboud University Nijmegen, NiCE Working Paper 09-104, January 2009. .

أن الإنشاءات الهولندية قد شارك في نشوئها الممارسات الغير مشروعة ، بدءا من الاحتيال ، والدعم غير المبرر والرشوة من أجل إصدار تراخيص[1].

وقد أظهرت دراسات عدة من ضمنها دراسة معهد البنك الدولي عن أثر الفساد على الاقتصاد الوطني في الدول، حيث كشفت دراسة معهد البنك الدولي أن مليارات الدولارات تهدر سنوياً بسبب الفساد في كل من البلدان الغنية والنامية ويقدّر ذلك بـ 1000 مليار دولار سنوياً[2]. وقد بيّنت دراسات أخرى أن الفساد يضر النمو والاقتصاد كما أنه يقلل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية ونوعية المشاريع الاستثمارية العامة[3]. وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت دراسة Mo [4] أن الفساد يخلق عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي من شأنه خلق حالة من عدم اليقين ، ويخفض الإنتاجية والنمو الاقتصادية. وهناك توافق واسع على أن الفساد يضر الأداء الاقتصادي للدول على المدى الطويل. ومن خلال الفساد، تنفق الموارد على الرشوة بدلا من الإنتاج، وتحد من كفاءة تخصيص الموارد، وتعيق النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم مما سبق، توجد هناك وجهات نظر بديلة فعلى سبيل المثال، هناك من يجادل بأن البيروقراطية تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية. ولكن إذا كانت الحكومات تهتم في المقام الأول بالوصول إلى أهدافها الأخرى (مثل البقاء في السيطرة، والإثراء الذاتي)، فإن إعادة تقييم آثار الفساد يكون له ما يبرره. وفي الغالب تسمح الرشوة لرجال الأعمال بكسب النفوذ في عملية صنع القرار ، وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة المبتكرة من رجال الأعمال.

وفي رأي مماثل من قبل هنتنغتون [5] نجد أنه أكد على دور الفساد في تشحيم عجلات البيروقراطية حيث فسر بأن الرشوة يمكن أن تكون الطريقة الفعالة والمؤثرة في تذليل القوانين أو اللوائح التي تعيق النشاط الاقتصادي، وذلك عندما تكون الإجراءات الحكومية مماطلة، ومن ثمّ ومن ثمّ فإن المال السريع قد يساعد في تسريع عملية اتخاذ القرارات البيروقراطية.

1- Heuvel, van den G., (2005), "The Parliamentary Enquiry on Fraud in the Dutch Construction Industry, Collusion as Concept Between Corruption and State-Corporate Crime", Crime, Law and Social Change, 44 (2), 133-151.
2- World Bank, 2004, Governance and Anticorruption (GAC), ongoing research, Washington: World Bank.
3- Ebben, Wouter, de Vall, Albert, Op. cit, P 3.
4- Mo, P.H., 2001, .Corruption and Economic Growth., Journal of Comparative Ec - nomics, 29, 66-79..
5- Huntington, S., 1968, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, New Haven.

ومن أهم مظاهر الفساد المتفشية في المجتمعات وأخطرها عليه هي ظاهرة غسيل الأموال ، حيث تعدّ التحدي الحقيقي في مؤسسات المال والأعمال، بالإضافة إلى أنها امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الأنشطة الجرمية في مكافحة أنماطها المستجدة. حيث تعد جريمة غسل الأموال من وجهة نظر قانونية جريمة مالية يعاقب عليها القانون متى انطبقت الشروط عليها، وهي عبارة عن «مبادلة أموال نقدية تم اكتسابها بطرق غير مشروعة قانوناً بأموال تتصف بالمشروعية مع إخفاء مصدرها الحقيقي»[1]، حيث يتفنن غاسل الأموال في كيفية غسل الأموال التي حصل عليها، بحيث يلبسها لباس التقوى عن طريق إدخالها في مسالك تخفي حقيقتها على سبيل المثال نقل موضعها أو موضع حيازتها وتحويلها إلى أموال نقدية أو مالية مختلفة.

ولغسيل الأموال تعريف علمي وتعريف قانوني؛ فالتعريف العلمي لهذه الظاهرة، هو: «إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، لتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ومن أمثلتها الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، والرقيق، والدعارة، والأسلحة) [2].

أما التعريف القانوني، فقد عرفت المادة (1) من نظام مكافحة غسل الأموال بأنه «ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من وراءه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو للنظام وجعلها كأنها مشروعة المصدر»[3].

وفي مقالة لثائر زهير خليل، فقد بين فيها أن جريمة غسيل الأموال هي جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت مكاسب مالية غير مشروعة؛ لذلك فقد تم إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة، من أجل استخدامها بيسر وسهولة، حيث تعدّ جريمة غسيل الأموال مخرجاً لمأزق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر أموالاً باهظة، كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها[4].

1- انظر، الشرع، مجيد ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.iraq-sop.net/users/articles/ 116/129588/247.doc .

2- بشر، بليغ ، مفهوم غسيل الأموال: مقالة منشورة على موقع طريق النزاهة، تاريخ 4 آب، 2013.

3- المستشار سليمان، عبد الفتاح، (2006)، جريمة غسيل الأموال، المفهوم والخصوصية، المادة (1) من نظام مكافحة غسيل الأموال، مصر، ص16.

4- خليل، ثائر زهير، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.zuheirkalil.com/book/abhath/jar.doc.

وسنتعرف إلى هذه الظاهرة الخطيرة والجهود الدولية في مكافحتها وما نصت عليه النصوص الدولية من قواعد وأحكام غسيل الأموال التي جاءت ضمن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات.

الفصل الأوّل
الإطار النظري

محددات الدراسة:

تكمن موضوعية هذه الدراسة في أنها مشاركة في محاولة الإجابة عن سؤال رئيس، يقوم على تفسير ارتباط قضية الفساد بكثير من المعطيات الداخلية والخارجية؛ ثقافية وسياسية وفكرية وعقائدية واقتصادية.

ولذلك، فإن مقاربة مشكلة هذه الدراسة ستكون ضمن متغيّرين، أولهما مستقل، وهو حتمية الذهاب إلى الفساد. وثانيهما تابع، وهو تلك المتغيّرات والتطورات الدولية والمحلية على كل المستويات التي من نتيجتها حتماً، إجراء تعديل مركزي في مفهوم التحديات التي تواجه النظام السياسي ومن ثمَّ ترسم طبيعته.

ولتوضيح ما سبق، فإن الدراسة ستضع مجموعة من الأسئلة الفرعية، وبالإجابة عنها يمكن التحقق من فرضية تقول؛ إن الفساد هو آفة لابد من مواجهتها في توخّي الإصلاح الذي هو حتمي الحدوث، وذلك نظراً لوجود تيارات فكرية أصبحت تفرض نفسها دون أية معوّقات ودون وجود سلطة عليها تكبح جماحها أو تصادر قرارها، وأن أية حالة انحراف في المجتمعات الإنسانية ستواجه حتماً، في مرحلة ما، مظاهر رفض ومحاربة.

أما الأسئلة التي يمكن طرحها؛ فهي:

أولاً: ما الفساد؟ وما دوافعه وما هي مظاهره؟

ثانياً: هل ذهاب النظام السياسي إلى انتهاج سلوكات فاسدة ليحمي ذاته، أمر مبرر؟

ثالثاً: هل هناك لدى أي نظام سياسي قدرة على الصمود أمام التحولات الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية الدولية الحديثة ؟

رابعاً: هل يمكننا رصد تحولات إصلاحية فعلية في النظام السياسي؟ أم أن ما يجري هو عبارة عن عمليات ترحيل للأزمة وتأجيلها؟

خامساً: ما مدى انتشار ظاهرة الفساد في العالم؟

سادساً: ما مدى تأثير ظاهرة الفساد على النظام السياسي والاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

تصدر أهمية هذه الدراسة عن مواجهة المجتمعات السياسية غير الديمقراطية موجات متتالية من الانتقاد داخلياً وخارجياً، وذلك بسبب انفتاح قنوات الاتصال الدولي على وسعها، وبسبب عجز أي نظام سياسي عن أن يقف ضد تيار تدفق الأفكار والآراء، وعدم قدرته على الحجر على عقول المواطنين. ومن ثمّ فإن عليه أن يبدأ حركات الإصلاح من ذاته، وإلاّ فإنه سيجد نفسه خارج السياق العام للحركة الشعبية المثقفة وغير المثقفة، وفي مواجهة تيارات لا يستطيع الصمود أمامها.

وفضلاً عن ذلك، فإن الدراسة تسعى إلى توفير أرضية معرفية تحلل ظواهر الفساد وأنماطه، وتتقصى عوامله واسبابه، وتوصّف وتشخص أشكاله القطاعية والمؤسسية، وتتعرف إلى توابعه ونتائجه، وتقويم برامج مكافحته وجهودها. وينبغي لهذه الأرضية المعرفية أن ترتكز على أسس منهجية تتيح الوثوق في ما تنتهي إليه من نتائج واستنتاجات، وتسمح بتحليل ظواهر الفساد وفهمه، وتشخيص أشكاله وأنماطه، ثم إخضاع كل هذا لقياسٍ وتقييمٍ ومتابعةٍ، تُمثِّل حجر الزاوية في نجاح برامج المكافحة وجهودها.

مداولة مصطلحيّة:

الفساد: Corruption

يعرف الفساد بأنه «سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة»[1].

كما يعرف الفساد بأنه «هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي أو من داخله، تعود بالفائدة على الموظفين العامين، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستخدام قوانين جديدة أم بإلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية [2].

أما «هنتنجتون»؛ فقد عرّف الفساد بأنّه: «أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفاعلة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه؛ فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف ذاتها

1- زياد عربية، الفساد، مرجع سابق، ص2.

2- د. حسن أبو حمود (2002)، «الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية»، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002 ، ص445-466.

عن أنماط السلوك القائمة و«المعهودة»[1].

ويُعرّف الفساد لغوياً بأنه نقيض الصلاح «فسدَ يفسِد ويُفسد، وفسد فساداً وفسوداً، فهو فاسد، والمفسدة خلاف المصلحة»[2].

ويعرّف الفساد أيضاً، بأنه «انحراف في استخدام الصلاحيات المخولة لأفراد طبيعيين أو اعتباريين، في إطار مؤسسي يخولهم ممارسة هذه الصلاحيات لاستخدامها في أغراض وحدود معينة»[3].

أما في الشريعة الإسلامية، فقد جاء النص عليه مقروناً بالنص على الحرابة وجزائها. قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ»﴾[4].

وتكمن خطورة الفساد عندما يكون بين رجال السلطة العليا، لأنه سرعان ما يستشري ويتسرب إلى المستويات الدنيا التي تحتمي بالسلطات العليا، وهذا ما يسمى Top-heavy Corruption.

الإصلاح: Reform

الإصلاح في اللغة نقيض الإفساد، وهو الإتيان بالخير والصواب، يقال: أصلح بين القوم، أي وفّق وألّف بينهم بالمودّة، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، وأصلح الدابّة: أحسن إليها[5].

والإصلاح هو الرغبة في تغيير ما هو قائم نحو الأحسن، فإن كان فاسداً تم إصلاحه، وإن كان صالحاً تم تحصينه[6].

أما مفهوم الإصلاح السياسي؛ فينظر إليه على أساس أنه التغيير أو التعديل

1- د. ناصر عبد الناصر، أناتوميا الفساد.... 1 من 12 (الفساد .. التعريف والملامح)، صحيفة البعث، الأحد 6 كاون الثاني، 2002.

2- ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1375هـ ، مادة (جرم).

3- أحمد سليم، احمد صقر، أروى حسن، صلاح الغزالي، عامر خياط (2010)، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، إشكاليات القياس والمنهجية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص34.

4- سورة المائدة: 33.

5- الصحاح، ج1، ص383-382، ولسان العرب، ج1، ص383.

6- د. ناصر عبد الناصر، اناتوميا الفسا 12-12 (دور الإصلاح في قمع الفساد)، أخبار الشرق، ، 15 كانون اول، 2010.

نحو الأحسن لوضع سيىء أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج[1].

أما في الشريعة الإسلامية؛ فإن الإصلاح يعني عمل الصالحات، والعمل بشريعة الله، وإقامة العدل في الأرض، وإصلاح أمر الرعية وعدم الإفساد.

من هنا؛ فإن مفهوم الاصلاح يطلق على التغييرات التي تسعى إلى إزالة الفساد، والتعديل في طبيعة الحكم وممارساته، وتغيير القيم وأنماط السلوك، وعقلنة البنى في السلطة، وعدالة توزيع القيم السلطوية. ويكون ذلك عن طريق التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية، وتفعيل القوانين والدساتير العادية، وتقوية آليات المساءلة، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وضمان أمن الأفراد وحرياتهم، وتمكينهم من نيل حقوقهم.

الشفافية: Transparency

هي في الأصل كلمة مأخوذة من الجذر اللغوي «شَفَفَ» ومعناه الخفّة ورقّة الحالة أو الشيء القليل. والشّفْ هو ستر القليل. وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة Transparency تعني الحالة التي يمكن الرؤية من خلالها.

والشفافية هي وضوح في كل الأعمال خاصة ما يتصل بالإجراءات والنظام المستخدم، ومن ثمّ معرفة كل فرد حقوقه والتزاماته وجوانب الأعمال كافة، وعندها لا يكون هناك مجال للانحراف أو الاستغلال[2].

تُشْتق الشفافية من فعل: «(شفّ) الثوب ونحوه – شفوفا :رق حتى يرى ما خلفه. والشيء لم يحجب ما وراءه»[3].

أما اصطلاحا، فتعني «المكاشفة بين الحكومة والشعب. الشعب عبر ممثليه في البرلمان. وكذا مؤسسات المجتمع المدني»[4] .

وهي تعني إجرائيا: «الوضوح والمكاشفة التي ينبغي أن تكون تجاه قضايا الفساد

1- د. أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي»المعنى والمفهوم»، جريدة الدستور، العدد رقم 16709 – الأحد 19 كانون الثاني 2014م.

2- يحيى الكستبان، الفساد والعلاقة مع جريمة غسيل الأموال، مقالة منشورة على الموقع الإخباري اليومي لصحيفة 26 سبتمبر، العدد 1073، الموضوع اقتصاد، الصفحة 16، السبت، يناير، كانون الثاني، 2014.

3- إبراهيم أنس وآخرون : المعجم الوسيط ،معجم اللغة – ص 484–ط 2 – ج2 – دار إحياء الثرات العربي ،بيروت لبنان، 1973م .

4- بسام العموش – السياسات الحكومية والشفافية، نحو شفافية أردنية –، المؤتمر الأول لمؤسسات الأرشيف العربي حول الشفافية، إعداد سائدة الكيلاني وباسم سكجها – ص 66 (2000 (G T Z .

المالي والإداري من قِبَل مؤسسات الدولة وفئات المجتمع كافة»[1] .

وتعني أيضاً الوضوح Obvious. أو الشيء الجليّ، والشيء الذي يمكن استيعابه وفهمه ببساطة وسهولة.

والشفافية السياسية هي إمكانية التمييز بوضوح وبدقة الأدوار السياسية والإدارية داخل النظام السياسي، وذلك وفق آلية تمكّن الجماهير من المراقبة وجمع المعلومات والاطلاع عليها، وذلك باستكمال الانفتاح على السياسات العامة والقرارات والإجراءات المتخذة، وتمكين هذه الجماهير من الاعتراض والمساءلة مما يُفضي إلى تعزيز مصداقية النظام.

وبناءً عليه، فإن مفهوم الإصلاح هو المضاد للفساد، وآلية دعمه تكون في ضمان المشاركة والمساءلة مما سيؤدي إلى حُسن الحكم، أو نشوء الحكم الصالح الرشيد.

النظام السياسي: Political Regime

إنه من الصعب وجود تعريف شامل ومانع للنظام السياسي لكونه فرعاً من فروع العلوم السياسية، وذلك لأن الباحثين قد قاربوا المفهوم كل من خلفية معينة، ومن ثمّ وجهة نظر مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن المتفق عليه، في الدراسات الحديثة، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، أن المدرسة الدستورية التي قالت أن «النظام السياسي» هو مرادف «لنظام الحكم» كما يوضحه القانون الأساسي للدولة لم تكن دقيقة وهي غير صحيحة، إذ كان يقصد بالنظم السياسية «أشكال» الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية. وعليه؛ فقد كانت دراسة النظم السياسية تتركز في تحديد شكل الدولة ونوع الحكومة، وتتجاهل تماماً نشاط السلطة وسلوكاتها وتلك العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، تُجاه الأنشطة السياسية القائمة على أسس المشاركة السياسية والتنمية السياسية. ولهذا؛ فقد كنت ترى أن معظم الدراسات قد ربطت في أبحاثها النظام السياسي بالقانون الدستوري.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تغيّرت كل الأفكار، وكذلك الدراسات الدقيقة، وشهد مفهوم النظام السياسي تحولاً جذرياً، بحيث عُدّ بأنه التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية؛ إذ يشمل القوة والحكم والسلطة، وهو مجموعة الأعمال التي ينتج عنها السيطرة والبناء، وتضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود. وبصورة مستمرة،

1- عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب، العدالة الجنائية، باب المبحث الأول، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للمملكة العربية السعودية 2008 .

بوساطة السلطة الفعلية، إضافة إلى أنه مجموعة الحلول للمشكلات السياسية والأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعملية صنع القرار.

فالنظام السياسي، يغدو مجموعة القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة في ما بينها، ووسائل ممارسة السلطة ومركز الفرد فيها، وما يتولد عن القواعد القانونية من تنظيم وتفاعل بين أجزاء النظام. ومن هنا يرتبط النظام السياسي بمجموعة القرارات التي يتخذها والممارسات التي يقوم بها.

يعرف النظام السياسي لغة بأنه يتكون من كلمتين ، هما : (النظم) و(السياسية). والنظم هي جمع نظام، والنظام هو ترتيب الامور على نحو معين، لتحقيق هدف محدد[1] .

والنظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية[2].

هناك اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي Political system خصوصا بعد ان اصبح بديلا للدولة في التحليل السياسي لفترة من الزمن. ولذا؛ فالنظم اإسياسية أصبح ينظر إليها على أنها نوع من الأنظمة الاجتماعية تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى (الدول) في الغالب، ولذا يسميها موريس دروفرجي «المجتمعات الكلية»، أي النظم الاجتماعية التي تندمج فيها وتخضع لها سائر التنظيمات والمجموعات الاجتماعية الفرعية الموجودة على إقليم معين[3].

ولقد عرّف دافيد إيستن النظام السياسي أو النسق السياسي بصفة أدق بأنه النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي يختص في توزيع القيم السلطوية داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والإجبار على بقية الأنساق الأخرى[4].

أما جابريال الموند؛ فعرّف النظام السياسي بأنه «نظام للتفاعل في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه

1- علي هادي حميدي الشكراوي. تعريف النظام السياسي وخصائصه، محاضرة في كلية كلية القانون القسم قسم القانون العام ، جامعة بابل، 2011.

2- د.جمال سلامة علي(2007)، كتاب "النظام السياسي والحكومات الديمقراطية.. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية" الناشر دار النهضة العربية، ص20.

3- موريس د. عبدالعالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008 ، ص6.

4- المصدر نفسه، ص 6 .

شرعيا أو شرعية غير تامة. فالنظام السياسي هو القيّم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغير[1].

ويعطي روبرت داهل: تعريفا للنظام السياسي اوسع من سابقيه، فهو يرى أنَّ النظام السياسي هو أيه مجموعة من البشر تتسم بالثبات والانتظام في صلاتها الإنسانية التي تنطوي على علاقات السلطة والحكم والولاية»[2].

ويعرف ايتزيوني النظام السياسي بأنه النظام الذي يتضمن السلطات العامة والقواعد التي تحكمها، بالاضافة إلى القوى السياسية الأخرى، مثل: الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح التي تتدخل في العملية السياسية، وكذا مجموع عمليات التعبئة والمشاركة والتمثيل التي تبنى عبرها العلاقات بين محترفي السياسة والجاهلين بأصولها، أي بين الحكام والمحكومين[3].

ولإنجاز هذه الدراسة، فإنه سيتم اتّباع منهج النظم، ومنهج اتخاذ القرار، وسيكون ذلك ضمن منهجية المدرسة السلوكيّة والسلوكيّة الحديثة. وستعمد الدراسة إلى قراءة راصدة لحالات التغيير التي اعتورت الأبنية الاجتماعية، والتطورات التي شهدتها الأنظمة السياسية في الوطن العربي وبعض دول العالم.

1- د. عبدالعالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص7.

2- المرجع السابق، ص7 .

3- المرجع السابق، ص7 .

الفصل الثاني
الفساد: المفهوم والبعد التاريخي

المبحث الأول: الفساد: قراءة في المفهوم

إن الاهتمام الذي نشهده، هذه الأيام، بظاهرة الفساد في معظم دول العالم، ينبثق، ليس من كونه متعلقاً بالانحراف في الممارسات المؤسسية، وإنما بقدر ما يؤثر سلباً وجوهرياً في أداء التنمية على نحوٍ عام. وعليه؛ فإن تحسين أداء هذه التنمية إنما يتوقف، بدرجة كبيرة، على تنظيم الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، ومن ثمَّ تحقيق الإصلاح، وخاصة ما تعلق بمنظومة الحكومة Governance، لكون الفساد يمثل أهم المعوّقات والتحديات لإيجاد حكومة راشدة صالحة Governance Good[1].

ولعل المشكلة الكبرى تكمن في أن الجهود المبذولة للوقوف أمام تطور مشكلة الفساد وتنامي خطورتها وتزايد تداعياتها وانعكاساتها، تفتقر إلى قيام منهجية تعتمد تحليلاً نظامياً، أو تشخيصياً متعمقاً لأسباب الفساد، يرتكزان على تدقيق النتائج، وفهم الظواهر والأنماط، ثم إخضاع كل هذا للقياس والتقييم والمتابعة، اعتماداً على تجميع الخبرات العالمية في هذا الميدان، خاصة ما تعلق منها بدعم جهود الإصلاح[2].

وفي كانون الأول عام 2003 في المكسيك، تبنّت الأمم المتحدة ميثاق مكافحة الفساد، الذي دخل حيز التنفيذ في نهاية عام 2005 الذي جاء أول آلية دولية تحتوي على بنود كثيرة يمكن تبنيها على المستويات الوطنية. كما يعتقد أنها تُساعد في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وزيادة الآليات التنفيذية حيال ذلك.

لقد عُدَّ الميثاق المذكور مبادرةً جديدةً كليةً، خاصة ما تعلق بالبنود المتعلقة بمجموعة من القضايا عابرة الحدود، إلا أن سياسة الولايات المتحدة الرافضة لإدراج البنود الإلزامية المتعلقة بالشفافية في مجال التمويل السياسي قد ألحقت ضعفاً بيّناً وخللاً واضحاً في مبدأ الإلزامية هذا، وذلك ضمن الجزء المتعلق «بالقطاع العام»[3].

لقد وجدت ظاهرة الفساد قبل أن تشهد الإنسانية بدء الخليقة. وكان المسؤول

1- أحمد صقر عاشور (2010)، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في، مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، الطبعة الأولى، ص32-31.

2- المرجع السابق، ص33.

3- التقرير العالمي للفساد، إعداد منظمة الشفافية الدولية، للعام 2003.

عن قيامها الإنسان. ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1]

ولا يكاد مجال من مجالات الحياة في الدول وفي المجتمعات الإنسانية يخلو من ظاهرة الفساد والإفساد، فهناك الفساد الإداري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي، وهناك ما عرف بالفساد الصغير والفساد الكبير، ويجمعها كلها مفهوم واحد هو الخروج عن النزاهة وخيانة الثقة وتدمير حقوق الناس والاعتداء على حرياتهم وعقولهم وأموالهم، ومن ثمّ أرواحهم.

لقد كثر الحديث هذه الأيام عن ظاهرة الفساد التي أجمعت التقارير الدولية على ضرورة التصدي لها ومعالجتها، ليس في أقطار بعينها، بل في معظمها، إن لم تكن جميعها، وإنْ كان بعضها يشهد حالات من الفساد أكثر من غيرها.

تتعدد مظاهر الفساد ومداخله وتتنوع مصادره وصوره في المجتمعات كلها، المتقدم منها والنامي؛ ويتبع ذلك مدى خطورة هذه المظاهر ودرجة تأثيرها في إشاعة الفساد من بيئة إلى أخرى وتسريع العدوى من مجال إلى آخر. وليس من المبالغة قولنا إن من أخطر هذه الظواهر هي ظاهرة الفساد السياسي. الذي يؤثر في إدارة شؤون الأفراد. ويقود إلى فساد العقل الذي يدير الدول والمجتمعات؛ الأمر الذي يعني فساد كل شيء.

وتبدو صعوبة القضية وعظم سوئها، إذا ما بدأت مظاهر الفساد تتسرب إلى السلطة التشريعية، وما هو في مستواها من السلطات، عندها يبدأ الخراب يصيب جسم المانعة والحماية والتصدي، مما يعني بداية انهيار الدولة بكل مؤسساتها، إذ إن انتقال السلطات الحامية لمصالح الأفراد وحقوقهم من مركز الدفاع عنهم إلى دوائر البحث عن مصالحها الذاتية، سيقود حتما إلى انهيار أجهزة المناعة، ومن مثل ذلك ما عرف بـ 4Ps أي الثراء بالرشوة (Purchase)، والمحسوبية (Patronage)، والضغط (Pressure)، والاقناع بالتزييف (Pursuation). وهذه كلها مفاتيح السقوط نحو الهاوية.

وتكمن المشكلة في تعريف الفساد، أو الفساد بحد ذاته، في القدر الذي يكمن في إقامة علاقات تبادل المنافع بين اطراف السلطة المتحصنة داخل الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبسبب ذلك؛ فإننا نجد بعض علماء السياسة والاجتماع

1- سورة البقرة: 30.

يجادلون بأن مثل هذه الأنظمة ربما تكون مرغوباً فيها؛ لأنها تبحث عن الاستقرار وتنشده في المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة، ومثّلوا على ذلك بالأنظمة العشائرية[1]، إلا أن هناك من العلماء من لم يُعْطِ قضية الاستقرار أهمية كبيرة، إذ ركزوا على ضرورة رفع وتيرة المساواة بين مكونات المجتمع كله، بغض النظر عن حجومها[2]. وهذا يقتضي، بالضرورة، إعادة تعريف الفساد بما يتلاءم وهذه الطروحات[3].

واستناداً إلى ذلك، فإن مفهوم «الفساد»، مثله مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية، مفهوم مركب، بمعنى أنه ينطوي على أكثر من بُعد. من هنا؛ جاء تعدّد التعريفات لأن كل واحد منها قد قارب المفهوم من زاويته الذاتية، خاصة أن العامل القيمي يؤثر تأثيراً واضحاً في اعتبارات الفساد، فما يُعدُّ فساداً في مجتمع ما ربما يُعدُّ مجرد وجهة نظر مختلفة في مجتمع آخر[4]. وعلاوة على ذلك؛ فإن هذا المفهوم يختلف من عصر إلى عصر ومن مكان إلى آخر، فقد تختلف النظرة إلى سلوك ما فيختلف تعريفه، ومن ثُمَّ تختلف مقاربة هذا السلوك بحيث تنطبق عليه خاصية الفساد طبقاً لدلالته. فالمحسوبية والمحاباة، على سبيل المثال، ربما ينظر إليها في بعض المجتمعات على أساس أنها التزامات تفرضها قيود القربى والعلاقة الشخصيّة. وعليه يصبح عدم الأخذ بهذه المحسوبية أو الواسطة خروجاً على وحدة العائلة أو انتهاكاً لحقوق الصداقة التي تقدسها بعض المجتمعات، وخاصة القبلية منها، على حساب كثير من أسس العدالة والمساواة، إضافة إلى صعوبة وضع معايير عامّة تنطبق عليها ظاهرة الفساد في كل المجتمعات أو على بعض الجوانب فيها، حيث إنها قد تتعارض تماماً مع جوانب أخرى في العديد من الدول والمجتمعات المختلفة. وبذلك يمكن التعرف إلى

1- Arend Lijphaart, (1996), Democracy in Plural Societies, Yale University Press, New Haven, p.20
2- Lani Guinier, (1994), The Tyranny of the Majority Free Press, , New York, p.60
3- قال الضباط الأحرار المصريون الذين قادوا ثورة 23 يوليو 1952 في أول يوم للثورة «إن ثورتهم ستبقى موجهة ضد الفساد في جميع أشكاله».

وقال هواري بومدين وهو ينقلب على الرئيس بن بلا «إنه يتعهد بالقضاء على الفساد».

وقال زين العابدين بن علي في الذكرى الأولى للسابع من تشرين الثاني 1988 إن «لا أحد فوق سلطة القانون».

وقال بشّار الأسد في خطاب القسم 10/7/2000 «علينا أن نكافح الفساد».

سوزان روز أكرمان (2003)، الفساد والحكم: مرجع سابق، ص230-225.
4- Morris Szeftel (1983), Corruption and the Specials Systems in Zambia, Michael Clark, ed, Corruption Causes, Consequences. control, Frances Printer, London, p.164 .

المحددات التي ترسم الاتجاهات الأساسية في تعريف الفساد على الوجه الآتي:

1 الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامّة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الفساد، سواء على شكل عائد مادي أم معنوي، يتم من خلال انتهاك القواعد الرسمية والإجراءات المعمول بها[1]. وربطوا بين إساءة استخدام الوظيفة العامة وبين الفساد لأن ذلك يتم بطريقة غير شرعية، إذ إنه في الأصل أداء سيّء مقصود، أو تجاهل لواجب محدد بصورة معروفة. ولا يعني ذلك، بالضرورة، مخالفة نصوص القوانين، وإنما يعني استغلال الموظف العام لسلطة تحققت له بالقانون. وعادة ما يكون ذلك من خلال تعطيل نصوص القانون، أو عن طريق زياد التعقيدات البيروقراطية في تنفيد الإجراءات، وانتهاك القواعد الرسمية[2].

2 ويركز الاتجاه الثاني على أن السلوك المنطوي على الفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية، التي يفرضها النظام السياسي على مواطنيه. وقد عرّف اتباع هذا الاتجاه الفساد بأنه سلوك منحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية العامّة، نتيجة للمكاسب ذات الاعتبار الخاص (شخصية، أو عائلية، أو الجماعات الخصوصية) التي تتعلق بالثروة أو المكانة، أو السلوك الذي ينتهك الأحكام والقواعد المانعة لممارسة أنماط معينة من التاثير والنفوذ من قبل أصحاب الطابع الشخصي الخاص. ويضيف أتباع هذا التيار، أن المميزات المحددة غالباً تحدد من خلال العرف الاجتماعي والعكس صحيح، إضافة إلى أنه من الصعب وضع معايير عامة للسلوك المقبول خاصة في الدول الأكثر عرضة للتغير السياسي والاجتماعي[3].

3 أما أتباع الاتجاه الثالث؛ فقد قالوا إن الفساد يحدث نتيجة لمجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى هذا الأساس، ومن أجل أن يتم الكشف عن الفساد ومظاهره داخل المجتمع، يجب تحديد ذلك داخل البناء الاجتماعي الشامل. وقد عرّف أصحاب هذا الاتجاه الفساد بأنه أسلوب من

1- من الذين اتبعوا هذا الاتجاه:
J. Kuper, (1987), Political Science and Political Theory, Routldge Kegan Paul, London.

2- R.C Brooks, (1988), The Nature of Political Corruption, in, Heidhiemer, ed. Polit - cal Corruption, New Jersey. p.56.

3- من أصحاب هذا الاتجاه:
J.B. Manheim, (1976), Corruption, A general View, In, Deje Vu, American Political Problems in Historical Perspective, St. Mantin>s Press, New York.

أساليب الاستغلال الاجتماعي المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التطبيقات الإدارية. وهو نتاج لسياق بنائي قائم على العلاقات الاستغلالية التي تؤثر في صور هذا الفساد ومضموناته وموضوعاته وأطرافه التي يُستغل فيها دوماً، من لا يملكون القوّة والسلطة بجوانبها المختلفة خاصة الاقتصادية والسياسية.

وهكذا، يُلحظ وجود علاقة جوهرية بين الفساد البنائي والفساد السلوكي؛ حيث إن السعي إلى تغيير البناء الاجتماعي يرتبط، غالباً، بمجموعة من التوترات والاختلالات، التي تتضمن ألواناً عديدة من الفساد السلوكي داخل المجتمع[1].

أما القانون الدولي؛ فقد عرّف الفساد بأنه «استغلال المنصب العام لغايات شخصيّة»[2]. ويستخلص هيثم كريم صيوان من هذه التعريفات بأن الفساد مشكلة أخلاقية بالدرجة الأولى تنطوي على عُقد وانحرافات في السلوك الإنساني السوي عن مبادئ وأسس المنظومة القيمية للمجتمع وأسسها. وهنا لا بُدّ من التنبه إلى أن معايير الأخلاق تختلف من مكان إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر. فعلى سبيل المثال، فإن التقاليد في أجزاء كثيرة من العالم العربي وإفريقيا تبيح تقديم الهدية وقبولها من قبل المسؤولين، في حين أن الثقافة الأوروبية تعد ذلك فساداً[3].

لقد طُرح، في هذا السياق، سؤال مهم، هو: هل يُعدُّ الفساد مشكلة لأنه يعكس عدم العدالة، أم لأنه يلحق أذى بالتنمية؟ وهنا نرى أن أكثر الناس قد قالوا إنه مشكلة؛ باعتباره يمثل خروجاً على العدالة. بينما قال المفكرون إن خطره يكمن في أنه يتسبب في تدمير التنمية الاقتصادية أكثر من كونه أزمة عدالة اجتماعية. وهكذا، نرى أن الفلاسفة الجدد قد انحازوا إلى القول الذي يؤكد أن الفساد هو مسألة أخلاقية.

أمّا الجدل الأكاديمي حول ظاهرة الفساد، فقد ارتكز على أن هذه الظاهرة إنما هي فساد في الوظيفة أو خلل فيها. أما الذين قالوا إن الفساد هو اختلال وظيفي، فقد قطعوا بأنه ظاهرة سيئة[4]، بينما من تناولوا الظاهرة على أساس أنها تدخل

1- من الذين كتبوا في ذلك:

عبد الباسط عبد المعطي، «بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية»، المجلة الجنائيّة القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد2، مارس -1985 القاهرة.

محمد ياسر الخواجة (2007)، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة طنطا.

2- د. وداد العلي، دراسة حول الفساد الإداري والمالي والسياسي. www.yageen.org.

3- د.هيثم كريم صوان (31/12/2008)، الفساد دائرة في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي حول الفساد الذي عقد في قاعة قرطبة، فندق المنصور / بغداد، ص3-2.

4- Stanislav Anderski (1968), «Kleptocracy or Corruption as a system of Gover - ment», In. The African Predicament: A study in the Pathology of Modernization, ed. By S. Andreski, London, Michael Joseph, pp.92-109.

ضمن الوظيفة نفسها، فقد قالوا ربما يكون الفساد ظاهرة ليست بذاك السوء، أو ربما تكون أمراً حيادياً[1]. لذلك؛ فقد سُمّي الأولون بأنهم «أخلاقيون» «Moralists» وعرّف الآخرون بأنهم «الارتداديون» «Revisionists» أو «المراجعون». ولكن كلا الجماعتين قد أقرّتا أن معالجة الفساد يجب أن تبدأ من كونه أمراً متعلقاً بالمجادلة الأخلاقية، أكثر من أنّ التعاطي معها قائم على الواقعيّة التجريبيّة وارتدادتها السلبيّة على مسيرة التنمية.

وفي محاولة الخروج من هذه المناكفة، نقول: إن الآخذين بالمدرسة الأخلاقية أو بالتجريبية العملية أو بالشمولية يكادون يجمعون على أن التضحيّة بشيء بسيط من العدالة ربما يغدو مقبولاً إن كان ذلك التجاوز جالباً فائدة كبيرة. غير أن بعض الباحثين قد التزموا بنظرية تقول: إن الفساد هو مشكلة من مشكلات العدالة الاجتماعية، وأنه يمثل شكلاً من أشكال خلل العدل النموذجي[2].

ولذلك، فإن تعريف الفساد باعتباره ظاهرة، يغدو تعريفاً غير محدد ويختلف من مقاربة إلى أخرى، تمتد بين «الانحطاط الخلقي» و«إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة». ومن ثمّ فإن التعريف القانوني للفساد يقوم على اعتباره «فعل رشوة»، يضم موظفاً عاماً وناقلاً للرشوة ومادّة الرشوة نفسها[3].

أما جوزيف ناي، فقد عرّف الفساد بأنه «سلوك ينحرف عن الصواب في أداء الوظيفة العامة إلى ما فيه المصلحة الذاتية أو الفردية»[4]. كما يعرفه ميشيل جونستون بأنه «إفساد القوانين العامة والموارد في سبيل تحقيق مصلحة ذاتية»[5].

أما ميللر وروبرتز وسبنسر، فإنهم يطرحون جدلية تقول: «إن الفساد هو عمل أخلاقي رديء»، إلا أنهم لم يحددوا مواصفة محددة تميّز بين الفساد وبين الأعمال

1- David H. Bayley, «The effects of corruption in a developing nation», The Western Political Quarterly, No.19, December 1966, PP.719-732.
Samuel Huntington (1968), Political Order in Changing Societies, New Haven, CT: Yale University Press.
Nathaniel H. Left, «Economic development through bureaucratic corruption», American Behavioral Scientist, No8, 1964, pp.8-14.

2- Jong-Sung You (2007), Corruption as injustice, Annual Meeting of the American Political Science Association, August 30th – September 2nd 2007. Irps.uscd.ed/assets/001/503060.pdf.

3- J. Andvig, et al, (2000), Research on Coruuption: A Policy Oriented Survey (Chr. Michelsen Institute and Norwegian Institute of Inernational Affairs, pp.9-14.

4- Joseph S. Nye, «Corruption and political development: A Cost – benefit analysis», American Political Science Review LxII (1967), pp417-427.

5- Michael Johnston, «The Political Consequences of Corruption: A reassessment», Comparative Politics, No. 18, 1986, pp459-477.

الأخلاقية الرديئة الأخرى[1].

ويعرّف صموئيل هانتنغتون الفساد بأنه «سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لتحقيق أهداف خاصة»[2]، في حين تعرّفه منظمة الشفافية الدولية[3] بأنه «سوء استخدام السلطة العامة ربح أو منفعة خاصة، وأنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة»[4].

لقد قسّم بعض المفكرين الفساد إلى نوعين؛ (كما سيمر تفصيله لاحقاً) فساد صغير كالرشوة والعمولة المحسوبية والاعتداء على المال العام، وفساد كبير مثل صفقات السلاح وتبييض الأموال[5]. وقد استندوا في ذلك إلى المفهوم الخاص الذي تبناه صندوق النقد الدولي (IMF) حول الفساد، الذي رأى أنه «الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من السلوك لشخص واحد أو لمجموعات ذات علاقة بالأفراد»[6].

يمثل الفساد بكل مضامينه خروجاً عن الصواب وخللاً كبيراً يلحق بأخلاقيات العامّة وقيم المجتمع؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشوء حالة ذهنية لدى الأفراد، تغيّر معنى الفساد، أو تعدّل من مفهومه مما سيقود إلى تفشيّه دون قلق، وذلك بعد أن تُخْلق له الذرائع وتشرعنه في أحيان كثيرة، حتى يصبح حاضراً في الحياة اليومية. وفي غمار ذلك كله يفقد القانون هيبته؛ أي أن الفاسدين سيتمكنون من تبرير كل تصرفاتهم بعد أن يغيّروا مفرداته[7]. ففي العالم العربي، على سبيل المثال، بتنا نشهد تمجيداً «للفاسد» بحيث أصبح «شاطراً» و«فهلوياً» وعرف كيف يستفيد. كما عرّف المال العام بأنه «مال حكومة» ومن ثمّ فإنه من حق الأفراد الولوغ فيه وامتلاكه. كما طغى شعور

1- Seumas Miller, Peter Roberts, and Edward Speuce, Corruption and Anti-Corru - tion: An Applied Philosophical Approach, Upper Saddle River, N. J. Pearson Paretic Hall, 2005.

2- صموئيل هانتنغتون (1993)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، دار الساقي، بيروت، ص77.

3- منظمة دولية غير حكومية تناهض الفساد، International Transparency

4- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، مرجع سابق، ص29.

5- محمود عبد الفضيل (2004)، «الفساد وتداعياته في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 307، ص34-39.

6- IMF (1998), Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington, p.8.

7- صلاح سالم زرنوقة (1999)، تحليل قضايا الفساد في مصر، في، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتمية الاقتصادية، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ص296.

شعبي بالحتمية تجاه الفساد، بل سرت معتقدات كثيرة مفادها أن معظم الثروات قد تكوّنت نتيجة أعمال فاسدة أو غير شرعية[1]، ومن ثمَّ فإن محاربة الفساد تبدو أمراً صعباً.

وهكذا، فإن ثمّة عقبة كأداء تواجه كل محاولة للإجماع على وضع تعريف شامل للفساد، أوّل مظاهرها أن هناك العديد من الممارسات الفاسدة لا علاقة لها بمبدأ عدم المساواة. ومنها أن بعض الأفراد أو المؤسسات تضطر إلى مقارفة أعمال غير سليمة، وذلك درءاً لمفاسد أكبر. ومنها أيضاً أن هناك مجموعة من القيم والمبادئ والأعراف الاجتماعية ترى أن بعض التصرفات يجري تصنيفها على أنها متوافقة مع الأخلاق الاجتماعية السائدة، من مثل الممارسات التي تقوم على الواسطة والمحسوبية في عدد من المجتمعات القبلية والنامية.

ونظراً لأهمية الموضوع على مستوى الدولة والمجتمع وبسبب اتساع دوائره، فلا بد من تُفرد هذه الدراسة لمناقشة هذه الظاهرة الخطرة من منظوريها الاقتصادي والسياسي.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد في الشريعة الإسلامية:

لم تأتِ دراسة تتحدث عن النظام السياسي حديثاً، إلا وتُفرد جزءاً منها إلى قضية الفساد بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، وذلك عندما تتحدث عن الإصلاح والرشاد. كما أن العديد من كتب التاريخ والإدارة والأدب، وتلك التي جاءت موضوعاتها متناولة لقضايا الأخلاق في الأديان، قد قاربت مسألة الفساد على أساس أنها ظاهرة خطرة.

وقد أدى هذا التوسع في التناول وتعدد المشارب والحضارات والمبادئ والقيم إلى اختلاف التفسيرات.

لغوياً: يُقال (فَسَدَ) الشيء، (ويَفْسُد) (فساداً) فهو (فاسد) و(أفسده) (فسد). والمَفْسَدَة هي ضد المصلحة[2] .

1- وليد قصير، (2007)، أهمية التعليم في مكافحة الفساد وفي العالم العربي: تجذير ثقافة المواطنة والصالح العام والدولة الحديثة، في المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الطبعة الأولى، ص181.

2- محمد بن أبي بكر الرازي (1983)، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ص503.

عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داوود (2003)، الفساد والاصلاح: دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص25.

(فَسِدَ) و(فسُدَ) (فساداً) و(فُسُوداً) ضد صلح فهو (فسيد) جمع (فَسْدَى) و(فاسِد) و(فسّد) و(أفْسده) ضد أصلحه، (فَاسَد) القوم: أساء إليهم ففسدوا عليه. و«الفساد» مصدر وتعني اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً، والمَفْسَدة جمع (مَفَاسِد) مصدر الفساد أو سببه[1]. والفساد يعني أخذ المال ظلماً ، أو التلف والعطب أو الجدب والقحط، وتعني (علمياً) التحلل العضوي للمادة بعد ان تحللها الجراثيم[2].

وفسد يفسد مفسدة من الفساد ضد الصلاح، وجاء ذلك بمعنى التقاطع والتدابر والجدب وإشاعة الخلاف والفتن[3]. والمفسدة خلاف المُصْلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح.

الفساد هو التعفن والتحلل والإضلال وإساءة الاستعمال والتحريف والضلال والابتعاد عن حالة النقاء[4]. ويعني التغير من الصالح إلى السيء (change to Cause bad to good from).

والفساد هو ضد النزاهة Dishonest أو هو الأذى Wicked أو السوء Bad.

وتعني لفظة الفساد أيضاً تعفن الجثّة بعد الموت. (The corruption of the body after death).[5] وتعني العمل المقابل للرشوة والفساد الأخلاقي[6].

أما في القرآن الكريم، فقد وردت كلمة الفساد وجذورها ومشتقاتها واحدة وخمسين مرّة؛ والمتتبع لها يجد أنها تنصرف إلى اكثر من معنى. منها؛ (الخلل والخراب)، قال تعالى﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[7]. ومنها (القتل واغتصاب المال). وتعني مفردة الفساد في البر، أي قتل ابن آدم. والفساد في البحر اغتصاب السفن[8] والإساءة للعاملين فيه. وتعني

1- المنجد في اللغة والاعلام (1992)، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة والثلاثون، ص583.

2- د. خليل الجر (1973)، المعجم العربي الحديث، مكتب لاروس، باريس، ص907.

3- د. أحمد محمد المومني(2010)، مفهوم الفساد والشفافية وعلاجه بين الماضي والحاضر، مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 2010/8/5-4، ص5.

4- The Lexicon Webster International Dictionary of The English Language (1978), The English – Language Institute of America, Inc., Vol. I, p 229.

5- Virginia French Allen, & others, (1983) Longman Dictionary of American En - lish, Longman Inc.. New York, p.155.

6- منير البعلبكي (2004)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون، ص220.

7- سورة، الروم: 41.

8- رواية محمد بن عبدالله بن يزيد عن مجاهد.

عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص26.

العصيان لطاعة الله حسب رواية أبو العالية[1]. ومن معاني القرآن الكريم ﴿ولا تعثو في الأرض مفسدين﴾[2] صدق الله العظيم.

ولقد صنّف القرآن الكريم الفساد بأنه نقض لعهد الله الموثّق معه جلّت قدرته، وقطع لأوامره التي شاءها أن توصل، يقول تعالى ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[3].

وقد حُدّد ذكر الفساد في القرآن الكريم ضمن سياقين هما:

أولاً: الخطاب التشريعي الموجه إلى عموم المؤمنين، ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [5].

ثانياً: سياق التحذير من بعض الفئات التي تُظهر الإيمان وتدّعيه، يقول تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[7].

وهكذا، فقد جاءت مقاربة مفردة الفساد في القرآن الكريم ضمن دلالتي اجتناب الفساد بجميع صوره وأشكاله، وذلك باتباع أوامر الله والابتعاد عن نواهيه، والثانية حين قرن الشارع بين الفساد والممارسات المتعلقة بإدارة الولايات العامّة والخاصة[8].

ويؤكد الدارسون أن مِنْ أسباب تعرّض القرآن الكريم للفساد كون فساد الأفراد الذي يؤدي إلى فساد المعمورة وانتهاء الدول وزوالها. ومن ذلك أيضاً أن الإفساد

1- لإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (1986)، تفسير ابن كثير، الجزء الثالث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الأولى، ص436..

2- سورة، البقرة: 60.

3- سورة، البقرة: 27.

4- سورة، البقرة: 22.

5- سورة، القصص: 77.

6- سورة، البقرة: 11 .

7- سورة، البقرة 204.

8- المومني، مرجع سابق، ص6.

يكون في اتخاذ البطانة أعواناً، قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]. ومن معاني الفساد أيضاً، إشاعة الفتن والخلافات بين الناس، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2] ، حيث فسّر الطبري أن أصل النزغ هو الإفساد[3].

وبشكل عام، فإن الفساد يقع «عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة، بصورة محرّمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة، أو فوق مصالح الآخرين دون وجه حق، أو فوق المُثل التي تعهد بخدمتها». وقد يكون الفساد في القطاع الخاص أو في القطاع العام، أو فيهما معاً في آن واحد[4]. وهنا يمكن القول إن دولاً كثيرة قد شهدت مأسسة الفساد.

وضمن نصوص الكتاب المقدس نجد معالجة واضحة لظاهرة الفساد، حيث ورد «لا تضلوا: المعاشرة السيئة تفسد الأخلاق الحسنة»[5]. وهناك ذكر لتحديد الوقاية من الفساد، ولو على نحو غير مباشر، «فحب المال أصل كل شر، وبعض الناس استسلموا إليه فضلّوا عن الإيمان، فأصابوا أنفسهم بأوجاع كثيرة»[6].

وبالعودة إلى النصوص القرآنية، فقد وردت إشارات وتصريحات، بلغ عددها، كما ذكر، واحدة وخمسين آية، تحدثت عن ظاهرة الفساد بكل أبعادها وأشكالها. ولو أخذنا سورة الإسراء وحدها، على سبيل المثال، لوجدنا عدداً من آياتها قد أشارت إلى الفساد والإصلاح في السياق نفسه. يقول تعالى ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرائيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً × فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاَهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلاَلَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْداً مَفْعُولاً × ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيراً ﴾[7]. فالفساد هنا جاء بمعنى قتل الناس حتى الأنبياء نتيجة لفساد بني إسرائيل. وفي الآية السادسة عشرة من السورة

1- سورة، آل عمران: 118.
المومني، مرجع سابق، ص7
2- سورة، الأعراف: 200 .
3- المومني، مرجع سابق، ص7.
4- روبرت كلتيجارد، (1994)، السيطرة على الفساد، ترجمة: د. علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، ص11.
5- الكتاب المقدس، الاصحاح، 15: 33.
6- الكتاب المقدس، الاصحاح 10: 10.
7- سورة، الإسراء: 6-4.

الكريمة نفسها، يقول تعالى إشارة إلى الفساد الأخلاقي والاجتماعي: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾[1]. وفي التدليل على بعض أشكال الفساد الاقتصادي وفساد استغلال السلطة والنفوذ، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُواْ بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً﴾[2]. ويقول تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِالقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[3]. وهذه دلالة على أن أقوات الناس أمانة في رقاب المسؤولين عنها. ويقول تعالى: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً﴾[4]. وهذا تنبيه لشكل من أشكال استغلال النفوذ والتعالي على الرعية[5].

وفي سورة القصص قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[6].

وفي السنّة الشريفة ثمّة كم كبير من التعاليم التي تدعو إلى نبذ الفساد واقتلاعه. فمن رواية أبو داود والترمذي وأحمد عن أبي هريرة بسند صحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم، قال: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم»[7]. وقوله صلى الله عليه وسلم: «كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به، قيل وما السحت يا رسول الله، قال: الرشوة في الحكم»[8].

وفي العصور التالية، شخّص ابن خلدون ظاهرة الفساد، وعزا ذلك التشخيص إلى الطور الخامس من مراحل عمر الدولة حسب تصنيفه[9]، حيث يكثر الإسراف

1- سورة، الإسراء: 16.

2- سورة، الإسراء: 34.

3- سورة، الإسراء: 35.

4- سورة، الإسراء: 37.

5- عماد الشيخ داود، مرجع سابق، ص20.

6- سورة، القصص: 77.

7- منصور علي ناصيف، (1962)، التاج الجامع للاصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثالث، ص56.

8- انظر تخريجه في، عبدالعزيز عبدالله، (بلا تاريخ)، الرشوة، دار ا لوطن، عمان، ص1 .

9- المراحل التي حددها ابن خلدون:

النشوء على أنقاض دولة سابقة.

انفراد أصحاب الدولة بالحكم.

والتبذير وما يعنيه ذلك من زيادات الضرائب، ومن ثمَّ تفاقم الأزمة[1]، ودخول الدولة في حالة من الاضمحلال.

المبحث الثالث: البعد التاريخي للفساد:

لقد عرفت الحضارات الأولى في العالم ظاهرة الفساد، ومن ذلك ما ظهر في القوانين التي عرفتها «أوروك» و«أورغو» في الألواح السومرية، ومحاضر جلسات مجلس «أرك»[2]. كما أن الوثائق، التي تعود بتاريخها إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، تبيّن أن «المحكمة الملكية» كانت تنظر في قضايا الفساد كاستغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامّة وقبول الرشوة وإنكار العدالة، وقد وضعت لها عقوبات تصل إلى حد الإعدام[3].

أما «حمورابي»، فقد أشار، في المادة السادسة من شرائعه، إلى جريمة الرشوة، وقال بضرورة مكافحة آفة الفساد[4]. كما جاء في تشريع «حور- محب» ذكر الفساد في سياق تنظيم الإدارة والعلاقة السليمة في الحكم وفي الدولة[5]. أما «سولون»، وهو أحد الحكماء السبعة عند الإغريق، وقد سبق أفلاطون في توصيف الايوتوبيا، إذ حدد في تشريعاته التي أطلق عليها اسم «قانون اتيكا» القواعد التي يجب على موظفي الدولة الالتزام بها ضمن عملهم الإداري، وسيادة القانون للحد من مظاهر الفساد[6]، في حين قال أفلاطون في كتابه (الجمهورية)، وهو يتحدث عن مسألة العدالة الفردية والجماعية، إن اللجوء إلى العدالة يستبعد مسألة المنفعة أو المصلحة الخاصة التي هي في الأساس مصدر الفساد والمسّهلة لاستفحاله. أما في معالجته للتطورات السياسية والتحوّلات في أشكال الدول، فإنه يؤكد أن الحب المتزايد للثروة بكل أنواعها، التي منشؤها السلطة والبحث عن المجد والمطامح، يقوم على حساب الذين لا يملكون مثل

سيادة الراحة والطمأنينة.

تحوّل الراحة والطمأنينة إلى قناعة ومسالمة.

تحلل الدول وزوالها.

1- عبدالرحمن بن خلدون، (بلا تاريخ)، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص282-283.

2- صموئيل كريمر (1975)، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد، ص81-82.

3- د. إبراهيم عبدالكريم الغازي (1973)، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الأزهر، بغداد، ص100.

4- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص16

5- فاروق سعد (1988)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، مطبعة الانتصار، ص210-214.س

6- المرجع السابق، ص216.

هذه الثروة.

وفي كتابه (القوانين)، فقد حارب أفلاطون الفساد بصورة شرسة وتصدى لكل أشكال الفساد الدينية والاقتصادية والإدارية[1]. وشخّص كونفوشيوس ظاهرة الفساد في كتابه (التعليم الأكبر) الذي يردُّ فيه أسباب الحروب إلى فساد الحكم. أما في كتابه (عقيدة الوسط) فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة[2].

أما أرسطو، فقد شخّص الفساد السياسي من خلال تصنيفه لدساتير مائة وثماني وخمسين مدينة أو حاضرة إغريقية. وقد أكد، في دراسته لهذه الدساتير، ملاحظته التي مفادها أن العناصر التي تحافظ على الحواضر هي العوامل التي تدمرها.

ومن خلال بعض معالجاته، يصنّف أرسطو المدينة التي يغويها مذهب فاسد، بأنها مدينة فاسدة، ومن ثمَّ فإنها ستفشل في أن تكون دولة. بينما الدولة الصالحة هي تلك التي لا تكتفي بطلب الخير لذاتها بل تسعى جاهدة لتأمين الخير العام، لأن الحكم الراشد هو الذي يدعو إلى الخير المشترك للجميع[3].

أما في بريطانيا، فقد ظهر استخدام وسيلة الإفساد للتأثير على أعضاء البرلمان من قِبَلِ الملك أو من قِبَلِ المعارضة، لتحقيق أغراض منشودة. وزاد الفساد حتى أصبح معروفاً في تلك البلاد، حيث أصبحت المناصب تُشْرى، حتى المناصب العسكرية وإشغال مقاعد في البرلمان.

وانتقلت ظاهرة الفساد بعد ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى أصبح هناك ما يُعرف «بالانموذج الأمريكي» للفساد الذي نشأ بسبب النمو السريع والمجتمع المتحرك في تلك البلاد، ويركز على الفردية والنجاح المادي. وإذا تتبعنا عهد الرئيس الأمريكي يوليوس سمبسون كرانت Grant Simpson Ulysses (1822-1885)، نجد أن الدولة كانت تعاني من الفساد، ومن ذلك فضائح الجمارك والعوائد المالية وحيل الاستيلاء على الأراضي، وبروز فئة من الصناعيين ومهندسي السكك الحديدية التي امتهنت الفساد، فضلاً عن تمرير أعضاء الكونغرس لمصالحهم الخاصة عن طريق النفوذ التشريعي[4].

1- جان توشار (1981) تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، العالمية للطباعة، بيروت، ص31.

2- المرجع السابق، ص217.

3- د. عصام سليمان (1989)، مدخل إلى علم ا لسياسة، دار النضال، بيروت، ص37

4- David M. Chalmers, (1980), Corruption, University of Florida, Encyclopedia Americana Corporation, Vol. 23, p.22.

أما في التاريخ القريب للولايات المتحدة الأمركية، فقد شهدنا الكثير، من فضائح الفساد بدءاً من التوظيف المشبوه للمال السياسي في الانتخابات الذي ازداد وتفشّى إلى الحد الذي اضْطُرت معه الحكومة إلى وضع حدود للمساهمات المالية في الانتخابات. وتبع ذلك قانون صدر عام 1972 يفرض على المرشح أن يكشف، بصورة كاملة، عن موارد الأموال التي ينفقها على حملاته ومصاريفه، وذلك في محاولة للحد من تضخم حالة الفساد. ومروراً بفضائح التنصت (فضيحة ووترجيت) والتهرب من ضرائب الدخل[1]، وانتهاء بفضائح السجون والمعتقلات، وتدبير الانقلابات، وإفساد الذمم التي مارستها كل الإدارات الأمريكية دون استثناء، خاصة ما ظهر في أمريكا اللاتينيّة، وفي أفغانستان والعراق.

وهكذا، فإن الراصد لتاريخ ظاهرة الفساد يجد أنها لازمت معظم الأنظمة السياسية غير الصالحة إن لم تكن جميعها. وقد جاء ذلك على خلفيات تدنّي القيم والأخلاق، أو الابتعاد عن الرُشد الذي لن يكون متحصلاً إن لم نُحصّن المجتمعات بالثقافة والعلم وتعظيم القيم والمبادئ الصالحة. من هنا، فإن الفكر السياسي الحديث قد بدأ يدرس الأنظمة السياسية على أساس منهج الثقافة السياسية الذي أخذ أصوله من الفكر الأفلاطوني في آخر مراحله، ذلك الفكر الذي ركز على ضرورة تثقيف المجتمع، حتى يستطيع أن يفرز سلطات راشدة، ومن ثمَّ إنشاء دولة ذات صلاح سياسي.

Ibid -1

الفصل الثالث
الفساد قياسه وآثاره ونظرياته

يمثل قياس متغيّرات الفساد أحد أهم الركائز المنهجيّة التي تحقق مصداقية الجهود لمكافحة الفساد. فالقياس هو الذي يمكّن من التعرّف إلى نوعية الفساد وحجم ظواهره وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعياً وهيكلياً، والتعرف إلى آثارها وتوابعها وانعكاساتها. كما توفر عملية قياس الفساد إمكانية متابعة تطوّره، شريطة أن تكون نظاميّة حتى يتسنى إجراء تقييم موضوعي لفاعلية برامج المكافحة والإصلاح. لذلك؛ فإن القياس الممنهج هو الذي يوفر البيانات التي تمكّن من التعرّف إلى العلاقات بين ظواهر الفساد، وبينها وبين السياق الذي تجري فيه. ومن ضمن ذلك الاتفاقيات الدولية الموجهة ضد الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC ومنظمة الشفافية الدولية International Transparency والمؤشر الذي يصدر عنها CPI والتقرير العالمي عن الفساد Report Corruption Global الذي تعده المنظمة وتقارير البنك الدولي وبرنامج الحوكمة في الدول العربية POGAR المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

المبحث الأول: قياس الفساد:

هناك صعوبات جمّة وإشكالات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم آثاره (وسيأتي تفصيل ذلك)، ولعل أهمها ما تعلّق بالفساد باعتباره ظاهرة مستترة، يحرص المتورطون فيها، في أغلب الأحيان، على إخفاء معالمها، وتحاشي الإفصاح عنها، والحفاظ على سرية وقائعها تجنباً للمساءلة والعقاب، وتحسباً لقيام الأطراف غير المباشرة المتضررة منه باستخدام هذه الوقائع ضدّها. حتى أن الطرف الذي يضطر لدفع الرشوة لتسيير معاملة (مشروعة أصلاً)، قد يتردد في الإفصاح عن واقعة الفساد، تجنباً للمتاعب التي قد تلاحقه مستقبلاً، في التعامل مع الجهة التي

تغلغلت فيها ممارسات الرشوة أو الفساد وبحثاً عن التسهيل في إنجاز معاملته[1].

تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، فعلى سبيل المثال، مدى قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء أداء وظائفهم أو اختلاس الأموال العامة،ولا تميز بين نوع الفساد القائم، وتعتمد المنظمة في تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد ، تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا إلى الاستطلاعات والمسوحات المصممة لهذا الغرض ، فعلى سبيل المثال استند مؤشر مدركات الفساد لسنة 2006 ، على عدة مصادر اشتملت على: البنك الدولي ووحدة الاستخبارات التابعة لمجلة الايكونوميست، والمجموعة الدولية لتطوير الإدارة والمجموعة الدولية للتجارة ، ومجموعة استشارات الأخطار السياسية والاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي ، ومركز أبحاث الأسواق الدولية[2].

ولو قمنا بتفسير المؤشر نجد أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعد أهم في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط والتي تعبر عن خلو وانعدام البلد من الفساد إلى صفر نقطة؛ إذ تعبر على أن الفساد أكبر عند هذه الدرجة. ولحساب المؤشر يتم أخذ عينة من الدولة، فمثلا في سنة 2003 تم أخذ عينة تتكون من 133 دولة، أما سنة 2006، فقد تم أخذ عينة تتكون من 163 دولة ، وفي سنة 2011 تم أخذ عيّنة 182 دولة، ويوضح الجدول أدناه تصنيف بعض الدول العربية حسب هذا المؤشر لسنة 2011 [3].

أما بخصوص مؤشرات إدارة الحكم العالمي للبنك الدولي، فبادئ ذي بدء يمكّن مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي المطلع من معرفة مستويات السيطرة على الفساد ومستويات إدارة الحكم (كالمساءلة، وفاعلية الحكومة، وحكم القانون والاستقرار السياسي، والنوعية التنظيمية)، صعوداً وهبوطاً بالنسبة إلى دول العالم. فهو يقيس الحالة في 122 دولة في العالم (تم ترتيبها بحسب الأبجدية الإنكليزية، ووُضع لكل منها رمز مكون من ثلاثة أحرف)، ويتضمن ستة مداخل (أبعاد) ، لقياس الحكم مرتبة

1- أحمد صقر عاشور (2010)، «قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في، مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، مرجع سابق.

2- نقماري سفيان، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، من 7-6 مايو 2012، مداخلة بعنوان: الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد المالي والإداري.جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص9.

3- التقرير العالمي للفساد الاقتصادي الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية من الموقع: www.transparency.org.

أفقياً وفقاً لما هو مشار إليه أعلاه، وقد أُعِدَّت هذه الدراسة بحرفية متناهية كما هو معهود عن البنك الدولي في إعداد الدراسات، لتتماهى مع المبتغى من بيان مدى اتباع الدول لأسس مثلث الحكم الرشيد في إدارة نظمها.

ومن أجل أن نخوض في تفصيل المؤشرات نجد -على سبيل المثال- مؤشر المساءلة العامة، يعكس مستوى الانفتاح السياسي للمؤسسات السياسية في البلد (س) ومديات المشاركة السياسية التنافسية والعاملة والحرة فيه، كما يقيم مدى احترام الحريات المدنية والتقيد بها، ومديات خضوع الصحافة وصوت المواطن للإرغام والمطابقة والرقابة. كما يأخذ في الاعتبار درجة شفافية الحكومة مع الشعب، وكذلك قضية المساءلة السياسية .

ومن أهم المؤسسات التي يستند إليها البنك الدولي في تجميع بيانات هذا المؤشر، الفريدوم هاوس (House Freedom) وقياساته لمديات الحريات السياسية والحريات المدنية وحريات الصحافة، كما يستند إلى مؤشرات مركز التنمية الدولية، وإدارة النزاعات حول الأداء السياسي، وتنظيم التوظيف الإداري وتنافسية التوظيف الإداري وانفتاحية التوظيف الإداري، وتقييم الموظفين الإداريين وتنظيم المشاركة والتنافسية في المشاركة[1].

وعند الشرح أكثر في هذا المؤشر، نجد أنه يتكون من أربعة حقول عمودية، أمام كل دولة تتكرر عند الانتقال من بعد إلى آخر من أبعاد القياس الستة المرتبة أفقياً (المقصود هو مقياس المساءلة أو حكم القانون... الخ) ويأتي في العمود الأول حقل المرتبة (Rank) بشكل غير متسلسل، لكون ترتيب الدول في الجدول يأخذ بالتسلسل الأبجدي، مع العلم بأن المرتبة تتكون من 100 تدريجة من (100-0) تنال أكثر الدول شفافية ونزاهة أعلى درجة فيها، وقد نالتها سويسرا في العام 2007 بالنسبة إلى البعد الأول على سبيل المثال (بعد المساءلة)، حيث نالت 100 درجة بالكامل، في حين نالت كوريا الشمالية للعام ذاته أقل درجات السلم، وهي الدرجة صفر (بالنسبة إلى البعد ذاته) وفي ذلك دلالة على تدني مستوى سداد الحكم فيها[2].

1- أحمد سليم وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، المرجع السابق، ص102.
2- أحمد سليم وآخرون، المرجع السابق، ص1.3.

جدول 1. مؤشر مدركات الفساد العربية لسنة 2011[1]

الدول	قيمة المؤشر لسنة 2011	الترتيب العالمي
قطر	7.2	22
الإمارات العربية المتحدة	6.8	28
البحرين	5.1	46
عمان	4.8	50
الأردن	4.5	56
الكويت	4.6	54
السعودية العربية	4.4	57
تونس	3.8	73
المغرب	3.4	80
جيبوتي	3.0	100
مصر	2.9	112
الجزائر	2.9	112
سورية	2.6	129
لبنان	2.5	134
اليمن	2.1	164
ليبيا	2.0	168
العراق	1.8	175
السودان	1.6	177
الصومال	1.0	182

من خلال دراسة الجدول السابق، نلحظ أن الصومال تأتي في المرتبة الأولى كدولة عرفت نسبا متزايدة في ما يخص قيمة مؤشر مدركات الفساد لعام 2011 وذلك بنسبة (1.0)، حيث تأتي بالمرتبة 182 على مؤشر مدركات الفساد، ثم تليها السودان بنسبة (1.6)، حيث تأتي في المرتبة 177 على مؤشر مدركات الفساد، ثم العراق بنسبة (1.8) وتأتي في المرتبة 175. أما ليبيا؛ فإن نسبة مؤشر الفساد فيها (2.0) حيث تأتي في المرتبة 168.

1- المصدر نفسه، الموقع www.transparency.org:.

أما قطر، فتأتي في المرتبة الأولى من حيث انخفاض مؤشر الفساد فيها، حيث بلغ مؤشر الفساد ما نسبته (7.2) وتأتي في المرتبة 22 على مؤشر مدركات الفساد، وهذا يعني أنها الدولة العربية الأولى في انخفاض مستوى الفساد فيها .

ولا ننسى أن هناك دولاً ارتفع مؤشر الفساد فيها بشكل ملحوظ في فترة ما بين 2010 إلى نهاية العام 2013 خاصة الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي، مثل: ليبيا ومصر واليمن؛ لأن هذه الفترة كانت فترة تغيير في الأنظمة مما أسهم على نحو كبير في غياب الرقابة في هذه الدول التي كانت مُغيَّبة بالأصل مما أسهم في تفشي ظاهرة الفساد على نحو ملحوظ وأكثر من قبل.

هناك رصد لا بأس به من الخبرة الدولية في قياس أوضاع الفساد وتقييمها اعتماداً على المقاييس الانطباعية الإدراكية

ويمكن تصنيف المقاييس التي يمكن استخدامها كالآتي[1]:

1- المقاييس المباشرة (الموضوعية)، وهي ما تقوم بها الأجهزة الرسمية المعنيّة بالفساد، وكذلك المؤسسات التنفيذية التي تملك حصيلة كبيرة من الخبرات يمكن تقنينها وترجمتها رقمياً إلى إحصائيات وبيانات كميّة، وتوفر مقاييس ومؤشرات موضوعيّة بالغة الأهمية والفائدة.

ومع أن هذه المؤشرات تمثّل جزءاً من كل أكبر، حيث إنها تعكس ما تم كشفه وليس ما حدث فعلاً، إلا أن ميزاتها تكمن في أنها لا تمثّل انطباعات، ولا تعتمد على التقدير الذاتي، غير أنها تقدم بيانات يمكن إخضاعها للتحليل، والخروج منها باستنتاجات تحمل هامشاً أقل في أخطاء التقدير والقياس؛ خاصة إذا أدركنا أن هذه المقاييس تعتمد على مؤشرات الأجهزة القضائية ومعدلات إداناتها ومضامين أحكامها وتنفيذها، واسترداد مدفوعات الفساد والثروات غير المشروعة أو مصادرتها. ويتأتّى ذلك من مدى الالتزام بالاتفاقيات الدولية وعمل البرلمانات وأجهزة المحاسبة والمساءلة المرتبطة بها، وأجهزة مكافحة الفساد.

2- المقاييس غير المباشرة (الإدراكيّة)؛ وتتمثل في محاولات رصد الانطباعات عن الفساد، أو عن أوضاع الحوكمة من خلال مقاييس للرأي تسعى لقياس درجة الفساد وحدّته وأنماطه، أو لقياس أبعاد أو عوامل معيّنة للحوكمة أغلبها على المستوى الكلّي. ومن المؤسسات التي تنتمي إلى هذا الصنف من القياس ما تصدره المؤسسات الدولية، مثل: منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى

1- أحمد سليم وآخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، مرجع سابق، ص47.

الاقتصادي العالمي (Economic Forum World) ومؤسسة غالوب (Gallop) لقياس الرأي العام، وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد والشفافية.

3- المقاييس الوسيطة (قياس الاستعداد المؤسسي) وتتمثل في المحاولات لقياس الفساد، وترتكز على درجة توافر مقوّماته في البيئة المؤسسية للجهة أو الجهات محل الدراسة، وذلك بدراسة:

أ- درجة التعقيد البيروقراطي.

ب- مدى السلطة التقديرية المتاحة للعاملين الذين يتعاملون مع الجمهور.

ت- درجة الشفافية في القرارات والمعاملات.

ث- درجة غموض المعايير الحاكمة للقرارات أو وضوحها.

ج- ضوابط الرقابة والمساءلة ومعاييرها وفاعليتها.

ح- درجة توافر ثقافة مجتمعية تقوم على تعظيم مبادئ النزاهة والعدالة.

خ- آليات وضوابط الثواب والعقاب.

د- مصداقية القياس.

ذ- ثبات معايير القياس(1).

لقد تجمّع لدى بيوت الخبرة الدولية رصيد لا بأس به من عمليات قياس أوضاع الفساد وتقييمها، مرتكزة على المقوّمات الكلية المتمثلة في عوامل الحكومة على مستوى البلد، أو الدولة باعتبارها كياناً كلياً، وعلى الممارسات الكلية للفساد. وقد جاء ذلك كله اعتماداً على المقاييس الانطباعية / الإدراكية، وبشكل محدود جداً على المقاييس الموضوعية، وبصورة أقل على مقاييس ممارسات الفساد ذاتها.

ويعدّ مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الأكثر شهرة واستخداماً على المستوى الدولي، وهو يغطّي اليوم أكثر من 180 دولة. ويعتمد هذا المؤشر على جدول متدرج من 1 إلى 10 تقرره عدّة مصادر. وكلما ارتفعت درجة الدولة فإن ذلك يعني خلوّها من الفساد والعكس صحيح. ويتمثل المقياس (الدرجة) في المتوسط الذي احتسب من مرات / مجموعات التقييم. لهذا؛ فإن هناك تفاوت في درجة الاختلاف / الانحراف المعياري بين مرات / مجموعات التقييم حول المتوسط المحسوب لكل بلد، وذلك من بلد إلى آخر.

وقد واجهت مصداقية دلالة المؤشر مجموعة من الانتقادات، منها أنّه:

1- المرجع السابق، ص50-47.

1 - يقيس انطباعات ومدركات عامة عن البلد ككل.

2 - يجمل أوضاع الفساد عبر القطاعات والمؤسسات، الأمر الذي يعني عجزه من تحليل مصادره القطاعية ومقارنتها.

3 - لا يفيد بأي صورة في التشخيص، ومن ثمَّ لا يمكن الاعتماد عليه في صياغة سياسات المكافحة وبرامجها.

4 - يركز على ظواهر الفساد الصغير، ويهمل الفساد المتعلق بالمراكز العليا.

5 - لا يحيط بالمعلومات الخاصة بمعاملات الثبات للمؤشر عبر الأفراد الذين يشكلون مجموعات التقييم.

ومع ذلك، فإن درجاته أثبتت ارتباطاتها بالمعنويات الإحصائية المتعلقة بالمؤشرات التنموية والاقتصادية، مثل: نسبة الفقر، ومتوسط الدخل، والاقتصاد غير الرسمي، ونصيب الدولة من الاستثمار الخارجي ونسبة الإنفاق على برامج الرعاية العامة[1].

ويسلط مؤشر مدركات الفساد على الذين يقبلون الرشوة في القطاع الخاص وليس في القطاع العام. ومهما وُجِّه إلى هذا المؤشر من انتقادات – كما ذكرنا– إلا أنه أشاع نوعاً من التنافس بين الحكومات[2]، ولذلك راح العديد منها يعمل على مكافحة الفساد، ولو بصورة شكليّة، دافعته هذه الحكومات عن نفسها التهم، أو محاولة شن مواجهة استباقية للثورات أو الاحتجاجات التي يمكن أن تندلع في أراضيها، ومن ثمّ تؤدي إلى سقوطها.

ومنذ عام 1996 بدأ البنك الدولي بدراسات عن الحوكمة تغطّي العالم كلّه، وتقوم على ستة أبعاد، هي:

1 - حرية الرأي.

2 - الاستقرار السياسي.

3 - فاعلية الحكومة.

4 - جودة التدخل.

5 - سيادة القانون.

6 - السيطرة على الفساد.

كما تصدر منظمة النزاهة العالمية (وهي منظمة نشأت منذ عدة أعوام ومقرها

1- Michael Johnson, «Assessing the progress Anti-Corruption Efforts», Actionable», Indicators of Reform, Nov. 2006.
www.sdnphd.org/sdi/issues/governance/governance/johson_dhaka_Paper.pdf.

2- أروى حسين، مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، في مؤشر الفساد في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص94.

مدينة واشنطن) تقارير تعتمد على عوامل الحوكمة والفساد، فبدلاً من قياس الفساد، فإنها تحاول تقييم مقدرة المواطنين ومنشآت الأعمال على معرفة ما يجري في الحكومة، ومتابعة أعمالها ومواجهة انحرافاتها. وتغطي هذه التقارير المجتمعات المدنية، والانتخابات العامة، ومساءلة الحكومة، ومراقبة الإدارة والخدمة المدنية، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون[1].

وهكذا، فلقد اثبت الواقع أن هناك مجموعة كبيرة من المعيقات التي تعترض العمل في قياس حجم الفساد، وذلك بعد أن وجدت عمليات القياس نفسها محشورة في ثلاث طرق لقياس الفساد – كما ألمحنا سابقاً– وهي[2]:

1 - طريق مباشر يتمثل في رصد حسابات كبار المسؤولين السياسيين وثرواتهم، وهو طريق معتمد لدى منظمة الشفافية الدولية، وهو من الصعوبة بمكان.

2 - طريق المنهج الواقعي الذي يتمثل في إثبات واقعة إعطاء الرشوة للموظف في القطاعين العام والخاص، أو عن طريق رصد فقدان النفقات في إدارة المشاريع بصورة كافة.

3 - طريق اعتماد الاستطلاعات والمسوحات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، ومن ثمّ إصدار تقارير تشمل دولاً ومؤسسات. ومن هذه المنظمات (The World Economic Forum (WEF)) التي بدأت بنشر تقارير المنافسة العالمي منذ عام 1970 وهي منظمة تعمل في 120 دولة. وكذلك منظمة الشفافية العالمية، ومؤسسة البنك الدولي الذي بدأ منذ عام 1996 بإجراء مسوحات وقام بإصدار تقرير عن الفساد بشكل دوري غطى كثيراً من الدول، وكذلك عمل المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي لتطوير الإدارة وغيرها[3].

إن مهمة تحديد مستوى المؤسسات التي تستند إلى الحرية الاقتصادية، هي مهمة صعبة من ناحية القياس والمقارنة على المستوى الدولي، وسبب ذلك أنه لا يمكن الحيلولة دون تضمين ذلك لتقييمات ذاتية تعتمد على نماذج صغيرة. ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين توصّل عدد كبير من الاقتصاديين إلى إدراك الأهمية العظيمة لمؤسسات الحريّة الاقتصادية، ولذلك فقد بدأوا ببذل جهود كبيرة لتقدير مستوى حقوق المُلكيّة والأداء الحكومي، وحرية العمل، وأسواق رأس المال والمنتجات ومدى انفتاحها على التنافس الدولي، ومن هؤلاء مركز فريزر Fraser Institute الكندي الذي

1- أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص53-58.

2- The Guardian/ March, 2004. www.theGuardian.net.

3- هيثم كريم صيوان، مرجع سابق، ص3.

قام بتنسيق جهد عالٍ ضخم لتطوير منهجيّة متفق عليها، وجمع المعلومات اللازمة حول معايير الحرية الاقتصادية. وقد لاقت البيانات التي أصدرها قبولاً واسعاً كونها قدّمت أفكاراً قيّمة تدعم السوق الحر والخيار الشخصي. كما كان هناك جهد مشابه قام به مركز هيرتج Heritage Foudation الأمريكي بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال. وقد اتفقت مخرجات البيانات، على الرغم من اختلاف منهجيّتهما، على أن الحرية الاقتصادية تلائم النمو والمستوى المعيشي المرتفع[1].

مرّت فترة طويلة من القرن العشرين قبل أن يتوصل العالم إلى إدراك الدور المحوري للمؤسسات كما عرّفه آدم سميث، حتى وصلنا إلى فترة الثمانينيّات من القرن الماضي، حيث بدأت بعض المنظمات العالمية بالاهتمام جدياً بالمؤسسات وتطبيقها للنزاهة، ومن ذلك تقرير صندوق النقد الدولي (الفصل الثالث من تقرير عام 2005 المعنون بالمشهد الاقتصادي الدولي)، الذي قال "إن ارتفاع النمو يعتمد على حقوق ملكية آمنة، وفساد أقل، وأداء حكومي أفضل"[2].

المبحث الثاني: آثار الفساد

أولاً: أثر الفساد في التنمية

للفساد آثار سلبية في التنمية؛ إذ إنه يؤدي إلى استنزاف الموارد، ونشوء اختلالات في البنى الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية، وبالنتيجة انخفاض النمو الاقتصادي وفشل جهود التنمية من خلال[3]:

1- **الفساد وإهدار الموارد وسوء تخصيصها:**

يُحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها الصحيحة، أو أنها تتسرب إلى حسابات خاصة في ظل ضعف هيئات الرقابة والمساءلة

1- James Gwartney, Robert :Awson, Economic Freedom & the World, 2005 Annual Report, Vancouver BC. The Fraser Institute, 2005. www.freetheworld.
M. A. Miles, E. F. Feulnex and M. O> Grady (2005), 2005 Index of Economic Freedom, Washington D. C, Heritage Foundation and Dow Jones & Co. 2005. www.freetheworld.

وولنغانغ كاسبر (16/1/2006)، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، مركز الدراسات المستقبلية، سلسلة قضية وتحليل، الإصدار 76، ص8.

2- صندوق النقد الدولي (2005)، المشهد الاقتصادي الدولي، ص125.

3- د.سولفيان جون، والكسندر شكولنكوف، (2005). مكافحة الفساد: منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ص16-11. وكذلك: نوار دهام الزبيدي، (2006)، الإجراءات التشريعية لمكافحة الفساد، مجلة المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، العدد2، كانون الثاني، ص100.

والمحاسبة ومن ثمَّ حرمان البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها، ففي العراق مثلاً، دفع الفساد بمتخذي القرارات في بعض وزارات الدولة إلى الشروع بتنفيذ مشاريع وإبرام عقود مع شركات ذات كفاءة متدنيّة، وإعطاء قروض وتسهيلات استيرادية وجمركيّة ومصرفية لا تحظى أنشطتها بأهمية كبيرة للشعب العراقي، فجرى الأمر بإنشاء (حدائق مسيّجة) في مناطق عائمة بالمياه الآسنة، والشروع بإنشاء شوارع وأرصفة وإعادة بنائها لأكثر من مرة، واتّخذ ذلك سبيلاً لإدامة صفقات العمل بها، في وقت هي بحاجة إلى مشاريع للصرف الصحي وإنشاء محطات توليد الكهرباء، ومحطات للوقود، وغيرها من المشاريع الخدمية والإنتاجية التي تسهم في بناء قاعدة أساسية لتحقيق التنمية.

2- **يزيد الأعباء المالية على ميزانية الدولة:**

غالباً تخصص مبالغ مالية كبيرة للقطاع العام، وهنا تكون الفرصة أكبر لكبار الموظفين والسياسيين للحصول على الرشاوى، أو إحالة تلك المشاريع على أنفسهم أو معارفهم وأقاربهم.

وكذلك عندما تكون الدولة طرفاً في الشراء، أو في حالة تقديم العطاءات والمناقصات للقيام بالأعمال المحلية، فضلاً عن استنزاف العملة الصعبة عندما يتعلق الأمر بإجراء الاستيراد من الخارج. وكذلك فإن الفساد يدفع باتجاه إساءة إدارة المشاريع الاستثمارية، ومن ثمَّ يسهم في حدوث المزيد من العجز في المالية العامة للدولة.

ولا ننسى عمليات التهرب من الضريبة، فعندما تكون الإدارات الضريبية فاسدة فإنها تحرم ميزانية الدولة من موارد مالية مهمة كان من الممكن أن تعود بالنفع على الشعب.

3- **يؤثر الفساد في مواصفات الصفقات والعقود:**

هناك معايير يتم وضعها لإبرام الصفقة من حيث الجودة والكفاءة والمواصفات العالية وموعد التسليم وغير ذلك، وفي حالة وجود فساد في إبرام الصفقة، فإن المعايير سوف تكون تواطؤية.

4- **يؤثر على مستوى الاستثمار الأمثل:**

هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وبيئة الفساد، فكلما كانت معدلات الفساد مرتفعة في بلد ما، أثر ذلك في الكفاءة الحدية لرأس المال، وبانخفاض الأخيرة نلحظ أن المستثمر لا يتخذ قراره في الاستثمار، لأن معدل العائد المتوقع سيكون منخفضاً ومحفوفاً بالمخاطر في ظل بيئة فساد، وضعف نظام القضاء والأمن، لأن أصوله

ستكون غير مصانة[1].

5- **يؤثر على البيئة التنافسية والكفاءة:**

إن معيار البقاء في السوق هو الكفاءة، وكلما كانت بيئة الأعمال تنافسية أدى ذلك إلى زيادة جودة الأعمال وانخفاض الأسعار، وأن انتشار الفساد في منح التراخيص وأذونات العمل يسهم في تقليل عدد مؤسسات الأعمال في السوق، ويؤدي إلى خلق بيئة احتكار، ويسود اقتصاد الظل، وينعكس هذا على اضمحلال منشآت الأعمال الصغيرة التي تُعد محرك النمو في معظم الاقتصاديات، وتكون النتيجة انخفاض الكفاءة والإنتاجية والتنافسية، ومن ثمَّ ارتفاع الأسعار التي لا تخدم المجتمع وإنما حفنة من البيروقراطيين الفاسدين.

6- **يؤثر في تضاؤل الشرعية وانخفاض التأييد للإصلاحات الاقتصادية والسياسية:**

إن انتشار الفساد في مفاصل الدولة ومؤسساتها يكوّن شعارات تستند إلى طروحات طوبائية وتروّج أفكاراً مراوغة، وتدّعي أنها سوف تلبي متطلبات الشعب، وسوف تقوم بالإصلاحات، وتقضي على البطالة والفقر، وترسي أسس دولة القانون الحديثة، وفي النهاية تفقد الحكومة ثقة الشعب بها وتفقد شرعيتها وتأييده لها، ومن ثم يزداد السخط الشعبي تجاهها، ويكون ذلك مدعاة لحدوث قلاقل واضطرابات وفوضى اجتماعية وسياسية وكل هذا سوف يعرقل عملية التحول السليم إلى دولة ديمقراطية حديثة.

ومن كل ذلك، نقول إن للفساد آثاراً كبيرة في تبديد الموارد وإنهاك الاقتصاد وزيادة معدلات البطالة والفقر وانهيار الخدمات فهو كابح حقيقي بوجه التنمية.

ثانياً: أثر الفساد على السياسة الوطنية

في بحثه الذي أشير إليه سابقاً. يقول هيثم كريم صيوان، للفساد أثر واضح في سيادة الدولة. ولفهم ذلك الأثر نقول: مع استشراء الفساد يتدهور الاقتصاد وتصبح الدولة غير قادرة، بما لديها من إمكانات، على إدارته بشكل صحيح، وتغدو عاجزة عن

1- في عام 2002 عمل مسح الأعمال التنفيذي من الشركات في الاقتصاديات النامية لترتيب أكبر القيود التي تحد من نشاطها وجاءت نتائج المسح أن الفساد والبيروقراطية الحكومية بعد التمويل هما أكبر محددات على عملها. للمزيد: د.سوليفان جون، (2004)، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الأساس للإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، العدد10، مايو، ص38.

الإيفاء بمتطلبات تنميته، وهنا يكون أمام الدولة خياران لتمويل عملية التنمية[1].:

الأول: اللجوء إلى المدخرات المحلية.

الثاني: اللجوء إلى التمويل الخارجي.

وفي ظل ضعف المدخرات المحلية مع وجود مديونية وتعويضات كبيرة[2]، يصبح الخيار الثاني أي التمويل الخارجي (قروض واستثمارات أجنبية) هو الخيار الوحيد أمام الدولة. علماً بأن الاستثمارات الأجنبية لا يمكن أن تدخل ما لم تتوافر لها بيئة اقتصادية جاذبة، كما يرتبط دخولها بمدى حصول الدولة المدينة على تزكية المؤسسات المالية الدولية؛ أي بمثابة إبلاغ رسمي من الصندوق للمستثمرين وللمؤسسات المالية الأخرى بمنح العون أو التوقف عن تقديمه[3].

والمؤسسات المالية الدولية تقدم القروض والمساعدات المالية إلى الدول الطالبة لها، مقابل تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي؛ بهدف توجيه الاقتصاد وتصحيح مساراته نحو تخصيص الموارد وتوظيفها لإطلاق العنان لعملية النمو الاقتصادي المستدام، ومن ثم القضاء على البطالة والفقر وصولاً إلى تحقيق عملية التنمية.

إلا أنه، وبسبب استشراء الفساد، فإن ذلك يؤدي إلى فشل برامج الإصلاح الاقتصادي. فالأموال بدلاً من أن يتم توظيفها في جهود التنمية، يتم ضياع بعضها في عمليات فساد مالي كبير، يقوم به كبار السياسيين والمتنفذين في السلطة يدفعهم طمعهم المفرط للثروة والسلطة، فيقومون بتحويل تلك المبالغ إلى حسابات سرية في مختلف دول العالم.

فعلى سبيل المثال، كشفت «منظمة النزاهة الدولية» في تقرير صدر سنة 2008، أن الرشوة والفساد والتهرب الضريبي إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة، كلّفت الجزائر فاتورة خيالية، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب (13.6) مليار دولار وما يعادل (97,920) مليار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 ، أي بمعدل 1.7

1- د.هيثم كريم صوان (31/12/2008)، الفساد دائرة في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي حول الفساد الذي عقد في قاعة قرطبة، فندق المنصور / بغداد، مرجع سابق، ص3-2.

2- بلغت مديونية العراق 127 مليار دولار وترتب عليه دفع ما يقارب (320) مليار دولار كتعويضات ل(100) دولة، الثابت منها يبلغ (148) مليار دولار، وغير الثابتة بلغت (172) مليار دولار، ينظر: د.حامد عبيد حداد، (2007)، المديونية العراقية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (33)، نيسان، ص113. وعبد الأمير الأنباري، (2005)، التعويضات المفروضة المفروضة على العراق، في كتاب (برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص181.

3- شريل باير، (1977)، فخ القروض الخارجية صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، ط1، دار الطليعة، بيروت، ص30.

مليار دولار سنويا . وبالحسابات الاقتصادية، فإن المبلغ المقدّر بـ (13.6) مليار دولار، الذي تم تهريبه، يسمح، في حال تمت المحافظة عليه واستثماره محليا، ببناء 652800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليوناً[1].

ويقدر الباحثون في جامعة ماساشوسيتس أن تهريب رؤوس الأموال من 30 دولة إفريقية للفترة بين عامي 1970 و1996 قد بلغ (187) مليار دولار وهو ما يفوق مديونيات هذه الدول مجتمعة[2].

وكذلك ما حدث في نيكاراغوا، حيث طبقت برامج الإصلاح عام 1994، من أجل الحصول على قروض، إلا أنها (أي القروض) قد تسربت إلى جيوب السياسيين وكبار الموظفين. وفي البيرو أيضاً عام 1990، طبق رئيسها (فوجيموري)، خطة ليبرالية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وكانت خطة قاسية بسبب الفساد التي انطوت عليه والتورط في تجارة الكوكائين، حيث بددت الأموال، وانقسم الشعب إلى نصفين، هما: النخبة الثرية الفاسدة (مديرو المشاريع وكبار الموظفين) الذين مثلوا 15% من الشعب، والطبقات الفقيرة الذين مثلوا 85% من الشعب (15 مليون فقير من إجمالي عدد السكان 22 مليون نسمة)[3].

وهكذا، فإن جزءاً كبيراً من الفشل يعود سببه إلى ممارسة بعض كبار البيروقراطيين والسياسيين الفاسدين الذين يعملون دائماً لمصلحتهم الخاصة، فهم ينهبون الأموال ولا يكترثون بالآثار المترتبة على تطبيق مشروطية المؤسسات الدولية في تخفيض الإنفاق العام، وإلغاء الدعم عن المجتمع، وإلى نسب البطالة والفقر. وفي النهاية تكون النتيجة فشل الإصلاحات، وتعميق الأزمات، ومن ثم توقف الدولة عن أداء وظائفها والإيفاء بالتزاماتها الخارجية.

إن الدولة التي تلجأ إلى الاستدانة من قبل المؤسسات المالية الدولية لتمويل عملية تنميتها، تُلزِم نفسها بتنفيذ شروطها. وتلتزم، في حال فشلها في تنفيذ برامجها الإصلاحية، بشروط أقسى منها، فكيف سيكون عليه الأمر في حال استمرار استشراء الفساد بأشكاله وصوره كافة في تلك الدولة ومفاصلها؟ هنا ستتعرض سيادة الدولة واستقلالها الوطني إلى الاختراق، لأنها ستعطي لتلك المؤسسات مجالاً واسعاً للتدخل في الشؤون التي تُعد من صميم اختصاص الدولة الداخلي.

1- نقماري سفيان، مرجع سابق، ص8.

2- عبد الواحد الجصاني، الفساد في العراق المحتل جريمة إبادة جماعية على www.albasrah.net.

3- بيير سلنجر، (2001)، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة والسيطرة على العالم، ترجمة د.حامد فرزات، منشورات دار الكتاب العربي، ط1، دمشق، ص78-76.

وليس خفياً أن المؤسسات الدولية المالية والنقدية هي إحدى آليات إدارة رأس المال العالمي التي تُعد الدولة وسيادتها عائقاً في طريقها، وينبغي التخلص منها لجعل العالم ساحة مفتوحة ومباحة له، فهدفها الأساس إضعاف الدولة أو إيصالها إلى ما يسمى دولة الحد الأدنى، فتتولى مهمة ضمان مصالح الدول الدائنة التي تفرض شروطاً قسرية تعسفية تحت ما يسمى برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وهنا تتنازل الدولة عن سيادتها في رسم سياساتها الداخلية المتعلقة بإدارة الاقتصاد وتوجيهها [1].

والأسوء أثراً في السيادة الوطنية إذا طبقت خطة برادي في إعادة الجدولة التي تقتضي اقتسام الديون بين المؤسسات الدائنة والدول المدينة ومبادلتها بأصول شركات الدولة المدينة وأسهمها، وينتهي المطاف ببيع الدول ومؤسساتها للدول والمؤسسات الدائنة[2].

وهذا ما حدث في العديد من الدول التي أجبرت على مبادلة ديونها بأصول وأسهم شركاتها الوطنية وأسهمها، ومنها مصر؛ إذ تم مبادلة جزء من ديونها بـ(60%) من أسهم شركاتها العامة. وفي المغرب أيضاً تم مبادلة ديونها مقابل إعطاء حصص في 61 مؤسسة منها 36 شركة و25 فندقاً، وبيع 18 شركة إلى المستثمرين الأجانب. وكذلك الأردن، حيث دخلت شركات أجنبية عديدة من خلال مبادلة ديونها باستثمارات مباشرة لشركة (لافارج الفرنسية) وشركة (أكور) وشركة Raytheon Wisconsin Centrol، وشركة اراتبيك الفرنسية، وشركة الدياسوا الإسبانية وشركة Alfha البريطانية[3].

وعملية المبادلة تنطوي علىْ عمليات فساد كبيرة في الدول التي تعيش ظروف عدم الاستقرار، أو تلك التي شهدت ظروفاً صعبة، مثل: ما حدث لروسيا في عام 1991 إذ بيعت الأصول بأثمان لا تساوي قيمة الأرض المقامة عليها بسبب فساد السياسيين وكبار المتنفذين وتواطؤهم المنفعي مع رأس المال الأجنبي. ومن الأمثلة على ذلك أن باعت مجموعة (تشوباس) 500 مصنعاً لا يقل ثمنها الأصلي عن 200 مليار دولار بمبلغ

1- د.منير الحمش، (2004)، مؤسستا برتن وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية، في كتاب (الدولة الوطنية وتحديات العولمة)، ط1، دار البحار، دمشق، ص113.

2- عادل سمارة، (1995)، أقطار العالم الثالث والبنك الدولي، مجلة شؤون تنموية، ملتقى الفكر العربي، القدس، العدد(1) نيسان، ص38.

3- في ذلك ينظر: تيد م.أوهاشي، (1996)، تنسيق المشروعات المملوكة للدولة، ترجمة محمود مصطفى غنيم، مجلة العمل العربية، منظمة العمل العربية، العدد (64)، شباط، ص241. وكذالك: نجيب حجوي، (2001)، سياسة التخصيص في المغرب في تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، ط1، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص225.

7 مليارات دولار فقط، أي ما يعادل 3.5% من ثمنها الأصلي[1].

وعليه، فإن الخضوع إلى برامج إعادة الهيكلة وجدولة الديون فيه انتهاك للسيادة الوطنية للدولة وقدرتها على صياغة القرار الاقتصادي الوطني المتوافق مع المصلحة الوطنية. فالدولة تنفذ شروطاً تتعلق بتبني طروحات الانفتاح الاقتصادي، والليبرالية الاقتصادية، وفتح السوق المحلي أمام رأس المال الأجنبي. وبسبب الفساد تنشأ طبقة من كبار المتنفذين والبيروقراطيين الفاسدين، ولاؤهم لرأس المال. وعندما تناط إدارة الاقتصاد الوطني برأس المال الأجنبي، فهم لا يكترثون بالمصالح الوطنية للبلد، وبالنتيجة تكون له القدرة على التحكم برفاهية الشعب أو فقره، بعيداً عن رقابة الدولة، وهذا ما أشار إليه الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان) من أن هناك "قطيعاً الكترونياً من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون أمام أجهزة الكمبيوتر، وهم لا يعترفون بالظروف الخاصة لأي دولة، وإنما يعترفون بقواعدهم فقط، فهم يحددون نسبة الادخار التي يجب أن تحققها أي دولة ومستوى الفوائد ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي ومستوى عجز ميزان المدفوعات الجاري"[2]. وفي هذا انحسار كبير لسيادة الدولة في بعدها الاقتصادي مقابل إعطاء دور أكبر للمؤسسات ولرأس المال الأجنبي في تقييم الأنظمة والقرارات الاقتصادية الداخلية وصياغتها، أي عملية تجريد الدولة من سيادتها بمظهرها الداخلي، ومن ثمَّ تصبح غير قادرة على إصدار الأوامر ورسم السياسات الاقتصادية الداخلية بسبب نقل جزء من مقومات سيادتها وسلطتها إلى المؤسسات الدولية، التي يكون لها تأثير كبير في توجيه الحكومة، وصياغة قرارها الاقتصادي ومن ثم السياسي، حيث تغدو غير مستقلة بصياغة علاقاتها تجاه العالم الخارجي، بحيث تصبح مرهونة بالسياسات التي ترسمها لها تلك المؤسسات وهذا فيه انتقاص واضح لسيادة الدولة الوطنية.

وهذا ما أوضحه محمد الأطرش من أن تلك المؤسسات "قادرة على التأثير في سيادة الدول، وتؤدي دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية وباستقلال القرار السياسي"[3]. وهذا يتناقض مع مقولة: إن الدولة هي سيدة أمرها ومطلقة التصرف في شؤونها الخاصة بما فيها إصدار القوانين والمساءلة والرقابة.

1- ينظر: التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مصدر سابق، ص321.
2- www.iraqcp.org.
3- نقلاً عن موقع الجزيرة نت.

المبحث الثالث: نظريات تفسير الفساد

تؤكد نظريات العلوم السلوكية أن ظاهرة الفساد نابعة أصلاً من ميل الإنسان الفطري إلى ممارسة السلوكات الفاسدة (غير السليمة) وذلك لأن الطبيعة الإنسانية، طبيعة غير منضبطة وفوضوية إذا ما تغيبت الأخلاقيات العامة في بيئة اجتماعية تفتقر إلى الضوابط والمساءلة القانونية. ومن أهم النظريات المفسرة للفساد، ما يأتي:

أ) نظرية العدالة لدى جون رولز [1]

نشر عبدالله السيد في مقالة له على الموقع الإلكتروني لمجلة التفاهم عن نظرية العدالة حث بين فيها أن الفيلسوف الأمريكي جون رولز (-1921 2002م) صاغ نظرية (العدالة التوزيعية) التي تعدّ أهم محاولة فلسفية بعد النظريات التعاقدية في القرن الثامن عشر، من أجل بناء قاعدة نظرية صلبة للممارسة الليبرالية الحديثة.

وقد عرف جون رولز العدالة في كتابه «نظرية العدالة» بأنها الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية[2]. ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة؛ كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت ذات كفاءة وجيدة التشكيل، لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة. فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة، بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع. لهذا السبب، تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحاً من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين. إنها لا تسمح بالتضحيات المفروضة على بعضهم مقابل مجموع أكبر من المنافع تتمتع بها الأكثرية. لذلك، في مجتمع عادل تعد حريات المواطنين المتساويين راسخة؛ فالحقوق المصانة بوساطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضيلية للمصالح الاجتماعية. ويمكن التفكير بتصور عمومي للعدالة على أ،ها تتألف من الدستور أو التشريع الأساسي لرابطة بشرية ذات تنظيم جيد.

وقد وصل رولز إلى صياغة المبدئين الرئيسيين للعدالة، اللذين يُعدّان زبدة نظريته كلها، وهما:

المبدأ الأول: يجب أن يتمتع كل شخص بحق متساوٍ مع حقوق غيره ضمن أوسع نسق من الحريات القاعدية الأساسية.

1- عبدالله السيد ولد أباه، نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقادها، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلة التفاهم: http://www.altafahom.net/Article.asp?Id=562

2- جون رولز، نظرية في العدالة: دراسات فلسفية، ترجمة د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١١م، ص 31.

المبدأ الثاني: يجب تنيظم أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تضمن في آن واحد، بحيث نتوقع عقلياً أن تكون في مصلحة كل أحد، وأن تكون متعلقة بمواقع ووظائف مفتوحة للجميع.

ب) النظرية النفعية

تتشكل النظرية النفعية من التقليد الذي ظهر في السياق الأنغلوساكسوني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهيمن على الثقافة السياسية الأمريكية المشتركة. وينطلق هذا التقليد من فكرة محورية مفادها أن التمييز بين الفعل الخير والسيء يتحدد بحسب معيار الرفاهية أو المنفعة المترتبة عليه. وبالرجوع إلى أعمال أبرز ممثلي هذا الاتجاه كبنتام (-1748 1832م) وجون ستوارت ميل (1806– 1873م) يمكن تلخيص أسس الفلسفات النفعية في ثلاثة محددات رئيسة هي: مبدأ الرفاهية، ومبدأ التقويم بالأثر الراجع، ومبدأ التكثيف الأقصى (للمنفعة) وتتمحور حول تصور فردي للقيم ينظر للمعايير المشتركة كحصيلة للمنافع الفردية المسجلة[1].

وقد وضع ميل خمسة مبادئ بسيطة في نظريته، هي[2]:

1. «الغاية الوحيدة التي يسوّغ للبشرية فيها، فرادى وجماعات، التدخل في حرية الفعل لأي عدد منهم هي الحماية الذاتية».
2. الغرض الوحيد الذي يمكن أن تمارس من أجله القوة على أي عضو في المجتمع المتحضر، وضد إرادته، هو منعه من إيذاء الآخرين" .
3. «هناك مجال وحيد للفعل يقوم به المجتمع متميزاً عن الفرد، وفيه مصلحة غير مباشرة. وهنا ندرك أن هذا الجزء من حياة الشخص وسلوكه لا يؤثر إلا (الفرد) على نفسه. أما إذا أثّر في الآخرين فإن ذلك لا يكون إلا برضاهم الحر وبموافقتهم على المشاركة الطوعية وغير المخدوعة ...» .
4. يحمل المرء علي القيام بما هو واجب إذا كان في ذلك منفعة للآخرين.
5. لا يحمل المرء على فعل أو قول لمصلحته هو أيا كانت تلك المصلحة، وأيا كانت نظرة المجتمع إليها.

والنظرية النفعية تعني، أن السلوك العادل أو السياسة العادلة أخلاقيا هي التي

1- راجع مثلاً كتاب ستوارت ميل المشهور:
John Stuart Mill: utilitarism filiquarian publishing 2007

2- المصدر نفسه.

تنتج أعظم قدرٍ من السعادة لأعضاء المجتمع، أي تعظيم السعادة الإنسانيةّ[1].

ج) نظرية الحقوق والواجبات

تمثل هذه النظرية تجذيراً لليبرالية ، أو ليبرالية مسرفة أو غالية، وأصحابها يدافعون عن « السوق الحرة »"ويدعون إلى تحديد تدخل الدولة في السياسة الاجتماعية، وتعزيز الحقوق الشرعية للملكية من حيث إن للأفراد الحق في التصرف الحرّ في ممتلكاتهم بغض النظر عما إذا كان يترتب على ذلك زيادة أو نقصان في الإنتاجية، فليس للدولة الحق في التدخل في آليات السوق حتى لو كان القصد زيادة الفاعلية[2] .

ومثلما يقول روبرت نوزيك: «للأفراد حقوق، وثمة بعض الأشياء التي لا يستطيع الفرد ولا المجتمع القيام بها (دون أن يطال ذلك اغتصاب حقوقهم)» ولما كان للأفراد حق التصرف في ممتلكاتهم على النحو الذي يرونه، فإن كل تدخل من جانب الدولة هو بمنزلة «أشغال شاقة» إذ هو لا يخرق مبدأ الفاعلية، وإنما حقوقنا الأخلاقية الأساسية[3] .وبدقة أكبر، تستند نظرية حقوق الملكية عند نوزيك إلى ثلاثة مبادئ أساسية، هي:

1- مبدأ التحويل: ما يكتسب بحق يمكن نقله بحرية.
2- مبدأ الكسب الأولي العادل الذي يفسر، في الأصل، الطريقة التي أمكن فيها للأفراد أن يحصلوا على الممتلكات التي يمكن أن يجري نقلها موافقة للمبدأ السابق.
3- مبدأ تصحيح المظالم الذي يفسر الطريقة التي يمكن بها التصرف في الممتلكات التي جرى اكتسابها أو نقلها ظلما.

المبحث الرابع: أشكال الفساد وأنماطه

لقد تشكل الفساد على صور مختلفة، وطال العديد من المجالات، وتفشّى في الطبقات الاجتماعية جميعها. من هنا، نرى أن خطورته قد كمُنت في كونه عملية استيلاء على معظم إدارات الدول الفاسدة التي أصبحت أنظمتها تحت سيطرته. وتوضيحاً لذلك سيكون هذا المبحث.

1- فهمي جدعان، العدل في حدود ديوتطولوجيا عربية، دراسة مجلة تبين، العدد (5) ربيع 2013 ص ص -27 50، ص الهامش 27
2- المصدر نفسه، ص 31.
3- المصدر نفسه، ص 32.

الفساد، بإطاره التقليدي، لا يزال يُعّرف بأنه انحراف عن القيم والأخلاق الاجتماعية والدينية المستقرة والشائعة لدى غالبية البشر[1]. ثم أضيف إلى ذلك الانحراف الوظيفي والمهني، لأن المهن والوظائف العامة والخاصة، أصبحت ذات قيم ومعايير جديدة تسهّل عمليّة الفساد. وإلى جانب ذلك كان هناك الانحراف عن القوانين والأنظمة واللوائح التي توضح الممارسات غير المشروعة وتدعو إلى حرمان إتيانها، وتمنع استخدام الصلاحيات والمناصب من أجل تحقيق منافع ومصالح خاصة على حساب الصالح العام[2].

وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين رصدت الدراسات الاجتماعية والفكرية أنواعاً من الفساد التي استشرت في العالم إضافة إلى الفساد السياسي ومنها؛ الفساد الاقتصادي، والفساد الإداري، والفساد الاجتماعي ، وفساد السلطات، والفساد الأمني والعسكري، والفساد الطبي، والفساد الإعلامي، والفساد الرياضي، والفساد الانتخابي، والفساد النفسي، والفساد الكبير، والفساد الصغير، وفساد القطاع العام، وفساد القضاء وما إلى ذلك.

من هنا، لا بد من الالتفاف إلى بعض هذه الأنماط بصورة موجزة لكون ذلك مهماً في قراءتنا للنمطين اللذين نحن بصددهما، فلقد رصدت الأدبيات مجموعة من الأنماط للفساد، منها:

1- **الفساد الأخلاقي:**

شددت الشرائع السماوية والأعراف والتقاليد على ضرورة عدم الخروج عن مبادئ الأخلاق الحميدة والابتعاد عن الرذيلة ونبذ الفساد. وقد اعتمد في ذلك مقياس السلوك القويم والسوي، إلا أن سيادة الفساد الأخلاقي وانتشاره / جاءت بسبب ذلك الاهتزاز في المنظومة القيمية للمجتمعات بصورة عامة، فضلاً عن ضغوطات الفقر والبطالة، وضعف الثقافة القيمة في المجتمعات الحديثة التي أرقتها الماديّت، وصبغتها المبادئ المتحررة بصبغة الانحلال والانحراف.

ولما كانت الأخلاق هي جزء أساسي وجوهري في حياة الشعوب، فإن تدهورها سيؤدي حتماً إلى فساد عام قد يدمر الأمم ويزيل أسباب قوتها.

ومن المعروف أن الفساد الأخلاقي موجود منذ بدء الخليفة ما دامت ثنائية الخير

1- أ.د. عامر الكبيسي، (2009)، الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض (163)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ص71.

2- صلاح الدين فهمي محمود، (1996)، الفساد الإداري كمعوّق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، ص25.

والشرّ موجودة[1]، إلا أن المجتمعات الحديثة قد بدأت في ممارسة سلوكات هي أبعد ما تكون عن المبادئ القديمة، وراحت المنفعة والمصلحة تحكمان سلوك كل من الفرد والدولة.

2- **الفساد القضائي:**

وهو من أخطر أنواع الفساد، إذ إنه يؤدي إلى فساد كثير من مؤسسات الدولة، وخاصة الفساد السياسي. وقد قسم تقرير منظمة الشفافية العالمية (2007) الفساد القضائي إلى نوعين، هما:

1 - التدخل السياسي في العملية القضائية.

2 - الرشوة: ففي دراسة قام بها فرع منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش فإن اثنين من كل ثلاثة أشخاص استخدموا المحاكم الابتدائية (عام 2004) قاموا بدفع رشاوى بلغت حوالي 25% من متوسط الدخل السنوي لهم.

وكلا النوعين يضعفان التماسك الاجتماعي، ويؤثران في الاقتصاد والأمن الوطنيين. فعلى مستوى الاقتصاد، يأتي التأثير من خلال تبديد الموارد، فضلاً عن الإضرار بالبيئة الجاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي، بسبب عدم القدرة على حماية المُلكيات. أما في الجانب الأمني، فإن الفساد القضائي يدفع إلى زيادة العنف وفقدان ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، فيلجأ إلى معالجة مشاكله بالقوة وبالقتل والتهجير والسرقة والاختطاف والابتزاز، بدلاً من اللجوء إلى القضاء[2].

ومما هو معروف أن الفساد القضائي يهدم المجتمعات حتى الديمقراطية منها، كما يُعرّض الأسس التي بنيت عليها، لكونه يحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية في ضمان محاكمات نزيهة وعادلة، وأحياناً يهدد الحق العام على الإطلاق، لأنه، ابتداءً، يعرقل مكافحة الجريمة المنظمة، ويعوق الاستثمار الاقتصادي، إضافة إلى أنه يلحق ضرراً بالغاً بالشرائح الفقيرة في المجتمعات، الأمر الذي عبّر عنه المثل الشعبي الكيني القائل «لماذا الاستعانة بمحامي إذا كنت تستطيع شراء القاضي».

ولقد عرّفت منظمة الشفافية الدولية للفساد في تقريرها الصادر عام 2007 ، الفساد القضائي بأنه «إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. وهذا لا يتضمن، فقط المكاسب الماديّة، ولكن أيضاً المكاسب غير الماديّة، مثل تعزيز السلطة

1- حسين عبد الله، الفساد الأخلاقي: أسباب وعلاج .www.albayan.ae/across-the-uae/our-homes/2011-03-12-1.1400664

2- د.هيثم كريم صيوان، مرجع سابق، ص5-4.

السياسيّة. ويمثل الفساد القضائي أي تأثير غير سليم على العملية القضائية من أي شخص يتمتع بوضع يُمكّنه من القيام بذلك».

إن هناك أربعة انحرافات رئيسة يمكن أن تُسهّل عملية الفساد القضائي تتمثل في:

1 - عدم تعيين القضاة على أساس الجدارة والكفاءة، الأمر الذي يُمكّن من اختيار قضاة مرتشين.

2 - ضعف المرتبات وصعوبة ظروف العمل وانعدام تدريب القضاة، مما يسهل عملية الرشوة.

3 - عمليات عزل القضاة غير العادلة بتهمة الفساد الأمر الذي يؤدي إلى تسييس عمليات العزل والنقل بين القضاة.

4 - غياب المراقبة الرسمية أو ضعفها، وحذر وسائل الإعلام وأفراد المجتمع من مراقبة أنشطة المحاكم[1].

3- الفساد الانتخابي أو ما يعرف بجريمة الرشوة الانتخابية:

يُعدّ هذا الفساد من أخطر أنواع الفساد لكونه لا يشترط أن يكون متلقي الرشوة موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامّة، إضافة إلى أن جريمة الرشوة الانتخابية هي جريمة مزدوجة ومركبة:

أولاً: إن جريمة تقديم المزايا أو العطايا أو المصالح أو الوعد بتقديمها من قبل أي شخص أو جهة (كيان انتخابي أو حزب أو مرشح) يقصد منها التأثير غير المشروع في العملية الانتخابية[2].

ثانياً: إن جريمة أخذ المزايا أو العطايا هي ذات امتداد واسع زمنياً ومكانياً.

تتوفر في الجريمة الانتخابية (الفساد الانتخابي) ثلاثة أركان هي:

أ- الركن المادي؛ ويتمثل في حث الراشي على تقديم الرشوة أو الوعد بها. وهذا أمر كافٍ لتتم به الجريمة. وحتى تكتمل لا بد من تلاقي إدارة الراشي وإرادة المرتشي، ومن ثمّ إتمام عملة الأخذ بعد العرض.

ب- الركن المعنوي وهو ما يطلق عليه القصد الجرمي، أي أن الرشوة الانتخابية مثلها مثل كل جرائم الفساد الأخرى التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة

1- www.almutmar.com/indexphp?id=20079705.

2- رشى عبد الرزاق بدري، (2012)، دراسة حول جريمة الرشوة في الانتخابات العامّة، مؤتمر هيئة النزاهة، بغداد www.nazah.iq/pdf_up/1696/elec-brib.pdf.

المكلفة بمكافحة الفساد لسنة 2004[1]. وهي مثل جريمة الرشوة الوظيفية التي تتحقق بوقوع القصد العام من علم ودراية، من كلا الطرفين؛ الناخب إما بالتصويت لصالح المرشح أو الامتناع لصالحه أيضاً، أو من جانب المرشح أو وكيله بالوعد بإعطاء أو التعهد بإعطاء الناخب فائدة لنفسه أو لغيره.

ج- الركن التشريعي أو القانوني، ويقصد به وجود نص قانوني يقضي باعتبار عمل ما جريمة انتخابية، وينص على فرض عقوبة عليها[2].

4- **الفساد البيئي:**

لقد أحيط الفساد البيئي باهتمام دولي كبير منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث عقد الكثير من المؤتمرات والندوات الدولية المعنيّة بالبيئة. وكان مؤتمر (ستوكهولم) عام 1972 بداية الاهتمام الرسمي في إرساء قواعد التعاون الدولي لحل مشكلات البيئة. وبعده جاء مؤتمر (ريودي جانيرو) عام 1992 حول التنمية البيئية. ومن ثمّ عقدت الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ عام 1994، ومعاهدة (كيوتو) للبيئة[3]. وقد عكست هذه المؤتمرات مدى خطورة الفساد البيئي، ووضعت مجموعات من التدابير والإجراءات لمكافحته.

5- **الفساد الإداري:**

يعرّف الفساد الإداري، وهو من الأنواع الخطيرة، بأنه استغلال رجال الإدارة للسلطات الرسمية المخولة لهم والانحراف بها عن المصالح العامّة، تحقيقاً لمصالح ذاتية وشخصية من أجل الحصول على مكاسب، هي، بالضرورة، غير مشروعة، ويتم أخذها دون وجه حق. وتحت الفساد الإداري تنضوي صور عدّة منها؛ تقاضي الرشوة (Bribe) والعمولات (Commission) والاختلاس (Misappropriation) ومحاباة الأقارب (Nepotism) والمحسوبية (Patronage) والتهرب من الضرائب وذلك حين يتم بيع المناصب العامّة مقابل مردود مادي.

ويكون الفساد الإداري عاكساً لممارسة سرية ماكرة للسلوكات الرسمية، وذلك في ظل التظاهر بالقانونية أو بالشكل القانوني، مما يبقي الغرض الحقيقي لسوء

1- www.nazah.iq/search-webledar/10dock.
www.bna.bh/news/c/92818 (15/3/2012

2- الجرائم الانتخابية وأحكامها في التشريع العراقي، إعداد المعهد العراقي لحوار الفكر www.hamoudi.org/aabic//dialoque-of-intellenct/12/05/htm.

3- د.محمد عبد الوهاب (2002)، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، الطبعة الأولى، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان، ص185.

استخدام السلطة دائماً سراً خفياً.

وترجع الأسباب الأساسية للفساد الإداري إلى شبكة معقدة من العوامل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، توجد وتتداخل، بحيث يصعب التمييز بينها تمييزاً واضحاً[1]. وغالباً يحدث الفساد الإداري نتيجة لغياب الأبنية والمؤسسات والقوانين التي تمنع الفساد أو تردعه، فضلاً عن غياب الاتساق بين النظام الإداري ومتطلبات الحياة الاجتماعية.

ويقول المومني، إن تعريف الفساد الإداري، كغيره من أشكال الفساد، لم ينته إلى صورة واضحة محددة، إذ إن كلاً قد عرّفه بحسب المعيار الذي اعتمده في تحديد السلوك الفاسد، وذهبوا في ذلك إلى الرجوع إلى أربعة معايير؛ المعيار القيمي، وهو اعتبار الفساد شكلاً من أشكال الخروج على القيم السائدة التي يجب الالتزام بها في المجتمع ضمن الإطار الوظيفي، لتحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامّة. أما المعيار المصلحي، فهو يُعدّ الفساد الإداري كما المعيار القيمي، ولكن يختلف بأن من يقوم به هو شخص أنيطت به، رسمياً، مهمة الحفاظ على المصلحة العامّة، ومن ثمّ فإنه استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة. أما المعيار القانوني (التشريعي)، فإنه يحصر الفساد الإداري في خرق القوانين والأنظمة والتعليمات التي يجب مراعاتها وظيفياً للوصول إلى تحقيق مصلحة ذاتية. والمعيار الرابع هو معيار الرأي العام وهو حديث نسبياً، إذ إنه يحصر السلوك الفاسد في أنه ذلك الذي يتفق الجمهور على إدانته، وقد سمّاه بعضهم "الفساد الأسود"[2]. أما فقهياً فإن الفساد الإداري هو الإخلال بالسلطات الممنوحة، بموجب ولاية شرعية عامة، حدودها المشروعة قصداً، واستعمالها بما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية من تلك الولاية، واقعاً أو مآلاً[3]. يقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[4]. ويقول الرسول –صلى الله عليه وسلم–: «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش

1- فصّل في ذلك:

إكرام بدر الدين، (1993)، «ظاهرة الفساد السياسي»، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، بيروت.

جلال معوض، «الفساد السياسي في الدول النامية»، مجلة دراسات عربية، بيروت، السنة، 23، العدد 4، 1987.

2- المومني، مرجع سابق، ص11.

3- المرجع السابق، ص13.

4- سورة البقرة: 188.

لهم إلاّ حرّم الله عليه الجنة». [1]

ويقول صلى الله عليه وسلم: « ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنّة» [2].

ولما كان الحديث عن أنواع الفساد سيدخلنا في التفصيل غير المراد في هذه الدراسة. لذا؛ فإن الحديث سيقتصر على نوعين منها، هما: الفساد الاقتصادي والفساد السياسي، لكونهما من الإفساد المؤثر بصورة مباشرة في الأنظمة السياسية، ومن ثمّ في الدولة بمكنوناتها كافة.

ولمّا كان محور هذه الدراسة هو مقاربة الفساد والسياسي والاقتصادي فإن الباحث سيتناولهما في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الفساد السياسي:

يتعلق الفساد السياسي بنظام الحكم في الدولة، وباستخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، احتكار النخب سلطات الحكم والوقوف أمام تداولها بصورة سلمية، واندماج السلطات في الدول، والتلاعب في الانتخابات وتزويرها، وسيطرة جماعات المصالح على العملية السياسية، وتهميش دور الجماهير في المشاركة السياسية. ويتم ذلك كله من خلال «اقتناص» الدولة لتحقيق مصالح خاصة للنخب المحدودة، عن طريق استغلالها لخدمة هذه المصالح، ويكون ذلك باستبعاد القواعد الشعبية وإتباع وسائل تعتمد الإخلال بعدالة توزيع الثروة والقيم السلطوية [3].

قد يصعب إثبات الفساد السياسي، في الوقت الذي يستحيل فيه نفي وجوده، وإدراك أن لا دولة في العالم قد تحصنت، بالمطلق، ضد الفساد السياسي. فالسياسيون يقعون في الفساد (ولا يُقصد كل السياسيين) حتى قبل توليهم السلطة، ويستمرون في ذلك في أثناء توليهم الوظيفة العامّة، ويظلون يرسفون في أغلال الفساد حتى بعد أن يغادروها.

يُعدّ الفساد السياسي أخطر أنواع الفساد؛ لأنه يلحق بالنخب السياسية التي تتحكم بمعظم قرارات "الدولة" ومقدراتها. وغالباً تنجو هذه النخب الفاسدة من المساءلة والعقاب لأنها تدرك أن الفساد السياسي غالباً يدوم بسبب ديمومة الفاسدين

1- رواه البخاري، في كتاب الأحكام، رقم 7151.

2- رواه البخاري، في كتاب الأحكام رقم 7150.

3- أحمد صقر عاشور، (2010، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، المرجع السابق، ص37.

في السلطة، وذلك لأنهم ينشرون ثقافة الفساد، على حساب المبادئ والنزاهة والعفّة والاخلاص. وحتى تدوم أعمارهم السلطوية فإنهم، غالباً، ما يلجأون إلى بناء الصف الثاني والثالث من المسؤولين، ويكونون فاسدين مثلهم، فيستثمرونهم بعد انتهاء فترة ولايتهم.

لقد عرّف H.A. Braza الفساد السياسي بأنه «المرادف للقوة التعسفيّة». أي استعمال القوة التعسفية لتحقيق غرض ما يختلف، إلى حد كبير، عن الغرض الذي على أساسه تم منح تلك القوّة للأنظمة السياسية. وغالباً ما نرى هذا في الأنظمة ذات الحكم الشمولي (الديكتاتوري)، حيث إن الصفة الغالبة على هذه الأنظمة هي قمع الحريات[1].

يتعلق الفساد السياسي بمجمل مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم علم النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة. وبالرغم من وجود فوارق أساسية وجوهرية بين طبيعة الأنظمة السياسية التي تنتهج أساليب الديمقراطية، وتأخذ بتوسيع المشاركة السياسية وبين المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية يكون الحكم فيها شمولياً وديكتاتورياً، إلا أن العوامل المؤثرة في انتشار الفساد، وتعمل رافعة له، تملك الصفات ذاتها. ففي كلا النوعين من المجتمعات والأنظمة تتمثل هذه الصفات في نسق الغفلة عن المراقبة في الأولى، وفي القصد والتعمد في الثانية[2].

وتقول الأدبيات الاجتماعية: إن الفساد السياسي بمعناه الأوسع هو إساءة استخدام السلطة العامّة (الحكوميّة) لأهداف غير مشروعة، وعادة تكون هذه الممارسة سريّة لتحقيق مكاسب شخصية. وتضيف هذه الأدبيات، أن معظم الأنظمة السياسية، إن لم يكن كلّها، معرّضة للفساد السياسي الذي تتنوع أشكاله، وأكثرها شيوعاً المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب.

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد إلى آخر، ومن تكييف قانوني إلى آخر، فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين، قد تُعدّ غير قانونية في بلد آخر. وقد تعرّف الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان، بأنها ممارسات مشروعة في بلدان توجد فيها جماعات مصالح قوية، تلبي رغبة الجماعات الرسمية[3].

1- محمد موسى شاني، الحوار المتمدن، العدد 1939، 7/6/2007 . namr al kut@yahoo.com

2- ياسر خالد بركات الوائلي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث www.mcsr.net .

3- www.adjelfa.info 12/10/2009.

د.ساجة شرفي محمد، الفساد أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته www.nazah.iq/conf7-adms.pdf

وعليه؛ فإن الفساد السياسي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كل مكوّنات الحياة في الدولة، الاقتصادية منها والإدارية والمؤسساتية. كما أنه يمثل تحدياً خطيراً في وجه التنمية الشاملة، خاصة أنه يقوّض الديمقراطية ويشلّ حركة الحكومة ويؤثر سلباً على مسارها. فهو، ابتداءً، يقلل من المساءلة والمحاسبة، ويشوّه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار. كما يسيء إلى سيادة القانون وعدالته ويخلّ بعدالة التوزيع للخدمات، ويربك الاستقرار السياسي بعد أن ينخر في كل محاولات الإصلاح، ومن ثمّ ارتباط مقدرات الشفافية والرقابة.

وعلى الصعيد السياسي، الذي نحن بصدده، فإن الفساد، كما ذُكر آنفاً، يمثل تحدياً خطيراً في وجه التنمية، فهو يقوّض الديمقراطية والحكم الصالح، وذلك بتعويم العملية الرسمية أو حتى بتغيير مسارها، ويشوّه التمثيل النيابي الفاعل في عملية صنع القرار السياسي. ويرتبط بالفساد السياسي الفساد القضائي الذي يعرّض سيادة القانون وسلطاته إلى الخطر الذي سيؤدي، بالضرورة، إلى فساد في الإدارة العامّة، مما سينجم عنه توزيع غير عادل للخدمات، ويشمل ذلك عرض المناصب الرسمية للبيع والشراء، وهذا سينتهي بالدولة إلى فقدان الشرعية بعد أن تفقد القيم الديمقراطية والعدالة واعتماد القانون بصفته مرجعيّة أساسية وعليا[1]. وهنا تفشل محاولات المساءلة والمراقبة عن تأدية مهامها، وعندها تسقط الدولة من غير شك.

يحتاج الفساد السياسي كي ينشأ وينمو ويترسّخ، إلى جود بيئة وظروف ملائمة، ومن ذلك: تناحر البنى الحكومية المتنافسة، وتركيز السلطة بيد صنّاع القرار الذين يكونون، غالباً، غير منتجين وغير مسؤولين أمام الشعب، وغياب الديمقراطية وعجزها، ووجود عجز معلوماتي يتمثل في انعدام الشفافية الحكومية في صنع القرار، ومنع حريات التعبير، وضعف المساءلة في الأمور الإدارية والمالية، وتحكم النخب الأنانية المنغلقة على ذاتها، وكون السكان أميين أو غير مهتمين، وعدم قدرة الرأي العام على انتقاء الخيارات السياسية الصحيحة، وضعف سلطة القانون وضعف المهن القانونية، وعدم كمال العملية الانتخابية، وتجاوز الحملات الانتخابية حدود الإنفاق المعقول، وغياب الرقابة الكافية للحد من الرشى أو التبرعات المشبوهة للحملات الانتخابية[2].

إن قياس الفساد السياسي إحصائياً، ليس بالأمر السهل، وذلك لأن المنخرطين فيه ليسوا متعاونين مع محاولات الرصد هذه، إضافة إلى أنه لا مصلحة لهم في

1- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. http://ar.wikipediz.org.

2- المرجع السابق.

الكشف عن حقيقة ممارساتهم. وفي مواجهة ذلك، قدمت المنظمة العالمية للشفافية ثلاثة معايير، تقوم بتحديثها سنوياً لقياس الفساد، وهي: مؤشر إدراك الفساد، ويقوم على استطلاع آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة، والباروميتر العالمي للفساد القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام وخبرة المشاركين فيه في التعامل مع الفساد، واستطلاع دافعي الرشاوى الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع هذه الرشاوى. كما تقوم المنظمة بنشر تقرير سنوي دولي على موقعها[1].

ومن جانبه، يقوم البنك الدولي بجمع معلومات مختلفة عن الفساد وينشره على موقعه[2]، الذي يشتمل على مجموعة من المؤشرات الحكومية[3]. كما تقوم المنظمة العالمية لمراقبة الفساد بإجراء استطلاعات لإدراك وجود فساد بين آونة وأخرى.

وعلى سبيل المثال، فقد تضمن تقرير منظمة الفساد الذي نشرته عام 2004 توضيحاً لمسار ممتلكات مسلوبة. وبمناسبة ذلك فقد صرّح بيتر ايجن، رئيس المنظمة، أنّ «سوء استغلال المكانة السياسية»، بهدف الحصول على مكاسب شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فقدان الأمل الذي يغذّي الصراع والعنف. كما أنه يؤثر على دافعي الضرائب وأصحاب الأسهم في مختلف أنحاء العالم. لذا؛ فمن الضروري معالجة هذه المشكلة على المستويين المحلي والدولي. ويضيف، «أن التقرير المذكور، وبتركيزه على الفساد السياسي، هو دعوة لتضافر الجهود لإدخال النزاهة والمساءلة إلى أجهزة الحكم، ووقف الرشاوى التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك وقف تدفق الممتلكات المسروقة إلى حسابات سرية في الغرب». ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في مقدمة التقرير: «إن الديمقراطيات لا يمكنها أن تتساهل مع الفساد والغش وغياب النزاهة بعد الآن، خصوصاً أن الممارسات تؤذي الفقراء»[4].

1- www.global_cor_ruptionreport.org
2- www.warldbank.org/publicsector/anticorruption/datatools.htm.
3- www.worldbank.org/wbi/governance/data.htm .
4- تقرير منظمة الفساد عام 2004.

ويقدم التقرير تفصيلاً حول الأموال التي يُعتقد أن قادة سياسيين استولوا عليها وسلبوها خلال العقدين الماضيين، وذلك حسب الجدول الآتي:

رئيس الدولة	المبالغ التقديرية التي تم اختلاسها	مستوى دخل الفرد بالنظر إلى عدد السكان
1- محمد سوهارتو / رئيس اندونيسيا 1967-1998	15-35 مليار	695 دولار
2- فرديناند ماركوس / رئيس الفلبين 1972-1986	5-10 مليار دولار	912 دولار
3- موبوتو سيسيكو / رئيس زائير 1965-1997	5 مليار دولار	99 دولار
4- ساني أباتشا / رئيس نيجيريا 1993-1998	2-5 مليار دولار	319 دولار
5- سلوبودان ميلوسوفيتش / رئيس صربيا 1989-2000	مليار دولار	-
6- جون كلود دوفاليه / رئيس هاييتي	300-800 مليون دولار	460 دولار
7-البرتو فوهيميوري / رئيس البيرو 1990-2000	600 مليون دولار	2051 دولار
8- بابلو لازانكو / رئيس وزراء أوكرانيا 1996-1997	114-200 مليون دولار	766 دولار
9- ارنولدو اليمان / رئيس نيكاراغوا 1997-2002	100 مليون دولار	490 دولار
10- جوزيف استرادا / رئيس الفلبين	78-80 مليون دولار	912 دولار

لقد تمحورت الفضائح السياسية في هذه الفترة حول التمويل الفاسد للأحزاب السياسية والمرشحين، وذلك من خلال التعامل مع التبرعات غير القانونية التي فشلت معظم الحكومات في إيجاد ضوابط ناجعة لها؛ سواء في ضبط المساهمات أم في الإفصاح عن مصادر التمويل، إذ عجزت القوانين الإلزامية أن تثبت وجودها بشكل كامل أو جزئي، بينما خلت بعض الدول من هذه القوانين أصلاً، إضافة إلى تمثل أموال التبرعات على صورة تبرعات عينية في مجال استخدام الإعلام أو تغطية تكاليف الدعاية السياسية. فعلى سبيل المثال، حاز أصحاب المؤسسات الإعلامية في غواتيمالا والأورغواي على قوّة سياسيّة كبيرة من خلال تقديمهم الدعاية المجانيّة على الهواء للأحزاب الحاكمة. أما في إيطاليا، فإن سيلفيو بارليسكوني، رئيس الوزراء السابق، هو صاحب أكبر مؤسسة إعلامية، والمنظّم لثلاث محطات حكوميّة[1].

1- Robert Heinl, Nancy Heinl and Michael Heinl (1996), Written in Blood: The Story of The Haitan People, 1492-1995, Lanham University Press of American, pp.30-51

المطلب الثاني: الفساد الاقتصادي:

يتعلق الفساد الاقتصادي بالممارسات الاستغلالية للاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال لصالح النخب، وتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، بشكل لا يتوافق مع القيم المضافة التي تسهم بها المجهودات الجمعية. ويتم ذلك نتيجة غياب المراقبة وضعف الضوابط والقواعد الحاكمة.

وينجم الفساد الاقتصادي عن تركيز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تمتلك حجماً واسعاً في عملية اتخاذ القرارات.

أما الفساد المالي؛ فيتعلق بفساد المؤسسات المالية مثل المصارف وشركات الاستثمار والتأمين والبورصات، وذلك عندما تستخدم هذه المؤسسات الموارد المتاحة لخدمة مصالح خاصة، والتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية، واستخدام المواقع المتميزة لبعض الأشخاص للحصول على منافع لهم على حساب منافع الآخرين، وخلق اتجاهات خداعية في السوق[1].

كما يقصد بالفساد الاقتصادي، فساد الأجهزة الاقتصادية في الدولة التي تقود، بالضرورة، إلى فساد كل الحقول والمؤسسات. وقد جاء أحد تعريفات الفساد منصباً على هذا الجانب، حيث قيل إنه قبول الرشوة المتأتّي عن الوضع الاقتصادي، خاصة في الدولة النامية حيث تقوم هناك سياسات اقتصادية مرتجلة لا تراعي أي قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والثروات بين فئات الناس؛ الأمر الذي يؤدي إلى قيام تباين طبقي واختلال في معدلات الدخل بين شرائح المجتمع. وبذلك يتمكن الأغنياء من استغلال الطبقات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة، فيورطونهم في ممارسات فساد يحققون من خلالها أرباحاً ومكاسب غير مشروعة.

إضافة إلى ذلك، فإن التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وتآكل الرواتب والأجور وعجزها عن تلبية الحاجات الأساسية للناس تولّد مناخا صالحاً لتفشي كل أنواع الفساد.

إن الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض المجتمعات، التي تنجم عن الحروب أو نتيجة اختلاسات ضخمة، تؤدي إلى ظهور ما يعرف بالأسواق السوداء والتهريب والاتّجار بالممنوعات، وتبادل العملات، وتبييض الأموال والتزوير، وما يعنيه ذلك من تفشي الغش والتحايل والرشوة وتجاوز القوانين، وهذه مظاهر من الفساد الخطر.

ينبع الحديث عن المنفعة الاقتصادية للفساد من منطلق تبريري، هو فاسد في

1- أحمد صقر عاشور (2010)، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، مرجع سابق، ص39-37.

الأصل، ومثاله الأكبر الرشوة، حيث يقول مرتكبوها: إنها تمثل وسيلة ناجحة لتجنب سلاسل طويلة من البيروقراطية المعتمدة على طول الإجراءات والمنبثقة عن أنظمة وتشريعات غير فاعلة[1].

يؤدي الفساد الاقتصادي، بالضرورة، إلى الفساد العام وهو الأوسع انتشاراً، ففيه فساد القطاع العام المختلط، حيث يُصار إلى استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية، والآتية على شكل رشاوى وهدايا وإعفاءات وإعانات على أشكال متعددة يقوم بها القطاع العام، الذي يتلقى مكاسب مختلفة يقدمها القطاع الخاص، ليتسنى له التهرب من القوانين والتشريعات والتعليمات؛ وهذا ما يقصد بالفساد الإداري الذي يستشري، ويصبح القضاء عليه أمراً مشكوكاً فيه، طالما بقيت القيادات والنظم السياسية منفذاً لاستغلال النفوذ للحصول على مكتسبات غير مشروعة[2]، تأتي على الأشكال الآتية:

أ- السياسات الاقتصادية المرتجلة، ويقصد بها تلك السياسات التي تُغيّب التوازن أو العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية بين فئات الناس، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تباين طبقي واختلال في معدلات الدخل بين شرائح المجتمع، وهذا يعني تمكين الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين، فيتورطون بممارسة الفساد لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.

ب- تحميل الإدارة العامة أعباء تفوق طاقتها وقدراتها مثل تكليفها بتنفيذ برامج التنمية الكبيرة، الأمر الذي يستلزم إعطاءها صلاحيات واسعة، ومن ثمَّ منحها موازنات واسعة وأحياناً ضخمة، وذلك على الرغم من عجزها عن تطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحصين قياداتها، في الوقت الذي تُطلق يدها بالتصرّف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبة أو مساءلة، وهذا كله يهيء بيئة خصبة للفساد.

ت- التحوّل السريع نحو تعظيم دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام، ومثل ذلك بيع المؤسسات الحكومية والمرافق العامة للشركات الخاصة أو العامّة الداخلية أو الخارجية، وما يرافق ذلك من دفع عمولات ومساومات شهدها العالم حين بدأت فكرة الخصخصة تُطبّق دون تخطيط ودون تدقيق، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام الفساد وشجع رجال الاقتصاد ليحصلوا على كم هائل من النفوذ، ومن ثمَّ فرضوا هيمنتهم بعد أن عجز القطاع العام عن إدارة الأجهزة

1- مي فريد، «الفساد: رؤية نظرية»، السياسة الدولية، العدد (143)، يناير 2001، ص226.

2- أ. د. عامر الكبيسي، الفساد العالمي الجديد، مرجع سابق، ص21.

الاقتصادية بشكل سليم. كل ذلك سهّل الفساد وأطلق يد المفسدين والفاسدين.

ث- توالي الأزمات الاقتصادية التي نتجت عن الحروب والكوارث الطبيعية، وممارسة سياسات استهلاكيّة داخلية وخارجية، أدّى ذلك إلى تزايد الطلب على السلع والمواد، مما فتح شهية الفاسدين للتهريب، والاتّجار بالممنوعات، وتبادل العملات وتزويرها. وتفشّى بذلك الغش والتحايل والرشوة، وهذا يتطلب، بصورة أو بأخرى، مواجهة القوانين والتصدي للمساءلة.

في عددها رقم (481) الصادر في كانون الأول عام 1998 نشرت مجلة العربي عرضاً قدّمه السيد شوقي رافع لكتاب الباحثة الأمريكية Catherine Caufield الصادر باسم Master of Illusion: The World Bank and The Poverty of Nations ، بيّن فيه أن الباحثة قد دخلت في دهاليز البنك الدولي الذي يُعدّ أحد القلاع الحصينة «للعولمة» في العصر الراهن، حيث كشفت صوراً من الفساد الذي يترافق مع قروض المشروعات التي يقدمها البنك للدول الصغيرة والفقيرة. وتضيف أنه من الطريف أن البنك الدولي الذي منح سياسة «مكافحة الفساد» أولوية مطلقة في جدول أعماله لعام 1997، هو نفسه الذي تعرّض لهزة ضخمة عندما أعلن أن هناك «فساداً» داخل مؤسساته ذاتها. وأعلن رئيسه حينها «جيمس ولفنيسون» أن على البنك أن يتأكد أولاً من حسن سير مؤسساته قبل أن يكافح الفساد لدى الدول التي يقدم لها القروض».

لقد وصلت قروض البنك الدولي عام 1998 إلى أرقام قياسية (بلغت 28.6 مليار دولار) رافقها انتقاد كبير أشار إلى مدى الانحراف في الممارسات. من هنا، يمكن تقدير حجم الفساد في عصر العولمة، وكذلك يمكن إدراك ذلك من الإرشادات التي وضعتها التقارير السنوية للبنك. ولعل أبرز ما كُشف عنه أن الدول صاحبة المساهمة الأكبر هي التي تنال شركاتها الحصة الأوفر من مشاريع البنك. وبذلك؛ فإنها تسترد أحياناً، مع زيادة كبيرة، ما دفعته للبنك، وذلك عندما لا يصبح من حق الدول المقترضة أن تنال حصة أكبر من مشاريع البنك، كما أنه ليس من حقها أيضاً أن تنال هامشاً واسعاً من حصص تنفيذ المشاريع بعيداً عن هيمنة «الخبراء» الذين يفرض البنك تعيينهم.

ولما أن كانت المشاريع الدولية تبلغ مليارات الدولارات؛ فإن الشركات الأجنبية تقوم باستئجار وكيل محلي في البلد المقترض يكون ممثلها لدى الحكومة، وهذا الوكيل يحصل، في العادة، على نسبة معينة من قيمة العقد. وهذا بحد ذاته يمثل الخطورة الأولى بالتنبّه، حيث يسقط الكثيرون في إغراء عرض النقود، خاصة أن دفع الرشوة يصعب ضبطه إلا بالمصادفة. وعادة ما يكون الموظفون الحكوميون هم الذين يقبضون

الرشاوى، خصوصاً أولئك الذين يقبضون رواتب متدنية، بينما هم في الوقت ذاته يملكون صلاحيات التعامل بمبالغ كبيرة مع أناس يرغبون في الحصول على عقود ويعرضون في المقابل حوافز وجوائز ضخمة[1].

يؤدي الفساد الاقتصادي، بالضرورة، إلى تقويض التنمية الاقتصادية، وذلك لتسببه في حدوث تشوّهات وحالات عجز ضخمة، وزيادة في كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها، وكذلك لازدياد النفقات الإدارية، التي يرى بعضهم، تمويها، أن الفساد يقلل من هذه النفقات، وذلك عن طريق تجاوز الروتين الإداري. والحقيقة أن هذا الادّعاء هو خاطئ في حد ذاته، لأن المسؤولين المرتشين سيعملون على استحداث العقبات وحالات تأخير جديدة في الإنجاز وذلك للاستمرار في أخذ الرشوات.

وعليه؛ فإن الفساد الاقتصادي يولّد تشوّهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى، الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى التي تُردّي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغط على ميزانية الحكومة.

ولنا فيما يحدث في آسيا وإفريقيا، على الرغم من الاختلاف بينهما، أمثال كثيرة للفساد الاقتصادي. فالإدارات الفاسدة في آسيا، من قبيل إدارة سوهارتو مثلاً، غالباً اتخذت هيئة الحصول على حصة في كل شيء (طلب الرشى)، بالرغم من أنها تمكنت، إلى حد ما، من توفير جميع شروط التنمية عن طريق الاستثمار في مشاريع البنية التحتيّة، ودعم سيادة القانون وما إلى ذلك. أما في إفريقيا فقد اتخذ الفساد فيها شكل اشتقاق الإيجارات الذي ينجم عنه تحريك رأس المال إلى الخارج بدلاً من استثماره في الداخل (العديد من الحكام الديكتاتوريين الأفارقة قاموا بإنشاء حسابات مصرفية شخصية لهم في سويسرا). ويقدر الباحثون في جامعة ماساشوسيتس أن تهريب رؤوس الأموال من 30 دولة إفريقية في الفترة من عام 1970 إلى عام 1996 قد بلغ 187 مليار دولار، وهو ما يفوق مديونيات هذه الدول مجتمعة. ومما شجّع على هذا السلوك حالة عدم الاستقرار السياسي الذي حقيقته تنطلق من أن الحكومات الجديدة عادة ما تصادر أرصدة الحكومات السابقة التي حصلت عليها أصلاً عن طريق الفساد[2].

1- كاترين كوفيلد، سادة الوهم: البنك الدولي وفقر الأمم، عرض شوقي رافع، مجلة العربي، العدد 481، ديسمبر 1998، ص142-140.

2- http://ar/wkipedia.org.

انظر دراسة:

وهنا، لابد من التنبّه إلى أن اختلاف مواقف الناس من الفساد والحرية الاقتصادية إنما يتأتّى من وجود فجوة كبيرة تفصل بين وجهات النظر؛ فوجهة النظر الغربية تُعدُّ الأفراد مالكين وأن مصالحهم هي الأهميّة العليا ذاتها في الأداء الحكومي، وهذه تتعارض مع وجهة نظر النخب السياسية في معظم المجتمعات التقليدية والنامية، التي تُعدّ نفسها هي «المالكة» وأن «الشعوب» تمثل موارد للاستغلال في سبيل تعزيز سلطة هذه النخب ومكاسبها وثرواتها[1].

ومن الحقائق التي باتت لا تغيب عن بال أحد، أن الفساد الرسمي يرتبط بعلاقة تبادليّة مع الحرية الاقتصادية، وذلك عندما نذهب إلى دراسة العلاقة بين مستوى الموثوقيّة في صياغة المؤسسات لحقوق المُلكيّة الخاصة وحرية استخدامها وبين مستوى الاستقلالية والموثوقية في دور القانون في الدولة، فكلما كانت الضوابط مرهقة وغير منطقية، وكان ذلك يمثل سبباً من أسباب تغلغل الكسب غير المشروع. وهنا نرى أن بعض الضوابط إنما توضع لتفرض أسساً لتمكين أرباب السلطة من الحصول على الرشاوى[2].

وحتى يمكن مقاربة الفساد الاقتصادي لا بُدّ من الحديث عن غسيل الأموال[3].

تُعدُّ عملية غسيل الأموال من الآفات الخطيرة والحاضنة للفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي، وهي جريمة قانونية وشرعية، وكسب مُحرَّم يجب أن تتكاتف كل الجهود من أجل إيقافه[4]. كما تُصنّف هذه الظاهرة بأنها أخطر ظواهر عصر الاقتصاد الرقمي، باعتبار أنها التحدّي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، وترتبط بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة تتحقق منها دخول طائلة تؤثر سلباً في الاقتصاد المحلي والعالمي، تتم بعيداً عن أجهزة الدولة القانونيّة؛ ولذلك فإنها تدور حول ما يعرف بالأموال القذرة Dirty Money ، يحاول أصحابها تبييضها (وغسليها)

Abderrezak, A., (2008), «Foreign Direct Investment In the MENA Region: Is there a colonization Memory Effect?», The Journal of North African Studies, Vol. 13, pp 219-229.

1- وولنغانغ كاسبر (16/1/2006)، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، مرجع سابق، ص7.

2- راجع بيانات استطلاع الرأس (World values surveys) للأعوام 1981-1984 و1990-1993 و1995-1997 و1999-2000).

World Values Study group, Avbex, MI, Inter University Coasortium and Social Research, 2004.

3- مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مرجع سابق، ص255-224.

د. عامر الكبيسي، الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، مرجع سابق، ص24.

4- www.kantakj.com/media/5143/42403.com.

بإجراء مجموعة من العمليات والتحويلات الماليّة والعينيّة لتغيير الصفة غير المشروعة لهذه الأموال، وإدخالها ضمن النظام الشرعي لإكسابها صفة مشروعة.

وإن كان بعضهم يرى أنها جريمة حديثة النشأة، فإنها كظاهرة لا تُعدّ كذلك، إذ من المعروف أن مصطلح غسل الأموال Laundering Money قد بدأ ظاهرة إجراميّة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1930–1920، وذلك حين استخدم رجال الأمن الأمريكيّون هذا المصطلح للدلالة على ما كانت تقوم به عصابات المافيا من شراء للمشروعات والمحلات بأموال قذرة ذات مصدر غير مشروع، ومن ثمّ خلطها مع رؤوس أموال وأرباح من تلك المشروعات لإخفاء مصدرها عن أعين الرقابة. وكان "آل كابون" من أشهر قادة المافيا الذين أحيل رؤوساؤهم عام 1931 إلى المحكمة، مع أن التهمة لم توصف بأنها غسيل أموال، بل تهرب من الضريبة. ولقد ازدادت هذه الجريمة في عهد الرئيس الأمريكي "فرانكلن روزفلت" وتنامت حتى نهايات القرن العشرين[1].

لم تقتصر هذه الجريمة على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تشير المصادر أن غسيل الأموال خارج أمريكا قد بدأ خلال الحرب العالمية الثانية (1945–1939)، إذ تبين أن المصارف السويسرية قد غسلت الكثير من الأموال لصالح النظام النازي الألماني. وفي مواجهة ذلك، فقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية بعملية سُميت "الموطن الآمن" للبحث وحصر الأموال الواردة إلى هذه المصارف. وبعد توفّر المعلومات حول هذه الجريمة، فقد دعت الحكومة الأمريكية دول العالم إلى عدم الاعتراف بالأموال المنهوبة والمسروقة التي استولى عليها الجيش الألماني في أوروبا، وذلك بعد أن ثبت أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال قد سجلت بأسماء أشخاص بارزين في النظامين النازي والفاشي، وأودعت في بعض المصارف في أمريكا اللاتينية ودول النظام الشيوعي سابقاً.

ويمكن القول إن عام 1988 يمثل سنة الارتكاز بالنسبة للجهود الدوليّة في حقل محاربة ظاهرة تبييض الأموال وغسلها، إذ خلال هذا العام وتحديداً في 19/12/1988 وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة أنشطة ترويج المخدرات (اتفاقية فينا)، التي لفتت الأنظار إلى مخاطر أنشطة غسيل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات، وأثرها المدمّر في النظم الاقتصادية، والاجتماعية العالميّة. وبالرغم من أن موضوع هذه الاتفاقية قد تركز على مكافحة المخدرات، إلا أنها تناولت، بصورة أو بأخرى، أنشطة غسيل الأموال المتحصلة من عملية المتاجرة بالمخدرات.

1- www.arabiclawyer.org.money-laundry.htm.

وإلى جانب جهد الأمم المتحدة، وبعد عام تقريباً، تأسس إطار دولي لمكافحة جرائم غسيل الأموال تحت اسم ((FATF (Financial Action Task Force on Money Laundering) ، الذي جاء باعتباره أحد قرارات اجتماع عقدته الدول الصناعية السبع الكبرى (التي أصبحت الآن ثمانية بعد انضمام روسيا إليها) الذي أصدر أربعين توصية عام 1990، ركزت على ضرورة تعظيم هذه الجريمة وتعظيم عقابها[1].

وفي نهاية العام (كانون أول 1988) أصدرت اللجنة الدولية للنظام البنكي والممارسات الإشرافية، مبادئ إرشاديّة للحماية من جرائم غسيل الأموال عرفت باسم (Basle Statement of Principles) . وفي عام 1990 سارع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بإجراءات التفتيش والضبط، وذلك لكون ظاهرة تبييض الأموال وغسلها قد أصبحت مشكلة خطيرة في أوروبا، إذ اكتشفت أن عواصمها الكبرى مثل: لندن وباريس، وبروكسل، ومدريد، قد أصبحت بؤراً تتم فيها عمليات غسل الأموال علناً، وكأنها عمليات بيع وشراء عاديّة، الأمر الذي فرض، بالضرورة، سن مجموعة من التشريعات الجديدة والقوية لوقف جميع أشكال هذه العمليات.

أما على الجانب الآخر، فإن الدول النامية قد شهدت، قبل بروز هذه الظاهرة، تراكم عوائد أنشطة الفساد المالي والوظيفي التي أدت إلى خلق ثروات باهظة غير مشروعة كان سبباً رئيساً لتجريم نشاط تبييض الأموال ومحاربته، خاصة بعد أن أخذت الدول الغربية التي توطّن فيها هذا النشاط تتربص بالأموال الناشئة في الدول النامية التي تسعى إلى فتح أسواقها أمام رأس المال الأجنبي، الأمر الذي بات يهدد اقتصادات هذه الدول. ولمواجهة ذلك انصرفت كثير من دول العالم النامي إلى تشريع الكثير من القوانين التي تُجرّم عملية غسيل الأموال، ومن ذلك ما اتخذته الكويت (1996) ولبنان (2001) ومصر (1988) والسعودية (2004) والجزائر (2001) وما تضمنه الاتفاق العربي تونس(1994) وسويسرا (1990) وألمانيا (1993) وأمريكا (1986) واستراليا (1995) والعراق (2004).

ولإدراك ضخامة هذه الجريمة، فقد أعلن رالف لايندر Lainder Ralf – وهو خبير عالمي في مكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة– أن حجم عمليات تبييض الأموال وغسلها يبلغ حوالي 500 مليار دولار سنوياً[2]. بينما يقدر آخرون أن حجم جريمة غسيل الأموال التي تتم عبر بنوك العالم والأجهزة المصرفية بنحو 3 تريليون دولار

1- http//tqmag.net/body.asp?field=news_arabic/id-1448page_namper=p3 .
2- www.tomohna.com/vo.showthread.php?t=24524 .

سنوياً، أي ما يقدر بنحو 5 % من إجمال الناتج العالمي[1]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن عمليات تبييض الأموال وغسلها تؤدي إلى العديد من المخاطر السياسية؛ وذلك لأن المداخيل غير المشروعة والنجاح في إخفائها وتمويه مصادرها، وإضفاء المشروعية عليها، تُفْضي إلى جعل أصحاب هذه الثروات والمداخيل مصدر قوة وسطوة وسيطرة على النظام السياسي، واحتمال فرض قوانينهم وإرادتهم على المجتمع كله، وأكبر مثال على ذلك ما قامت به المافيا الإيطالية، حيث تعاقبت أكثر من 60 حكومة على سدّة الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية عام 1999[2].

وفي سبيل مكافحة هذه الجريمة الفاسدة والإفسادية، فقد وضعت الدول أكثر من اثنتي عشر اتفاقية في سبيل ذلك، كان من بينها الاتفاقية العربية لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثّرات العقلية لعام 1994، وآخرها اتفاقية فينا لعام 2003، وهي ما عرفت باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

العوامل المساهمة في إحداث الفساد الاقتصادي:

لما أن كان الفساد، في حد ذاته، شأناً حسّاساً ومُحاطاً بالكتمان نظراً لطبيعته الأخلاقية ولدلالته الاجتماعية السلبيّة، فإن ذلك يؤدي، بالضرورة، إلى صعوبة تقويم الأسباب التي تقف وراءه، وقيام إشكالية أكيدة في صعوبة التعرف إلى الظروف التي تكتنفه من أجل التعامل معها، إلا أنه ليس من المستحيل تلمس الأسباب المفضية إليه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- تغوّل الكتمان وضعف المحاسبة:

فكلما تمتع الموظفون السياسيون العموميون بدرجة من الكتمان والسريّة، وبدرجة متدنية من المساءلة، زادت احتمالية حدوث الفساد. فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات من السيطرة على الأنشطة الحكوميّة، مثل: عقود المشتريات، والاستثمارات الحكومية، والحوافز الضريبية، والقرارات الإدارية الخاصة بالضرائب والرسوم وغيرها، خاصة إذا ما رافق ذلك قصور نظام المحاسبة في ظل وجود سياسات مشوهّة، وإطار تنفيذي معوّق.

2- خلل النظام القضائي:

ويتمثل ذلك في سهولة اختراق القوانين غير الدقيقة وغير الصارمة وغير الحاسمة، الأمر الذي يسهّل التأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، الذين

1- محسن حمد الخضيري (2003). غسيل الأموال، مجموعة العربية، القاهرة، ص76 .

2- المصدر نفسه .

يصبحون متمتعين بحقوق الكتمان، فيتحوّلون إلى محتكرين لكونهم المصدر الوحيد للمنح وللمنع، خاصة حين تنحصر السلطة في إطار محدد من الضوابط والتوازنات، وعندها يصبح النظام والقانون، وحتى الدستور نفسه، من بنات اختراع القائد، الذي يعتقد أنه المخوّل في المقارنة، بالتحليل الاقتصادي، بين المنفعة والمكسب الشخصيين المتوقعين من خرق القانون وبين الثمن والتكلفة، قياساً على احتمالية اكتشافه، وبين درجة العقاب التي قد يتعرض لها.

3- تدني الأجور الحكومية:

تقوم هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفساد وبين المستوى المتدنّي للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص. لذلك يسعى الموظفون الحكوميون إلى تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرّس الفساد.

4- محاباة العلاقات الاجتماعيّة:

لا يملك الموظفون العامّون في المجتمعات ذات العلاقات المترابطة، سوى أن يقدّموا المساعدة للأقارب والأصدقاء، مما يجعل مبدأ المحافظة على الحدود، حتى الدنيا من المصلحة العامة، أمراً غير واقعي. والمفارقة هنا تقوم في المعاناة الناتجة عن محاولة الموازنة بين العلاقات الشخصية التي يفرضها المجتمع والالتزام بمساندة الأقارب والأصدقاء وبين القيام بالفعل الفاسد.

تقوم عملية مواجهة الفساد الاقتصادي في تقوية آلية الرقابة، وتعظيم العقوبات، ومن خلال تعزيز قدرة القانون، وتشكيل هيئات رقابية مستقلة في داخل الحكومة تهدف إلى ضبط الفساد وكبح جماحه. كما يمكن ذلك من خلال تقليص فرص ممارسة الفساد عن طريق اعتماد سياسة إصلاحية تعمل على زيادة المنافسة في الاقتصاد، ووقف تلك المشروعات المشوّهة للتنمية الاقتصادية التي تدر رشاوى أعلى، والحد من المشروعات الاجتماعية غير الفعّالة التي لا تصل إلى مستحقيها.

ويرى القاضي محمد بني هاني أن هناك وسائل مترابطة ضمن استراتيجية معيّنة، تساعد في مكافحة الفساد، منها: إنشاء محكمة متخصصة بالفساد يكون النظر في قضاياها يتّسم بالاستعجال، ووجود نيابة عامة متخصصة بهذه القضايا، ووجود ضابطة عدلية تساعد هذه النيابة في تقصّي جرائم الفساد. ومن ذلك أيضاً تعديل القوانين الوطنية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، يرافق ذلك توعية إعلامية تهتم بثقافة المواطن وتربيته، بمعنى جعل عملية مكافحة الفساد عملية مشتركة بين الدولة وبين الأسرة ووسائل الإعلام تقوم على غرس الفضيلة في النفوس،

وترسيخ المبادئ والمثل الدينية القويمة، وتطهير نفس المواطن من الطمع والجشع والحقد والكراهية والإحساس بسلطة القانون وهيمنته، وبواجب الالتزام بقواعده.

ويقول القاضي بني سلامة بضرورة إنشاء مراكز متخصصة بالبحوث الاقتصادية والاجتماعية ودراسة أبعاد جرائم الفساد وتحليلها. ويكون ذلك ضمن خطة واضحة تعزز أنظمة الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الأداء من خلال التدابير الوقائية والعقابيّة، التي تهدف إلى تشجيع وجود الإدارة الراشدة الصالحة النزيهة[1].

1- القاضي محمد سلامة بني هاني (2010)، ورقة بعنوان: «السبل الكفيلة لإنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد: نحو إنشاء محكمة متخصصة بمكافحة الفساد، قدمت إلى مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، ص5-3 وص9-8. د. عبود السراج (1998)، ورقة بعنوان: مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية، قدمت في الندوة 41 / أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص159-155.

الفصل الرابع
موقف المجتمع الدولي من الفساد

لقد قدّر المجتمع الدولي أن ظاهرة الفساد هي من الجرائم التي تهدد المجتمعات والدول والكيانات السياسية بشكل عام. لذا؛ فقد تداعت الدول لوضع مواثيق وإعلانات واتفاقات دوليّة يقصد مها مواجهة المشكلة.

المبحث الأول: المواثيق الدولية في مكافحة الفساد السياسي

1) ميثاق الأمم المتحدة:

يعدّ ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الفساد، الذي تم تبنيه في كانون الأول عام 2003 في المكسيك، أوّل آليّة دولية تشتمل على العديد من البنود لمكافحة الفساد، التي يمكن تبنيها على المستويات الوطنية. إضافة إلى أنها ستساعد في زيادة التعاون الدولي والعمل العالمي المشترك في سبيل مكافحة الفساد وذلك بتعزيز الآليات التنفيذية. وقد ذكرت التقارير أن هذا الميثاق قد دخل حيّز التنفيذ في نهاية عام 2005.

وبالرغم من الضعف الذي لحق بالإمكانات التي يؤفّرها ميثاق الأمم المتحدة بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضها إدراج بنود الزامية متعلقة بالشفافية في مجال التمويل السياسي، الأمر الذي أدى إلى وضع بنود ضعيفة من جهة، وغير إلزامية من جهة أخرى، وذلك ضمن الجزء المتعلق "بالقطاع العام". وبالرغم من ذلك كلّه يظل الميثاق إنجازاً مقبولاً في عملية مكافحة الفساد الدولي[1].

2) ميثاق الاتحاد الإفريقي ضد الفساد:

لقد تمّ تبني ميثاق الاتحاد الأفريقي ضد الفساد في تموز 2003. وهو يشكل فرصة حقيقية لتدعيم قوانين مكافحة الفساد التي يجري تبنيها، أو التفكير بتبنيها دولياً، وذلك عن طريق تعريف المخالفات التي تستحق العقاب من خلال التشريعات المحليّة، أو بتحديد الخطوات التي تؤدي إلى كشف الفساد والتحقيق في مختلف جوانبه.

إضافة إلى ذلك، فإن الميثاق يحدد صلاحيات الدول وينظم المساعدات المتبادلة والتعاون والتنسيق المشتركيْن في ما يتعلق بالفساد ومرتكبيه. كما أنه يشجع على التثقيف والتوعية العامة من مخاطر الفساد، ويضع إطاراً للرقابة على عملية تطبيق بنوده.

1- Press Release, Barlin, Sara Tyler and Jana Kotalik, Berlin, Germany .

وتتمثل نقطة الضعف الوحيدة في آليات الميثاق في أنه يعطي الحق، لكل دولة مُوقعة عليه، في عدم الالتزام ببعض البنود أوحتى بكلها.

وفي جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، وبالرغم من مرور سنوات طويلة على ممارسة الديمقراطية هناك بعد التخلص من الحكم العنصري، فلا تزال السّرية المحيطة بتمويل الأحزاب السياسية تُشكل حاجزاً قوياً لحماية الفساد في بعض أوجهه، خاصة أن القوانين ضعيفة في العديد من جوانبها، وبشكل واضح. فليس ثمّة وجود لأي قانون ينظم التبرعات الشخصيّة للأحزاب السياسية، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً، وعلى مصراعيه، أمام الأغنياء لشراء النفوذ من خلال التبرعات السريّة التي يقدمونها للأحزاب.

أما أوغندا؛ فقد شهدت تطوراً إيجابياً، وذلك عندما تمّ تبني ميثاق القيادة للعام 2002 الذي يلزم السياسيين المنتخبين والمسؤولين الكبار بتقديم إقرار ذمة يبين كل ممتلكاتهم، وإلا فإنهم سيتعرضون للعقاب. ولكن، من جهة أخرى، نرى أن قانون الأحزاب والمؤسسات السياسية (2002) يمنع الأحزاب السياسية من المشاركة في الحملات الانتخابية، ويقلص من حريتها في مجال عقد الاجتماعات العامّة، ويمنعها من التحرك خارج العاصمة؛ الأمر الذي يخلق بعض الشكوك حول مدى شرعية هذا القانون.

وخلال الاثنين والثلاثين عاماً من حكم الرئيس موبوتو سيسيكو لجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وردت إلى الدولة مساعدات قُدّرت بأكثر من 12 مليار دولار من العديد من الدول، وبشكل خاص من البنك الدولي، إلا أنّ معظم هذه الأموال لم تظهر في موازنات الدولة، حتى أنّ الرئيس نفسه قد ادّعى أنه يمتلك شخصياً حوالي 50 مليون دولار. كما أن الحكومة التي تولت السلطة بعد عام 1997 وأرادت أن تتبع مصير هذه الأموال، قد فشلت في تلقي إجابات واضحة من السلطات السويسرية، مع أن معظم هذه الأموال قد انتقلت سراً إلى البنوك السويسرية.

أما نيجيريا، الدولة النفطية، التي لو حَسُنت إدارة وارداتها لأصبحت من الدول الغنية، فقد تعرضت لحالات من الفساد السياسي الذي قاده الجنرال ساني اباشا خلال الخمسة أعوام من حكمة الديكتاتوري (1998-1993)، وتوّجه باختلاس مبلغ تراوح بين 5-2 مليار دولار، أي ما يشكل 10% من الدخل السنوي للبلاد على مدى خمسة أعوام. ولم تستطع كل محاولات الحاكم العسكري الذي جاء بعد اباشا، وهو الجنرال عبدالسلامي أبو بكر، أن تستعيد أكثر من 825 مليون دولار. ولقد أُنفق جزء

كبير من هذه الأموال على إثارة المفاسد في الدولة، وضمان الولاء للرئيس اباشا الذي حكم البلاد بالحديد والنار وبالأموال الفاسدة[1].

3) منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير:

(Organization for Economic Co-operation and Development (OECD

تُعدّ المعاهدة لمكافحة الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب في الصفقات الدولية OECD (Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions) الأداة المركزية لمنظمة الـ OECD– (منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير– and Organization for Economic Co-operation Development) في مكافحتها للفساد الدولي، وتهدف إلى مكافحة ظاهرة دفع الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب في الصفقات الدولية.

وتهدف المعاهدة إلى مكافحة تقديم الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب عند عقد الصفقات الدولية. والمبدأ الموجود في أساس المعاهدة هو تحديد الرشوة لموظفي القطاع العام الأجانب على أنها مخالفة جنائية (البند 1)، قابلة للعقاب الملائم بشكل مشابه لمخالفة رشوة لموظفي القطاع العام المحليين (البند 3). تعرف المعاهدة بشكل واسع جدا ما مخالفة الرشوة، وتشمل تقديم عرض أو وعد مقصود لمبلغ من المال أو مكافأة أخرى، بشكل مباشر أو عن طريق طرف ثالث، لموظف قطاع عام أجنبي، لصالح ذلك الموظف أو لصالح طرف ثالث، من أجل أن يعمل الموظف في القطاع العام، أو أن يمتنع عن عمل في إطار وظيفته، بهدف الحصول أو الحفاظ على أفضلية تجارية أو أخرى في إدارة صفقات دولية.

كما تشمل المعاهدة تعليمات مختلفة في موضوع المخالفة وتطبيقها وتشمل ما يأتي:

1 - تحديد عقوبة مخالفة الرشوة الأجنبية– سلب الحرية، عقوبات مالية، قبض على ومصادرة (البند 3);
2 - تحديد صلاحيات القضاء في الدولة التي تم فيها اقتراف المخالفة (البند 4);
3 - تحديد معايير محاسبة ومراقبة لمنع التقنيات لإخفاء تقديم الرشوة (البند 8);
4 - منح المساعدة القضائية للدول في الموضوع، يشمل إجراءات جنائية (البند 9);

1- Chicago Tribune, 9 June 2003. Financial Times, 14 May 2003,

5 - تعريف مخالفة تقديم الرشوة لموظف قطاع عام أجنبي كمخالفة، يمكن تسليم المجرم بشأنها في التشريع الداخلي وفي اتفاقيات التسليم بين الدول الأعضاء (البند 10)؛

6 - مراقبة تطبيق المعاهدة (البند 12) (1).

المبحث الثاني: المؤسسات الاقتصادية الدولية والفساد الاقتصادي

أ- صندوق النقد الدولي:

لقد فجرت الأزمة الأسيوية (النمور الآسيوية) في الفترة بين عام 1997 وحتى نهاية عام 1999 الموقف ضد سياسات صندوق النقد الدولي التي أثبتت أنها قد ألحقت ضرراً بيّناً باقتصادات دول آسيا وخاصة اندونيسيا وماليزيا. فاندونيسيا، على سبيل المثال، رضيت بتطبيق الإصلاح الهيكلي المقترح من الصندوق نظير حصولها على قرض بلغ 34 مليار دولار، إلا أن ذلك لم يُجد نفعاً وتفجرت المظاهرات. أما التجربة الماليزية، فقد قامت على رفض ما يفرضه الصندوق من سياسات حين رأت الإدارة الاقتصادية الماليزية، آنذاك، أنها ستضُر بها. وأن القروض لا تجدي، مع تلك السياسات المقترحة، نفعاً. لذلك؛ وضعت لنفسها برنامجاً خاصاً لتحرير اقتصادها بشكل تدريجي معتمدة على قطاع صادراتها القوية.

لم تستطع المؤسسات الاقتصادية الدولية أن تثبت مصداقيتها في تحرير الدول من أزماتها الاقتصادية، بل ذهب الفساد، على المستوى الدولي، أبعاداً كبيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد اصدر صندوق النقد الدولي في أواخر التسعينيات من القرن العشرين تقريراً مموّهاً أكد فيه تحسّن أداء الاقتصاد الروسي، وذلك، فقط، لتسهيل حصول روسيا على قرض بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة، في ذلك الوقت، للرئيس الروسي الأسبق يلتسين لمساعدته ودعمه أمام شعبه في إجراء التعديلات الهيكلية في اقتصاد بلاده[2].

وفي شباط عام 2000 أعلن رئيس الصندوق عن إجراء الكثير من الإصلاحات في السياسة الإقراضية، ومنها خلق تسهيل الائتمان الطارئ الذي واجه العديد من العقبات عند تطبيقه. كما تناولت التعديلات مدد القروض ونسبة الفائدة. والشاهد هنا أن رئيس الصندوق قال في إعلانه إن الصندوق سيتعلم من تجاربه السابقة، وأنه

1- http://www.justice.gov.il/MojArb/Mankal/OECD/maavak.htm

2- المرجع السابق، ص138..

يسعى إلى منع وقوع الأزمات مستقبلاً[1]، الأمر الذي يعني أن سياسات الصندوق السابقة، قد شابها الكثير من الفساد.

لقد تزايدت معدلات الفساد في ظل الانتفاح والتحوّل نحو اقتصاد السوق وانهيار الفكر الشمولي، فبينما كان الفساد فردياً أصبح اليوم جماعياً ومنظماً؛ أي أن الفساد الذي كان مقصوراً على فئة المسؤولين والقياديين، أصبح اليوم مِهْنة مَنْ لا مِهْنة له، وهؤلاء يشكلون نسبة عالية من السكان، بالإضافة إلى أن أشكال الفساد التي كانت تتمثل بقبول الرشاوى والعمولات من الشركات الأجنبية، أصبحت تتنوع وتتعقد، فوجدنا هناك الاتّجار بالنساء والأطفال والمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال والسطو وفرض الأتاوات، وقد أصبحت كلها ظاهرة للعيان، بل غدت مألوفة وصار لها تأسيس في الحياة العامّة.

ويلحظ أن جميع الدول، المتخلفة منها والمتقدمة، لا تخلو من الفساد والمتتبع لما نشرته وسائل الإعلام في الغربيْن الأمريكي والأوروبي، والمراقب لما يرد في التقارير الدولية حول جرائم الفساد الاقتصادي، يرى أنها قد زادت مترافقة مع ترعرع العولمة[2]. فالفساد لم يعد مجرد ظاهرة محلية تفرزها بعض المتغيرات البيئية، أو تصدر عن بعض الأفراد ضعيفي النفوس أمام أهواء النفس والإغراءات المادية نتيجة لخلل في التنشئة والعقيدة، بل أصبح الفساد المعاصر إحدى حقائق الحياة، سواء كان ذلك على صعيد المنظمات أم على صعيد المجتمعات. وذهب القول إلى أن العولمة هي التي صيّرت الفساد ظاهرة دولية Phenomena Global وذلك بعد أن أزالت الحدود، وجعلت من الدول والقارات مجرد جزر مترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعاً. وقد أدى ذلك

1- حنان البيلي، الفساد المؤسسي: سلبيات الأداء ومحاولات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001، ص228.

2- قال الكاتب الإنجليزي وليام ريس موج في جريدة التايمز اللندنية وحسبما نقلته جريدة الراية القطرية في 14/4/1999» إن ثقافة الفساد التي تسود مجتمعاتنا الغربية اليوم تثير لدى الآخرين الإحساس بالثورة والغضب. وهذا ما يفتقده أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ويفتقده أعضاء البرلمان الأوروبي ونفتقده نحن الإنجليز في لندن».

بينما قال استاذ علم الاجتماع حيدر إبراهيم «إن موضوع الفساد قد طالته العولمة حيث سقطت الحدود التي كانت تجعل منه مجرد شأن داخلي يخص دول الجنوب. فالرشوة في المعاملات والصفقات العالمية تتم بين دول نامية ودول صناعية، كما أن تهريب الأموال وغسيلها يتجه إلى الشمال، والنموذج الجيّد هو البنوك السويسرية التي تصمت تحت ستار سرية الحسابات على كثير من أنماط الفساد»، حيدر إبراهيم، «ملاحظات حول الاهتمام بالفساد»، جريدة الراية القطرية، في 6/9/1996.

حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية»، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، 1999، ص95، وص122.

إلى أن يصير الفساد ممارسة للكبار والسادة تحت شعارات ومسميات جديدة وعبر آليات مزيفة. ولا ننسى هنا دور التكنولوجيا، وثورة المعلومات والانترنت والمواقع الإلكترونية في جعل الفساد ينتقل عبر القارات والمحيطات بكل سهولة ويسر.

لذلك؛ صار الفساد بحلته الجديدة يألف العيش والنمو والتطور في كل بيئة، ولكن مع اختلاف الأساليب والأشكال. وقد أسهمت المفاهيم الخاطئة للعولمة في خلق قيم ومعايير جديدة حلّت مكان القيم والمعايير القديمة التي كانت تدين الفساد.

وأصبح الفساد الجديد المرافق لمبادئ العولمة غير السليمة، يعد هو الوجه الآخر لسياسات الانفتاح الاقتصادي، وخصخصة المؤسسات والمشروعات العامّة، وتعظيم دور القطاع الخاص، وتوسيع دائرة الاندماج بين الشركات العملاقة التي أسهمت في تصدير الفساد والترويج لممارسته تحت ستار المصالح المشتركة[1].

لقد عرّف البنك الدولي، كما ذكرنا، الفساد بأنه «استعمال الوظيفة العامّة لكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع (ليس له أي أساس قانوني). ويتداخل هذا التعريف مع أطروحة البنك الذاهبة نحو الدعوة للإصلاح.

ب- بريتون وودز بداية الأزمة:

بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، شعرت الدول الغربية بضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكونه أساسَ بناء السلام الدولي، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب انهيار قاعدة الصرف بالنهب التي جاءت بحكم النظام النقدي العالمي الذي سيطر قبل اندلاع الحرب. وقد أدى هذا الانهيار إلى انكماش حجم التجارة العالمية، وقاد إلى حدوث تخوّف لدى دول العالم من التفريط في احتياط الذهب لديها.

1- لقد كتب كثيرون حول صلة العولمة بالفساد ومن ذلك:

جورد سوروس (2003)، خرافة التفوق الأمريكي، عرضه وحلله أحمد حسن، في كتاب أخبار اليوم، القاهرة، العدد 467 سنة 2004.

قدري قلعجي (1992)، أمريكا وغطرسة القوّة، دار الشواف للنشر.

علي حسين شبكشي (2001)، العولمة نظرية بلا منظر، (د.ن).

سيار الجميل (1997)، العولمة الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث- بيروت، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة (1998)، بيروت.

عصام نور، (2002)، العولمة والمجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

تشارلز وولف الابن (1996)، الأسواق أم الحكومات: الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان.

هانس مارتين وهار الدشومان (2003)، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية / سلسلة عالم المعرفة، العدد38.

ولمواجهة هذا الوضع، تنادى الاقتصاديون إلى وضع أسس جديدة للنظام النقدي العالمي الذي شابته تُهَم كثيرة، ومنها الفساد. وعقد مؤتمر بريتون وودز الشهير عام 1944 وحضرته (44) دولة، وافق معظمها على العرض الأمريكي بالتعهد في تحويل الدولارات الاحتياجية لدى أي من الدول إلى ذهب، وحدد السعر بما يوازي (33) دولار لأوقية الذهب.

ج) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

وللمساعدة في توفير الأموال للدولة المحتاجة إلى حل مشكلاتها المتعلقة بموازين مدفوعاتها، فقد وضعت أسس إقامة مؤسسات مالية دولية تساعد في توفير الأموال اللازمة لهذه الدول. وهكذا، أنشئ البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (1945) الذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم البنك الدولي. ثم إنشاء المؤسسة المالية الثانية وهي صندوق النقد الدولي (1964).

والسؤال الذي يُطرح هنا: هل استطاعت هاتان المؤسستان تحقيق الغرض من إنشائهما؟ وهل قبل ذلك نجّتا نفساهما من الفساد؟.

للإجابة عن هذا السؤال، لابد من إدراك أن سياسة صندوق النقد الدولي في بداياته كانت تختلف عما فعله بعد ذلك تجاه قضية النمور الآسيوية، مثلاً، وتجاه الأزمة الاقتصادية في روسيا، الأمر الذي عرّض سياسات الصندوق إلى انتقاد الكثير من الدول.

وإذا ما استغرقنا في الحديث عن مسيرة الصندوق فالقول يتجه نحو طريقة تعامله مع الدول النامية التي من المفترض أن تكون هي المستهدفة، ابتداءً، من قيام الصندوق، بوضع شروط مجحفة تطالب هذه الدول بفتح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة، وما رافق ذلك من انخفاض لصادرات هذه الدول، وأغلبها من المواد الأولية، خاصة في فترة السبعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الاقتراض من الصندوق ومن البنك الدولي، ولكن دون أن تتدخل المؤسستان، بشكل أمين، في سياسات الصرف، إضافة إلى ما تعرّضت له الدول النامية من ضغوطات عسكرية اضطرتها، وهذا خلل، إلى توجيه جزء من أموال القروض (بلغ ذلك 25%) نحو شراء الأسلحة من الدولة المتقدمة، وهذا أدّى إلى زيادة المديونية وعجز هذه الدول عن السداد.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت الدول النامية مثقلة بالديون (بلغت ديون إفريقيا وحدَها حوالي 227 بليون دولار)، فلجأت مرّة ثانية إلى صندوق

النقد الدولي الذي شدد قيوده، وطالب بإعادة هيكلة اقتصاد تلك الدول، ومن ذلك خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات، ورفع أسعار الفائدة، وتخفيض قيم الدعم الحكومية للمواد، وفتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب. وهذا كلّه يقع على كاهل المواطنين، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من القلاقل، فضلاً عن المزيد من الفساد.

لقد أثبتت عقود تطبيق النماذج الاقتصادية التي فرضها الصندوق على الدول المديونة، أنها سياسات فاشلة، والتجربة الآسيوية، التي ذكرنا، من الأمثلة الواضحة على ذلك. فقد أدّت نماذج الصندوق إلى قيام مضاربات مالية وبنكية وعقارية، مما أدّى إلى الإطاحة برؤوس الأموال المحلية وإعلان إفلاس العديد من الشركات وانهيار العملات. اضطر هذا الوضع الجديد الدول إلى أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي الذي وضع شروط أدت إلى المزيد من الإفلاسات.

لم تنج أي من السياسات التي اعتمدها كل من الصندوق والبنك الدوليين من الانتقاد بسبب نتائجها المدمرة، وقد قال جوزيف سيتجلينز نائب رئيس البنك الدولي الذي استقال آنذاك، إن الصندوق قد قوّض الأسس الديمقراطية بما فرضه من سياسات على الدول المقترضة ارتكزت على التقشف، مما زاد الأحوال الاقتصادية سوءً، وتفككت الخدمات الاجتماعية وانهارت شبكة الأمان الاجتماعي[1].

لم يقف الفساد عند حد الدول النامية، ولم تعد هناك مجتمعات محصّنة وأخرى مبوءة بالفساد، وإنما أصبحت هناك درجات ومستويات تميّز بين الأشد فساداً والأدنى فساداً. ولم تعد تفسيرات أسباب الفساد مجرد وجهات نظر يطرحها المحللون، ولكنها وردت ضمن تقارير وأرقام. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعترف والترليون كوتلر المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي كلينتون، أن أغلب الدول النامية قد تعرّضت للإفساد من قبل حكومات الدول المتقدمة ومؤسساتها وشركاتها بالإغراء تارة، وبالابتزاز تارة أخرى، الأمر الذي فرض عليها الفساد باشكاله المختلفة.

أما فرانسوا جودني مدير البحوث في المركز الفرنسي للعلاقات الدولية، فقد قال: إن أغلب الفساد الشائع في الأقطار الآسيوية والإفريقية سببه أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيّة. ويضيف أن الدراسات قد أكدت أن دولاً غربية مثل ألمانيا، إضافة إلى اليابان، قد أسهمت في عملية الإفساد هذه، وذلك عن طريق تمرير رؤوس الأموال عبر قنوات المناطق الحرة لصالح رؤساء ومسؤولين في الدول التي تتعامل معها مقابل ما تحصل عليه من خدمات وتسهيلات.

1- حنان البيلي، الفساد المؤسسي، مرجع سابق، ص230-229 .

فالح الزين الشيخ إدريس، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة، http://www.alhadag.com/opinions

وقال جان ميشيل سوفرنير نائب رئيس البنك الدولي: «إن الفساد كان يمر تحت ستار مساعدة الدول وحمايتها من الخطر الشيوعي، أما اليوم، فقد أصبح التواطؤ والإفساد يتمّان تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي»[1].

ومن جانب آخر؛ فقد أسهمت حركات التحوّل الديمقراطي والحركات المدنية المنادية بحريّة التعبير والتعددية الحزبية في الكشف عن العديد من ممارسات الفساد، وفضح امتداداتها داخل الأجهزة الإدارية الحكومية المختلفة. وتبين من التقارير والدراسات الاقتصادية أن هناك علاقة طردية بين تقدم الفساد وبين تخلف التنمية؛ لذلك فقد بدأت بعض المجتمعات الدولية في العمل على الإسراع بوتيرة المشاريع التنموية على كل المستويات باعتبارها إحدى وسائل مكافحة الفساد، خاصة بعد إدراك أن ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضاً. وفي غالب الأحيان يغطي الفساد الصغير على الفساد الكبير والعكس صحيح. ونقصد بالأوّل ما يلحق الموظفين العاديين وبعض صغار المديرين وفسادهم، الذي لا يتجاوز، في العادة، حدود الحاجة ومواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية / بينما يلحق الفساد الكبير بالمسؤولين الكبار ورجال الجيش والوزراء وربما رؤساء الدول، الذين يتحكمون بالثروة القومية ويبددونها كونهم أصحاب حكم فاسد وذلك بدءاً من الرشاوى إلى التهرب الجبائي إلى الاختلاس وتحويل الأموال وتزوير الفواتير والتجاوز الجمركي وتزوير المساعدات الدولية، والصفقات العموميّة، ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام، والإنفاق على شراء الأسلحة والمناصب المرموقة في إدارة الشركات.

ولعل التهرب الجبائي والتهرب الجمركي هما من المظاهر الأكثر انتشاراً فيما بين المستويات العليا من المسؤولين. وتبدو خطورة ذلك إذا علمنا أنه متعلّق بتهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة وذلك بعدم التصريح بالأرباح أو بالتصريح الكاذب، مما يؤدّي إلى تراكم رأس المال داخله، الأمر الذي يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة، ويفوّت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم من جهة أخرى. أما التهرب الجمركي، فهو مفسدة اقتصادية لا يُستهان بها؛ ولذلك فقد وضعت وثائق البنك الدولي مؤسسات الجمارك وإدارات الجباية الضريبيّة على رأس دوائر الفساد الكبير، بسبب آثارها وانعكاساتها على مستوى الأسعار والمنافسة

1- لمزيد من التفصيل يرجع إلى الأوراق التي قدمت إلى ندوة جامعة باريس المنعقدة في 22/7/1998، ونشرت لها ملخصاً جريدة الراية القطرية في 27/10/1998 تحت عنوان: العالم يئن من الفساد: الديمقراطيات الغربية وراء تجذّر الأنظمة الفاسدة، ص 19.

وأشار إلى ذلك أ .د. عامر الكبيسي، الفساد العالمي الجديد، مرجع سابق، ص79-78.

الشريفة الكاملة[1]، ويقصد بها عدم حصول جميع المتعاملين في السوق على المزايا ذاتها، وألاّ تكون هناك حواجز غير اقتصادية أمام الآخرين.

لقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد الاقتصادي انعكاساً سيئاً على وضعية الفقر، ومستوى الأسعار، ونجاعة الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، وتوزيع الدخل، ونوعية الخدمات، ووضعيّة الموارد البشرية والفكرية والتحصيل الجمعي، وإعانات التنمية، وتكاليف الإنتاج، وأعباء الاستغلال، والإجراءات الإدارية، وربح تكلفة الوقت.

إن عملية منح الصفقات لشركات بعينها ليست، بالضرورة، متحكمة في إدارة الإنتاج أو أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة على شراء ذمم المسؤولين، الأمر الذي يؤدي – في الغالب– إلى الغش في الإنتاج وهذا هو عين الفساد، خاصة ما يُلحظ في مثل هذه الحالات من تحويل الاستثمار عن مجالات معينة (تقل فيها الرشوة) إلى مجالات أخرى غير ضرورية (تكثر فيها الرشوة)، وهذا أكبر عائق للتنمية.

المبحث الثالث: الفساد وبعض مساكنه الدولية

1- آسيا ومنطقة الباسيفيكي:

لعل أكبر مظاهر الفساد في منطقة شرق آسيا تتمثل في استيلاء رجال السلطة، ابتداء ببعض الرؤساء وانتهاء بالموظفين الصغار، على الأموال العامّة. ويعود ذلك –في أساسه– إلى ضعف الرقابة وغياب المساءلة وتراجع قوّة القانون، وتمركز القرار بأيدي النخب.

كما تُعدّ عملية شراء الأصوات إحدى المشاكل الرئيسة في هذه المنطقة. ففي الفلبين مثلاً، تم دفع الأموال لما يقارب ثلاثة ملايين شخص في انتخابات السلطة المحلية عام 2002. وفي تايلاند قال 30% من أرباب العائلات، الذين شملهم الاستطلاع في عينة وطنية، إنهم تلقوا عروضاً مالية خلال الانتخابات عام 1996. وقالت مؤسسة ناكهوم واريتر ماراجات، التي تراقب الفساد الانتخابي في تايلاند، إن ما يقرب من 460 مليون دولار قد تم دفعها للناخبين في الانتخابات التشريعية عام 2001. وفي مدينة تايسكتونج (ثالث اكبر مدن تايوان)، اعترف 27% من عينة عشوائية في المنطقة المحيطة بالمدينة المذكورة، وهم من أصحاب حق الاقتراع، بأنهم تلقوا عام 1999، أموالاً خلال الحملات الانتخابية التي بدأت ذلك العام.

1- د. الفاتح الزين الشيخ إدريس، الفساد الاقتصادي آثاره المدمرة، مرجع سابق .

2- **في اليابان:**

أما في اليابان، فقد وُجّه الاتهام، لعدّة سنوات، إلى المفوضيّة الدولية لاصطياد الحيتان، وذلك باستخدام المساعدات الدولية التي تقدمها المؤسسات العالميّة من أجل الحصول على مساندة الدول النامية التي تنضم إلى المفوضيّة المذكورة، بحيث أصبح عددها 16 دولة، كلّها تدعم الموقف الياباني، ويشمل هذا ست دول ضمن جزر شمال الكاريبي، مما جعل اليابان تحصل على الأغلبية البسيطة التي تحتاجها لإعادة النظر في قوانين صيد الحيتان، مما ساعدها في إدخال التصويت السري كآلية للتعامل مع الموضوعات المطروحة.

إن التلاعب من أجل الحصول على العطاءات أمر منتشر في اليابان خصوصاً في قطاع الإنشاءات، مع أن هذه الممارسات قد تم تجريمها في الأنظمة والقوانين المندرجة ضمن قوانين التجارة، حتى أن القانون الخاص يمنع التورط في التلاعب من أجل الحصول على العطاءات وإزالته، قد ذهب إلى أكثر من ذلك، بعد أن بوشر العمل به في شهر كانون الثاني 2003. ومن المعروف أن هذا القانون يعطي الصلاحية إلى مفوضية التجارة العادلة بمطالبة المسؤولين في الوزارة أو الحكومة بأن يقوموا بإجراء التحقيق، ومعاقبة الفاعلين، والمطالبة بالتعويضات من الأشخاص المتورطين بالتلاعب من أجل الحصول على العطاءات[1].

3- **في الصين:**

أما في الصين، فقد أسهمت، التحضيرات للألعاب الأولمبية عام 2008 ومعرض بيجين عام (2010) ، بالإضافة إلى برامج تطويرية كبيرة أخرى، مثل «تطوير الأجزاء الغربية من الصين»، في تركيز النظر إلى الفساد المنتشر في قطاع المشتريات العامّة، خصوصاً في قطاع الإنشاءات. وقد شكّلت هذه المشكلات حافزاً لإدخال خطوات إصلاحية: أهمها قانون المشتريات الحكومية، خاصة ما رافق ذلك من تحديات كبيرة، حيث إن حجم المصروفات الحكومية في قطاع المشتريات قد ازداد من 3.1 مليون يوان (0.4 مليار دولار) عام 1998 إلى 15 مليار يوان (18.7 مليار دولار) عام 2003[2].

4- **في أوروبا الغربية:**

وفي أوروبا ازدهر الفساد في كثير من بلدانها، خاصة ما رافق الضغوطات التي مارستها المفوضية الأوروبية عام 2004-2003 على الدول العشر التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، مما كان له تأثير كبير على جوانب مهمة مثل المصادقة على

1- Inter Press, 24 June 2003.

2- Ibid.

المواثيق الأساسية لمكافحة الفساد، ولكن مع كل هذا، ظلت العملية التشريعية تتسم بنوع من التخبط، خاصة أن حجم المشكلات كان أكبر مما تريد المفوّضية الاعتراف به ، وذلك إذا ما التفتنا إلى مجال المشتريات وتمويل الأحزاب السياسية وشبكات العلاقات والحماية وتضارب المصالح.

وهكذا، فقد رأينا أن المواطن هناك يستطيع الحصول على المعلومات حول تمويل الأحزاب السياسية في بعض الدول، إلا أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ذلك في بعضها الآخر، كالنمسا وبلغاريا وفنلندا واسبانيا مثلاً. وتجد هذه الدول أن التبليغ عن الأرقام المدفوعة، مجموعة مع بعضها، لا يجعل من الممكن معرفة من هو المتبرع وما الهدف من وراء ذلك، بينما في دولٍ مثل ألبانيا وكرواتيا فإنه لا يوجد هناك أصلاً نقاش عام حول هذا الموضوع إطلاقاً.

وعلى سبيل المثال، فإن انتخابات عام 2002 في أوكرانيا شكلت تحذيراً من أن الإفصاح عن المصادر المالية للأحزاب السياسية المعارضة، قد يعرّض المتبرعين في الدول التي توجد فيها مؤسسات تنفيذية مستقلة للخطر، ومن ذلك أن عدداً من مؤيدي مرشح المعارضة اوليكسساندر موروز، بما في ذلك مؤسسات النشر ميغرودينا وتوبوغرانيل، قد تعرّضت لكثير من المضايقات من قبل المفتشين الحكوميين بعد انتخابات عام 1999 الرئاسية وانتخابات 2002 البرلمانية مما دفع كثير من هذه المؤسسات نحو الإفلاس.

أما في فرنسا، فقد تناولت وسائل الإعلام الفرنسية والغربية بشكل عام قضايا فساد، وكان على رأسها ما تناقلته صحيفتا الغارديان والتايمز البريطانيتان الصادرتان في 20/4/2013، حيث نشرتا تقارير تتحدث عن تمويل الرئيس القذافي لحملة الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي الانتخابية عام 2007 بمبلغ تجاوز 50 مليون يورو. وقد ركّزت الصحف على مجموعة من اتهامات الفساد والتزوير واستقلال النفوذ واستخدام المال العام وغسيل الأموال[1].

وفي المنطقة ذاتها، فقد تبنت حكومة أذربيجان في آب 2002 تعديلاً دستورياً يعطي للمحاكم المخوّلة الحق بحظر الأحزاب، في حين كان الأمر سابقاً منوطاً بالمحاكم العليا. وفي هذا توضيح لكيفية وضع أطر التمويل السياسي لتخدم مصالح الأحزاب الحاكمة. كما تم تعديل يسمح بزيادة الفترة الزمنية المطلوبة للتصديق على نتائج الانتخابات إلى 14 يوماً بعد أن كانت 7 أيام فقط بعد الانتخابات. وهذا التعديل يعطي لمن لم تتم إعادة انتخابهم الفرصة الكبرى للطعن في النتائج.

أما القانون الذي تم اتباعه في كازخستان في شهر تموز 2002، والمتعلق بالأحزاب

1- www.bbc.w.uk/arabic/inthepress/2013/04/130419_press_saturday_sar.html.

السياسية، فإنه يضع ضوابط على عملية تقديم التبرعات، لكنه في الوقت نفسه ينص على أهمية زيادة عدد الأعضاء المطلوبين من أجل تأسيس الحزب من ثلاثين ألف شخص إلى خمسين ألف شخص. ونتيجة لذلك، فقد انخفض عدد الأحزاب السياسية من 19 حزباً إلى سبعة أحزاب، منها حزب معارضة واحد.

ومما كان يثير القلق في أوروبا على مدى الفترة الزمنية التي استغرقها إعداد تقرير الفساد لعام 2004، هو توسيع الحصانة، بحيث تشمل القادة السياسيين، حيث قامت كل من أذربيجان وفرنسا واليونان وإيطاليا وجمهورية قرغيزيا بالموافقة على تشريعات تؤدي إلى حماية أصحاب المناصب السياسية العليا من الملاحقة القانونية نتيجة الفساد.

لقد أدّت الشركات وبعض الحكومات الأوروبية، دوراً مركزياً في نشر فضائح الفساد في مختلف أنحاء العالم، خاصة في مجال الاتجار بالأسلحة وبالصناعات النفطية. وقد أظهرت محاكمة «الألف» النفوذ السياسي للحكومات الغربية الذي تمارسه على الدول النامية الغنية بالنفط من أجل الحصول على عقود لها مردودات مالية هائلة. كما أبرزت الجوانب التسليحية في القضية ذاتها، كيف أن السياسيين المتورطين في تجارة الأسلحة يسيؤون استخدام السرية تحت ذريعة حماية الأمن الوطني[1].

5- في أمريكا اللاتينية:

خلال الأعوام 2003-2002 ثبت أن سبعاً من أصل عشر دول في أمريكا اللاتينية تعاني من الفساد السياسي، وذلك حسب الاستطلاع التنفيذي الذي توصّل إليه «المنتدى الاقتصادي العالمي» حول الأوضاع في 102 دولة، الذي أبرز أن الأرجنتين وبوليفيا والاكوادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما والبارغواي هي دول تعاني من فساد ظاهر[2]. أما في البرازيل، فقد تمت الموافقة في شهر شباط عام 2002 على تشريع يلزم المرشحين بالإفصاح عن التبرعات التي استلموها وعن مصروفاتهم، وتقديم معلومات دقيقة حول ذلك. أما في كوستاريكا، فقد وافقت المحكمة الدستورية في شهر أيار 2003 على أن السريّة البنكيّة لا تنطبق على ممتلكات الأحزاب السياسية.

وفي الأرجنتين صادق الكونغرس في شهر حزيران عام 2002 على قانون يتعلق

1- Ibid.

2- سُئل قادة من رجال الأعمال عن تقديراتهم لحجم الدفعات الإضافية أو الرشاوى التي دُفعت للتأثير على صنّاع القرار في بلدانهم، ولحجم الدعم غير المشروع الذي دُفع للأحزاب السياسية، ولحجم التأثير غير المباشر على مخرجات السياسات العامة، فقالوا إن هذا الحجم كبير.
Ibid

بتمويل الأحزاب السياسية يحدد حجم التبرعات والكشف عن المعلومات، ويوقع العقوبات على من يخالف قوانين التمويل، الأمر الذي جعل من الأرجنتين أكبر الدول التي تملك أقوى نظام متعلق بتمويل الأحزاب في أمريكا اللاتينيّة. ولكن بالرغم من ذلك، فإن فيها فجوة كبيرة تقوم بين القانون وآليات تنفيذه. ففي شهر نيسان عام 2003، وفي أثناء الانتخابات الرئاسية، قام المرشحون الثمانية بالإفصاح عن 20% فقط من الأموال التي استلموها من مصادر خاصة[1].

أما في دولة البيرو، فإن القوانين المتعلقة بتمويل الأحزاب قد مثّلت نموذجاً على الإهمال الواضح والمستمر، حيث رفض المجلس التشريعي محاولات المحاكم الانتخابيّة إدخال آليات تلزم المرشحين بتقديم التقارير منذ عام 2002. وقد ردّ المجلس بصياغة قانون أدّى عملياً إلى إلغاء أية مطالبة للأحزاب أو المرشحين بتقديم أية تقارير عن التبرعات التي تصلهم.

ولمعرفة هذا الحجم من الفساد، فإننا رأينا أن اثنين من رؤساء الدول السابقين البيرتو فوهيمري في البيرو وأرلنولدو اليمان في نيكاراغوا قد واجها تهماً بالفساد. وقد ساعدت القوانين هناك في إفساد محاولات المحاسبة عندما رفضت طلبات المحاكم في البيرو تسليم فوهيموري. بينما في نكاراغوا، فإن مصير اليمان قد اقتصر على فرض الإقامة الجبرية عليه في بيته بعد إلغاء الحكم عليه بالسجن عشرين عاماً.

وفي البرازيل، لم ينجح الرئيس لولادي سيلفا في تحقيق وعد أصدره لمكافحة الفساد، بعد عام واحد من تسلمه السلطة. كما فشل في إنفاذ ما طالبت به منظمة الشفافية الدولية البرازيلية عبر بيان موقع، وقد اكتفى باتخاذ عدد قليل من الخطوات العملية في مجال التنفيذ، مع أنه قد تأسست في بلاده وكالة متخصّصة بمكافحة الفساد[2].

6- في أمريكا الشمالية:

في شهر حزيران 2002، تم تعديل القوانين الكنديّة المتعلقة بممارسة الضغوطات السياسية. وقد جاء هذا التعديل بعد مجموعة من الفضائح في مجال التبرعات السياسية وسوء استخدام الأموال العامّة، بالرغم من أنها كانت تضم أنظمة من أفضل الأنظمة الدولية، بغض النظر عما كانت تعانيه من الثغرات، ومن ذلك أنّ آليات الإفصاح عن الأموال هي آليات محدودة كما تنقصها السبل التنفيذيّة الصحيحة.

ويكاد التعديل يتمثل في تعديل القانون الانتخابي الذي أدخل شروطاً صارمة حول

1- استطلاع مؤسسة بدور سيو داونو.
Ibid -2

التبرعات السياسية للتعويض عن خسارة الأموال الواردة من القطاع الخاص، بحيث تحصل الأحزاب على التمويل من الدولة بشكل نسبي بالمقارنة مع عدد الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات.

أما عن الفضائح التي تعاملت معها الحكومة الكندية، فقد تمثّل بعضها في تداعيات ما تورطت به ثلاث مؤسسات معروفة باسم «مؤسسات كراون» التي قامت بتحويل أموال الضرائب إلى شركة دعاية وإعلانها صديقة للحكومة في مقاطعة كويبك، حيث تم توقيف المسؤولين الثلاثة الكبار في المؤسسات المذكورة، لكنّ هذه الخطوة لم تكن كافية لإقناع الناخبين أنّ الحزب الليبرالي الحاكم يتعامل بجديّة مع مشكلة الفساد[1].

وفي شهر آذار 2002، تم إدخال قانون الإصلاح الانتخابي للأحزاب كافّة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي عرف باسم قانون «ماكين- فاينجولد- كوكرين». ويرى مؤيدو هذا القانون أنه شكّل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو الحد من الفساد في البيئة السياسية الأمريكية، لأنه يضع حداً لتدفق «الأموال المدفوعة نقدا»، وحدّد آلية التعامل مع الدعايات والإعلانات المتعلقة بالموضوعات المطروقة، إلا أن ذلك لم يعفِ القانون من وجود بعض النواقص فيه، التي عرّضته لتحديات قانونية.

ومن جهة ثانية، فقد أبرزت نتيجة الاستطلاع التنفيذي للرأي الذي أجراه «المنتدى الاقتصادي العالمي» عام 2003، حجم الدور الذي تؤدّيه الشركات الأمريكية على نحوٍ غير عادل من خلال تدخلاتها في العملية السياسية. أما «الحساب البنكي الخاص» بتحديات الألفية الجديدة، فقد كان هو العنوان الذي رفعه برنامج أمريكي جديد لمساعدة مجموعة محددة من الدول التي تعمل على نحوٍ جيد بالمقارنة مع الحكومات «غير العادلة»، وساعد البرنامج الدول التي «تستثمر بالمواطنين» وتلتزم «الحرية الاقتصادية»[2].

إن الحديث عن الفساد السياسي في الغربيْن الأوروبي والأمريكي يتناول، بالضرورة، فساد الأجهزة والموظفين والمعونات الداخليّة والخارجيّة والأنظمة والقوانين المتعلقة بالتمييز العنصري، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، بل العمل فيها عسكرياً الذي وصل حد الاحتلال، وتجاوزه إلى ممارسة تغيير الأنظمة السياسية في هذه الدول.

ولكي يحيط أي باحث علماً بأحد أوجه الفساد في أمريكا الشمالية، فيمكنه استعراض بعض قصص الفساد التي تحيط بالصفقات الداخلية المتبادلة بين شركات

1- Inter Press, 24 June, 2003.
2- Ibid.

الإعلام والإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة في ما تعلّق بالقضايا العربية. وما النماذج التي شهدها ويشهدها العراق إلا مثل على مدى تفشّي هذا الفساد. فقد سكت الإعلان نهائياً عن الحديث عن فضائح شركة هوليبرتون Halliburton المتعلقة بعقود توريد المشتقات النفطية للقوات الأمريكية خلال عملياتها العسكرية في العراق، إذ بلغت الأموال المتلاعب بها نحو 1.8 مليار دولار[1].

وهكذا، فإن ظاهرة الفساد في أمريكا وأوروبا لم تعد خارجة عن السياق الطبيعي للفكر والسياسة وحتى الثقافيّة هناك. وأصبح كل عمل فاسد يجلب منفعة للدولة الأمريكية أمراً مبرراً ومشروعاً وواجباً تحقيقه وإنجازه.

7- **الفساد في إسرائيل:**

أظهر المؤشر العالمي للفساد، عن ارتفاع منسوب الفساد في إسرائيل خلال العام 2012، حيث احتلت المرتبة 39، بعد أن كانت في المرتبة 36 خلال تصنيف عام 2011. ويتضمن المؤشر، الذي تعدّه منظمة الشفافية العالمية التي تُعنى بفحص تركز الفساد في القطاع العام وأوساط السياسيين، قياس منسوب الفساد في 178 دولة، ويصنّفها المؤشر بشكل تصاعدي من الأقل إلى الأكثر فساداً.

وفي عرضها لترتيب الدول على هذا المؤشر بيّنت صحيفة «معاريف» العبريّة، جاء الأردن في المرتبة 58 ومصر في المرتبة 118 وسوريا في المرتبة 144. وفي المقابل، جاءت الدنمارك وفيلندا ونيوزلندا بين الدول الأقل فساداً. وفي أسفل القائمة جاءت أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال أكثر الدول فساداً[2]، بينما أغفلت الترتيب الذي تحتله إسرائيل.

كما كشفت إحصائية صادرة عن منظمة أبحاث السوق السوداء «هاتكسكوب»، أن إجمالي عائلات الفساد في إسرائيل بلغا أكثر من 7.05 مليار دولار أمريكي. وأضافت الإحصائية، التي صدرت مطلع عام 2013، أن عائدات الفساد توزّعت بين 80 دولاراً لسعر غرام الكوكايين، و28 دولار لسعر غرام الهيروين، و12 دولار لسعر قرص النشوة، و1.5 دولار لسعر غرام الماريجوانا، إلى جانب عائدات تهريب هذه المواد

1- د. صباح ياسين (2006)، عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، في ،الفساد، والحكم الصالح في البلاد العربية، إسماعيل الشطي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الثانية، ص333.

نقلاً عن: Nell King Jr. "Pentagon Questions 1.8 B of Halliburton's Iraq Work." Wall Street Journal. 11/8/2004.

2- CNN الإخبارية
Eamaar.aiforms.com?mod-article&ID=3733.

(1.95 مليار دولار) والبشر من إفريقيا (1.5 مليون دولار) وألعاب القمار وتزوير العملات وتزييف المنتوجات وقرصنة البرمجيّات (192 مليون دولار) والأفلام (91 مليون دولار) والموسيقا (55 مليون دولار) والكتب (مليون دولار) وألعاب الفيديو (11.4 مليون دولار) والاتّجار بالأعضاء البشرية (125000-135000 دولار) والسياحة الجنسية والدعارة (500 مليون دولار). وقالت الإحصائية إن في إسرائيل ما بين 15 ألف إلى عشرين ألف امرأة (ثلث العدد من القاصرات) يعملن في مجال الدعارة منذ بداية عام 2013. وأشارت الإحصائيّة إلى وجود عصابات دولية في إسرائيل تعمل على تهريب البويضات البشرية إلى إسرائيل مقابل 5.300 دولار للبويضة الأنثوية[1].

لقد أصبح الفساد في إسرائيل منظماً، ومحيطاً بمعظم أركان النظام السياسي الصهيوني، ومنتشراً بين أعضاء الكنيست والمسؤولين والموظفين الكبار، حتى رؤساء الدولة لم يخلوا من الفساد، وأُصدرت بحقهم أحكام سجن. وسبق لرئيس الكنيست السابق إبراهم بورغ أن أعلن ذلك صراحة حين قال: «إن إسرائيل غَدَتْ دولة من المستوطنين تقودها زمرة من الفاسدين».

وفي عام 2008، نُشر كتاب: الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية عرضه الباحث أحمد حسين الشيمي[2]. وفي مطلع هذا الكتاب استشهد الباحثون بما ذكره مراقب الدولة الإسرائيلية «ميخائيل لندنشتراوس Michael Lindenstrauss معلقين على لائحة الاتّهام التي قُدّمت بحق فلاديمير غوسنسكي Vladimir Gusinsky أحد أكبر رجال الأعمال وأصحاب الملايين في إسرائيل، وأحد أكثر الشخصيات المؤثرة في الاقتصاد الإسرائيلي حين قال، «لا يوجد أهم من مكافحة الفاسد الذي يُهدد بتفكيك المجتمع الصهيوني، الذي أصبح بنظر المجتمع الدولي مجتمعاً فاسداً، بل لقد تحوّلت إسرائيل إلى أن تكون من الدول الرائدة في احتضان الفساد العالمي».

لقد تنوّعت عوامل الفساد في إسرائيل، وهي أكثر تأثيراً في الوسط السياسي والطبقة الحاكمة، ومن هذه العوامل قوّة المافيات السياسية الانتخابيّة، وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع، إلى جانب انتشار ثقافة المتعة، وتوغل القيم الغربية الفاسدة، إضافة إلى اختلاف الأجيال وما حملت من تغيّر وتبدل في المفاهيم العامة، وصولاً إلى شيوع الفضائيات وبروز انعكاس العولمة.

وقد ترك الفساد تأثيرات كبيرة على الدولة الإسرائيلية، مثّلت ارتدادات هائلة

1- www.eamaar.org/?mod=article&ID=4137.

2- مجموعة باحثين (2008)، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، عرض أحمد حسين الشيمي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

على المجتمع الإسرائيلي؛ منها ما تعلّق بالمواطن العادي، حيثُ أظهرت مجريات مؤتمر هرتسليا السنوي السابع في كانون الثاني 2007، أن الفساد قد زعزع ثقة المواطن الصهيوني بالمؤسسة الحاكمة، من خلال إخفاقات الحكومة في تعاملها مع مشكلاتها الداخلية. ومن الأدلّة على ذلك ما عكسته نتائج الاستطلاع السنوي للرأي الذي نشره موقع صحيفة جيروزاليم بوست في 7/8/2008، والذي أجراه مركز «كيفون للأبحاث الإستراتيجيّة والاتصالات، التي بيّنت أن 60% من العيّنة تشعر بأن «الوضع في إسرائيل يسير في الاتجاه الخاطئ»، بينما قال 24% إن خطر الفساد الداخلي يهدد أمن الدولة[1].

ومن آثار الفساد على دولة إسرائيل، وهو ما لا يقل خطراً عن بقية الآثار، خطر متعلق بمستقبل نظام الحكم السياسي الصهيوني، فحين يتم التحقيق مع رؤوساء الدولة والحكومة، وأقطاب المؤسسة الحاكمة، في قضايا فساد وضلوعهم فيها، فإن ذلك يهدد استقرار الحكومة.

أما على المستوى الدولي، فقد عكسّت مجموعة التقارير التي يرسلها السفراء والقناصل الإسرائيليّون حجم القلق الذي يعتري العواصم التي يخدمون فيها بسبب مستوى الفساد في إسرائيل. وقال الدبلوماسيون في تقاريرهم، إن نشر قضايا الفساد بشكل يومي قد الحق ضرراً كبيراً بصورة «الدولة» على المستوى العالمي، بحيث يطغى حدث الفساد على كل لقاء يعقدونه مع أي وفد سياسي أو إعلامي، أو صنّاع رأي عام في تلك الدول، لاسيما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية[2]. وقد نشرت جريدة يديعوت أحرونوت في 4/1/2007 خبراً على صفحتها الأولى بعنوان «سفراوانا في الخارج: أوروبا والولايات المتحدة قلقتان من الفساد في إسرائيل»[3].

كما اتفقت الصحف الإسرائيلية الرئيسة من مثل «هآرتس» البرجوازية الرصينة المستقلة والليبرالية و«معاريف» الجماهيرية، على أن موجه الفضائح المالية التي تم الكشف عنها تعكس أزمة سياسية وأخلاقية وتصدعاً للقيم، وهذا سوف يؤثر في النظام ومسلك الناس تأثيراً سلبياً جداً، إذا لم تجرِ معالجة حازمة وعنيفة وتظاهرية ضد الفساد.

أما التأثير الأكبر للفساد في إسرائيل، فقد لخّصه الخبيران الأكاديميان الإسرائيليان ياسرائيل أومان Yisrael Aumann وأهارون تاشحنوفر Aharon

1- صحيفة جيروزاليم بوست 2008/8/7.

2- www.alulah.net/culture/10/31096.

3- صحيفة يديعوت احرنوت، 2007/1/14.

Cieshanover، حين أقرّا بتدهور القيم واضطراب الروح وأفولها في دولة إسرائيل التي تسير في الاتجاه غير الصحيح، وتنجر في الظلمة نحو هلاك محتمل، ليس بسبب أعدائها الخارجيين، ولكن «بسببنا نحن الشعب وقيادتنا، أو مَن يدّعون القيادة. نحن الإسرائيليون، لدينا قيادات تثير كل الوقت علامة استفهام أخلاقية، والجمهور لا يثق بها».

وعلى مستوى أثر الفساد في انهيار المنظومة الأخلاقية وتفشّي الجريمة في المجتمع الصهيوني، فقد سجلت تقارير الأمن العام الإسرائيلي أن الشرطة فتحت عام 2005 ما يقارب 517.238 ملفاً جنائياً، الأمر الذي يعني أن مرض العنف أخذ يتفشى في المجتمع الإسرائيلي، وقد أنتج هذا المرض 27.659 مجرماً إسرائيلياً. وقد رافق ذلك تفشّي تعاطي المخدرات، ففي عام 2004 ألقي القبض على أكثر من 20 ألف متعاطٍ أو متاجر بالمخدرات، كان أكثرها (وهنا يكمن الخطر) في داخل المدارس والمؤسسات التعليمية العليا.

لقد تبيّن في تقرير لإحدى مؤسسات البنك الدولي أن نسبة الفساد في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية فاقت النسبة المقبولة في الدول المتقدمة، بعد أن وصلت هذه النسبة إلى 8.8 %، في حين أن النسبة في الدول الغربية لا تزيد عن 4.91% مما وضع الدولة الإسرائيلية في أسفل سلم الدول الغربية، وعلى رأس قائمة الدول الأكثر فساداً في مجموعة الدول المتقدمة.

وكذلك، لم تسلم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من الفساد، فأصبح ثمّة ضباط مرتشون لإعفاء جنود من الخدمة العسكرية، عن طريق شهادات طبيّة مزيّفة. كما أن سرقة جنود لأسلحة زملائهم، ومن مستودعات الجيش، وبيعها للفلسطينيين، أصبحت ظاهرة مألوفة، وبعضهم يبادل بندقيته بالمخدِّرات التي تفشت في صفوف الجيش.

وهنا، لم ينسَ الباحث الشيمي أن يستعرض عدداً من قضايا الفساد التي هزت الأوساط الإسرائيلية، منها قضية إيهود ألمرت رئيس الوزراء الأسبق، وعمري شارون، نجل أريل شارون رئيس الوزراء السابق، وعضو سابق في الكنيست. وتساحي هنغبي وزير جودة البيئة الأسبق، وحاييم رامون نائب رئيس الوزراء الأسبق أولمرت، وأولمرت نفسه، وموشية كاتساف الرئيس الإسرائيلي السابق[1].

وبالعودة إلى الفضائح المالية التي اكتشفتها الشرطة الإسرائيلية يجب أن نذكر القضية التي اتهم بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أهود أولمرت ووزير ماليته

1- www.alulah.net/culrure/0/31096

إبراهام هوشزون، وذلك عندما نجحت شولا زاكين، سكرتيرة أولمرت في كل المواقع التي أشغلها، من تعيين شقيقها بورام كاربي في منصب رئيس هيئة الضرائب، وقد استطاعا استغلال هذا المنصب استغلالاً جاداً، بحيث بدأ الفساد المالي ينتشر انتشار السرطان في جسد الدولة، الأمر الذي دفع بمسؤول كبير في الشرطة الإسرائيلية أن يصّرح «أن مصلحة الضرائب تدار مثل عصابة أجرام منظم»[1].

وفي 31/3/2014، دانت محكمة تل أبيب أيهود أولمرت بتهمة الفساد والرشوة في قضية تطوير عقاري وعُدّت إحدى أسوأ فضائح الفساد في إسرائيل. وقد أدين أولمرت بتلقي رشاوى في إطار فضيحة العقارات الكبرى «هولي لاند» في القدس، وذلك عندما قدّم تسهيلات لبناء مجمع «هولي لاند» مقابل الرشوة وذلك عندما كان رئيساً لبلدية القدس في الفترة ما بين 1993-2003[2].

وفي كتابه «لغة الفساد في إسرائيل» يقول البروفيسور بوسي شاين، إن أخبار الفساد الجزئية، مثيرة للجدل عن حالة المجتمع الإسرائيلي، خاصة أنها كلّفت الدولة ثمناً باهظاً، دفعت المواطنين لأن يطلقوا على زعامتهم السياسية الحاكمة بأنها «قيادات فاسدة».

وقد استعرض الباحث مجموعة من قضايا الفساد ورأي القضاة والمدّعين العامّين حولها. وقال إنها قضايا تثير الخوف من استشراء الفساد، وقدّر أن هذا الخوف يفوق خطر الانتفاضات الفلسطينية.

قسّم المؤلف واقع الفساد السياسي في إسرائيل إلى ثلاثة أنواع، هي: الامتيازات الحكومية والرشوة والتعيينات السياسية. وقال إن جميعها منتشرة بدءاً من رئيس الحكومة مروراً بالوزراء وأعضاء الكنيست، وانتهاءً بالموظفين الكبار.

كما يحفل الكتاب بعدد كبير من قضايا الفساد السياسي والإداري والمالي التي تعيشها الأوساط الإسرائيلية منذ سنوات طويلة، منها -كما ذكرنا- فضائح أولمرت، وتحرشات اكتساف الجنسيّة، واعتقال رئيس سلطة الضرائب، واضطرار الرئيس عيزرا وايزمن للاستقالة بسبب تهربه من الضرائب، وتفوّق شارون وعائلته في تاريخ الفساد من حيث تلقي الرشاوي.

1- سالم جبران، في المالية الإسرائيلية: فضائح كبرى وحامي الخزينة حراميها، الحوار المتمدن، العدد 1795 في 14/1/2007 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85971.

2- وكالة الأنباء الفرنسية، تل أبيب، نقلاً عن صحيفة الرأي الأردنية، العدد رقم 15854، تاريخ 1/4/2014.

ويقرّ شاين، في النتيجة، أن ظاهرة الفساد في إسرائيل لا ترتبط بشكل رئيس بالفقر والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية وتدهورها، وتدني مستوى المعيشة، بل إنها متجذرة في المجتمع الإسرائيلي نتيجة عدم التجانس والانسجام بين أفراده نظراً لتعدد الجهات واختلاف البلدان التي قدم منها أفراد هذا المجتمع، وتباين المجتمعات التي عاشوا فيها في السابق قبل قدومهم لإسرائيل، وعدم قدرة الكثيرين منهم على التكيف والتأقلم مع الحياة الجديدة، خاصة أن الفساد يستشري، بصورة كبرى، في الشرائح العليا التي تملك السلطة والنفوذ في الدولة[1].

وفي عام 2007، صدر بحث مثير أعدّه البروفيسور شلومو سبيرسكي رئيس معهد «ادفا» للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلي تناول بالتحليل العلمي المتتابع خلال سنوات، المبنى الطبقي والاجتماعي في إسرائيل واتجاهات تطوره. وقد تركز الاستنتاج في هذا البحث على تقلص الطبقات الوسطى من حيث وزنها الاقتصادي، مقابل زيادة تركز الثروة الخياليّة لدى الطبقة الرأسمالية الاحتكارية العليا في المجتمع الإسرائيلي.

ويقول البروفسور سبيرسكي، إن هذا التطور الاحتكاري ليس جديداً، وليس وليد السنوات الأخيرة، فقط. فالاتجاه في العشرين سنة الأخيرة، هو التطور الاحتكاري وتركز المزيد من الثروة في أيدي الطبقة الرأسمالية، الأمر الذي عكس ازدياد الإفلاس في الطبقة الوسطى التي تقلصت، حسب رؤية جوني غال من كلية العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس، ليس عددياً فقط، بل أيضاً من حيث إسهامها في ميزانية الدولة، فقد كان إسهامها عام 2000 ما يقارب 28% من مداخيل جهاز الدولة ثم تناقص إلى 21% فقط عام 2007. أما عددياً فقد تقلصت من 607 آلاف عائلة إلى 570 ألف عائلة عام 2007، بينما زادت مداخيل الطبقة الاحتكارية العليا من 58% من الإنتاج القومي عام (2000) إلى 66% عام 2007.

وفي المقارنة التي عقدها البروفسور سبيرسكي بين إسرائيل والدول الغربيّة، تبين أن حصة الطبقة الوسطى في السويد قد مثلت 47% وفي النرويج 46% وفي ألمانيا 43% وفي كندا 37% وفي إسبانيا 33% وفي بريطانيا 32% بينما هبطت في إسرائيل ما دون 28% بعد أن كانت في الثمانينيات من القرن العشرين في حدود 45%.

وفي إحصائية حول توزيع الثروة في نهاية عام 2006 تبيّن أن حصة الطبقة العليا

1- د.يوسي شاين (2010). لغة الفساد في إسرائيل، دار أورد يهودا، تل أبيب، عرض عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
www.alegq.com/2011/04/01/article_52/4/0.html.

من الدخل العام للدولة قد تدّنى من 58.2% إلى 65.5%، بينما نقصت حصة الطبقة الوسطى من 27.9% إلى 21.1% ونقصت حصة الطبقات الشعبية الفقرة من 13.9% إلى 13.4% عام 2007[1].

وهنا، لا بدّ من القول إن ما تشهده إسرائيل الآن من فساد اقتصادي وسياسي قد ولّدا تراجعاً هائلاً في تطور الأوضاع فيها؛ ولذلك عرّف المفكر والقيادي السابق في حزب العمل الإسرائيلي أربيه لوبا إليناب، التطور الرأسمالي في إسرائيل تعريفاً دقيقاً عندما قال: «تمر إسرائيل بما مرّت به الولايات المتحدة، والمهاجرون الأوائل الذين كانوا طلائعيين، مثاليين، حالمين؛ ولذلك عاشوا حياة بسيطة في سبيل هدف كبير. أما بعد ذلك، فقد بدأ الجشع الرأسمالي الطبيعي. هكذا بالضبط عندنا: إن المال هو ما يوجّه نشاط النخب السياسية والحزبية والحكوميّة أكثر من أي شيء آخر».

ولعل السبب الرئيس في ارتباك الدولة الإسرائيلية، هو أنها مجتمع يعيش بوجهين وعقلين متناكفين، وجه وعقل غارقان حتى النخاع في الجشع الرأسمالي العالمي، وعقل ووجه يتاجران بالطلائعيّة والروحية لخداع يهود العالم[2].

ولم تسلم المؤسسة الدينية في إسرائيل من الفساد، حيث وضعت سلطات مكافحة الفساد الإسرائيلية حاخام إسرائيلي بارز رهن الإقامة الجبرية للأشباه به في قضية فساد. وقال محققو مكافحة الفساد: إنهم كانوا يجرون تحقيقا سرّيا بشأن التعاملات المالية ليونا ميتزيغر على مدى شهور.

ويشتبه في أن ميتزيغر –وهو الزعيم الروحي لليهود الاشكيناز– وثلاثة من مساعديه، في تهم تتعلق بتلقي الرشاوى والسرقة وغسيل الأموال.

وينتهي دور ميتزغر الرسمي ككبير للحاخامات في يوليو / تموز 2013. وتم التحقيق مع ميتزغر للاشتباه به في قضية احتيال عام 2005، لكن لم يُوجّه له اتهام. وبالإضافة إلى أنه زعيم روحي، فهو كبير الحاخامات المسؤول عن الجوانب القانونية والإدارية للحياة الدينية لليهود في إسرائيل. ويهود الاشكيناز هم يهود وسط وشرق أوروبا، بينما يهود السفرديم فينحدرون من أصول شرق أوسطية وشبه جزيرة أيبيريا. والى جانب الاختلاف في الأصول العرقية، يختلف يهود السفرديم والاشكيناز في العادات الدينية[3].

1– سالم جبران، مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل .www.ahewar.org/debate/show.art.asp?aid=87037

2– المرجع السابق.

3- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130621_israel_rabbai_house_arrest.shtml

6- **الوطن العربي:**

ثمّة اعتقاد ترسخ في الوعي العربي، وقاد الكثير من تفكير النخب الوطنية في العالم العربي، مفاده أن مقاومة الاستعمار والتحرر من الاحتلالات يجب أن تتقدم على غيرها من الأولويات، بما في ذلك أولوية الحرية والإصلاح السياسي والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولهذا، فقد تم تأجيل التفكير بإقامة منظومة مساءلة الأنظمة السياسية، والبحث في طبيعة المؤسسات الدستورية، وطرق تحقيق التكافل الاجتماعي[1]. وبالرغم من أن بعض الدول العربية قد تمكنت، بدرجات متفاوتة، من وضع دساتير، وسن تشريعات وقوانين، وإحداث مؤسسات عصرية، والانفتاح على القيم الحديثة في الاقتصاد والعلاقات الدولية والثقافة والفكر السياسي، إلا أن أياً من الدول العربية لم تستطع أن تكون واحدة من بين أكثر من أربعين دولة في العالم (ما بين ثورة القرنفل في البرتغال عام 1974 وحتى أواسط تسعينيات القرن العشرين) انعطفت نحو الديمقراطية. وظلت الحرية تشكل أحد النقائص المفسّرة لتأخر الدول العربية، مع التنبّه إلى ما تحتاجه الحرية من ديمقراطية ومساءلة وشفافية ومشاركة سياسية[2]. وهكذا فقد اتسمت الدولة العربية بصفة الاضطراب والتناقض، فحين نرى إعلان هذه الدولة يذهب إلى القول بمحاربة الرشى من جهة، فإنه يشجعها من جهة ثانية، ويبنى الجيش من جهة لحماية الدولة فيصبح موكولاً بمهام أخرى من الجهة الأخرى[3]، أساسها حماية النظام.

في الحادي والعشرين من أيار 2003، ضربت هزّة أرضية بدرجة 6.8 على مقياس ريختر المناطق الشمالية الشرقية في الجزائر، ووصلت ارتداداتها مدينة بومدراس الساحلية، خلّفت وراءها 2300 قتيل، وأكثر من عشرة آلاف جريح، وأكثر من مئة ألف مشرد، وبالرغم من أن المنطقة معروفة بأنها خطرة لكونها منطقة زلازل، ومع ذلك، فقد تم تشييد مئات البنايات فيها، قديمها وحديثها، دون اتخاذ أية خطوات للحماية من الزلازل ضمن الحد اللازم. بعد هذه الحادثة بأيام قليلة ضرب اليابان زلزال أكثر

1- إمحمد مالكي، (2007)، آثار غياب المساءلة السياسية على تطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي، في، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص59-58.

2- المرجع السابق، ص62-60.

وللمزيد : مجيد خضوري (1972)، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ص74-46.

3- غسان سلامة (1987)، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص23-22.

قوّة من زلزال الجزائر، إلا أنه لم يحدث أضراراً تذكر في المباني أو بين السكان، وذلك لأن الدولة اليابانية التزمت بشروط السلامة العامّة. عندها قال الجزائريون: إن ما حلّ بهم كان سببه الفساد في عملية بناء البيوت لغياب الرقابة.

وفي تقريرها الذي صدر في 20/3/2010 ، قالت منظمة الشفافية الدولية: إن الفساد في مصر في ازدياد. ودعت المنظمة إلى ضرورة البدء بإصلاح شامل وعاجل لإجراء الانتخابات مع تعزيز دور الهيئة القضائية، إلا أن ذلك لم يحدث.

وقالت المنظمة: إن جهود مصر لمحاربة إساءة استخدام السلطة أحبطها التضارب الواسع بين المصالح الشخصية وبين التدخل السياسي وضعف تنفيذ القانون. وأوضحت أن هناك حاجة ماسّة لوضع قوانين أقوى تحكم تضارب مصالح رجال الأعمال الذين يشغلون مناصب تنفيذية أو تشريعية.

وأضافت المنظمة في تقريرها أن القيود المفروضة على جميع الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطني الحاكم السابق، تبعدها عن القيام بدور رئيس في المحاكم، وأن انحياز وسائل الإعلام الحكوميّة لصالح الحزب الحاكم قيّد حرية الجميع[1].

وقبل ذلك، في الأعوام2003-2002، قامت الحكومة المصرية بمتابعة عدد من قضايا الفساد الكبيرة من أجل الحصول على استثمارات أجنبية، كي يبدو للرأي العام أنها جادة في محاكمة الفساد والفاسدين، وأنها تركز على بعض المسؤولين في الحزب الحاكم. هذا وقد كشفت ثورة 25 يناير عن حجوم هائلة من الفساد التي طالت حتى رئاسة الدولة.

وشهدنا مثل هذه التحركات في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث تم في أوائل العام 2003، إدخال بعض التحسينات في مجال الشفافيّة في وزارة المالية، خصوصاً القرار الذي تعلّق بتأسيس صندوق التنمية الفلسطيني لإدارة الاستثمارات الحكومية، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى الإصلاح.

وفي اعتقاد يوسف خليفة اليوسف أن السبب الأوّل الذي تتفرع منه جميع صور الفساد في دول الخليج هو «المواطنة المنقوصة»، ويُقصد بذلك العلاقة التي تربط بين الحكومة (السلطة) والمواطن، التي تقوم في أساسها على «التبعية» وليس على أساس «الشراكة»، التي تحمل في طياتها «الحقّ» في المشاركة في صنع القرار والاعتراض والتصويت والمساءلة والمحاسبة وحق تغيير القرارات وغير ذلك، الأمر الذي يضع المواطن في الدرجة الثانية في سلم الإدارة العامّة للدولة، أي أنه يصبح المواطن موظفاً

1- صحيفة الرأي الأردنية 2010/3/21 العدد 14406.

يقف حقّه عند استلام الأجر مع بعض الامتيازات المحدودة، إلا أنه لا يصل، بأي حال من الأحوال، إلى حد المشاركة في تقرير السياسات العامّة. وهذه علاقة غير متكافئة، أو شراكة منقوصة، الأمر الذي انعكس على كيفية استخدام الحكومة لسلطاتها ولإدارتها لثروات المجتمع بأكمله.

ويقول اليوسف: إن مثل هذه «الحكومة» لم تعد تعمل في ظل النظام القبلي السابق الذي اتسم ببعض المدافعة بين شيوخ القبائل، ولا هي تبنّت النظام الشوري المُلْزِم، أو أي صورة للديمقراطية المعاصرة. وعليه تقوقعت «الحكومة» حول هدف وحيد، ألا وهو البقاء في السلطة. وهذا الأمر، أدخل الحكومات في استخدامها «للسلطة» ولموارد المجتمع، الأمر الذي ساعد في حالات كثيرة في تضارب مع ماتمليه مصالح المجتمع، في توفير بيئة لخلق الفساد واستشرائه، وهكذا لم يعد بالإمكان السيطرة عليه، ومن ثمّ علاجه. ومما زاد الأمر صعوبة هو اضطرار المواطن بالقبول بالوضع القائم، والعجز عن الاعتراض عليه إما جهلاً وإما قصر نظر، وإما ترسيخ الاهتمام الحكومي بالمصالح الأمنية والذاتية على حساب المصلحة العامة أو على حساب المستقبل[1].

وعن تجربة الإمارات العربية يقول اليوسف: إن الأمل كان معقوداً على تقلّد كثير من المثقفين مناصب سياسية وإدارية مهمة، إلا أن ذلك الأمل قد ضاع عندما جاء أداء هذه الفئة المثقفة دون المستوى المطلوب بكثير؛ وذلك لأنها لم تتخلَّ عن نظرتها الحزبيّة الضيقة سواء كانت قوميّة أم دينيّة، الأمر الذي دفع أفرادها إلى استبعاد الآخر وإقصائه. كما أن بعض المثقفين قد سخّروا مناصبهم للإثراء، بينما سكت بعضهم الآخر عن الحق فأصبحوا مدافعين عن أخطاء «الحكومة» بدلاً من الذهاب نحو التصحيح أو التغيير، وذلك للمحافظة على مكتسباتهم الفردية. وقد تسبب ذلك في الإبقاء على الخلل في العلاقة بين الحاكم وبين المحكوم على أساس الرعية والراعي، ومن ثمَّ استبعاد علاقة «الشركاء». فاستمرت الحكومة بالاقتناع أن سلطتها «مطلقة» وأن الشعب «ليس شريكاً» معها سواء في الثروة أم في سلطة اتخاذ القرار؛ لذا فإنها ظلت تتصرف بسيادة متفردة، الأمر الذي ألغى لديها أي فاصل بين ما هو عام وما هو خاص[2].

ويؤيّد كل من علي الزعبي وخلدون حسن النقيب ما ذهب إليه اليوسف، من أن طبيعة الحكم في العالم العربي قائمة على عدم عدالة سلطوية، وعلى «سيادة القلّة» ذات

1- د. يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة (مارس/آذار 2006)، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، إسماعيل الشطّي وآخرون، مرجع سابق، ص581-580.

2- المرجع السابق، ص581.

الحظوة التي تفرض هيمنتها على الغالبية بالتحالف مع قوى خارجية استعمارية صريحة أو مقنّعة، خالقة نموذجاً عاماً من علاقة التسلط والرضوخ، تُمارس فيها أنواع متعددة من العنف المادي والمعنوي. كما أن هناك دائماً علاقة سيطرة من طرف، ورضوخ وتبعيّة من طرف آخر، تفرض من خلال لغة العنف أساساً[1]. وهكذا، فإن «السلطة» الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينيّة والثقافية قد تركزت بيد الدولة[2].

أما في الكويت، فتُجمع معظم الدراسات التي تعرّضت لظاهرة الفساد في المجتمع الكويتي، على أنها مشكلة عميقة[3]. ويعيد طارق الريّس وفضل الفضلي مسببات هذا الفساد إلى التدخلات غير المشروعة في الانتخابات والرشوة الانتخابية، والقوانين غير الدستورية والانحراف في استخدام السلطة، وغياب مبدأي المحاسبة والمساءلة، والخلل الإداري القائم على غياب الرقابة الإدارية، وانتشار الرشوة والتنفيع وغياب الشفافية، والجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري، وغياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات الإدارية. ويرى الاثنان أن مسببات الفساد ومظاهره تؤدّيان دوراً مهماً في إبراز مجموعة من النتائج السلبية الخطيرة، حيث تعطلت المشاريع التنموية العامة، ولم تتطور كفاءة الخدمات العامة، ونشأت بيئة حاضنة للفساد أساسها الرشوة والمتاجرة بالوظيفة. كما شعر المواطنون بعدم عدالة الأجهزة الحكومية فتراجع الرضا عنها والثقة فيها[4].

وحتى يمكن تجاوز هذا الخلل البيّن، فلا بد من استخدام إرشادات وأساليب معينة حددتها كاثرين فوريه في أمرين؛ ضرورة تغيير اسلوب عمل الدولة، وضرورة

1- د. مصطفى حجازي (2001)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص32.

وردت في: على الزعبي وخلدون حسن النقيب، دراسة حالة الكويت، في، إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص613.

2- Victor Davis Hanson, “Middle East Tragedies,” 31 July, 2004, www.nationalr - view.com

وردت في المرجع السابق، ص613.

3- «ملف الفساد في الكويت»، جريدة القبس 2002/7/14. و«الفساد هو العدو الأوّل للتنمية» جريدة الزمن 2004/7/29. وطارق الرئيس وفضل الفضلي، «الوساطة بين الالتزام الاجتماعي والخلل الإداري في الأجهزة الحكوميّة الكويتيّة: دراسة استطلاعية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 30، العدد 114 (2004) ص 104-75، نقلها علي الزعبي وخلدون حسن النقيب، مرجع سابق، ص614.

4- طارق الريّس وفضل الفضيلي في المرجع السابق ص615.

نشوء أنظمة للملاحظة والمراقبة الدقيقتين، وذلك بتفعيل أدوات التقويم العام التي تضمن تطبيق القرارات بشكل صحيح. وهذا كله يقتضي إحداث تغيير جذري في الإدارة العامة للدولة والمسؤولين السياسيين الذين عليهم الامتثال إلى الشفافية والالتزام الأخلاقي بالقوانين وباللوائح، ومتابعة القرارات الصادرة ومحاسبة أي تقصير في تطبيقها[1].

وفي تتبعهما لوقائع الفساد ومظاهره في المجتمع الكويتي، واجه الباحثان الزعبي والنقيب صعوبة كبيرة في حصر ذلك، وعزيا الأمر إلى عدم توّفر البيانات الدقيقة لكونها معلومات ذات سريّة عالية حسب تصنيف الحكومة. ومع ذلك، فقد لجأ الباحثان إلى تطوير مجموعة من الإحصاءات والجداول حول ثلاثة مواضيع عكست -ولو بصورة مسحيّة سريعة- طبيعة الفساد ومظاهره في الكويت. وهذه المواضوعات هي؛ لجان التحقيق البرلمانية والاستجوابات البرلمانية ووقائع الاختلاس والطعن في الذمم المالية للمسؤولين الحكوميين.

وقد بينّت النتائج عمق الظاهرة، إذ إنها أصبحت تتكرر بصورة شبه يومية في المجتمع الكويتي، ويُخشى أن تتحول إلى جزء من الثقافة المجتمعية كما هي الواسطة[2]. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود خلل كبير في الموضوعات جميعها التي كانت محور الدراسة[3].

أ- السعودية:

أشار حمزة الحسن[4] في دراسة له، إلى أن المملكة العربية السعودية، شأنها شأن غيرها من الدول، تعاني من الفساد بمختلف أشكاله الذي استشرى، حتى أن المسحة الدينية لم تكن كافية لتغطية مجمل الممارسات السياسية الاجماعية الفاسدة.

ويؤكد الحسن أن الفساد السياسي في السعودية ينتج كل أنواع الفساد الأخرى؛ الاقتصادية والأخلاقية والروحية والاجتماعية والثقافية والقضائية والقانونية، ولكنه يَلْحظ أن الرؤية الشعبية تجاه الفساد تكاد تكون ضبابية، لأنها في جانب كبير

1- كاثرين فوريه (2003)، إدارة المدن بمشاركة سكانها، ترجمة حاتم سلطان، دار الفارابي. نقلها علي الزعبي وخلدون حسن النقيب في المرجع السابق، ص616.

2- الريّس والفضلي، «الوساطة بين الالتزام الاجتماعي والخلل الإداري في الأجهزة الحكومية الكويتية»، مرجع سابق،ص96.

3- وللتفصيل نحيل إلى الزعبي والنقيب، مرجع سابق، ص 630-620 حيث هناك مجموعة من البيانات والأرقام التي تثير الكثير من الخوف.

4- باحث سعودي ورئيس تحرير مجلة شؤون سعودية.

منها تعكس الرؤية إلى الذات وتمثل نقداً لها في الوقت نفسه.

ويتعرّض الحسن إلى آراء أطراف العمل السياسي السعودي في ما يتعلق بالنظرة إلى الفساد، فيقول إن رأي جهاز الحكم هو رأي ذرائعي، أي أنه ينظر إلى الفساد في الجهاز البيروقراطي على أنه مجرد خلل بسيط، سببه التشابك بين الموروث الثقافي والعلاقات القرابية والمناطقيّة وبين عمل الجهاز، الأمر الذي أدّى إلى نشوء ظاهرة المحاباة والواسطة والرشوة. ويؤكد الحسن أن ذلك لم يعد ينظر إليه أنه فساد، لأن الجميع، تقريباً، يستخدمونه، وفي مقدمتهم رموز السلطة السياسية.

ويفسّر بعضهم تلك الخصوصية السعودية في مفهوم الفساد إلى أن العائلة المالكة بيدها الحكم ومصادر الثروة. لذلك فإن أخذ الأملاك العامّة من قبل أفراد العائلة لا يُعدّ فساداً أو تعدياً أو سرقة لأن كل هذه الأملاك هي داخلة، بالضرورة، في حوزة العائلة؛ لذلك فقد دعا بعض الناشطين الإصلاحيين السعوديين إلى وجوب الفصل ما بين الملكية كنظام سياسي وبين مفهوم التملك.

أما النخب السعودية، فقد أنقسمت من حيث موقفها إلى قسمين: الأول جرى استيعابه ضمن أجهزة الدولة، أما الآخر فقد انشغل بمحاولاته الدخول إلى دائرة صنع القرار. واعتماداً على ذلك، راح الفريق الأول يقلل من حجم الفساد دفاعاً عن موقعه وعن مصالحه، أما الثاني، فقد بالغ في وصف مظاهر الفساد[1]، في محاولة منه لأخذ مبادرة الإصلاح، ومن ثمّ امتلاك جزء من القرار العام للدولة. وتحقيقاً لتعزيز موقفه، راح الأول يشدد على خصوصية الوضع في السعودية، إذ اتكأ على مقولة إن «الإصلاح السياسي»، حسب الطرح الجديد، هو ارتكاز على مفاهيم هي، في الواقع، مضادّة للقيم الدينية وللأعراف وللتقاليد السائدة. أما الطرف الآخر، فقد رأى في ذلك ادّعاءً باطلاً، وأن ذلك كله قد جاء للتهرب من المحاسبة والمساءلة[2].

أما الجمهور السعودي، فقد وعى أخيراً، خاصة بعد فترة احتلال العراق، أن هناك خللاً ما في تركيبة السلطة لديه، وظهرت هناك نقمة عامّة على رموز السلطة وممارسات الأمراء التي ترهق ميزانية الدولة، خاصة وأن عددهم قد تجاوز الثلاثين

1- حمزة الحسن، دراسة الحالة السعودية، في، إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص645-643.

2- رصدته إيمان القويفلي في جريدة الوطن 2003/2/25.

عبد الرحمن محمد اللاحم/ «حقوق الإنسان في السعودية ووهم الخصوصية»، موقع إيلاف، 2004/2/28. www.elahp.com

وأوردها حمزة الحسن المرجع السابق، ص646

ألف فرد.

ويؤكد الدارسون، ومنهم حمزة الحسن، أنه لا يمكن فهم ظاهرة الفساد في السعودية دون مقاربة أصولها الثقافية، مع إدراك أن المجتمع السعودي يبدو لدى الوهلة الأولى، أنه أكثر المجتمعات التصاقاً بالتدين، وبالقيم الدينية كالنزاهة والأخلاق والشرف والصدق والعدالة وهذه كلها، بالضرورة، تشكل مصدات في وجه الفساد، إضافة إلى أن السعودية بلد غني، وهذا مدعاة إلى أن يُحمّل الفساد المترتب على الحاجة الشخصية، إلا أن ذلك لم يكن كما هو مأمول، لذا ضعف تأثير هذه المبادئ والقيم على السلوك العام لرموز الدولة، لاسيما أن الثقافة العامة السعودية أوسع من أن تكون مؤطرة في الجزء الديني منها فحسب. فالمجتمع السعودي في الأصل هو مجتمع قَبَلي ينظر إلى الأملاك العامة وأملاك الدولة بالخصوص، على أنها «غنيمة خاصة بالمنتصر»، خاصة أن الأطراف الدينية، مثلما هو المجتمع الذي ولدت فيه الوهابية، تميل إلى رؤية الثروة والسطة على أنها غنيمة يحق للمنتصر الاستئثار بها. لذا؛ فإن العدالة في توزيع المكتسبات والقيم السلطوية محدودة للغاية، وأن المفاعيل الاجتماعية جعلت من ظاهرة الالتصاق بالقيم المعترف بها نظرياً أمراً صعباً.

ويرى الحسن أن النظرة القَبَلية قد حملت معها ممارستين سيئتين أخريين؛ الأولى أن مالك الثروة يقوم بتوزيع الكثير منها على الاتباع المقربين لاسترضائهم، ولضمان ولائهم، ومن ثمّ الاستمرار في حمايتهم له. وقد أدى هذا إلى بروز ظاهرة النفاق الاجتماعي والتملّق وتعطيل المؤسسيّة في الدولة. كما أدى ذلك إلى تحويل الجهاز البيروقراطي إلى جهاز محسوبيات وواسطات أضعفت فاعليته. وقاد إلى ظهور الممارسة السيّئة الثانية، وذلك عندما أدى القصور البيروقراطي هذا إلى فقدان الآلية الواضحة في تعاطي العائلة المالكة مع اصحاب الحاجات والمطالب.

وبذلك، وجد النظام القبلي نفسه أمام حزمة من الضرورات المتضاربة والخطيرة، فلما كان عليه تلبية متطلبات رعاياه، فإنه جعل من المال العام مشاعاً، أي أن الكل يستطيع أن يغترف منه ما يريد شريطة أخذ الاحتياطات الأمنية. فالبدوي يرى فيه مال العشيرة، والحضري يرى أن له حقاً مضاعاً في مال عام منهوب، والمتدين يرى، في كثير من تعدياته على المال العام، أنه يأخذ حصته من «بيت مال المسلمين»، ومن ثمّ فلا يُقع عليه إزرُ السارق.

من هنا، فقد فُهم أن التعدي على المال العام لا يُعد من المحرمات الدينية، لأن المال العام، في الأصل، هو مال «غير مقدس» و«غير محترم». ولذلك لم نسمع أن حُوكم في

السعودية وزير أو أمير أو من هم في حمايتهم، أو أنّه سئل لأنه نهب مالاً عاماً.

وإذا ما التفتنا إلى إمكانية ضبط الفساد في السعودية، نجد في الأمر صعوبة، وذلك بسبب ضعف الحس الوطني، مع عدم تفعيل القيم الدينية. ويعزو الدارسون ذلك إلى أن نشأة الدولة، في الاساس، قد قامت على أكتاف دعوة دينية – مناطقية، لم تشأ خلق هُوية وطنية يتمتع فيها الجميع بحقوق المواطنة المتساوية، ولم تشأ أيضاً أن تُلغي فئوية السلطة القائمة على منطقة بعينها وفكر بعينه، وسبب ذلك أن الدولة ذاتها لم تتحرر من إرثها الانشطاري الذي كان أساساً لعملية إلحاق سياسي قائم على المنطقة والمذهب. وعليه؛ فقد كان من غير الممكن توليد هوية وطنية جامعة.

لقد ساعد التقاتل على مغانم التحديث بين الجماعات، في تعضيد الفساد السياسي والاقتصادي والبيروقراطي وشرعنته. كما أكد غياب النزعة الوطنية وبرامج الدمج الوطني أساس السيطرة الفئوية وتغليب المصالح الخاصة والشخصية، واستمرار الفساد الذي أتى بعد ارتداد مفهوم الدولة، كدولة قطرية وعلى أصل وجودها، بحيث ظهر هناك من يدعو إلى إحياء الكيانات السياسية القديمة لملكة الحجاز وإمارة الإحساء وغيرهما [1].

ويضيف الدارسون والمحللون إلى حدوث تبدل وتغيّر في كثير من المفاهيم والقيم والمصطلحات في المجتمع السعودي ، أديا إلى عدم رؤية الفساد فساداً، بل أصبح (شطارة) و"ذكاء"، وكان ذلك، ربما، استناداً إلى "ثقافة القبلية"، التي وارت التبرير وراء مقولة "حق المتغلب". ومن العجيب أنه بالرغم من تجريم سرقة الأفراد بعضهم بعضاً، فإن المجتمع قد رخّص باعتداء "جميع الأفراد" على المال العام، حتى أن تدمير الممتلكات العامة للدولة أصبح قضية لا ترتب آثاراً قانونية.

ويرى هؤلاء أن دوافع الفساد في السعودية متأتّية من:

1 - الحاجة الشخصية، أو الرغبة في الإثراء غير المشروع، أو من وجود حواجز وعقبات تحول دون حصول الأفراد على حقوقهم الطبيعية.

2 - وجود خلل في المفاهيم والثقافة السائدة، بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها عملية التحديث.

3 - ضعف النزعة الوطنية وازدياد قوة الارتداد ضد الدولة.

4 - تراكم الثروة بسبب النفط الأمر الذي حفّز الكثير من الفساد وفاقمه. ولم تعد إجراءات المكافحة قادرة، بشكل جاد، على المحاسبة الدقيقة، أو توزيع القيم السلطوية، بصورة عادلة.

1- حمزة الحسن، دراسة الحالة السعودية، مرجع سابق، 650-647.

ولما أن كان التخفيف من الفساد الاقتصادي يعتمد أساساً على الإصلاح السياسي والممارسة السياسية الراشدة، لذا بدا أن الأمر صعب، خاصة وقد تركزت السلطة في أيدي القلة وضعفت المشاركة السياسية العامة، وغابت الشفافية والوضوح عند صناعة القرار.

وفي كل الأحوال، فإن الفساد السياسي الذي يأتي على شكل استبداد سياسي، عادة يهدد الاقتصاد والتنمية عبر توليد مشكلات كارثية. وفي غياب الإصلاح السياسي سيبقى الفساد دون تحجيم، وذلك بسبب أن سياسات الحكومة السعودية تميل إلى تنفيع مقدم الرشوة، مقدّماً على حساب تنفيع الدولة واعتبار أن مصلحتها هي العليا[1].

ولعل من أسباب تواري معرفة حجم الفساد السياسي في السعودية عدم وجود انتخابات تشريعية هناك، وقد اقتصر تشكيل السلطة التشريعية على مجلس الشورى المعين بكليته من قبل الملك، إلا أن الانتخابات البلدية التي أجريت عام 2008 قد شكلت إرهاصات للعمل الديمقراطي وتوسيع دوائر المشاركة السياسية. ويلحظ أن انتشار الفساد في المملكة قد يكون أحد مبررات المطالبة بنشوء الحكم الصالح الذي يتمثل اليوم في تبني الديمقراطية، ذلك أن الفساد يهدد شرعية الحكم القائم في السعودية على أساس ديني أو على أساس غير تعاقدي على الأقل. ولذلك؛ فإن تفشي الفساد، أو تجاوزه الحدود التي يمكن التغاضي عنها، سيثير المهمشين سياسياً واجتماعياً فيصبحون طبقة أكثر سخطاً على النظام، ومن ثمَّ تتعزز دعوات الإصلاح، التي لا يحلّها أو يضبطها إلا البدء بتغييرات هيكلية في النسق السياسي. وإن كان الفساد في النظام الديمقراطي يهدد الديمقراطية ذاتها، فإن تصاعد الفساد في الدول غير الديمقراطية يصبح مدخلاً إليها ومحفزاً على إيجادها.

وفي السعودية قويت مكوّنات الفساد، إلى درجة أنه أصبح من المستحيل التحكم به في الأفق المنظور، وذلك لأن إدارات عليا متورطة فيه، إضافة إلى أن الإدارات الضابطة غدت عاجزة عن المحاسبة، مما أدى إلى صرف التفكير عن استحداث المزيد منها.

وبالرغم من ذلك فإن ظاهرة الفساد، في السعودية متذبذبة من حيث القوة والضعف ومن حيث التستر والانكشاف، وذلك يعود إلى توارد مجموعة من الأفكار الليبرالية القادمة من بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حملها الشباب السعوديون الذين تلقوا دراستهم هناك، وكانوا على تماس مباشر مع التيارات الفكرية التي كانت مسيطرة على تلك المجتمعات. ومع ذلك فإن ظاهرة

1- المرجع السابق، ص656-655.

الفساد في السعودية تبقى حاضرة بسبب ضعف فكرة «القانون» هناك. فالسعودية ربما تكون الأقل بين دول العالم اعتماداً على «القانون»، وذلك على الرغم من وجود تعليمات لمحاسبة المسؤولين، وهناك محاكم خاصة بهم، إلا أنها في الجملة لا تُفعّل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن السعودية تعيش على مبدأ «التعميمات» الآنية، التي تصدر في الغالب عن الوزارات ولاسيما وزارة الداخلية، وهي تقوم مقام القانون والأنظمة. وليس من الخافي، أن هذه «التعميمات»، تحمل أحياناً تعديات خطيرة على حقوق المواطنين.

وهكذا، فمن ناحية القضاء السعودي، فإن الكثير من المشكلات تعتريه، الأمر الذي يحول دون حصول المواطن على حقوقه، فضلاً عن أنه، أي القضاء، قد واجه العديد من الطعونات التي وُجِّهَت إلى نزاهته واستقلاليته. وهذا هو المجال الأساسي الذي خاضه دعاة الإصلاح، فأكثروا من التذكير به، واعتمدوا عليه في سبيل دعم طروحاتهم ودفوعاتهم[1].

ويقول سلمان محمودي –وهو متخصص بالشأن السعودي– إن السعودية تعاني من فساد كبير على الرغم من جميع العائدات المالية الضخمة التي تحصل عليها من خلال إنتاج كميات هائلة من البترول تزيد عن حاجتها الوطنية. وينتشر هذا الفساد على نحوٍ متزايد خصوصا في ما يتعلق بتوزيع الثروة والعائدات النفطية والمزايدات والمناقصات الحكومية، والصفقات في جميع المجالات والوزارات والمؤسسات الحكومية وتعديات السلطة والمقربين منها على المال العام من ميزانيات وأراض وغيرها، مما حدا ببعض أعضاء الأسرة الحاكمة نفسها إلى التحذير منه. وقد شملت الدراسة أربعة قطاعات من قطاعات السوق كشفت عن استحواذ عائلتين على 18% من إجمالي المقاعد المتاحة في قطاع الأسمنت البالغ عددها 103 مقاعد. أما في قطاع التجزئة فقد استحوذت 14 عائلة على 47% من مقاعد مجلس إدارات القطاع، أما في قطاع الاتصالات فاستحوذت عائلة واحدة على أربعة مقاعد من إجمالي مقاعد القطاع البالغ عددها 46 مقعداً؛ أي أنها استحوذت على ما نسبته 9% من إجمالي المقاعد المتاحة توزّعت على مقعديْن لشركة الاتصالات المتنقلة (زين)، ومقعد واحد لكل من شركة عذيب والاتصالات المتكاملة.

ويبلغ عدد أعضاء مجالس الإدارات للقطاعات الأربعة 351 عضوا مقسمة على 42 شركة جاء أعلاها قطاع الصناعات البتروكيماوية بـ 121 عضوا، ثم قطاع الأسمنت بـ

1- المرجع السابق، ص660.

103 أعضاء وقطاع التجزئة بـ 81 عضوا، وأخيرا قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بـ 46 عضوا. وتزايدت الشكاوى مؤخرا من أن استئثار المسؤولين بالصفقات الاقتصادية الكبرى في البلاد يساعد في الثراء الفاحش للآخرين على حساب الشعب، إضافة إلى انتشار الفساد والعجز عن محاربته بسبب الاحتماء بالمتنفذين.

وفي سياق متصل، كشف بحث أجرته وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية" السعودية على أعضاء مجالس إدارات المصارف المدرجة في سوق الأسهم السعودية أن هناك 12 عائلة تستحوذ على 36 مقعدا من مقاعد أعضاء مجالس إدارات المصارف أي ما يمثل نسبته 33% من إجمالي المقاعد[1].

وفي حالة أن 80%-70 من السعوديين، ممن يقعون تحت سن الثلاثين، لا يملكون وظائف وحصلت السعودية على المرتبة 169 من بين دراسة شملت 190 دولة، وتتناول مستوى البؤس بالنسبة للشعب رغم الموارد المالية الهائلة من النفط وموسم الحج، وكشف البحث أن هناك 72 عضوا يمثلون الثلثين أي ما يعادل 66% من المقاعد المشغولة بمجالس الإدارات يشغلها أفراد من عوائل.

ويقول منتقدون وإصلاحيون إن غياب الشفافية عن جميع الأنشطة المالية والاقتصادية والسياسية في السعودية يساعد في انتشار الفساد بأنواعه وطبقاته جميعها.

وأكد عبدالله بن يحيى بن عبدالله بخاري، عضو لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى السعودي، أن 60% من السعوديين لا يملكون منازل وذلك وفقا لتقارير عقارية ومعلومات وردت للمجلس.

وأدّت معاناة المواطنين من تقاعس مسؤولي الدولة في تنفيذ القرارات الإصلاحية والمماطله فيها إلى مطالبة شعبية واسعة شارك فيها أعضاء من الأسرة الحاكمة ومعارضون من الداخل والخارج لمكافحة الفساد وإجراء إصلاحات اقتصادية اجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية وفتح الآفاق أمام الشباب وطاقاته المهدورة[2].

وإذا ما تحدثنا عن ظاهرة الفساد في السعودية، فإن صفقة اليمامة التي وقعت أولى اتفاقياتها في أيلول 1985، ومضمونها تزويد السعودية بطائرات «تورنيدو» و«بي ايه أي هوك» الحربيتين البريطانيتين، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والصيانة المتعلقة بهما، وإنشاء قاعدة عسكرية ضخمة لهذه الطائرات في السعودية. وقد بلغت قيمة الصفقة حوالي 43 مليار جنيه استرليني (86 مليار دولار أمريكي).

1- www.alalam.ir/news/1436029

2- Ibid

لقد أثير حول هذه الصفقة جدل كبير تضمن اتهامات ضخمة بالفساد، حتى أن مكتب مكافحة جرائم التزوير الخطيرة البريطاني فتح تحقيقاً في هذه الصفقة في تشرين الثاني 2004. وبعد سلسلة من التدخلات، أعلن المدعي العام البريطاني في 14/12/2006 وقف المكتب المذكور تحقيقاته حول صفقة اليمامة. وفي 30/7/2008 أقرّت الهيئة القضائية بمجلس اللوردات البريطاني (وهي أعلى سلطة قضائية في بريطانيا) بقانونية قرار مكتب مكافحة جرائم التزوير الخطيرة بإيقاف التحقيق، وذلك خدمة للمصالح العامة الأوسع لبريطانيا، خاصة أن الاتهامات قد طالت أسماء كبيرة في هذه الصفقة، الأمر الذي هدد استمرار التحقيق فيها بالإساءة إلى العلاقات بين بريطانيا والسعودية[1]. وهكذا فكما كانت الصفقة مثار حديث كبير عن الفساد في السعودية، فإنها شكلت، أيضاً، ضربة قاتلة إلى حكم القانون والقضاء المستقل في بريطانيا[2]، إذ كان من المفروض أن تسقك حكومة توني بلير لأسباب تتعلق بالأمن القومي[3]، وهذا يشير إلى الحكومات الغربية منصرفة عن التدقيق حول «البخشيش العالمي»[4].

ومن جهتها، فقد نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريراً يؤكد وجود مجموعة من الأدلة على مطالبة أفراد من الأسرة المالكة السعودية، الحصول على عمولات سريّة مقابل دورهم في إبرام صفقات سابقة لشراء الاسلحة بين المملكة وبريطانيا. ويضيف التقرير الذي كتبه مراسل الصحيفة ريتشارد نورتون تايلرز، أنه من شأن هذه الأدلة أن تُثير تساؤلات تتعلق بمدى مناسبة وصلاحيات الأسلحة التي أبرمتها بريطانيا مع السعودية. وأضاف التقرير "أن الوثائق التي اطّلعت عليها لجنة مراقبة الصادرات في مجلس العموم تظهر قلق الوايتهول (مقر الحكومة البريطانية) بشأن طلبات سعودية تفيد بضرورة القيام بترتيبات سريّة مناسبة، حتى يتم ضمان إتمام العقود الدفاعيّة.

ويذكر التقرير أيضاً أن إحدى الوثائق توضّح أن الحكومة السعودية «بالتأكيد لن تقرّ بشكل رسمي بدفع عمولات، على الرغم من أنها تتوقع، دون شك، القيام بالترتيبات السريّة المناسبة».

1- www.image.guardian.co.u.k/sysfiles/politics/documents/2006/10/27/PJ5_39AYMoU sep1985.pdf.
www.marebpress.net/articles.php?id=1208.
2- Ibid
3- www.annabaa.org/nanews/68/258.htm
4- www.image.guardian.com.uk.op.cit.

كما جاء في الوثيقة التي أعدها المسؤول السابق عن المبيعات الدفاعيّة البريطانية ليستر سوفيلد «أن التصريحات بهذا الخصوص صدرت عن أفراد سعوديين رفيعي المستوى، حيث أبلغوها لرجال أعمال بارزين بلغة مموّهة موجزة، حيثما كانت تتاح لهم الفرصة»

وقد حصلت لجنة مجلس العموم البريطاني على الوثائق المذكورة ، التي أفرج عنها الأرشيف الوطني البريطاني، وذلك في إطار التحقيق الذي تجريه السلطات البريطانية في صفقات الأسلحة، بما فيها المزاعم بالفساد التي كانت صحيفة الجارديان قد ذكرتها سابقاً.

ويقول التقرير إن السير فرانك كوبر، المسؤول الأول السابق في وزارة الدفاع البريطانية، كان قد أصدر عام 1976 تعميماً يقضي بتحديد إطار سلوك موظفي الخدمة المدنية الذين يقومون بالتفاوض لإبرام صفقات الأسلحة.

ومما جاء في ذلك التعميم «أن الأموال العامّة يجب أن لا تستخدم لأغراض غير قانونية، أو غير مناسبة. أما تحديد ما هو غير قانوني وغير مناسب، فيعتمد في المقام الأول على القانون وتصرّف البلد أو البلدان المعنية، إذ يعود للحكومة الأجنبية تقرير ما المعايير المقبولة في إطار نظامها القضائي.

ويقول تقرير الجارديان إن كوبر كان قد وافق على دفع «عمولات هيئات» حيث دفع حوالي 15% من قيمة قيود الهيئة للقوى الجوية السعودية والحرس الوطني السعودي.

من جهة أخرى، فقد نقلت الصحيفة عن ديز براون، وزير الدفاع البريطاني آنذاك، قوله للجنة العموم المذكورة «إن الوثائق أشارت أيضاً إلى أن المسؤولين كانوا على علم باستخدام الأموال العامة، وبحاجة إلى «إيقاف عمليات دفع العمولات»، إلا أنه نفى أن الوزارة كانت على علم خلال السنوات الثماني والعشرين الماضية بوجود فساد يطال صفقات بيع الأسلحة بين بريطانيا والسعودية[1].

وبالرغم من أن مؤشرات قياس الفساد ليست دقيقة بما فيه الكفاية، وفيها عيوب، إلا أنها تفيد في معرفة مواقع الدول والمقارنة بينها لتصوير مدى التقدم أو التأخر في مكافحة الفساد، إلى جانب المقدرة على إجراء مقارنة دولية. ولو قارنا موقع السعودية الذي احتلته في المؤشر خلال عشر سنوات نجد أن درجتها بالمؤشر تتحسن ببطء، فبينما احتلت 3.4 درجة خلال الفترة 2007-2004 انتقلت إلى 3.8 عام 2008 وارتفع إلى

1- Ibid

4.3 عام 2009 ثم إلى درجة 4.7 عام 2010 حتى عام 2013[1].

وإذا ما انتقلنا إلى تقرير المؤشر العربي لقياس الرأي العام (الذي صدر عام) 2012 عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، الذي تناول 12 دولة عربية (السعودية، واليمن، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، والسودان، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا)، نرى أنه فقط 55% من الرأي العام العربي يعتقد أن بلدانهم جادّة في محاربة الفساد المالي والإداري، مقابل 41% يرون أن حكوماتهم غير جادة وهذه نسبة مقلقة. أما من ناحية الرأي تجاه انتشار الفساد، فقد أوضح التقرير أن 83% من الرأي العام العربي يقولون إن الفساد منتشر في بلدانهم. وقد حصلت السعودية على أقل نسبة، وذلك بحد 54%، بينما بلغت في لبنان نسبة 97%. ويرى أفراد العيّنة أن أسباب اندلاع الثورتين التونسيّة والمصرية هي أولاً الفساد ثم الديكتاتوريّة وانتفاء العدل والمساواة.

ويخلص التقرير إلى أن «تقييم الرأي العام السلبي جاء بسبب تدني أداء الدولة، وتآكل الثقة بين المواطنين ومؤسسات دولهم الرئيسة، إضافة إلى سيادة شعور بعدم تطبيق الدولة للقانون، وفي ظل انطباع مفاده أن الفساد المالي والإداري واسع الانتشار»[2].

ب- العراق:

أما في العراق، فإنه يصعب تحليل ظاهرة الفساد دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل أوضاع نظم الحكم المتعاقبة على هذه الدولة، ولذلك فإنه يمكن القول: إن الفساد في العراق ليس حديثاً، ولكنه متجذر في البنية المجتمعية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة التي تأسست على الخلفية الطائفية، الأمر الذي كان أحد الأسباب المهمة في بلورة تلك الظاهرة الخطيرة، التي وقفت، ولا تزال، عقبة في طريق تقدم عملية التنمية على جميع الصعد، مبدّدة الطاقات المالية والمادية والبشرية ومكرّسة حالة التخلف في المجتمع العراقي.

ففي المراحل الأولى من تشكيل الدولة، قام النظام السياسي بتشجيع الإقطاع كنظام اجتماعي، الأمر الذي أدّى إلى نزوح الفئات الفلاّحة من مواقعهم وأريافهم وقراهم، هرباً من الاستغلال لينشئوا مناطق بائسة مادياً في ضواحي بغداد وغيرها من المدن، وإضافة إلى أنها مناطق بائسة سياسياً لم تستفد من النص الدستوري الذي يقول بالمساواة بين المواطنين، وذلك بسبب غياب الديمقراطية المبنية على إشراك

1- عبد الرحمن الحبيب: http://www.al-jazirah.com/2013/201312.9/ar

2- تقرير المؤشر العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عام 2012.

جميع المواطنين في القرار العام للدولة، من جهة، والقائل بفصل السلطات من جهة أخرى.

استمرت حالات الفساد الاقتصادي والسياسي بعد ذلك، وأثرت في عائدات النفط المرتفعة تأثيراً مباشراً، وذلك بفتح منافذ متعددة استطاعت بؤر الفساد في الدولة النفاذ عبرها.

وهكذا، كانت أكثر أنواع الفساد وضوحاً ما دار حول الاتفاقيات الاقتصادية المرتبة لاستخدام النفط، وتداعيات تباين توزيع الدخل[1].

لقد أدت التناقضات التي أدخلت السياسة العراقية بعد عام 1958 في خضم التنازعات المتباينة؛ مما عجل في رحيل نظام الحكم عام 1963.

لم يكن حزب البعث الذي تسلم الحكم بأحسن حال مما سبق حيث إن نظام الحزب الواحد الذي استمر ثلاثة عقود من الزمن، ساد خلالها قَدْرٌ من الفساد أفشل برامج التنمية الاقتصادية كلّها[2].

إن الاستغراق في تفصيل مفردات الفساد في الحقبة الحاضرة يأتي بنتائج عكسية؛ لأنه يضع في النهاية حدوداً وهمية للظاهرة التي أعيد إنتاجها لتتفق كل مرحلة ومعطياتها.

ولعل أبرز حالات الفساد، هو ما رافق بداية فترة الاحتلال عام 2003، وقد تمثل ذلك في تعيين مستشارين أمريكان بصفة ممثلين لقطاعات مختلفة من التكنوقراط، الذين أصبحوا يديرون الوزارات والدوائر الرسمية. ومن اللافت للنظر أن جميع هؤلاء المستشارين هم من العاطلين عن العمل في بلدانهم، ويفتقدون إلى معياري الخبرة والكفاءة اللتين تُعدّان من أهم مقومات الحكم الصالح والرشيد.

لقد اتسمت فترة الاحتلال الأمريكي للعراق بتزايد حالات الفساد السياسي والاجتماعي والقيمي والأخلاقي، فكثُر القتل والاغتصاب والخطف والسرقة. كما عُبّر عن الفساد الاقتصادي بالعديد من التجاوزات المالية والرشاوى[3].

1- سالم توفيق النجفي، «تأثير برنامج الإصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية»» مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 21، العدد الثاني، 1994، ص 57 - 84 .
www.globalcoruptionreport.org

2- سالم توفيق النجفي (2006)، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، والمعهد السويدي، الإسكندرية، بيروت، ص810 .

3- تقرير معهد الدراسات السياسية الأمريكية IPS، وتقرير مركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام EPS، حزيران 2004، فيليس بينيس، المجموعة الخاصة بالعراق في معهد دراسات السياسة الأمريكية ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام، ودفع الثمن: النفقات المتصاعدة لحرب العراق: الاستنتاجات

لقد امتدت مظاهر الفساد إلى بعض لجان الامم المتحدة حينما أساءت التصرف متعمدة، في مضمون اتفاقية «النفط مقابل الغذاء والدواء»، حيث سقطت كثيراً داخل السلطة وخارجها، بحيث وصل الأمر إلى دول ومنظمات دولية.. وأصبح الفساد جزءاً من كيان مؤسسة الدولة[1]، حتى تعاملات الحكومة العراقية مع منظمة الأمم المتحدة في البرنامج عام 1996، انطوت على تورط شركات كبرى مع النظام العراقي السابق، إذ أشارت المحكمة الفيدرالية في نيويورك إلى أنَّ لديها قائمة تضم 2200 شركة تعود إلى 66 بلداً متورطة في البرنامج ومنها شركة «ماسيتك» الماليزية، وشركة «سيمنز» الألمانية، وفرع شركة «فولنو» السويدية المتخصص في البناء، وشركة «ب.براون للتجهيزات الطبيّة»، وشركة «شيفرون للنفط»، وبلغ مجموع الرشاوى التي دفعت 8.1 مليار دولار[2].

وعند النظر في الجدول القانوني نلحظ أن العراق قد تربع على قمة هرم الفساد الدولي، إذ احتل عام 2008 الرتبة الثانية بعد مينمار والصومال[3].

الأساسية، المستقبل العربي، السنة، 27، العدد 306 (آب 2004) ص115-108. يشير التقريران إلى أن تحقيقاً قد أُجري مع موظفي شركة هاليبرتون الأمريكية لاتهامهم بتقاضي مبالغ مالية بلغت حوالي 160 مليون دولار مقابل أعمال لم تقم بها أصلاً.

1- محمد الدوري (2004)، اللعبة انتهت، من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص22.

2- صحيفة الصباح، عد 1433 في 2008/7/6، ص3.

.www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/in-depth/2003/Iraq/defaulf/stm

3- The big picture: measuring corruption and benchmarking progress in the fight against corruption, Global Corruption Report 2008, p.302.

ترتيب العراق في قائمة الفساد العالمي لعام 2008[1].

البلد	المرتبة من مجموع 180 دولة	مؤشر الثقة
الدنمارك	1	9.2
قطر	32	5.4
الإمارات	36	4.8
الأردن	53	3.8
الكويت	60	3.3
السعودية	81	2.7
مصر	110	2.6
سوريا	142	1.7
السودان	174	1.6
العراق	178	1.3
مينمار	179	1.1
الصومال	180	1.1

كما يقول تقرير رئيس هيئة النزاهة القاضي راضي في أيار 2007 أن مجموع المبالغ التي أهدرت نتيجة الفساد الإداري قدرت بخمسة مليارات دولار بين عامي 2004-2007[2].

وفي التقارير التي أعدتها منظمة الشفافيّة الدولية، قدّرت ظاهرة الفساد في العراق بأكبر ظاهرة فساد في التاريخ المعاصر. فالمجتمع العراقي الذي خرج من توجهّات

1- التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بابل، ص323.

2- التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مركز حموري للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بابل، ص323.

النظام الشمولي للحزب الواحد، واجه نمطاً آخر من الولاءات السياسية أبعدته عن الكفاءة الوطنية، الأمر الذي فتح أبواباً واسعة للعنف غير الرسمي الذي أصبح وباء في العراق، لا يمكن التحكم بمساراته، وفي ظله توالد فساد كبير.

بعد نيسان 2003، أصبحت جميع الموارد الاقتصادية والقرارات السياسية في العراق تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر الفساد جلياً بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية، وغُيِّبت قصداً، أجهزة المراقبة، فضعفت القدرة على المحاسبة والمساءلة[1]، وهما بوابتا منع الفساد ومكافحته والتصدي له؛ ولذلك فقد تم الاعتماد على «توزيع الفرص» بدلاً من «تكافؤ الفرص».

إن التحليل الموضوعي لظاهرة الفساد في العراق، وفي العالم عموماً، يقتضي بيان معيارين للظاهرة، هما:

أولاً: المعيار الأخلاقي المرتبط بظاهرة الفساد، وهو معيار يقاس به مدى التزام المجتمع بالقيم الأخلاقية واحترامها. وضَمِنَ ذلك اختفاء النظرة إلى العمل بوصفه الحاجة الحيوية للإنسان، بدلاً من كونه واجباً تجاه المجتمع. وهنا تبرز مشكلات أخلاقيات الوظيفة العامة التي كان يجب أن تنحسر معها مساحة الفساد إلى حدودها الدنيا.

ثانياً: المعيار المالي الذي يُعدّ المحرك الأساسي للظاهرة والدافع لها. خاصة إذا ما تملكت وجدان الأفراد فكرة «أن من يملك المال، يملك السلطة، ومن يملك السلطة يملك المال».

لقد أفسدت فترة الاحتلال المجتمع العراقي، كما سبق، وفتحت أبواباً واسعة للعنف غير الرسمي الذي أصبح من الصعب التحكم بمساراته، بل أصبح على وشك أن يكون وباءً اجتماعياً، هذا بالاستناد إلى أن حالات الكسب السريع، من خلال وسائل الفساد، قد أدّت إلى تزاحم الفاسدين للمحافظة على مراكزهم وسلطاتهم، وهذا يقود، بالضرورة، إلى ممارستهم العنف في سلوكهم الوظيفي.

وهكذا فقد تأكد الفساد في العراق لأن دوافعه قد توافقت مع وجود سلطة الاحتلال، التي سيطرت على مراكز اتخاذ القرار، وبذلك أصبحت جميع الموارد الاقتصادية والنقدية تحت تصرف إدارتها المدنية، حيث أساء الاحتلال استعمال البنى المؤسسية، وسرق المحتويات النقدية للبنوك، ودمّر المباني الحكومية كافة.

ومن جهة ثانية، فقد ظهرت صورة الفساد في العراق من خلال قيام الجانب

1- ياسر خالد بركات الوائلي، www.mcor.net/www.Iraqgate.net.

المحمي من قوى الاحتلال، تمويهاً، بمهام الإشراف على الإصلاح في دوائر الدولة والجامعات وشبكة المصارف والمواصلات، مما خلق حالة كبيرة من الفساد وخاصة في مسائل المشتريات والإعمار.

ولقد رافق ذلك كله غياب وجود جهاز ضريبي وأجهزة رقابة، مما جعل الممارسات كلّها تخرج عن الوعي فاستشرى الفساد بصورة غير مسبوقة[1]، وقد ظهر ذلك جلياً في التقرير الذي أعدّه باحثان من مؤسسة «المساعدة المسيحية»[2]، الذي أشار إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 1483 قد دعا إلى تأسيس «المجلس الدولي للاستشارة والمراقبة» DFI الذي يشرف على إيرادات نفط العراق. ويضم هذا المجلس أعضاء يمثلون الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق العربي للتنمية. ويشير التقرير إلى العديد من الخروقات في السلوك والتصرف المالي، وفي مقدمتها أن سلطة الاحتلال عملت جاهدة للحد من التحويلات الماليّة إلى صندوق تنمية العراق. وعلى الرغم من إعطاء المجلس صلاحيات الرقابة، إلا أنه لم يُعطَ سلطة محاسبة قوّة الاحتلال على سوء إدارتها المالية. وقد اختار المجلس مؤسسة KPMG للأغراض المحاسبيّة والتدقيق لصندوق تنمية العراق، فضلاً عن تكليف مشروع «مراقبة إيرادات العراق»، الذي يقوم على إدارته «معهد المجتمع المفتوح»، الذي واجه، هو الآخر، سلسلة طويلة من المعوّقات. وقد أشار مديره إلى أن جزءاً كبيراً من الإيرادات لم يعرف كيف تم التصرف بها؛ إذ تبين أن هناك فرقاً يصل إلى 30% بين الحسابات التفصيلية التي أجرتها مؤسسة «المساعدة المسيحية» وبين الحسابات التي أعلنتها سلطة الاحتلال، الأمر الذي كوّن بيئة ملائمة للفساد الكبير[3]. ويشير تقرير المؤسسة إلى أن التعامل مع صندوق تنمية العراق يفتقر إلى الشفافية، حيث سمح للتلاعب بأموال النفط. أما مؤسسة KPMG؛ فقد أشارت في تقريرها إلى أن الأموال التي تودع في «صندوق تنمية العراق» قد شهدت كثيراً من المخالفات التي اقترفتها سلطة الاحتلال. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، أن جميع الجداول والبيانات هي في عهدة محاسب واحد، حيث يتم الدفع نقداً مع الافتقار إلى نظام المدخل المزدوج، الأمر الذي يعرّض السجلات المحاسبية إلى أخطاء عديدة متعمدة، مما يعني حدوث فساد سواء من خلال التزوير أم

1- مركز المستقبل للدراسات والبحوث: www.mesr.net .

2- انيتا لاوسون وستيوارت هالفورد، إشعال نار الشك: التحالف ومليارات النفط العراقي»، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص107-98.

3- سالم توفيق النجفي، 2006، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص814.

التضليل أم السرقة من أموال الشعب العراقي[1].

لقد شهد العراق، إبان فترة الاحتلال، ممارسات فاسدة طالت الإساءة للشعائر الدينية والقواعد الأخلاقية، واختراقات فاضحة لحقوق الإنسان. وقد عبّرت سلطة الاحتلال عن ذلك في ممارساتها في «سجن أبو غريب»، وأخرى ارتبطت بالفساد من خلال الخروقات اللاأخلاقية مما يشير إلى التباين في مرجعية الحضارتين العربية- الإسلامية والأمريكية- البريطانية، ونمط صياغة قيمها. ففي الوقت الذي يُعاقب فيها المجتمع العربي- الإسلامي على جرائم مثل التي ارتكبت في «سجن أبو غريب»، بالرجم، فإن سلطات الاحتلال اكتفت بالحكم على القائمين بتنفيذ هذه الانحرافات، والسلوك الشاذ، بالحبس لسنة واحدة، الأمر الذي ملأ المجتمع العراقي بالشكوى من الفساد، ومما وضع هذا المجتمع في دائرة واسعة من العنف والفساد، حيث وضعت مصداقية الالتزام بحقوق الإنسان من قبل المحتل أمام فشل واسع، شكّل مقدمات لفساد أخلاقي وقيمي واسع[2].

كما توسّعت دوائر الفساد في ظل تسريح القوات المسلحة العراقية وقوى الأمن الداخلي مع بدء رحيل النظام السابق حسبما عرف باسم (قانون بريمير). وبهذا، تكون السلطة الانضباطية قد انهارت، فلم يعد في الإمكان السيطرة على الفساد أو تقييده. ومما زاد الأمر سوءاً أن سلطة الاحتلال لم تتمكن من تشكيل قوة أمنية بديلة، مما ولّد قناعات لدى المجتمع العراقي تشير إلى أن هذه السلطة قد خططت مسبقاً للوصول إلى هذه النتيجة كي يترسخّ الإيمان بضرورة استمرار وجودها، وأن يكون ذلك مطلباً عراقياً، نظراً لاستشراء أجواء الفوضى والعنف. وقد أدى ذلك كله إلى أن يحتل العراق المرتبة 113 من بين 133 دولة موسومة بالفساد. كما لم يحصل العراق سوى على 2.2 درجة من سلّم الدرجات التي تتراوح بين الصفر في الدول الأكثر فساداً، ويرتفع حتى الدرجة العاشرة في الدول التي ينعدم فيها الفساد وفقاً لمعايير منظمة الشفافية الدولية[3].

ويقول الربيعي، وأمام ضرورة قيام رؤية عربية جديدة تبنى على استراتيجية تعتمد التكامل، ومشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرار، والعمل الجاد والصادق للتخلص من الهيمنة الخارجية، خاصة ما تمثّل في امتدادات النظام الرأسمالي، قد

1- مؤسسة كي، بي إم، جي الدولية، «سلطة الاحتلال وأموال العراق: المراجعة الحسابية الخارجية لصندوق تنمية العراق: تحديث مرحلي، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص123-116.

2- سالم توفيق النجفي، 2006، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، مرجع سابق، ص822-821.

3- المرجع السابق، ص823 .

أدى ذلك إلى إفساد الكثير من نظم الحكم في الدول العربية[1].

جـ- الجزائر:

لقد واجهت الجزائر في العام 1962 مشكلات معقدة، بعضها موروث من الحقبة الاستعمارية أصابت هيكلية الحياة، منها ما أصاب الاقتصاد، ومنها ما ولّد وضعاً اجتماعياً متدهوراً، وبعد ذلك، ما تعرّضت له البلاد من دمار بشريّ ومادي هائل نجم عن حرب ضروس دامت سبع سنوات ونصف.

ويقول عبدالحميد براهيمي مدير مركز دراسات المغرب (لندن) (الذي كان رئيساً للوزراء في الجزائر) أنه بعد عامين من انقلاب عام 1965، أصبحت السلطة هي الممسكة بالدور الرئيس في كل الميادين، الأمر الذي فجّر انتشاراً للفساد على نطاق واسع في الفترة (1989-1967)، ثم ازداد شراسة وتشعباً ما بين العامين 1989-1980. ولم تستطع كل محاولات الإصلاح التي اتخذت أن تكبح جماحه. ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر أصبح الفساد عبارة عن نهب شبه كامل للموارد الوطنية، وذلك حين تكونت مجموعات ذات علاقات متميزة داخل السلطة سيطرت على زمام الواردات والصادرات، خاصة النفط ، حيث تسبب انتشار الفساد، الذي قدر بحوالي 2 مليار دولار في السنة، في تكوين طبقة اجتماعية ألحقت المال العام بأرصدتها الخاصة، الأمر الذي ألحق ضرراً فاحشاً بالاقتصاد الوطني، ومن ثمّ نشأ انحطاط في المجتمع الذي قاد بدوره إلى إضعاف دور الدولة بشكل عام[2].

وفي عام 1999، نشرت جريدة الوطن الجزائرية، قضية عرفت بقضية الـ 26 مليار دولار التي كشف عنها الوزير الأول (رئيس الوزراء) براهيمي، ولم تُناقش بشكل مقبول، بالرغم من انتشار أخبارها التي تمثّلت في موضوع أموال الصفقات والعقود التجارية ومردوداتها التي أودعت في الخارج من طرف بعض الجزائريين، إضافة إلى الأموال المشبوهة التي لم تعرف قيمتها أبداً، وقدّرها البنك الدولي بين30 و35 مليار دولار[3].

لقد شارك الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة شخصياً في الحملة على الفساد

1- للمزيد انظر: اسماعيل نوري الربيعي، 2002، التاريخ والهوية: إشكالية الوعي بالخطاب التاريخي المعاصر، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

إمام عبد الفتاح إمام، 1997، الطاغية، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

2- عبدالحميد براهيمي (2006)، دراسة حالة الجزائر، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص840-839. تكملة المرجع

3- صحيفة الوطن الجزائرية، 1999 / 5 / 25.

معترفاً به وداعياً إلى ضرورة التزام الإدارة بالأخلاقيات العامة، وقال الرئيس: "إن الفساد أضر بالبلاد أكثر مما أضرّ بها الإرهاب"[1]، إلا أن ذلك لم يُجْدِ نفعاً واضحاً.

عانت الجزائر من الفسادين الكبير والصغير، حيث بدأ الأول مع عملية التصنيع السريعة التي انعكست في اللجوء، الزائد عن الحد، إلى الخارج وخاصة فرنسا من أجل استيراد التكنولوجيا، وتجميع القروض الخارجية المتزايدة لتمويل الصناعات الكبيرة، والاستعمال المفرط للتعاون التقني، وقد شمل ذلك الأجهزة الصناعية وصيانتها وصناعة الغاز والأسمدة المشبعة بالأزون والفوسفات وصناعة البلاستيك.

لقد أضر الفساد الذي رافق ذلك، بالاقتصاد الكلي الجزائري. وقد تمثل ذلك في تراكم النفقات غير المبررة سواء في ما تعلق بمستواها المرتفع جداً أم في صفتها المتكررة، آخذين بعين الاعتبار أن ذلك كلّه قد أوكل بالأجانب مما يعني أن الدولة قد سلّمت نفسها إليهم.

وتقول المعلومات التي أوردها السيد براهيمي: إن دراسة قامت بها كل من وزارتي التخطيط والمالية الجزائريتين عام 1979 أظهرت أنه تم، في الفترة ما بين 1973 و1978 (وهي فترة التصنيع الهائلة)، توقيع 4812 عقداً للتعاون التقني بلغت قيمتها 18 مليار دولار أمريكي[2].

وتضيف الدراسة أن ما سمي بالإصلاحات الاقتصادية بين عام 1979 و1990 قد مكّنت الفساد من التغلغل، بحيث انتقل إلى مجموعة أخرى من قطاعات الدولة، وأصبح من المستحيل تقدير هذا الفساد. ومن هذه القطاعات: النقل، والبناء، والإسكان، ناهيك عن مؤسسة الجيش التي عرفت بسوء إدارتها وإسرافها في الاستيراد التعسفي لمختلف الأجهزة.

ويؤكد براهيمي أن هيمنة أشخاص معينين من المسؤولين على أعلى مستوى، ومحاولة تطبيق الليبرالية المتوحشة خلال الفترة من 1991 إلى 2002، قد تسببت في اتساع ظاهرة الفساد. أما قطاع النفط، فقد انعكست سياسات الخصخصة واللجوء إلى الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة على نحوٍ سلبي، وذلك بسبب سوء الإدارة التي مارستها حكومة أحمد غزالي عام 1991. وزاد الأمر سوءاً في العامين 1995 و1996 عندما اعتمدت سياسة النظام الجزائري على التزوير والتلاعب بالأرقام

1- لدى افتتاحية معرض الجزائر الدولي في تشرين الأول 1999 نقلاً عن عبدالحميد براهيمي، مرجع سابق، ص842.

2- المرجع السابق، ص847.

والوقائع[1].

أربك قطاع الإنفاق العسكري اقتصاد الجزائر بشكل ملحوظ إذ زاد هذا الإنفاق سنة 1994 بنسبة 45% و144% عام 1995 و100% عام 1998[2]، وهذا يعني أن أكثر من عشرة مليارات من الدولارات من حجم الإنعاش الاقتصادي قد أنفقت على التسلح. وبعد 11 ايلول 2001 أبدت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا استعدادها لتزويد الجزائر بكميات هائلة من السلاح لم يكن لها ضرورة[3]. وقد مثل ذلك استفزازاً للمجتمع الجزائري الذي راح يكيل الاتهامات لنظامه السياسي على أساس أنه فاسد.

شهد قطاع الصناعات ارتباكاً كبيراً، ففي مجال الصناعات الميكانيكية، هددت سياسة فرض الرسوم الجمركية غير المعتدلة وغير الصحيحة، هذا القطاع، إذ إن قانون الضرائب الذي فرض عام 2002، قد مكّن الأجهزة المستوردة من التفوق على أجهزة الإشغال العمومية والآلات الزراعية والجرارات والمحركات التي تنتجها الشركات الجزائرية، التي هُددت بالإفلاس، حيث تم طرد حوالي خمسة الآف موظف.

والأمر نفسه، شهدته الصناعات الكهربائية المنزلية والصناعات الغذائية التي توسعت في استيراد مواد فاسدة، خاصّة في قطاعات إنتاج الحليب.

أدى هذا الخلل إلى تفشي البطالة، فبالرغم من توفر 22 مليار دولار سنوياً من مداخيل التصدير فإن معدل البطالة بلغ 17 مليون شخص (عام 2002) من ضمن حوالي 33 مليون نسمة هم عدد السكان.

تحتاج مواجهة الفساد في الجزائر إلى إصلاحات جبائية وإدارية ووضع استراتيجيات سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الموارد البشرية وتحسين المنظومة التربوية وتحسين قطاع الصحة وتنمية قطاع الصناعة والبناء[4].

لقد نشرت صحيفة الحياة تقريراً للسيد الحسن عايش، اعتمد فيه على تقرير مركز كارينغي للشرق الأوسط وقد جاء فيه: يعاني النمو الاقتصادي في الجزائر التعثر، على الرغم من أن الاستثمار العام قد بلغ أكثر من ضعفي نظيره في الدول المجاور: مثل" المغرب، وتونس خلال السنوات الست الماضية. وبالمقارنة مع عيِّنة من الدول

1- المرجع السابق، ص865-862.

2- نقلها براهيمي، ص866 من .

فتحية تالحيت، «الفساد: ثمن الإصلاح المضاد»، صحيفة الجزائر الحرة، 1998 / 11 / 9.

3- المصدر نفسه.

4- براهيمي، مرجع سابق، ص886-867.

في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، تظهر الجزائر بصفتها نموذجاً لافتاً، تجمع بين مستوى مرتفع من الإنفاق العام وبين نمو اقتصادي متواضع. وتُعزى هذه الوضعية إلى عاملين أساسيين، هما: استشراء الفساد، وضعف آليات تخطيط المشاريع العامة وتنفيذها[1].

وتحفل وسائل الإعلام الجزائرية باتّهامات عن دفع شركات أجنبية رَشاوى ضخمة إلى شخصيات سياسية وموظفين من ذوي المراكز الرفيعة لضمان الحصول على العقود. وهذا ما حصل مع مشروع بناء الطريق السريع «شرق – غرب» الذي يربط بين شرق البلاد وغربها، وهو مشروع بكلفة 12 بليون دولار يمتد على مسافة 755 كيلومتراً. وكشف محققون نظام رشاوى وعمولات يشمل أجهزة أمنية في البلاد ومسؤولين بارزين في وزارة الأشغال العامة.

وانفجرت فضيحة فساد أخرى في 2010 شملت شركة «سوناطراك» النفطية المملوكة للدولة. وأمر الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة «سوناطراك» بتجميد كل العقود التي وقّعتها بين كانون الأول (ديسمبر) 2009 وشباط (فبراير) 2010، بسبب الاشتباه بوجود احتيال وغش. وفي أيار (مايو) 2011، حكِم على الرئيس التنفيذي للشركة محمد مزيان بالسجن سنتين بسبب سوء استخدام الأموال العامة، إذ منح عقوداً إلى شركات بشكل مباشر وليس من خلال منافسة. وظهرت فضيحة تتعلق بـ «سوناطراك» في شباط 2013، عندما حقِّق في إيطاليا مع باولو سكاروني، رئيس شركة «إيني» الإيطالية للنفط والغاز المملوكة للدولة، في شبهة تقديم رشوة بـ265 مليون دولار للفوز بعقود مع «سوناطراك»[2].

والجزائر، وهي عضو في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004 على الرغم مع بعض التحفّظات، اعتمدت قانوناً للوقاية من الفساد في 2006. وفي العام ذاته، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. ومع ذلك، لم يعيّن الرئيس الجزائري أعضاء اللجنة السبعة حتى 2010، وهي لم تحقّق أية نتائج حتى الآن، فمعظم الالتزامات في مجال مكافحة الفساد بقيت فارغة، ولم تتلقّ الدعم الضروري من الدولة.

وفي مؤشر الفساد لعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، الذي يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، حلّت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً، وفي المرتبة 12 من بين 17 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال

1- نشر هذا المقال في جريدة الحياة: الفساد – وغياب التخطيط- يقوضان- النمو- الاقتصادي في الجزائر: http://carnegieendowment.org//g02b 2013/04/16/

2- براهيمي، مرجع سابق، ص886 .

إفريقيا[1]. ووفق دراسة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي حول القدرة التنافسية العالمية، يتعرض النظام القضائي الجزائري إلى تأثير من مسؤولين وأفراد نافذين وشركات. وتصنّف الدراسة الجزائر في المرتبة 123 من أصل 144 دولة في مجال استقلال القضاء، مما يضعها وراء كل البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء لبنان[2].

يُعدّ سجلّ الجزائر سيئاً عندما يتعلق الأمر بالشفافية في الموازنة العامة. ففي استطلاع «مبادرة الموازنة المفتوحة» لعام 2010، الذي يقوّم مقدار منح الحكومات شعوبها حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة، حصلت الجزائر على درجة من أصل 100 درجة، وكان متوسط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 23 درجة[3]. وينصّ الدستور الجزائري على أن يراقب البرلمان موازنة الحكومة، ومع ذلك، سُنّت في العقود الثلاثة الأخيرة قوانين الموازنة من دون أن تخضع للتدقيق البرلماني. وعندما يخفق البرلمان في اعتماد الموازنة خلال الأيام الـ75 التي يفرضها الدستور، يمكن الرئيس إصدارها بمرسوم.

ويعدّ مجلس المحاسبة الجزائري هو المسؤول عن تدقيق موازنة الحكومة والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية. ومع ذلك، نادراً ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع، ونادراً ما تُنشر تقارير المراجعة. ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، كما أن «سوناطراك» لا تنشر التقارير المالية المدقّقة. وصنّف «مؤشر مراقبة الإيرادات»، الذي يقوّم شفافية العائدات في41 من البلدان الغنية بالموارد، الجزائر في المرتبة 38 في تقريره لعام 2011، الأمر يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة[4].

ويعود ضعف النمو الاقتصادي للجزائر أيضاً إلى طبيعة الإطار المؤسساتي لتوجيه الاستثمار، إذ لا تخضع مشاريع كثيرة إلى أية دراسات جدوى للكلفة والعائد، تربط بين مختلف المشاريع لبلوغ أهداف الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل. وتتداخل عادة المسؤولية عن مشروع ما بين هيئات وأطراف متعدّدة في 25 لجنة وزارية و48 لجنة بلدية، يعاني كثير منها مشكلات مؤسّسية وإدارية. وفي معظم الوقت، يستمر تنفيذ المشاريع لفترة أطول من المقرّر، وتُترك مشاريع كثيرة من دون أن تكتمل، في

1- تقرير مؤشر الفساد عام 2012 .

2- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2012 .

3- استطلاع مبادرة الموازنة المفتوحة عام 2010 .

4- مؤشر مراقبة الإيرادات 2011.

حين يتعذر استغلال مشاريع أخرى بفعل نقص الموارد لتغطية تكاليف الصيانة.

وفي كثير من الأحيان، تتجاوز تكاليف المشاريع المعايير المعقولة المتعارف عليها دولياً. وثمّة مثال شديد الوضوح عن أوجه القصور هذه يتمثّل في أن الموازنة البالغة 286 بليون دولار عام 2013 التي اعتمدتها الحكومة للاستثمار العام خلال الخطة الخمسية، حيث رصدت مبلغ 130 بليون دولار جانباً لتغطية التكاليف الإضافية لإنجاز المشاريع التي لم تكتمل، وأطلقت في إطار الخطة الخمسية السابقة[1].

بعدما كان الفساد سبباً رئيساً في اندلاع الانتفاضات العربية، ينبغي للسلطات الجزائرية الإسراع في تنفيذ الإصلاحات من قبيل إعادة النظر في النظام القضائي والإداري لإنفاذ العقود التجارية؛ بهدف جعله فاعلاً وفي مأمن من التدخّلات السياسية. وتحتاج إلى تفعيل أنظمة رقابية تضمن وجود مقدار أكبر من الشفافية في الحسابات العامة وإدارة مالية قائمة على النتائج. فالفشل في استخدام الموارد المتاحة للقيام بالإصلاحات الضرورية يعرّض الجزائر لأخطار جسيمة.

د- الأردن:

منذ أكثر من ثماني سنوات، برزت قضية الفساد باعتبارها إحدى القضايا المفصليّة في المجتمع الأردني. وقد صنّفها بعضهم بأنها الثالثة في الترتيب بعد الفقر والبطالة، بسبب تردي الوضع الاقتصادي[2]، وكان على رأسها فضيحة ما عُرف بقضية مجد الشمايلة وسميح البطيخي، الذي كان مديراً للمخابرات العامّة. وقد اتهم الاثنان ورجلان آخران أحدهما مصري بالاحتيال وتزوير أوراق رسمية، وتزوير ختم رسمي إداري بغرض استخدامه للحصول على مكاسب شخصية. وبعد سنتين (في النصف الثاني من عام 2004)، شهد المجتمع الأردني قضية فساد مختلفة تمثلت في تسريب أسئلة امتحان الدراسة الثانوية العامّة (التوجيهي)، أعلن حينها الدكتور خالد طوقان ، الذي كان وزيراً للتربية والتعليم، أنه يتحمل المسؤولية كاملة أمام الشعب. وقد دعا وزير التنمية السياسية آنذاك، إلى ضرورة قيام حركة تطهيريّة للنظام التعليمي في الأردن[3]. وفي عام 2010، اندلعت فضيحة أخرى في وزارة التربية والتعليم

1- نشر هذا المقال في جريدة الحياة:

الفساد وغياب التخطيط 16 / 04 / 2013 / http: / / carnegieendowment.org .

2- مصطفى حمارنة، وفايز صياغ، دراسة حالة الأردن، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص671.

3- براهيمي، مرجع سابق.

صحيفة العرب اليوم ووكالة الأنباء الأردنية 2004 / 6 / 24.

(الوزير إبراهيم بدران) تمثلت في مسألة وجود خلل في إصدار نتائج التوجيهي.

ولنا كذلك من قضية محمد الذهبي دلالة أخرى على تفشي الفساد في الصفوف العليا من الدولة.

لقد ارتبطت ظاهرة الفساد في الذاكرة الشعبية في الأردن، كما يبين حمارنة وصباغ، بمصطلحات الخطاب السياسي، وبظاهرة "الواسطة"، التي لم يكن بالمقدور تشغيلها عملياً أو قياس ما يسود الرأي العام من مشاعر وتقييمات. ولذا؛ وجدنا أن دراستهما قد جاءت مرتبطة بالبعد النظري بشكل رئيس، وبصورة ثانوية وقليلة بالشكل التطبيقي.

واتضح للدارسين أن هناك تياراً في الفكر المجتمعي الأردني يرى، أنه بالرغم من إقراره بالآثار السلبية للفساد في إعاقة التنمية وتشويه مسارها، فإن ثمة وظيفة أو عدّة وظائف لممارسة الفساد تساعد في تجاوز التعقيدات البيروقراطية لتسيير المعاملات في القطاع العام، وتقلل من كلفة تشغيل العمليات، وتوّفر مزيداً من الحوافز للمستثمرين وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

وقد أشار طاهر كنعان[1]، إلى أن جريمة «السرقة» تتعلق في الأردن بما سمّاه «التربية النفسية»، حيث عدّت، في بعض الأحيان بأنها عمل فردي تمثل في التعدي على حقوق المواطنين، مع أنها فساد نَسَقي يقوم على نوعين؛ أولهما تجري ممارسته ضمن القانون، ولكنه أثار اعتراضاً عميقاً عليه، وثانيهما خارج على القانون. وضرب مثلاً على ذلك، قضية «بنك البترا»، حيث استخدم (أحمد الجلبي) مؤسسة مالية كانت ذات كفاءة من الناحية التقنية، لشراء الجاه ، والوصول إلى نفوذ في دائرة أصحاب السلطة، الأمر الذي تمثّل في تهريب المتهم أولاً، ثم في إحالة القضيّة إلى محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية، وهي صاحبة أحكام منقوصة. وكان الأجدى أن تُحال إلى القضاء العادي، الذي يغدو قراره قابلاً للتنفيذ من الناحية الحقوقية والقانونية خارج البلاد، ومن ثمّ يمكن استرداد المتهم عن طريق الانتربول. وعليه أصبحت عملية الإحالة إلى محكمة أمن الدولة حماية للمتهم وليس تحقيقاً ناجزاً للعدالة، إضافة إلى أن الجهة التي وكّلت بمتابعة تفليس البنك هي أيضاً جهة فاسدة، بدليل ما قامت به من التصرف بموجودات البنك التي تم بيعها، ومن ذلك أيضاً بيع منزل الجلبي بسعر متدن.

وأشار كنعان أيضاً، إلى ضرورة التساؤل عن دور دائرة المخابرات التي أُنيط

1- في تعقيبه على ورقة مصطفى حمارنة وفايز صياغ: دراسة حالة الأردن، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص699 .

بها دور الحَكَم في قضايا الفساد، في حين أنها دائرة مخوّلة بتحصيل المعلومات وليست مخوّلة بالمحاسبة والمساءلة، اللتين هما من اختصاص دوائر أخرى، مثل: ديوان المحاسبة، وديوان الرقابة والتفتيش. وحتى ديوان المحاسبة تعرّض لإضعاف دوره عندما عدّل الدستور، فبدل أن يكون تعيين رئيس هذا الديوان هو من اختصاص السلطة التشريعية، نُقِل الأمر إلى اختصاصات رئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى ضرورة إلحاق عمليات المحاسبة عن الرشوة والاختلاس والتزوير والابتزاز كلها، بجهات قادرة على المساءلة، في سياق البحث العميق في النظام الاقتصادي والاجتماعي العام[1].

أما وهيب الشاعر، فقد ركّز في ملاحظاته، التي عقّب بها على ورقة حمارنة والصياغ، على بعض السلبيات المتمثلة في مجموعة من المقاربات للنظام السياسي الأردني: الأولى، الكيانية القُطْرية، حيث يشكو الأردن من عيوب عدم تمايز هُويته وشخصيته الاجتماعية والثقافية والتاريخية، وفي فقدانه القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي فرض عليه الاعتماد على الدعم الخارجي وتحمّل تداعياته، سواء كان هذا الاعتماد اقتصادياً، أم أمنياً أم إعلامياً، أم دبلوماسياً، إضافة إلى أنه تعرّض لمجموعة من التهديدات الخارجية، التي مثلها ما سميّ (بالمد الثوري العربي) بقيادة جمال عبدالناصر، وفقدان الضفة الغربية 1967 والصدام المسلح مع فصائل المقاومة الفلسطينية عام 1970، ثم قرار قمة الرباط عام 1974، الذي عُدّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، ثم قرار فك الارتباط عام 1988. وهذه التطورات جعلت الخطاب السياسي الأردني الرسمي أكثر جرأة وصراحة في اعتماد القُطْرية الأردنية لتصبح عقيدة ومنهجاً سياسياً.

والثانية ما تعلق بالتكوين الداخلي للدولة. حيث لم يحقق الأردن، مثل كثير من الدول العربية، تكاملاً داخلياً ناجحاً بسبب التباين الثقافي والعرقي والطائفي، على الرغم من محاولاته الجادّة لتحقيق ذلك. وكانت العقبة الرئيسة تعاظم أحجام الجاليات المهاجرة طوعاً أو قسراً، تلاها تصلّب الفوارق الثقافية أو العرقية أو الطائفية أو العشائرية، وما رافق ذلك من مخاطر أدت إلى الخوف من ضعف تبني الصيغ والمفاهيم المعاصرة للمواطنة، أدّى ذلك بصورة أو بأخرى إلى نشوء حالة من إفساد العلاقة بين الدولة وبعض شرائح المجتمع، مما يعني اضطراباً في إمكانية

1- المرجع السابق، ص699-697 .

تحقيق الحكم الصالح.

والثالثة تمثلت في تغوّل الأجهزة الأمنية وبعض مكوّنات النظام السياسي على الدستور، وذلك من خلال الأحكام العرفية، وضبط الانتخابات، وتعليق مجلس النواب إلى غير ذلك من تجاوز للدستور، الأمر الذي أدّى إلى ضعف سيطرة القانون، ومن ثمّ انفلاته.

والرابعة أن الأردن يشترك مع الكثير من الدول العربية في بعض العيوب الماليّة العامّة، فهو يعتمد في حوالي 15% من دخله القومي على المساعدات الخارجية، الرقم الذي يوازي في مراحل متقدمة ثلث الموازنة العامة. وهذا يعني أن الدولة الأردنية قد ابتعدت إلى حد ما عن مشاركة المواطنين، مما سهّل عليها التصرف بالمال العام دون مساءلتها من قبل هؤلاء المواطنين، على الرغم من بعض الملاحظات على طريقة الإنفاق وكفاءته. ومع ذلك، فقد فرض الأردن عبئاً كبيراً على المواطن العادي والفقير، وعلى ما تبقى من شرائح الطبقة الوسطى من خلال تكليفها بدفع المزيد من الضرائب والمخالفات والرسوم. كل هذا أدّى إلى أن يلجأ المواطن إلى التهرب من دفع الضرائب والتحايل على القانون، إضافة إلى أن بعض أجهزة الدولة قد سكتت عن الردع والمحاسبة والمساءلة إدراكاً منها لما يعانيه هذا المواطن، أو خوفاً من سطوته وجاهه.

أما الفساد المجتمعي، فقد تمثل في ذلك الإنفاق غير الطبيعي وغير المبرر في مجالي الأمن والدفاع، حيث يصل هذا الإنفاق إلى حوالي 10% من الناتج المحلّي، يرافقه غياب كامل للمساءلة والمحاسبة.

أما في مجال التنمية والعمالة، فإن الأردن يُعاني من سوء الإدارة فيهما، فهناك عدم تقويم واضح في معالجة الهدر والبطالة. كما أن ضياع الفرص لمزيد من العمالة في الخليج وتزايد وجود العمالة الأجنبية في الأردن، وهروب رأس المال الوطني، كل ذلك أدى إلى حدوث ترهل في عملية الرصد والمتابعة، مما فسح المجال أمام مزيدٍ من الفساد.

أما الخامسة، فتتمثل في وجود سطوة للعشائر على مؤسسات الدولة، وعلى مؤسسات المجتمع المدني، فغدت هناك مراكز للقوة داخل الدولة تكون اهتماماتها منصبة على تحقيق المصالح الذاتيّة[1].

وفي السياق ذاته ، فإن الدولة الأردنية تحالفت في الخمسينيات من القرن الماضي مع الحركات الدينية الإسلامية، مما حقق لهذه الحركات امتيازات واسعة، إلا أن ذلك

1- وهيب الشاعر، المرجع السابق، ص705-700 .

التحالف لم يستمر، خاصة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ومطلع هذا القرن، فانقلبت الحركات إلى المعارضة، ولو أنها كانت معارضة غير ناضجة سياسياً، إذ التجأت إلى الدين لتحتمي به على أساس أنها هي «الصحيح» وأن الآخر هو «الخطأ». ومهّد هذا الاختلاف إلى تقصي الفساد ومحاولة تسجيله كنقاط انتقاد للحكومات المتعاقبة.

لقد شهد الأردن في عامي (2008 و2009) مجموعة من حالات الفساد المتمثل أكثره في الاختلاس. وقد عُزي بعض ذلك إلى ضعف آلية الرقابة والمساءلة، بينما عُزِي بعضه الآخر إلى التدخلات غير المنطقية التي تمثلت في الواسطة والمحسوبية، فزاد الاجتراء على المال العام الذي سمي «مال حكومة» أي أنه مشاع ويحل لمن يختلسه. فبالرغم من وجود حوالي 140 قضية حوّلت إلى القضاء من قبل دائرة مكافحة الفساد، إلا أن المواطنين لم يشهدوا أحكاماً قضائية تتناسب مع جرائم الفساد، فضلاً عما عُرف بقضية "المصفاة" التي اتهم بها أحد الوزراء السابقين ومدير المصفاة والمستشار الاقتصادي لرئاسة الوزراء وأحد رجال الأعمال، ولم تنته هذه القضايا على الرغم مما أحيط حولها من اتهامات تقنع المواطن.

وفي دراسة مسحيّة نشرت عام 2006 على موقع Malikam حول الفساد في الأردن يُلحظ أن أعداداً كبيرة من الناس قد اعتذروا عن الإجابة عن أسئلة الاستمارة بعد الاطّلاع على موضوعاتها، وعند سؤالهم عن السبب، امتنع بعضهم عن ذكر الأسباب، بينما عبر بعضهم الآخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن عدم استعدادهم لتحمل تبعات تقديم رأي في موضوع الفساد في الأردن، وهذا مؤشر غير مريح لمدى الحريات وخاصة حرية التعبير عن الرأي.

كما يلحظ أن هناك تفاوتاً في تصنيف الممارسات التي تعد فساداً، إذ تراوحت النسبة المئوية ما بين 96% وبين 77.6% حيث أكد 96% من المبحوثين أن استخدام الرشوة المالية للحصول على وظيفة أو خدمة أو ترقية أو أيّة منافع أخرى يعد فساداً. وأشار 94% منهم إلى أن الاختلاس أو الاستيلاء على الممتلكات العامة أو هدر الأموال العامّة يعد فساداً. كما أن 90.6% من المبحوثين قالوا إن التمييز بين أفراد المجتمع حسب أصولهم ودياناتهم أو أي سبب آخر بتقديم الخدمات أو الوظائف وغيرها من المنافع يُعَدُّ فساداً. وأكد 84% منهم أن التغيّب عن العمل والتأخر في الحضور والتبكير في المغادرة وتضييع الوقت في أثناء العمل يعد فساداً. وأوضح 83% أن الهدايا التي تقدم لأشخاص في موقع المسؤولية بهدف الحصول على خدمة يُعَدُّ فساداً. وأشار

83% إلى أن التهرب الضريبي يعد فساداً. وقال 80% إن الإعفاءات غير القانونية هي أيضاً فساد. وعَدّ 77.6% أن التمييز بين المناطق في الخدمات فساد.

كما أشارت النتائج إلى أن ضعف الرقابة والمحاسبة والمساءلة هي الأكثر تأثيراً في زيادة ممارسة الفساد (71.6%)، يليها ضعف الوازع الأخلاقي والديني (68.6%)، ثم ضعف القوانين التي تكافح الفساد (68.2%)، يأتي بعدها عدم جديّة المؤسسات التي تكافح الفساد (65.6%)، يتبعها الفقر وتدني مستوى الدخل (60.2%)، ثم انتشار البطالة (58.6%) وضعف الخدمات المقدمة من المؤسسات العامة والخاصة (37.8%)، وأخيراً القيم الاجتماعية السائدة (36%).

أما في ما يتعلق بدرجة ممارسة الفساد في الأردن، فقد أفاد (67.8%) أن ممارسته عالية جداً وعلى التوالي (25% و42.8%)، بينما أفاد (25.6%) من المبحوثين أن نسبتها متوسطة، في حين انخفضت نسبة من قالوا إنها ممارسة ضعيفة إلى 6.6% ولم يُشر أي من المبحوثين إلى انتفاء ممارسة الفساد.

وفي ما يتعلق بدرجة ممارسة الفساد على مستوى المؤسسات فقد أشارت الدراسة إلى أن ممارسة الفساد في مؤسسات القطاع العام من وزارات ودوائر حكومية هي الأعلى (66.8%)، تلتها البلديات وأمانة العاصمة (57.4%) ثم المؤسسات الصحيّة بنسبة (36.4%) ثم مجلس النواب (34.8%) بعدها المؤسسات التعليمية (23.4%) يليها الأحزاب السياسية (18.8%) ومؤسسات المجتمع المدني (16.6%) وأخيراً مؤسسات القطاع الخاص (14.8%). واتضح من ذلك أن أكثر المستويات ممارسة للفساد هي الإدارة العليا (54%) تليها المستويات الإدارية الوسطى 33.2% وأقلها المؤسسات الإدارية الدنيا 26.2%.

وفي ما تعلق بمدى جديّة مؤسسات الدولة الأردنية الرسمية في مسألة الفساد ومكافحته، فقد رأى 13.2% أن الدولة جادّة نوعاً ما، بينما أفاد 26.8% بأنها غير جادة مطلقاً. بينما الذين أجابوا عن سؤال مدى جدية مكافحة الفساد لدى هيئة مكافحة الفساد، فقد بلغت نسبتهم 33.6%، ثم ديوان الرقابة والتفتيش بنسبة 25.8% ثم القضاء بنسبة 25.6% ثم ديوان المحاسبة بنسبة 22.8% تليه وسائل الإعلام بنسبة 21%، ثم مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 18.2% يليها مجلس النواب بنسبة 9.8%.

وإذا ما استعرضنا نتائج الدراسة حول مدى فعالية القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، فقد أفاد 8% فقط أنها فعّالة، ومن قال إنها فعالة نوعاً ما، فقد بلغت نسبتهم 37.4%، ومن قال إنها غير فعّالة، فقد بلغت نسبتهم 30.6% ومن قال إنها غير فعّالة

مطلقاً فكانت نسبتهم 11.8%.

وقد دعا هؤلاء جميعهم إلى ضرورة إصدار قوانين صارمة لكشف الفساد، وتفعيل ديوان الخدمة المدنية وإصلاحه ليعتمد أكثر معيار الكفاءة ومحاربة الفقر والبطالة والواسطة وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ومراقبة المسؤولية ومعاقبة الفاسدين ونشر الوازع الديني وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة ودورية على المؤسسات وتعميق حرية الأحزاب ووسائل الإعلام واستقلالية القضاء[1].

وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008، قالت مصادر رسمية أردنية: إن حجم الاستثمار في الشركات المسجلة بوزارة الصناعة والتجارة الأردنية شهد تراجعاً نسبته 22% عن الفترة ذاتها من عام 2007، الأمر الذي شكل إشارات ودلالات مزعجة على مستوى الاقتصاد الأردني. وإذا ما ترجمنا ذلك إلى أرقام، فإن حجم الاستثمار عام 2008 بلغ 812 مليون دولار، في حين كان في العام الذي سبقه 1.04 مليار دولار. ويعزو الاقتصاديون وعلماء الاجتماع ذلك إلى تزايد مظاهر الفساد ومحدودية الضمانات القانونية لحماية مصالح الشركات الأجنبية.

وفي 2012/1/19، نشر تقرير اقتصادي في عمان قال خبراء اقتصاديون بموجبه: إن الاستثمار الأجنبي تراجع خلال الربع الثالث من العام الذي سبق إلى مستويات لم يبلغها منذ سبعة أعوام. ويعزو الخبراء جزءاً من ذلك إلى فشل الحكومات المتعاقبة في إدارة ملف الفساد الذي ألحق أضراراً جسيمة في بيئة الاستثمار الأردني، وما خلّفه ذلك من ضبابيّة وشكوك حول المشاريع والامتيازات الممنوحة للمستثمرين. كما أبدت بعض الحكومات تشكّكها من نجاعة عدد من الإجراءات كالخصخصة، وبيع بعض الأراضي للمستثمرين[2].

نشطت هيئة مكافحة الفساد في الأردن عام 2012 في تتبع قضايا الفساد، فأحالت العديد من هذه الشبهات إلى الادّعاء العام ورئاسة الوزراء؛ من أجل إحالة المتورطين إلى محكمة أمن الدولة؛ كما أحالت الهيئة بعض القضايا إلى هذه المحكمة بحكم الاختصاص.

وهنا، دخل المجتمع الأردني في مناكفة شديدة، من حيث الإعلان عن قضايا الفساد لمزيد من الشفافية، أم التعامل معها بسريّة حتى لا نخيف الاستثمار الأجنبي، إلا أن الأمر استقر على ضرورة وضع الفاسدين أمام القضاء؛ لأن هذا يُطمئن المستثمرين،

1- derasah.html ،malikam.net

أجريت الدراسة في الفترة 2006/4/15-2006/3/25

2- www.alghad.com/index/php/article/524492.html.

ويشيع لديهم الإحساس بأن المساس باستثماراتهم أمر غير وارد[1].

لقد أدّى انتشار الفساد في الأردن الذي شكا منه، الملك عبد الله الثاني شخصياً، إلى تراجع كبير في النمو الاقتصادي ومستوى دخول الأردنيين وتزايد الفقر وانتشار الظلم والمحسوبيّة[2].

وفي لقاء عقده الملك في 12/2/2012مع عدد من الوزراء ومدريري المؤسسات المعنية بالاستثمار، حضره رئيس الوزراء الأسبق عون الخصاونة قال: «كثير من الإخوان في الخليج من شيوخ وأمراء ممن قَدِموا إلى الأردن ليساعدونا، يشكون كثيراً من أسلوب العمل والاتهامات بالفساد من قبل بعض وسائل الإعلام». وأضاف «عندما أطلب من أصدقائنا في الخليج القدوم إلى الأردن، يأتون لأنهم يريدون دعم الأردن ومساعدة الشعب الأردني، لكن اليوم يتساءل بعضهم: لماذا استثمر في الأردن وأصبح متهماً بالفساد»[3].

وقد قدّر خبراء أردنيون حجم خسائر الاقتصاد الأردني بسبب الفساد بما يفوق 12 مليار دينار خلال سنوات العقد الماضي، هذا إضافة إلى أنه ساعد في تدمير أجزاء كبيرة من مكتسبات التنمية[4].

أما سميح بينو، رئيس هيئة مكافحة الفساد، فقد ذكر أكثر من مرّة، وفي أكثر من مناسبة، أن حجم الفساد في الأردن قد فاق كل التوقعات، خاصة في الشركات المساهمة العامة. وأكد أن المحسوبية والواسطة هما على رأس الفساد. وتشير التقارير إلى أن كثيراً من هذه الشركات قد أصيبت بفساد كبير[5].

وعند الاطّلاع على الإحصائيات المتعلقة بالتداول في السوق المالي الأردني، ابتداء من عام 2008 إلى عام 2012، نرى أن القيمة السوقية قد انخفضت من 41 مليار إلى 20 مليار دينار خلال هذه السنوات، أي بما نسبته 51.22%[6].

وفي مقابلة مع محطة الجزيرة (2006)، قالت منظمة مكافحة الفساد في الأردن: إن منظمات المجتمع المدني العربيّة تقدر أن حجم الفساد في العالم العربي يصل إلى 300 مليار دولار سنوياً. ويعزو أسباب ذلك إلى مجموعة من المعطيات، منها:

-1 johinanews.net/jonews/cat1/16644.html.
-2 www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=63167.
-3 المرجع السابق.
-4 www.fbmjo.com/14028.
-5 jornews.com/index.php?options=com_countest=view&id=33436&itemid=94.
-6 www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=183879
www.alhayatnews.com/jonews/files=news/281063.html.
www.middle-east-online.com/?id=66730.

1 - معظم الدول في العالم الثالث، ومنها الدول العربية، هي حديثة الاستقلال، أي أنها فقيرة في تحقيق تقاليد الدولة وإدارتها الحديثة، وذلك لضعف التجربة.

2 - حدوث عدد من الانقلابات العسكرية التي جاءت بطبقة حكام ألغت الدستور، أو وضعت دساتير على مقاس مصالحها.

3 -معظم هذه الدول، إن لم يكن كلها، تعاني من تخلف اقتصادي واجتماعي، ومن تجذر التقاليد القبلية أو الفلاحية المغرقة في التخلف، الأمر الذي يجعل الحاكم يتصور بأنه مالك لخيرات هذا البلد وناسها على حد سواء، وتصبح بطانته أعضاء في مجلس الحكم.

4 - الموظف في جهاز الدولة يتصرف بوصفه سيداً ومسؤولاً (صاحب ورشة) وليس بوصفه «ممثل جمهور». لذلك فإنه يملك الحق في أخذ «ما يحتاج إليه».

5 - المسؤولون لا يفرقون بين مفهوم «الدولة» وبين مفهوم «المزرعة الشخصيّة».

6 - غياب الديمقراطية، ومن ثمّ غياب مفهوم تداول السلطة سلمياً.

7 - إتاحة الفرص جميعها أمام المسؤول للاستيلاء على المال العام وإيداعه في حساباته الشخصية في الدول الأوروبية [1].

يقول طالب عوض في دراسة له: إن استطلاع الفساد الذي قام به مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2006، وهو أول استطلاع من نوعه في الأردن، قد أظهر توافقاً في الرأي العام الأردني بوجود الفساد في القطاعين العام والخاص، وقد عُزي السبب الرئيس إلى الفقر. كما أظهرت الدراسة أن أكثر الفئات مساهمة في انتشار الفساد هي فئة كبار موظفي القطاع العام والخاص. أما أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في القطاع العام فكانت المحسوبية والوساطة، تلتها الرشوة ثم استغلال المنصب الوظيفي. أما في القطاع الخاص، فكانت الرشوة أكثر مظاهر الفساد، ثم المحسوبية والواسطة يليها الاختلاس. أما عن سبب انتشار الفساد، فقد بيّنت الدراسة أنه يكمن في ضعف القضاء والخلل في تنفيذ الأحكام[2].

وتضيف دراسة عوض أن الأردن قد أدرك وجود علاقة سلبية بين مظاهر الفساد المختلفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا سعى الملك عبدالله الثاني بقيادته الحكيمة

1- سالم جبران (27/12/2006)، حول الفساد في العالم العربي: السمكة تفسد من الرأس، الحوار المتمدن، العدد 1777. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84464

2- د. طالب عوض (2010)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي والتنافسية في الأردن، ورقة قُدمت إلى مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 4-5/8/2010، ص3.

إلى تبنّي استراتيجية وطنية على رأس أولوياتها مكافحة جميع أشكال الفساد. ففي رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء عدنان بدران بتاريخ (26 / حزيران / 2005) قال فيها: «إننا نرنو إلى هيئة مسؤولة عن ملاحقة كل من يسعى إلى الفساد والإفساد، أو ينخرط في منزلقاته، مثلما نرنو أيضاً إلى القيام بجهود تضمن تجفيف مواطن الفساد وإغلاق نوافذه، وتوعية المواطن بآثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى مصداقية الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدوليّة. وإذ نطمح إلى إنشاء هذه الهيئة التي ستعزز جهودنا في مجال الإصلاح والتحديث وتطوير مؤسسات الدولة لاسيما في الإدارة والقضاء، فإننا نرى أن ظاهرتي الواسطة والمحسوبية التي يشكو منهما المواطنون، هما أيضاً أحد أشكال الفساد. ففي الوقت الذي نعتز فيه بقيم التماسك والتراحم والتكافل الاجتماعي النابعة من تراثنا العربي والإسلامي، فإننا نرى أن الواسطة والمحسوبية اللتين تعتديان على حقوق الآخرين قد أضرّتا بالمال العام، وحرمتا بعض المواطنين من الفرص التي يستحقونها؛ ولهذا فإننا ندعو إلى اعتبار مبدأ تجريم الواسطة التي تهضم حقوق الآخرين، من المخالفات الصريحة لأسس العدالة والمساواة التي يعاقب عليها القانون.

وإذ نؤكد على استقلالية هذه الهيئة وضمان عملها بعيداً عن أي تأثير أو تدخلات من أي جهة كانت، وإلى خضوعها لمعايير المساءلة والمحاسبة، فإننا نود أن نؤكد أن تشمل رقابة هذه الهيئة وعملها جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والشركات المساهمة العامة والمؤسسات التي تتعامل مع القطاع العام، وأن يتم اختيار الأشخاص المنضوين في عمل هذه الهيئة عبر آلية تسمح بمشاركة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في عملية تزكيتهم والتوصية بهم، وفق أسس ومعايير منضبطة. وأن يتم رفد هذا الجهاز بما يتطلبه من إمكانات ومتطلبات، بما في ذلك ما يحتاجه من كوادر الادعاء العام والتحقيق وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات»[1].

عندها التفت المشرّع الأردني، وبكل جديّة، إلى موضوع الفساد، لذلك فقد سنّ القانون رقم 62 لعام 2006 بإنشاء «هيئة مكافحة الفساد» وربطها برئيس الوزراء وجعلها متمتعة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها وممارسة مهامها وأعمالها بحرية واستقلالية، كما جاء في نص القانون. وجعل من أهداف هذه الهيئة؛ وضع سياسات فعّالة وتنفيذها وترسيخها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بمكافحة

1- المرجع السابق، ص6.

الفساد والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية؛ إذ شكلت اعتداءً على حقوق الآخرين حفاظاً على المال العام، ولا بدّ من توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، ومكافحة اغتيال الشخصيّة.

ولغايات هذا القانون، عُدّت بعض الجرائم فساداً منها، على سبيل المثال لا الحصر، الجرائم المخلّة بالواجبات العامة كالرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة العامّة في سبيل تحقيق مصلحة شخصية، وإساءة استعمال السلطة، وجرائم تقليد ختم الدولة إلى غير ذلك. وهكذا، فقد أصبحت تحتل ولاية الهيئة مساءلة كل فعل أو امتناع، يؤدي إلى المساس بالأموال العامّة، وإساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام القانون، وقبول الواسطة والمحسوبية اللتين تلغيان حقاً أو تُحقّا باطلاً، وجميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بمكافحة الفساد، وانضمّت لها الدولة الأردنية[1].

وقد تمكّنت الهيئة بعد عامين فقط من إنشائها من التعامل مع 661 حالة من شبهات الفساد، وقد جاء غالبيتها نتيجة مباشرة لجهود دائرة المعلومات والتحقيق في الهيئة (538 حالة). وقد تركزت معظم الجرائم في بند الاحتيال (70%). كما تمكنت جهود هذه الهيئة من استعادة حجماً كبيراً من الأموال وذلك خلال الفترة من 2001 وحتى 2007[2].

ومنذ عام 2008 ولنهاية شهر تموز 2014، تعاملت الهيئة مع 3715 قضية. وبمناسبة تسليم رئيس الهيئة السيد سميح بينو نسخة من تقرير الهيئة لعام 2013 لدولة رئيس الوزراء، فقد ذكر السيد بينو، حسب التقرير، أن الهيئة قد تصدت بكل حزم لجميع قضايا الفساد وحالاته أياً كان مرتكبوها، وتحويلهم إلى القضاء العادل.

وأشار التقرير إلى أنه عام 2013 لوحده، قد تعاملت الهيئة مع 1808 شكاوى و 230 قضية، وقد كان حصيلة ذلك كله استرداد ما يزيد عن 25 مليون دينار إضافة إلى استرداد بعض الآراضي لصالح خزينة الدولة[3]

وفي السادس من أيار 2007، صادق مجلس النواب الأردني على قانون مكافحة

1- د. مالك فتحي العمايرة (2010)، الواقع القانوني والتطبيقي لمنظومة النزاهة الوظيفية، في، مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 2010/8/5-4، ص2.

2- Arab Archives Institute, «Anti-Corruption: The Role of Civil Society in Strengt - ening Transparency, Amman, 2009.

عن د. طالب عوض، مرجع سابق، ص7-6.

3 جريدة الرأي 2014/9/1 العدد 16002.

غسل الأموال الذي شملت أحكامه مجموعة واسعة ومتنوعة من المخالفات مثل تجارة المخدرات والاتّجار بالبشر، وتهريب السلاح وإدارة الشبكات غير الأخلاقية[1].

كما أقر مجلس الأمة قانون إشهار الذمة المالية وبُدء العمل به في 1/11/2006، شملت أحكامه كبار المسؤولين في السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى كبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية والبلديات الكبرى وأمانة عمان. ويعرّف القانون «الإثراء غير المشروع» بأنه «كل مال، منقول أو غير منقول، منفعة أو حق منفعة، يحصل عليه أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون، لنفسه أو لغيره، بسبب استغلال الوظيفة أو الصفّة، وإذا طرأت زيادة على ماله أو مال أولاده القصّر، بعد توليه الوظيفة أو قيام الصفّة وكانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز هذا الشخص عن إثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة فتعدّ ناتجة عن استغلال الوظيفة أو المنصب».

ويتولى فحص إقرارات المالية وتدقيق البيانات والاختبارات المتعلقة بها هيئة أو أكثر يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين من الدرجة الخاصة على الأقل. كما نص القانون على معاقبة المرتشي بالأشغال الشاقة واستعادة الأموال التي أخذها[2]. كما تم إقرار قانون ضمان الحصول على المعلومات (عام 2007) ، وتضمن مبادئ مهمة في الكشف عن المعلومات من أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة أو مؤسسة رسمية عامة أو شركة تتولى إدارة مرفق عام.

ولتجريم الواسطة والمحسوبية والرشوة والجرائم الانتخابية، فقد ورد النص عليها في قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62 لعام 2006 وقانون البلديات رقم 14 لسنة 2007[3].

ومما يذكر أن الأردن كان قد أنشأ عدداً من مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد، منها ديوان المحاسبة (1952) الذي مارس صلاحياته في تنظيم إنفاق المخصصات العامة ومراقبة إنفاقها. ويرتبط الديوان برئيس الوزراء إدارياً، أما وظيفياً؛ فإنه يرتبط بالسلطة التشريعية. ومن هذه المؤسسات، أيضاً هيئة مكافحة الفساد (2007) وديوان المظالم (رقم 11 عام 2008) كمرجعية للرقابة الإدارية[4]، وقد اختص بالتعامل مع ادّعاءات التمييز في المعاملة أو الاستحقاق وعدم الإنصاف أو التعسف أو مخالفة

1- د. العمايرة، مرجع سابق، ص2.

2- د. العمايرة، مرجع سابق، ص3 وص6.

3- المرجع السابق، ص5-4.

4- المرجع السابق، ص9-7.

أحكام التشريعات النافذة أو سوء الإدارة أو الإهمال أو التقصير، الأمر الذي ربط الديوان بمفهوم الحاكمية الراشدة التي تكافح الفساد[1]. وفي الثلاثين من حزيران 2013 أطلق رئيس الوزراء الاستراتيجيّة الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد 2017-2013 لدى افتتاحه أعمال ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز القضاء بمشاركة وزراء عدل وخبراء عرب وأجانب[2]. ومن المعّول أن تحدد هذه الاستراتيجية خارطة طريق معبّدة نحو تحقيق أهداف مكافحة الفساد، خاصة بعد أن أنجزت الاستراتيجية الأولى (2008 - 2013) معضم أهدافها.

لقد قادت الأردن الجهد في المنطقة العربيّة في الترويج والتطبيق للإصلاحات القانونية التي تتطلبها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دخلت حيّز التنفيذ عام2005. وبالرغم من ذلك فإن الحكومات الأردنية لا تزال تحسّ أنها غير قادرة على تجفيف منابع الفساد بصورة مرضية ومقنعة للرأي العام الأردني. ومع ذلك فلا نستطيع نفي أن تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي نشر عام 2004 وشمل 146 دولة (بينها 16 دولة عربية) قد أظهر أن الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة قد جاءتا ضمن الدول التي حققت تراجعاً ملموساً في مستوى الفساد والرشوة[3].

لقد أشغلت قضايا الفساد المالي والإداري الرأي العام الأردني، وكانت أهم هذه القضايا ما أشار إليه الفريق طارق علاء الدين حيث قال في مقابلة له مع علي محافظة، من حيث إن السكرتير الأوّل في السفارة الهندية في عمان قد ذكر أن ثمّة حالة فساد أحاطت بموضوع إحالة طريق الأزرق– الجفر على الشركة الهنديةSom Datt and MMIC التي أثيرت في مجلس النواب الهندي، حيث أجاب رئيس وزراء الهند آنذاك راجيف غاندي أن الحكومة الأردنية هي التي أصرت على الشركة المذكورة، مع أن شركات هندية أخرى تقدمت بعروض أفضل وأقل كلفة. ونشرت إحدى الصحف الهندية أن الشركة التي أحيل إليها العطاء دفعت 28 مليون دولار كرشوة مقابل إحالة العطاء عليها[4].

1- نائل حسني أبو فرحة (2010)، «الإدارة والإطار المؤسسي في التقليل من الفساد ودور الأجهزة الرقابية في محاربته وتجفيف منابعه»، مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص29-28.

2- صحيفة الرأي 2013/6/30.

3- ww.alriyadh.com/2004/10/28/article/2706.html

4- د. علي محافظة (2001). الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن 1999-1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص90 (حديث الفريق المتقاعد طارق علاء الدين في منزله بعمان للمؤلف في 1996/10/3؛

ومن قضايا الفساد ما تولت اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني التعاطي معها، حيث قدمت تقريرها إلى المجلس في جلسة سريّة عقدت في 1999/3/30، وقد صُنفّت هذه القضايا في خمس مجموعات، هي:

الأولى: مشروع إسكان (أبو نصير) قرب العاصمة، وبيع احتياطات المملكة من الذهب، ومشروع بناء سجن سواقا، وكفالات مشروع الخط الحديدي الحجازي وشركة كاولي، ومشروع مدينة الجبيهة الترويحية، وعطاءات شراء اللحوم الطازجة المستوردة، وشراء الشعير من كل من العراق وسوريه، ومشروع تمديد قناة الملك عبدالله (قناة الغور الشرقية 14.5كم) ومشروع طريق الأزرق- الجفر (المذكورة سابقاً) ، وقضية المواد التموينيّة.

الثانية: نظام السيطرة والتحكم لمديرية الأمن العام، وشراء سيارات أودي Audi لشرطة النجدة ، ومشروع حمامات ماعين، والشركة الأردنية للإنتاج التلفزيوني والإذاعي والسينمائي، ومشروع سد الملك طلال، وشراء قوارب البحر الميت، وحفر الآبار الارتوازيّة، وشراء يخوت العقبة، ومشروع حدائق الملك عبدالله في العاصمة، وتوزيع الوحدات الزراعية في الأغوار، وحساب وزارة التموين في واشنطن، وصندوق التوفير البريدي، ومشروع الأسمدة، ومشروع البوتاس، والقرْضان الفرنسي والياباني الخاصان بتوسيع المقاسم والشبكات الهاتفية وتطويرها، ومشروع جلب المياه من ديرعلا إلى عمان، ومشروع توسيع مصانع الأسمنت، ومنح جوازات سفر أردنية مقابل رشاوي.

الثالثة: القضايا المطروحة أمام ديوان المحاسبة.

الرابعة: القضايا التي هي تحت ولاية المحاكم.

الخامسة: القضايا التي تتولى متابعتها اللجنة المالية في مجلس النواب[1].

وبالرغم من أن عدداً من هذه القضايا قد حفظت أوراقها لعدم قيام الدليل القاطع عليها، إلا أنها دفعت بالدولة الأردنية إلى الإسراع في وضع مجموعة من مشاريع القوانين، وأهمها: مشروع قانون الدفاع لسنة 1990، ومشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة 1990، ومشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة 1990، ومشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء الأردني لسنة 1990، وقانون مؤقت رقم (11) لسنة 1989، وهو قانون محكمة العدل العليا[2].

1- المرجع السابق، ص145-144
صحيفة الرأي الأردنية 1990/1/31، ص1 و 24.
2- صحيفة الرأي 1990/6/3، ص1 و23

ولعل من المناسب الإشارة إلى قانون الكسب غير المشروع رقم 21 لسنة 2014، الذي أقره مجلس الأمة ونشر في الجريدة الرسمية الذي بموجبه تم إلغاء قانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006[1]

وهيئة مكافحة الفساد (2006).

1- Jacc.gov.jo

خاتمة وتوصيات:

تُعدّ المساءلة، إلى جانب التضمينية[1] والشفافية أهم المعايير لتحقيق التنمية الشاملة التي تضم، في جوهر مكوناتها، بناء نظم سياسية تحسن استخدام التدابير الوقائية، وتبني المساءلة التشريعية باعتبارها أولى الآليات المعتمدة لمكافحة الانحراف والفساد، حيث يناط بالبرلمان عملية الرقابة على أعمال الحكومة التي يوكل إليها مراقبة الأفراد، ويكون ذلك عبر الاختصاصات التقليدية للسلطة التشريعية أو بوساطة الآليات الحديثة التي أخذت بها الثورة في مجال الاتصالات أو ما عُرف بالحكومة الالكترونية.

إن الراصد لظاهرة الفساد والإفساد واصل، بالضرورة، إلى الحقائق الآتية:

أولاً: إن الدول التي كانت ترزخ تحت نير الاستعمار، قد انشغلت لفترة طويلة، وبعضها لا يزال مشغولاً، بفكرة التحرر من الاستعمار ومن توابعه وتداعياته واستحقاقاته حتى بعد زواله. وقد أصبح ذلك متقدماً على فكرة بناء دولة حديثة تهتم بقضايا المشاركة السياسية والمساءلة والرقابة والشفافية.

ثانياً: إن أزمة الشرعية وضعف تمتع الأفراد والجماعات بالحريات، تنطلقان من ضعف مؤسستي البرلمان والقضاء وعدم فاعليتهما، وبالتالي عدم قدرتهما على إنتاج السياسات العامّة والإشراف في مجال الرقابة العامة على المال العام.

ثالثاً: شكوى العديد من الدول، ومن بينها معظم الدول العربية إن لم يكن جميعها، من إنشاء «المواطنة» الصحيحة كمبدأ مستقر في الثقافة السياسية الجمعية. وقد شهدنا ظاهرة التناقض بين دساتير هذه الدول وقوانينها وبين الممارسة الفعلية للأنظمة السياسية. حتى أن أجهزة القضاء، قد عانت من ضعف الاستقلالية أو انعدامها، ومن ذلك التدخل السافر في قراراتها واستشراء ظاهرة «الواسطة» حتى بتنا نشهد «قضاء الهواتف» يفعل فعله في المراقبة والمساءلة والمقاضاة.

رابعاً: أصبحت الدولة، التي هي في الأساس كيان قانوني ساميّ مثّل وسيلة فاعلة لتنظيم الحياة داخل المجتمع وحماية أفراده، ووسيلة لفتك السلطة بالفرد، وأصبحت لا تقبل من يعارضها أو يقلل من امتيازاتها. وأصبح الحاكم يستخدم سلطان الدولة لتحقيق أغراضه ومصالحه الخاصّة. وراح «الفقه

1- يقصد بالتضمينية تساوي المواطن والحاكم في الاستفادة من مبدأ المشاركة.

السلطاني» يغيّب العقل الدستوري والسياسي لصالح مشروعية تسلط الحاكم، حتى أن التاريخ قد سجّل اتهام من يعادي السلطة بالزندقة[1].

خامساً: إن النموذج الاقتصادي الذي أقامته «الدولة الغربية» وأخذت به العديد من الأنظمة السياسية الحالية، قد قام على أساس المنافسة ضمن المشاريع الخاصة، بحيث غدت الشركات الكبرى (العابرة للقارات) والصغرى (داخل الدولة) هي المتحكمة بالشأن الاقتصادي وفقاً لما يخدم مصالحها الذاتية، ومن ثمّ انهدام المصلحة العامة. ويكمن الخطر في توافق المصلحة الخاصة لهذه المؤسسات مع مصلحة الأنظمة السياسية.

سادساً: ظهرت طبقة تعرف «بفقهاء السلطان» يستخرجون له ما يتماهى مع إرادته، وذلك مقابل الحصول على بعض المكتسبات والعطايا، الأمر الذي غيّب المساءلة والمراقبة بشكل كبير. وهكذا، استطاعت الأنظمة السياسية أن تخلق للسلطان «مؤسسة» للفقه الدستوري السلطاني، تطلق الفتاوى التي تحرس وجوده، وقد أدّى ذلك إلى محاربة كل رأي ينطلق من مصلحة الوطن، وحُورب أصحابه بتهم شتّى أدّت إلى إخفاض أصواتهم، إن لم يتم تكميمها.

وحتى يمكن الخروج من «أزمة» الفساد هذه لا بد من الاعتراف بالمشكلة وأنها ظاهرة ديناميّة ومركبة في آن واحد. لذا؛ فإن محاربة الفساد ينبغي أن تشمل العديد من الجهات، حتى يتم تقليل التكلفة الاجتماعية لهذه الظاهرة. ويشترط، ابتداءً، وجود إرادة مقترنة بالحس الوطني، ومن ثمّ اعتماد التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية اللازمة، ويكون ذلك من خلال:

1. العمل على تعظيم حس المصلحة العامة، وإفهام أرباب المصلحة الخاصة أن تمسكهم بفرديتهم سيضرّ بهم في نهاية الأمر، وأن مصلحتهم الحقيقية تكمن في المصلحة العامة لا الخاصة.
2. إعادة النظر في خطط التعليم، وعلى وجه الخصوص، التعليم الجامعي وضخ مجموعة القيم الأخلاقية وتعزيزها، والالتفات، بكل جدية، إلى البرامج والمواد التعليمية وتصحيحها لخلق روح المؤسساتية والعدالة.
3. تغليظ العقوبات والتزام الجدية والشفافية في المساءلة والمراقبة.
4. تشجيع حوار الثقافات لمنع نزعة التفرد والوقوف بوجه تغليب المصلحة الفئوية التي تنمي الفساد وتطوره وتشجعه، والأخذ بالنماذج الدولية التي اهتمت بذلك.

1- في هذا السياق انظر إلى: محمد الحموري، (2007)، الأسس المطلوبة لأنظمة المساءلة الفاعلة في الدول العربية، في، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص161-87.

5. كبح جماح التساهل الشعبي الذي يخلق حلقات مفزعة حقيقية من الفساد تتمحور حول توزيع المكاسب على المحاسيب والأقرباء. والعمل على محاربة «الزبائنيّة» و«الواسطة» اللتين تعنيان التدخل والتلاعب بقواعد القانون وتجاوز الأهداف المؤسساتية.
6. ترسيخ ثقافة الدولة الحديثة القائمة على مفهوم دولة القانون، وعدم الاكتفاء بذلك، وإنما الذهاب إلى مفهوم تطوير هذا القانون / بحيث يمكن ضمان توازن المصالح المشروعة داخل الوطن. وهنا يجب العمل بكل جديّة لاستبدال منطق «الريعية» الذي يغذي الفساد، بمبدأ «توسيع الكعكة» الذي سيزيد من ازدهار الدولة وتفضيل معايير الجدارة والكفاءة.
7. توجيه الإعلام للتركيز على تفضيل الشراكة والمصلحة المشتركة، وإدراك أهمية تنمية نظام المعرفة، وإضعاف كل أشكال التطرف وعقلية الغنيمة، وتشجيع الإعلام في سبيل فضح الممارسات الفاسدة والفاسدين، وتعظيم المثل والقيم الدينية والأخلاقية الداعية إلى الأمانة والاستقامة.
8. العمل على خلق الانسجام بين أوضاع الأفراد القانونية والسياسية، وذلك بالالتفات الجدي إلى ترسيخ مفهوم العدالة لتصبح خياراً ضميرياً راسخاً في المعتقد.
9. الخروج من مأزق تحكم «المصطلح» ومن ثمَّ الابتعاد عن البحث عن مبررات الفساد وفضحها، والتركيز على أن المصطلح الفاسد هو أكبر من الفساد نفسه.
10. العمل على فك الارتباط الذي سيطر على العلاقة بين أطراف الفساد، ومكافحة أساليب تبادل المنافع بين الفاسد والمفسد، وذلك بالتصدي لعملية اندماج سلطات الدولة، وخاصة التشريعية والقضائية.
11. تفعيل الاتفاقيات الدولية، مثل: اتفاقية الأمم المتحدة ضد الرشاوى (31/10/2003) التي وقعت في ميريدا في المكسيك، واتفاقية ليما 1977، وجهود البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقرارات المنظمات غير الحكومية (منظمة الشفافية الدولية والانتوساي(Intosai والعربوساي Arab Organization Supreme Audit Institutions المتعثرة بسبب عدم النص

عليها في ميثاق جامعة الدول العربية، ومن ثمّ دعم التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.

12. تعزيز أجهزة الرقابة العليا على الأموال العامة، ونظام محاكم الحسابات لتعمل باستقلال وظيفي وعضوي بعيداً عن الأجهزة التنفيذية المرتبطة بالأنظمة السياسية، وذلك عن طريق إضفاء الشخصية الاعتبارية على أجهزة الرقابة والمحاسبة المركزية.

13. إشراك المواطن والرأي العام في إستراتيجية التصدي للفساد، وذلك من خلال تقوية قدرات الأجهزة الرقابية، ووضع كل اجتهاداتها وعملها أمام المواطنين، وذلك من خلال وضع آليات تعتمد التشاركية ووضع خطط عملية واضحة في ما يخص المراقبة والوقاية من الفساد في كل القطاعات العامة والخارجية، ومن ذلك اعتماد وسائل البرامج والأهداف بكل شفافية وجدّية[1].

14. إقامة المزيد من الندوات والحوارات والتصدي لعناوين، مثل: «قوننة» الفساد، والتعرض إلى تحليل الإحصاءات والأرقام التي ترشح من بعض الدول والعمل على وضع آليات لكشف أسبابها، ومن ثمّ التصدي لمظاهر الفساد التي تنتهي إليها. وكذلك الانتباه إلى أنواع المحاسبة والرقابة مثل المساءلة الإدارية والسياسية والقضائية ومساءلة الرأي العام.

15. عدم الاستسلام لسياسة التخويف التي تمارسها بعض الأنظمة السياسية التي تعتمد في دفاعها عن ممارستها، على وجود ثقل مادي تقتضيه عملية إنشاء أجهزة عليا للرقابة.

16. وضع مدونات تضبط سلوك أجهزة الرقابة، خاصة القضائية منها، سواء في إصدار الأحكام أم ضبط سلوكيات القضاء، أم التغلب على إشكاليات تنفيذ الأحكام الصادرة عنها. ومن ثمّ تعزيز مبدأ استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك كي تتمكن هذه السلطة من حماية النصوص الدستورية التي تأتي غالبا معظّمة للمساءلة والرقابة.

17. يرى أنصار نظرية الاختبار العام أنه يمكن تخفيض الفساد بالتقليل من الفرص

1- كتب في ذلك بالتفصيل :

محمد حركات (2007)، معوقات الرقابة العليا على الأموال العامة ضمن منظومة مكافحة الفساد في أقطار الوطن العربي، في، المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 235-251.

وكذلك إلهام محمد عبد الملك المتوكل، ص 263 وما بعدها.

المتاحة لجني الريع، وذلك بالتحرر الاقتصادي، وبالتقليل من تسلّط الدولة على الاقتصاد من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، وتشجيع نظام المحاسبة، وتقليل أرباح الفساد مقارنة بكُلَفه.

18. زيادة الفرص الاقتصادية أمام القطاع الخاص وتخفيف سلطة القطاع العام في أن يكون المصدر الأساسي للدخل.
19. الدعوة إلى إجراء المزيد من الدراسات حول أسباب الفساد وتقديم الحلول العملية لمواجتها.
20. عدم رفع كلف التزام المواطن بالأنظمة والأوامر الحكوميّة، من حيث المال والوقت اللازم لإنجاز المعاملات أو تصعيب شروطها؛ لأن المواطن، عندئذٍ، سيقارن بين الإنجاز السهل بدفع رشاوى، وبين الإنجاز الصعب الناجم عن الالتزام بالقوانين.
21. تطوير آليات المشروطيّة، بمعنى تقديم حوافز مشجعة للمؤسسات التي لا تظهر فيها حالات فساد، ومعاقبة الأخرى.
22. تأمين حماية قانونية للمال العام المملوك للدولة، وذلك لأن المكليّة العامة لا يمتلكها شخص طبيعي، وعليه فلا بد من أن تحاط بمزيد من الرقابة للحفاظ عليها من العبث الذي يتم بين القابعين على إدارتها[1]. وأن ينص على أن حماية الأموال العامّة يجب أن لا تقتصر على قانون العقوبات، بل يجب أن ينص على ذلك في قوانين خاصة.
23. توسيع رقعة الديمقراطية والمساءلة.
24. الاهتمام بإصلاح الجهاز الإداري واختيار الموظفين الأكفاء والأمناء، والملتزمين بأخلاقيات الوظيفة العامّة.
25. المرونة في التعامل مع المتغيرات الداخلية والدولية والعمل على جذب الاستثمارات الخارجيّة، وهذا يقتضي إقامة مناخات صحيّة لتطمين المستثمرين.
26. الاهتمام بالتعليم والعمل على الاستثمار في الطاقة البشرية.
27. وضع حد للمحسوبيات والواسطة، واعتماد الشفافية في إشغال الوظائف العامّة وإخضاع ذلك إلى عنصر الكفاءة فقط؛ ويكون ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع القيم السلطوية.

1- عبد الرحمن حسين علي علام (د.ت)، الحماية الجنائية لحق الإنسان في بيئة ملائمة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص7. وكذلك اللواء شفيق شوقي واللواء عبد الحميد كمال، (2006)، أساليب التحقيق الجنائي وجمع الأدلة: قضايا الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ص23.

28. الكف عن تحريف المسميات والمصطلحات، الأمر الذي كان يحوّل المفاهيم والقيم ويحرّفها مما كان يسبب ممارسة الفساد دون خوف أو خشية من قانون أو من فرز اجتماعي أو سياسي؛ ومن ثمّ تسمية الأشياء بمسمياتها الصحيحة والدقيقة.

أما الجهات المطلوب منها مكافحة الفساد، فهي:

أ- السلطة التشريعية، ويبدأ ذلك بضمان انتخابات حرّة ونزيهة، تضمن صحة التمثيل النيابي ومشروعيته. وتمكين هذه السلطة من تأدية دورها الرقابي الفاعل تحت حكم القانون. وتأكيد فصل السلطات مما يضمن للسلطة التشريعية من ممارسة هذا الدور عن طريق:

1. السؤال البرلماني، ويتطلب هذا توفير البيانات والوثائق المطلوبة كافة، في أي إجراء تنفيذي لأجهزة الحكومة.
2. طلب المناقشة، وذلك حين تقع حالة اشتباه بوجود فساد.
3. التحقيق والاستجواب، وإعطاء اللجان البرلمانية الصلاحيات اللازمة في الاطّلاع والاستدعاء.
4. طرح الثقة بالحكومة أو بأحد وزرائها.

ب- السلطة التنفيذية التي يجب أن تلتزم بواجباتها، وحماية الحريات، وإتاحة بيئة إعلاميّة حرّة، وضمان التداول السلمي للسلطة.

ت- السلطة القضائية والعمل بكل جدّية وصدق على تأمين استقلال القضاء، ووضوح إجراءاته وتفعيله من حيث توفير الحصانات، وتحييد آليات تعيين القضاة وترقياتهم، وتحديد رواتبهم ومكافآتهم، الأمر الذي يضمن للقضاء مراقبة أداء السلطتين التنفيذية والتشريعية ومحاسبتهما. والحرص على تنفيذ الأحكام، وتأمين حق المراجعة القضائية. كما يجب عدم التمييز في القضاء بين الضعفاء وبين الأقوياء.

ث- منظمات المجتمع المدني، ويتأتّى ذلك من خلال:

1. تحسين نظام المحاسبة الداخلية في كل مؤسسة حكومية عاملة.
2. إنشاء منظمات معنيّة بقضايا المحاسبة والشفافية والنزاهة، وتطوير فاعليتها وقدراتها وصلاحياتها.
3. حثّ السلطة التشريعية على إصدار تشريعات تضمن إشراك منظمات

المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

4. تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني على معرفة كفاءة أداء المؤسسات الإدارية والسياسية وقياسها.

5. تثقيف المواطن بأن الدولة ومؤسساتها إنما أنشئت من أجله. وأن تخصيص الموارد وصرفها إنما جاء ليلبي حاجاته في الوصول إلى مرحلة الرفاهية، وأن الفساد يضعف من تلك الغايات أو بالأحرى يضعف من تلك الحقوق الأساسية.

6. تنظيم الضغط على مؤسسات الدولة الرقابية منها لتفعيل دورها، وتلك التي يحدث فيها الفساد نعرض فضحه وتقليله.

وحتى يتم ذلك لا بد من:

- الضغط من أجل تعزيز أنظمة المساءلة والشفافية.
- تقوية الدور الرقابي للمستفيدين من خدمات المؤسسات الحكوميّة.
- الدفع نحو إقرار ميثاق أخلاقي يُفرض على مؤسسات الدولة كافة.
- حماية مصادر المعلومات وتسهيل وصولها إلى منظمات المجتمع المدني.
- التقليل من ضغوط السلطات الرسمية وتغوّلها[1]. وإطلاق الحريات لمؤسسات المجتمع المدني.

ج- الإعلام، وذلك للدور المهم الذي بدأ الإعلام يلعبه في صياغة قرارات الدول، وتنوير المواطنين بحقوقهم وبمواطن الفساد في حكوماتهم.

1- د. خضر عباس عطوان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد www.nazah.iq/conf7-adm5.pdf

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر العربية:

القرآن الكريم.

معجم:

ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1375هـ ، مادة (جرم).

الصحاح، ج1، ص 383- 383 ، و لسان العرب، ج7 .

خليل الجر (1973)، المعجم العربي الحديث، مكتب لاروس، باريس.

المنجد في اللغة والاعلام (1992)، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة والثلاثون.

منير البعلبكي (2004)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون.

الكتب العربية:

إبراهيم عبدالكريم الغازي (1973)، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الأزهر، بغداد.

أحمد سليم، احمد صقر، أروى حسن، صلاح الغزالي، عامر خياط (2010)، مؤشر الفساد في الأقطار العربية، إشكاليات القياس والمنهجية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد صقر عاشور (2010)، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في، مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، بيروت، الطبعة الأولى.

أحمد محمد المومني(2010)، مفهوم الفساد والشفافية وعلاجه بين الماضي والحاضر، مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 2010/8/5-4.

إسماعيل نوري الربيعي، 2002، التاريخ والهوية: إشكالية الوعي بالخطاب التاريخي المعاصر، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الإمام أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (1986)، تفسير ابن كثير، الجزء الثالث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الأولى.

إمام عبد الفتاح إمام، 1997، الطاغية، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

بيير سلنجر، (2001)، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة والسيطرة على العالم، ترجمة د.حامد فرزات، منشورات دار الكتاب العربي، ط1، دمشق.
تشارلز وولف الابن (1996)، الأسواق أم الحكومات: الاختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير، عمان
جان توشار (1981) تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، العالمية للطباعة، بيروت.
جمال سلامة علي(2007)، كتاب «النظام السياسي والحكومات الديمقراطية.. دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية» الناشر دار النهضة العربية،.
جورد سوروس (2003)، خرافة التفوق الأمريكي، عرضه وحلله أحمد حسن، في كتاب أخبار اليوم، القاهرة، العدد 467 سنة 2004.
جون رولز، نظرية في العدالة: دراسات فلسفية، ترجمة د. ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١١م
خليل الجر (1973)، المعجم العربي الحديث، مكتب لاروس، باريس.
روبرت كلتيجارد، (1994)، السيطرة على الفساد، ترجمة: د. علي حسين حجاج، دار البشير، عمان.
سالم توفيق النجفي (2006)، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة، بيروت، والمعهد السويدي، الإسكندرية، بيروت.
سوزان روز أكرمان (2003)، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الطبعة الأولى، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
سولفيان جون، والكسندر شكولنكوف، (2005). مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.
سيار الجميل (1997)، العولمة الجديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث- بيروت، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة (1998)، بيروت.
شريل باير، (1977)، فخ القروض الخارجية صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، ط1، دار الطليعة، بيروت.
شفيق شوقي وعبد الحميد كمال، (2006)، أساليب التحقيق الجنائي وجمع الأدلة: قضايا الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

صباح ياسين (2006)، عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، في ،الفساد، والحكم الصالح في البلاد العربية، إسماعيل الشطي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المعهد السويدي بالاسكندرية، الطبعة الثانية.

صلاح الدين فهمي محمود، (1996)، الفساد الإداري كمعوّق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض.

صلاح سالم زرنوقة (1999)، تحليل قضايا الفساد في مصر، في، الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتمية الاقتصادية، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

صموئيل كريمر (1975)، من ألواح سومر، ترجمة طه باقر، مكتبة المثنى، بغداد.

صموئيل هانتنغتون (1993)، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، دار الساقي،بيروت.

طالب عوض (2010)، أثر الفساد على النمو الاقتصادي والتنافسية في الأردن، ورقة قُدمت إلى مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 2010/8/5-4.

عبد الأمير الأنباري، (2005)، التعويضات المفروضات المفروضة على العراق، في كتاب (برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الرحمن حسين علي علام (د.ت)، الحماية الجنائية لحق الإنسان في بيئة ملائمة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

عبد الفتاح سليمان ، (2006)، جريمة غسيل الأموال، المفهوم والخصوصية، المادة (1) من نظام مكافحة غسيل الأموال، مصر.

عبدالرحمن بن خلدون، (بلا تاريخ)، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

عبدالعزيز عبدالله، (بلا تاريخ)، الرشوة، دار ا لوطن، عمان.

عبود السراج (1998)، ورقة بعنوان مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية، قدمت في الندوة 41 / أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

عصام سليمان (1989)، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال، بيروت.

عصام نور، (2002)، العولمة والمجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

علي حسين شبكشي (2001)، العولمة نظرية بلا منظر، (د.ن).
علي محافظة (2001). الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن 1999-1989، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
علي هادي حميدي الشكراوي. تعريف النظام السياسي وخصائصه، محاضرة في كلية كلية القانون القسم قسم القانون العام ، جامعة بابل، 2011.
عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داوود (2003)، الفساد والاصلاح: دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
غسان سلامة (1987)، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
فاروق سعد (1988)، تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده، مطبعة الانتصار.
قدري قلعجي (1992)، أمريكا وغطرسة القوّة، دار الشواف للنشر.
كاثرين فوريه (2003)، إدارة المدن بمشاركة سكانها، ترجمة حاتم سلطان، دار الفارابي.
مالك فتحي العمايرة (2010)، الواقع القانوني والتطبيقي لمنظومة النزاهة الوظيفية، في ، مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد، 2010/8/5-4.
مجموعة باحثين (2008)، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، عرض أحمد حسين الشيمي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
مجيد خضوري (1972)، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
محسن حمد الخضيري (2003). غسيل الأموال، مجموعة العربية، القاهرة.
محمد الدوري (2004)، اللعبة انتهت، من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب
محمد بن أبي بكر الرازي (1983)، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت.
محمد سلامة بني هاني (2010)، ورقة بعنوان «السبل الكفيلة لإنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد: نحو إنشاء محكمة متخصصة بمكافحة الفساد، قدمت إلى مؤتمر الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة الأردنية وهيئة مكافحة الفساد.
محمد عبد الوهاب (2002)، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، الطبعة الأولى، دار وائل

للتوزيع والنشر، عمان.
محمد ياسر الخواجة (2007)، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، كلية الآداب، جامعة طنطا.
مصطفى حجازي (2001)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
المنجد في اللغة والاعلام (1992)، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة والثلاثون، ص583.
منصور على ناصيف، (1962)، التاج الجامع للاصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثالث.
منير البعلبكي (2004)، المورد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون.
منير الحمش، (2004)، مؤسستا برتن وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية، في كتاب (الدولة الوطنية وتحديات العولمة)، ط1، دار البحار، دمشق.
موريس عبدالعالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية .2008
نجيب حجوي، (2001)، سياسة التخصيص في المغرب في تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، ط1، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
نقماري سفيان، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، والإداري، من 7-6 مايو 2012، مداخلة بعنوان: الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
هيثم كريم صوان (31/12/2008)، الفساد دائرة في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، بحث مقدم المؤتمر العلمي حول الفساد الذي عقد في قاعة قرطبة، فندق المنصور / بغداد.
وليد قصير، (2007)، أهمية التعليم في مكافحة الفساد وفي العالم العربي: تجذير ثقافة المواطنة والصالح العام والدولة الحديثة، في المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الطبعة الأولى.
وولنغانغ كاسبر (16/1/2006)، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، مركز الدراسات

المستقبلية، سلسلة قضية وتحليل، الإصدار 76.
يوسي شاين (2010). لغة الفساد في إسرائيل، دار أورد يهودا، تل أبيب، عرض عدنان أبو عامر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

دوريات:

إكرام بدر الدين، (1993)،«ظاهرة الفساد السياسي»، مجلة الفكر العربي، معهد الإنتماء العربي، بيروت.

بسام العموش، السياسات الحكومية والشفافية، نحو شفافية أردنية ، المؤتمر الأول لمؤسسات الأرشيف العربي حول الشفافية، إعداد سائدة الكيلالي وباسم سكجها.

جلال معوض، «الفساد السياسي في الدول النامية»، مجلة دراسات عربية، بيروت، السنة، 23، العدد 4، 1987.

حامد عبيد حداد، (2007)، المديونية العراقية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (33)، نيسان.

حسن أبو حمود (2002)، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 2002 .

حنان البيلي، الفساد المؤسسي: سلبيات الأداء ومحاولات الإصلاح، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001.

حيدر إبراهيم، «العولمة وجدل الهوية الثقافية»، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 2، 1999.

زياد عربية ، الفساد، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005، ص2.

سالم توفيق النجفي، «تأثير برنامج الإصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية»» مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 12، العدد الثاني، 1994.

سوليفان جون، (2004)، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الأساس للإصلاح السياسي والاقتصادي، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، العدد10، مايو.

طارق الرئيس وفضل الفضلي، «الوساطة بين الالتزام الاجتماعي والخلل الإداري

في الأجهزة الحكوميّة الكويتيّة: دراسة استطلاعية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 30، العدد 114 (2004) .

عادل سمارة، (1995)، أقطار العالم الثالث والبنك الدولي، مجلة شؤون تنموية، ملتقى الفكر العربي، القدس، العدد(1) نيسان.

عبد الباسط عبد المعطي، «بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية»، المجلة الجنائيّة القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد2، مارس 1985– القاهرة.

عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب، العدالة الجنائية، باب المبحث الأول، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للمملكة العربية السعودية 2008 .

فهمي جدعان، العدل في حدود ديوتطولوجيا عربية، دراسة مجلة تبين، العدد (5) ربيع 2013.

في ذلك ينظر: تيد م.أوهاشي، (1996)، تنسيق المشروعات المملوكة للدولة، ترجمة محمود مصطفى غنيم، مجلة العمل العربية، منظمة العمل العربية، العدد (64)، شباط.

كاترين كوفيلد، سادة الوهم: البنك الدولي وفقر الأمم، عرض شوقي رافع، مجلة العربي، العدد 481، ديسمبر 1998.

محمود عبد الفضيل (2004)، «الفساد وتداعياته في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 307.

مي فريد، «الفساد: رؤية نظرية»، السياسة الدولية، العدد (143)، يناير 2001.

نوار دهام الزبيدي، (2006)، الإجراءات التشريعية لمكافحة الفساد، مجلة المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، العدد2، كانون الثاني.

هانس مارتين وهار الدشومان (2003)، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية / سلسلة عالم المعرفة، العدد38.

الكتاب المقدس:

الكتاب المقدس، الاصحاح، 15: 33.

صُحف:

إبراهيم أنس وآخرون : المعجم الوسيط ،معجم اللغة – ص 484–ط 2 – ج2 – دار إحياء الثرات العربي ،بيروت لبنان، 1973م.

أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي»المعنى والمفهوم»، جريدة الدستور، العدد رقم 16709 – الأحد 19 كانون الثاني 2014م.

إيمان القويغلي في جريدة الوطن 25/2/2003.

جريدة الراية القطرية في 27/10/1998 تحت عنوان: العالم يئن من الفساد: الديمقراطيات الغربية وراء تجذّر الأنظمة الفاسدة، ص 19.

جريدة القبس 14/7/2002. و«الفساد هو العدو الأوّل للتنمية» جريدة الزمن 29/7/2004.

حيدر إبراهيم، «ملاحظات حول الاهتمام بالفساد»، جريدة الراية القطرية، في 6/9/1996.

صحيفة الرأي 3/6/1990، ص1 و23

صحيفة الرأي 30/6/2013

صحيفة الرأي الأردنية 21/3/2010 العدد 14406.

صحيفة الرأي الأردنية 31/1/1990، ص1 و 24.

صحيفة العرب اليوم ووكالة الأبناء الأردنية 24/6/2004.

صحيفة الوطن الجزائرية، 25/5/1999.

صحيفة جيروزاليم بوست 7/8/2008.

صحيفة يديعوت احرنوت، 14/1/2007.

صحيفة الرأي الأردنية 1/9/2014، العدد 16002.

عامر الكبيسي، (2009)، الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، كتاب الرياض (163)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ص71.

فتحية تالحيت، «الفساد: ثمن الإصلاح المضاد»، صحيفة الجزائر الحرة، 9/11/1998.

ناصر عبد الناصر، اناتوميا الفسا 12-12 (دور الإصلاح في قمع الفساد)، أخبار الشرق، ، 15 كانون اول، 2010.

ناصر عبد الناصر، أناتوميا الفساد.... 1 من 12 (الفساد .. التعريف والملامح)، صحيفة البعث، الأحد 6 كاون الثاني، 2002.

وكالة الأنباء الفرنسية، تل أبيب، نقلاً عن صحيفة الرأي الأردنية، العدد رقم 15854،

تاريخ 2014/4/1.
يحيى الكستبان، الفساد والعلاقة مع جريمة غسيل الأموال، مقالة منشورة على الموقع الإخباري اليومي لصحيفة 26 سبتمبر، العدد 1073، الموضوع اقتصاد، الصفحة 16، السبت، يناير، كانون الثاني، 2014 .

مواقع الكترونية:

بليغ بشر، مفهوم غسيل الأموال: مقالة منشورة على موقع طريق النزاهة، تاريخ 4 آب، 2013.
التقرير العالمي للفساد الاقتصادي الصادر عن المنظمة العالمية للشفافية من الموقع www.transparency.org.
ثائر زهير خليل، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.zuheirkalil.com/book/abhath/jar.doc.
الجرائم الانتخابية وأحكامها في التشريع العراقي، إعداد المعهد العراقي لحوار الفكر:
www.hamoudi.org/aabic//dialoque-of-intellenct/12/05/htm
جريدة الحياة: الفساد وغياب التخطيط
http://carnegieendowment.org/2013/04/16 .
جريدة الحياة:http://carnegieendowment.org/2013/04/16/الفساد-وغياب-التخطيط-يقوضان-النمو-الاقتصادي-في-الجزائر/g02b
حسين عبد الله، الفساد الأخلاقي: أسباب وعلاج :
www.albayan.ae/across-the-uae/our-homes/2011-03-12-1.1400664.
رشى عبد الرزاق بدري، (2012)، دراسة حول جريمة الرشوة في الانتخابات العامّة، مؤتمر هيئة النزاهة، بغداد www.nazah.iq/pdf_up/1696/elec-brib.pdf.
ساجة شرفي محمد، الفساد أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته
www.nazah.iq/conf7-adms.pdf
سالم جبران، في المالية الإسرائيلية: فضائح كبرى وحامي الخزينة حراميها، الحوار المتمدن، العدد 1795 في 2007/1/14:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85971
سالم جبران، مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل:
www.ahewar.org/debate/show.art.asp?aid=87037.

صحيفة الصباح، عدد 1433 في 2008/7/6، ص3 :
. www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/in-depth/2003/Iraq/defaulf/stm
عبد الرحمن الحبيب: http://www.al-jazirah.com/2013/201312.9/ar
عبد الرحمن محمد اللاحم / «حقوق الإنسان في السعودية ووهم الخصوصية»، موقع إيلاف، 2004/2/28. www.elahp.com
عبد الواحد الجصاني، الفساد في العراق المحتل جريمة إبادة جماعية على .www.albasrah.net
عبدالله السيد ولد أباه، نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقادها، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلة التفاهم:
http://www.altafahom.net/Article.asp?Id=562
فالح الزين الشيخ ادريس، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة
http://www.alhadag.com/opinions،
مجيد الشرع ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:
www.iraq-sop.net/users/articles/ 116/129588/247.doc
محمد موسى شافي، الحوار المتمدن، العدد 1939، 2007/6/7
namr al kut@yahoo.com .
مركز المستقبل للدراسات والبحوث: www.mesr.net .
وداد العلي، دراسة حول الفساد الإداري والمالي والسياسي. www.yageen.org.
ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.. http://ar.wikipediz.org
ياسر خالد بركات الوائلي، www.mcor.net/www.Iraqgate.net.
ياسر خالد بركات الوائلي، مركز المستقبل للدراسات والبحوث www.mcsr.net
سالم جبران (2006/12/27)، حول الفساد في العالم العربي: السمكة تفسد من الرأس، الحوار المتمدن، العدد 1777.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84464
خضر عباس عطوان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد
www.nazah.iq/conf7-adm5.pdf

تقارير:

تقرير المؤشر العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، عام 2012.

صندوق النقد الدولي (2005)، المشهد الاقتصادي الدولي، ص125.

التقرير العالمي للفساد، إعداد منظمة الشفافية الدولية، للعام 2003.

تقرير معهد الدراسات السياسية الأمريكية IPS،

تقرير مركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام EPS، حزيران 2004، فيليس بينيس، المجموعة الخاصة بالعراق في معهد دراسات السياسة الأمريكية ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام، ودفع الثمن: النفقات المتصاعدة لحرب العراق: الاستنتاجات الأساسية، المستقبل العربي، السنة، 27، العدد 306 (آب 2004) ص115-108.

التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2008، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بابل، ص323.

تقرير مؤشر الفساد عام 2012 .

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2012 .

استطلاع مبادرة الموازنة المفتوحة عام 2010 .

مؤشر مراقبة الإيرادات 2011.

المصادر الأجنبية:

Dictionary:

The Lexicon Webster International Dictionary of The English Language (1978), The English – Language Institute of America, Inc., Vol. I.

Virginia French Allen, & others, (1983) Longman Dictionary of American English, Longman Inc.. New York.

Books:

Ebben, Wouter, de Vall, Albert (2009). Institutions and the Relation between Corruption and Economic Growth, Institute for management Research Radboud University Nijmegen, NiCE Working Paper 09-104, January 2009. .

Heuvel, van den G., 2005, "The Parliamentary Enquiry on Fraud in the Dutch Constuction Industry, Collusion as Concept Between Corruption and State-Corporate Crime", Crime, Law and Social Change, 44 (2).

World Bank, 2004, Governance and Anticorruption (GAC), ongoing research, Washington: World Bank.

Mo, P.H., 2001, .Corruption and Economic Growth., Journal of Comparative Economics.

Huntington, S., 1968, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, New Haven.

Arend Lijphaart, (1996), Democracy in Plural Societies, Yale University Press, New Haven.

Lani Guinier, (1994), The Tyranny of the Majority Free Press, , New York.

Morris Szeftel (1983), Corruption and the Specials Systems in Zambia, Michael Clark, ed, Corruption Causes, Consequences. control, Frances Printer, London.

Kuper, (1987), Political Science and Political Theory, Routldge Kegan Paul, London.

R.C Brooks, (1988), The Nature of Political Corruption, in, Heidhiemer, ed. Political Corruption, New Jersey.

J.B. Manheim, (1976), Corruption, A general View, In, Deje Vu, American Political Problems in Historical Perspective, St. Mantin's Press, New York.

Stanislav Anderski (1968), "Kleptocracy or Corruption as a system of Government", In. The African Predicament: A study in the Pathology of Modernization, ed. By S. Andreski, London, Michael Joseph.

David H. Bayley, "The effects of corruption in a developing nation", The Western Political Quarterly, No.19, December 1966.

- Samuel Huntington (1968), Political Order in Changing Societies, New Haven, CT: Yale University Press.
- Nathaniel H. Left, "Economic development through bureaucratic corruption", American Behavioral Scientist, No8, 1964.

Jong-Sung You (2007), Corruption as injustice, Annual Meeting of the American Political Science Association, August 30th – September 2nd 2007.

Irps.uscd.ed/assets/001/503060.pdf.

J. Andvig, et al, (2000), Research on Coruuption: A Policy Oriented Survey (Chr. Michelsen Institute and Norwegian Institute of Inernational Affairs, pp.9-14.

Joseph S. Nye, "Corruption and political development: A Cost – benefit analysis", American Political Science Review LxII (1967), pp417-427.

Michael Johnston, "The Political Consequences of Corruption: Areassessment", Comparative Politics, No. 18, 1986.

Seumas Miller, Peter Roberts, and Edward Speuce, Corruption and Anti-Corruption: An Applied Philosophical Approach, Upper Saddle River, N. J. Pearson Paretic Hall, 2005.

IMF (1998), Corruption Around the World, IMF Working Paper, Washington.

The Lexicon Webster International Dictionary of The English Language (1978), The English – Language Institute of America, Inc., Vol. I.

Virginia French Allen, & others, (1983) Longman Dictionary of American English, Longman Inc.. New York, p.155.

David M. Chalmers, (1980), Corruption, University of Florida, Encyclopedia Americana Corporation, Vol. 23.

Michael Johnson, "Assessing the progress Anti-Corruption Efforts", Actionable", Indicators of Reform, Nov. 2006.www.sdnphd.org/sdi/issues/governance/governance/johson_dhaka_Paper.pdf.

The Guardian/ March, 2004. www.theGuardian.net.

James Gwartney, Robert :Awson, Economic Freedom & the World, 2005 Annual Report, Vancouver BC. The Fraser Institute, 2005.www.freetheworld.

M. A. Miles, E. F. Feulnex and M. O' Grady (2005), 2005 Index of Economic Freedom, Washington D. C, Heritage Foundation and Dow Jones & Co. 2005. www.freetheworld.

John Stuart Mill: utilitarism filiquarian publishing 2007

Robert Heinl, Nancy Heinl and Michael Heinl (1996), Written in Blood: The Story of The Haitan People, 1492-1995, Lanham University Press of American.

http://ar/wkipedia.org.

Abderrezak, A., (2008), "Foreign Direct Investment In the MENA Region: Is there a colonization Memory Effect?", The Journal of North African Studies, Vol. 13.

World Values Study group, Avbex, MI, Inter University Coasortium and Social Research, 2004.

Inter Press, 24 June, 2003.

Nell King Jr. "Pentagon Questions 1.8 B of Halliburton's Iraq Work," Wall Street Journal, 11/8/2004.

Eamaar.aiforms.com?mod-article&ID=3733.

Press Release, Barlin, Sara Tyler and Jana Kotalik, Berlin, Germany .

Chicago Tribune, 9 June 2003. Financial Times, 14 May 2003,

The big picture: measuring corruption and benchmarking progress in the fight against corruption, Global Corruption Report 2008.

Arab Archives Institute, "Anti-Corruption: The Role of Civil Society in Strengthening Transparency, Amman, 2009.

www.alghad.com/index/php/article/524492.html.

johinanews.net/jonews/cat1/16644.html.

www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=63167.

www.fbmjo.com/14028.

jornews.com/index.php?options=com_countest=view&id=33436&itemid=9.

www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=183879

www.alhayatnews.com/jonews/files=news/281063.html.

www.middle-east-online.com/?id=66730.

www.eamaar.org/?mod=article&ID=4137.

www.nazah.iq/search-webledar/10dock.

www.bna.bh/news/c/92818 (15/3/2012

www.iraqcp.org.

www.adjelfa.info 12/10/2009

www.global_cor_ruptionreport.org

www.warldbank.org/publicsector/anticorruption/datatools.htm.

www.worldbank.org/wbi/governance/data.htm .

www.kantakj.com/media/5143/42403.com.

www.arabiclawyer.org.money-laundry.htm.

http//tqmag.net/body.asp?field=news_arabic/id-1448page_namper=p3 .

www.tomohna.com/vo.showthread.php?t=24524 .

Inter Press, 24 June 2003.

www.bbc.w.uk/arabic/inthepress/2013/04/130419_press_saturday_sar.html.

http://www.justice.gov.il/MojArb/Mankal/OECD/maavak.htm

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/06/130621_israel_rabbai_house_arrest.shtml

www.alalam.ir/news/1436029

www.marebpress.net/articles.php?id=1208.

www.annabaa.org/nanews/68/258.htm

www.alulah.net/culture/10/31096.

Victor Davis Hanson, "Middle East Tragedies," 31 July, 2004, www.nationalreview.com

www.globalcoruptionreport.org

www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/in-depth/2003/Iraq/defaulf/stm

ww.alriyadh.com/2004/10/28/article/2706.html

www.image.guardian.co.u.k/sysfiles/politics/documents/2006/10/27/PJ5_39AYMoU sep1985.pdf.

www.almutmar.com/indexphp?id=20079705.

www.alulah.net/culrure/0/31096

www.alegq.com/2011/04/01/article_52/4/0.html.

Jacc.gov.jo

الملاحق

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية
التقرير السنوي

السنة المالية ٢٠١٠

هذا التقرير السنوي من إعداد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية (INT) وهو يغطي السنة المالية ١ (٢٠١٠ يوليو/تموز ٣٠ – ٢٠٠٩ يونيو/حزيران) ٢٠١٠ وهو وثيقة معلنة تغطي التحقيقات التي قامت بها مجموعة البنك الدولي والعقوبات التي أوقعتها، وذلك حسبما تقتضيه تعليمات مجلس المديرين التنفيذيين

من رئيس البنك الدولي

ثابرت مجموعة البنك الدولي في هذه السنة على مساندة المتعاملين معها من بين البلدان النامية، وذلك مع خروج الاقتصاد العالمي من أزمته على نحو بطيء. وفي مواجهة فترة من الاحتمالات المجهولة والنمو المتباين، تقوم مجموعة البنك الدولي بتقديم المساعدة لمن هم الأشد حاجة إليها، وزرع بذور النمو والفرص في المستقبل من خلال الاستثمار في القطاعات الرئيسة. ففي السنة المالية ٢٠١٠ ، قدّمت مجموعة البنك الدولي ارتباطات بلغت رقماً قياسياً عند مستوى ٧٢,٩مليار دولار أمريكي من :القروض، والمنح، والاستثمارات في اكتتابات في أسهم رأسمال، والضمانات . ومنذ بداية الأزمة، صعّدت المجموعة كثيراً ما تقدمه من تمويل بغية تخفيف الوطأة على من هم الأشد فقراً والاستثمار في ما يدفع عجلة النمو الاقتصادي طويل الأمد . وأقرّت البلدان المساهمة في مؤسسات مجموعة البنك الدولي هذه الجهود، وصادقت على أول زيادة كبيرة في رأس مال البنك الدولي منذ أكثر من عشرين سنة .ولكن يأتي مع هذه المساندة المزيد من المسؤولية في التأكد من إتباع أعلى المساءلة والشفافية في قيام مجموعة البنك الدولي بإتاحة الموارد المالية والفنية.

ومع قيام المجموعة بزيادة عملياتها، يجب أن تواصل تطمين الجهات المانحة لها والحكومات المتعاملة معها من بأنها ترعى بكل مسؤولية الموارد المالية الشحيحة المخصصة لأغراض التنمية. وفي إطار العمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية المعنية، يمكن للحوكمة المعتمدة في مجموعة البنك الدولي وجهودها في مكافحة الفساد المساعدة في إنعاش ثقة الجماهير العامة في المؤسسات والأسواق المالية.

يؤدي دوام الاحتيال والفساد إلى تقويض عملية التنمية في البلدان التي تعاني منهما، وهما يعرضان آفاق نموها للخطر .ويتضح من الخبرة العملية أن اتساق تطبيق الإجراءات الوقائية وتحسين الشفافية يؤدي إلى تخفيض سبل الاحتيال والفساد . فاستراتيجية الحوكمة ومكافحة الفساد التي اعتمدتها مجموعة البنك الدولي تتسم بنهج قصير وطويل الأمد معاً .ففي الأمد القصير، تقوم المجموعة حالياً بوضع إجراءات نزاهة وقائية تستهدف حماية مشروعات البنك الدولي. وفي الأمد الطويل، تسعى المجموعة إلى التأكد من أن تلك الإجراءات الوقائية تؤدي إلى بناء قدرات الحوكمة ومكافحة الفساد وتدعيم المؤسسات في البلدان المتعاملة معها، مع بقاء الحكومات منخرطة في هذه الجهود.

في السنة الماضية، تم إعلان التزام مجموعة البنك الدولي بتحقيق نظام عقوبات دولية فعالة

يؤدي إلى حرمان الشركات التي تنتهك القوانين من التعامل مع المؤسسات الأخرى، إضافة إلى مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

وفي أبريل/نيسان، أوفت المجموعة بتعهدها، ووقعت اتفاقاً رائداً يقضي بحرمان الشركات المخالفة من التعامل مع أربعة من بنوك التنمية الإقليمية متعددة الأطراف .فهذه الاتفاقية تبعث رسالة قوية وهي :من يغش أو يسرق من إحدى المؤسسات الموقعة على هذه الاتفاقية تعاقبه هذه المؤسسات كافة.

وفي العقد الماضي من السنوات، قامت بنوك التنمية متعددة الأطراف معاً بحرمان أكثر من ١١٠٠ شركة وجهة محتالة وفاسدة من التعامل معها .فهذه الاتفاقية تعزز كثيراً القدرة على المكافحة المشتركة ضد الاحتيال والفساد .كما تتيح حافزاً للشركات لكي تقوم بتنظيف عملياتها. وهي أيضاً تبرز للجهات المانحة وللبلدان المتلقية للمساعدات ضرورة إنفاق كل دولار من المساعدات بهدف التغلب على الفقر.الدولي، الصادرة في٢٠

وفي السنة المالية ٢٠١٠ ، أدى العمل الاستثنائي الذي قام به موظفو مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية والجهود التي بذلوها إلى إنجاز ١١٧ تحقيقاً .وَحَرم البنك الدولي ٤٥ شركة وجهة – شاملة: شركات متعددة الجنسيات، وأفراداً، ومنظمات غير حكومية – من التعامل معه .كما حوّل المكتب نتائج ٣٢ تحقيقاً إلى حكومات وهيئات مكافحة الفساد، لكي يصبح بإمكان السلطات تنفيذ القوانين على الصعيد المحلي أن تجلب أمام العدالة أولئك الذين يسرقون من الفقراء .وبعد تنفيذ التوصيات الثماني عشرة كافة التي وردت في تقرير لجنة فولكر، قام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بوضع إطار استراتيجي من أجل ترسيخ فعالية التحقيقات.

وبالاستفادة من – والبناء على– ما تم إحرازه من تقدم، ستمضي مجموعة البنك الدولي قُدُماً في تدعيم الحوكمة وجهود مكافحة الفساد .كما ستتيح المزيد من الموارد في سبيل الوقاية من الاحتيال والفساد ومنع حدوثهما.

كما أن وحدة الخدمات الوقائية تحرز حالياً تقدماً جيداً في تحويل نتائج التحقيقات إلى نصائح ومشورة عملية بشأن كيفية منع الفساد والوقاية منه، مع تدريب حوالي ١٢٠٠ شخص في السنة المالية ٢٠١٠ على أنشطة الوقاية، كتحديد الشبهات في عمليات التوريدات وإدارة المخاطر التي تواجه النزاهة في مشروعات التنمية .كما ستلاحق مجموعة البنك الدولي الشركات والجهات والأفراد من مقترفي الفساد، وتعمل مع المجتمع الدولي على محاسبتهم واسترجاع الأصول التي قاموا بسرقتها .كما ستقوم المجموعة بصقل وتطوير أفضل الآليات لردع الاحتيال والفساد بينما

تحقق الجهود التقليدية التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي المزيد من النتائج، فهي تمضي إلى الأمام في مجالات جديدة .وتحتاج إلى قرارات يتم التفاوض عليها بموجب أنظمة تسمح لها بملاحقة الشركات المخالفة . وتستمر في مساعدة التحقيقات بُغْية الوصول إلى المعلومات المالية التي هي في حوزة المؤسسات التجارية التي تتعامل مع الموارد المالية من البنك الدولي.

ومن شأن إصلاح القروض لأغراض الاستثمار : تحسين تركيز عمل مجموعة البنك الدولي على تحقيق النتائج، وزيادة سرعة الإنجاز، وتدعيم إدارة المخاطر. كما تقوم مجموعة البنك الدولي حالياً باعتماد مجموعة إصلاحات لعملياتها من شأنها أن تعزز في المجموعة :الفعالية، والمساءلة، والشفافية، والقدرة بكفاءة على تقديم الموارد المالية والفنية للبلدان المتعاملة معها. والاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب آخذ في الظهور حالياً، حيث أصبحت البلدان النامية والبلدان الصاعدة مصادر الطلب المتزايد قوة .ولذلك، يجب على تعددية الأطراف بشكلها الحديث أن تعامل تلك البلدان باعتبارها من اللاعبين الرئيسيين. ومجموعة البنك الدولي أخذت تغيّر ذاتها بما يعكس هذا الواقع الجديد، وبما يمكنها من تحسين مساعدتها للبلدان والجهات المتعاملة معها.

ويتطلب هذا التغير :التعلّم من الماضي، وتقييم الحاضر، وتوقع الأحداث في المستقبل .ولكن الركيزة الرئيسة لعمل المجموعة ستبقى على حالها :الالتزام غير المتردد في دعم النزاهة والتصدّي للفساد. لما له من أهميّة في تدعيم عملية التنمية .فالتغلب على الفقر يحتاج إلى الحوكمة الجيدة والمؤسسات الجيدة مثل حاجته إلى الموارد. أود شكر كافة شركاء مجموعة البنك الدولي في مكافحة الفساد.

كما أود خصوصاً تقدير الرجال والنساء الذين يقومون بشجاعة بتقديم الشواهد والأدلة لمكتب نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون النزاهة المؤسسية وللعديد من المسؤولين في مختلف مناطق العالم وبلدانه ممن يعملون معنا على كشف الاحتيال والفساد – وغالباً يكون ذلك منطوياً على مخاطر شخصية كبيرة .فمجموعة البنك الدولي تلتزم بمساندتهم ومساندة كل من يقف مدافعاً عن النزاهة والحوكمة الجيدة .وختاماً، أود شكر لينارد ماكارثي نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية على عمله الدؤوب والقيادة النموذجية التي أداها في السنة الماضيةيوليو/ت

روبرت ب .زوليك رئيس البنك الدولي

شكر وتقدير

تستهدف رسالة مجموعة البنك الدولي في ما يتعلق بالنزاهة اكتشاف المخالفات والتحقيق فيها وإيقاع العقوبات بشأنها ومنعها والوقاية منها . وتعدّ نزاهة المشروعات من بين الأمور الرئيسة في أية مهمة تنمية، علماً بأن النتائج التي تحققت في السنتين الماضيتين تحكي الكثير عن التزام البنك الدولي بتصحيح الأمور .ومن المتوقع أن تكون السنتان القادمتان أكثر تحدياتٍ– ومكافآتٍ. يتوافق العدد الكبير من الأشخاص الذين ينبغي توجيه الشكر لهم مع إنجازات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في السنة المالية المنصرمة هذه .فما قدموه من مشورة ونصح وما قاموا به من عمل دؤوب سهّل التصدي للعديد من التحديات التي أدرجها التقرير السنوي عن السنة الماضية، والإسهام على نحو أكبر من السابق بأجندة مجموعة البنك الدولي الخاصة بالحوكمة ومكافحة الفساد، والتصدي للعديد من المشكلات قبل نشوئها. ونتوجه بالشكر لكل من :رئيس مجموعة البنك الدولي وكبار مديريها على ما اتسموا به من روح القيادة وما قدموه من إرشاد، ولرئيس وأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، ولأعضاء لجنة المراجعة والهيئة الاستشارية المستقلة على ما أتاحوه من إشراف ومشورة، ولهيئة العقوبات والموظفين المعنيين بالتقييم والإيقاف الذين يحكمون على جدارة تطبيق العقوبات التي يفرضها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، والشكر أيضاً للذين تقدموا بشكاوى وأتاحوا المعلومات للمكتب عن حوادث الاحتيال والفساد، فهم على ما قاموا به ساعدوا البنك الدولي في جهوده لمنع الاحتيال والفساد والوقاية منهما.

كما أود شكر موظفي مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية كافة فهم يستحقون التقدير الخاص على التزامهم المستمر.موز. ٢٠٠٤

لينارد ف .ماكارثي

نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية

البنك الدولي

من رئيس البنك الدولي

تعدّ كل سنة فرصة من فرص التحسين عمّا كان عليه الوضع في السنة الماضية، وأداء مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في هذه السنة شهادة على ذلك، ففي السنة المالية٢٠١٠ ، تدبّر المكتب أمور حِملاً من القضايا غطى ٨٤ بلداً و ٢٦٠ مشروعاً، وكل ذلك بينما كان ينجز تحقيقات قبل مواعيدها المستهدفة .ونتيجة لما قام به المكتب من تحقيقات، قامت مجموعة البنك الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ بحرمان ٤٥ شركة وشخصاً ومنظمة غير حكومية من التعامل معها، مما منع كل أولئك من المشاركة في المستقبل في مشروعات تمولها مجموعة البنك الدولي لمدد مختلفة .وحوّلت نتائج ٣٢تحقيقاً إلى حكومات وهيئات لمكافحة الفساد لكي تتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وإجراء تحقيقاتها الجنائية الخاصة بها بغية تحديد ما إذا تم خرق قوانين كل من البلدان المعنية .وقام موظفو مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بتدريب حوالي ١٢٠٠ شخص على أنشطة منع ووقاية كتحديد الشبهات التي تشير إلى خروقات في أنشطة التوريدات، وفي إدارة المخاطر المتعلقة بالنزاهة في مشروعات التنمية.

النزاهة هي: التطمين بأن أموال مجموعة البنك الدولي تذهب نحو تشجيع التنمية وتقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. الثقة في أن مجموعة البنك الدولي يمكنها مساعدة البلدان والجهات المتعاملة معها في حماية المشروعات من الاحتيال والفساد. مساعدة البلدان والجهات المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي في تدعيم الحوكمة ومكافحة الفساد في تلك البلدان والجهات.

سكوت والاس / البنك

هذه النتائج هي حصيلة الإجراءات الاستراتيجية التي تم اتخاذها في السنتين الماضيتين: إنجاز القضايا القديمة المتراكمة في الآونة الأخيرة سهّل للمحققين في مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية التركيز على القضايا عالية الأثر والأولوية، والتنفيذ التام للتوصيات التي وضعتها لجنة فولكر التي أرست أساس تعزيز وظيفة المنع والوقاية التي يقوم بها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، ومن ثم نظام العقوبات الأكثر قوة ونشاطاً الذي عجّل قدرة مجموعة البنك الدولي على مساءلة الفاسدين من بين الجهات والأشخاص عمّا ارتكبوه من مخالفات وخروقات. لاحظ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية ازدياد المبادرات التي تقوم بها بلدان متعاملة مع مجموعة البنك الدولي بغية التصدي للاحتيال والفساد. وبالاستفادة من هذا الزخم، يواصل المكتب عمله في مختلف القطاعات والمناطق، وكل ذلك في إطار إشراك كل من : القطاع الخاص، والسلطات في البلدان المعنية، ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف .وتشمل المبادرات المشتركة من السنة المالية ٢٠١٠ ما يأتي:

● اتفاقية حرمان مشترك شكّلت أحد المعالم وقعت عليه خمسة بنوك تنمية متعددة الأطراف في ٩ أبريل/نيسان ٢٠١٠ ، وهي تنص على أن تعاقب الهيئات الموقعة على الاتفاقية الجهات التي يحرمها أحد البنوك من التعامل معه على سوء السلوك نفسه .فهذه الاتفاقية تزيد من فعالية العقوبات وتبرز قدرة مجموعة البنك الدولي على تحقيق الاتفاق في الرأي في بيئة متعددة الأطراف.

● استعراضاً للطرق الدولية قام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بتجريبه، استجابة لما تم اكتسابه من بصيرة في العديد من السنوات من التحقيقات، وهو يبرز أن قطاع النقل معرّض على نحو خاص لمخاطر الاحتيال والفساد. ● استعراضاً لمشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في أفريقيا بغية منع – والوقاية من – المخاطر يوصي بكيف يمكن لمجموعة البنك الدولي مواصلة تمويل نموذج البرامج الواسع الاستخدام هذا مع تخفيض المخاطر. كما حقق مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية نجاحاً واضحاً باستخدام التسوية المتفاوض عليها كوسيلة لحل القضايا على نحو سريع، مع إبعاد الجهات الفاسدة من التعامل مع مجموعة البنك الدولي، وتشجيع شركات أخرى على التقدّم للتعامل مع المجموعة .وجرى اختبار هذه الآلية لأول مرة في يوليو/تموز ٢٠٠٩ ، مما أسفر عن امتناع شركة Siemens AG طوعياً عن تقديم عطاء والارتباط بدفع مبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لمساندة أنشطة مكافحة الفساد .وفي أبريل/نيسان ٢٠١٠، قامت مجموعة البنك الدولي بحرمان شركة النشر البريطانية Macmillan Limited من التعامل معها لمدة ست سنوات، عقب اعترافها بدفع رشوة سعياً إلى الحصول على عقد.

ويتضح من دراسات الحالات التي أجراها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية وجود نطاق واسع وكثير من التعقيد حين يتعلق الأمر بخطط الاحتيال والفساد التي تؤثر في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي. وفي ضوء ازدياد القروض من مجموعة البنك الدولي، من الواضح أهمية وملاءمة العمل الذي يقوم به مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في مكافحة الفساد.

يواصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تسجيل أكثر القضايا في قطاعي النقل والصحة والتغذية والسكان، وهما قطاعان مهمان بالنسبة لعملية التنمية.

لتعزيز فعالية عمل مجموعة البنك الدولي في هذين القطاعين، قام مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بتجريب أول استعراض دولي لقطاع الطرق، وهو يفحص ويقيّم مخاطر حدوث الاحتيال والفساد ويوصي بإجراءات منع ووقاية. كما يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية حالياً باستعراض لمخاطر النظام في مشروعات قطاع الصحة بغية مساعدة الموظفين المعنيين بالعمليات في تحسين فهم الاحتيال والفساد والاستجابة لهما.

النسبة المئوية للقضايا التي فتحت حسب المناطق في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠

القطاع	السنة المالية 09	السنة المالية 10
الزراعي والريفي	10	23
سياسات الاقتصاد	1	0
التعليم	13	24
الطاقة والتعدين	8	11
البيئة	8	4
المالي وتنمية القطاع الخاص	3	9
تكنولوجيا المعلومات/الاتصالات العالمية	2	1
الصحة والتغذية والسكان	30	26
غير القطاعات	5	10
إدارة القطاع العام	10	7
التنمية الاجتماعية	0	8

الحماية الاجتماعية	4	5
النقل	27	38
التنمية الحضرية	5	10
المياه	12	18
المجموع	138	194

فتح مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية معظم القضايا في منطقة أفريقيا في السنة المالية ٢٠١٠، وهي المنطقة التي كان لها لمجموعة البنك الدولي فيها أكبر حافظة مشروعات في السنة المالية ٢٠١٠بلغت قيمتها ٣٣,٩ مليار دولار أمريكي.

عدد القضايا التي يفتحها مكتب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في منطقة من المناطق لا يرتبط مباشرة بكبر وازدياد مخاطر الاحتيال والفساد بل يدل ذلك على المنطقة التي ورد منها أكبر عدد من الإبلاغات على مزاعم حدوث احتيال وفساد. بما يعكس بالتالي المكان الذي كان فيه أكبر نشاط بالنسبة لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسيية على مدى السنين.

حين يكون ذلك ممكناً. يعتمد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية نهجاً عالمياً شاملاً. بشأن التصدي للاحتيال والفساد. وذلك لكي تسفر النواتج الإيجابية عن أثر واسع الانتشار. فالاتفاقية الجديدة بشأن الحرمان المشترك نمنع الشكرات التي تحرمها مجموعة البنك الدولي من التعامل معها من السعي للتعامل مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى كما أن شبكة اصطياد الفساد تربط بين السلطات المعنية بذلك في مختلف مناطق وبلدان العالم.

نت أجل تحسين التصدي لمخاطر الاحتيال والفساد في إفريقيا. وضع البنك الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في خط المواجهة بغية استعراض مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية. وهذه طريقة واسعة الاستخدام من أجل وضع تصاميم وتنفيذ المشروعات في لك المنطقة. كما قام برعاية حلقة عمل خاصة بالمراجعة والتدقيق القضائي لحوالي ١٠٠ موظف حكومي في كينيا. بما في ذلك: اللجنة الكينية لمكافحة الفساد. ومكتب المراجعة والتدقيق الوطني وهذا ما سيعزز قمرات المراجعة والتدقيق الطويل الأمد في ذلك البلد.

شرق آسيا والمحطي الهادئ

السنة المالية ٠٩ ١٧٪

السنة المالية ٠٨ ١٩٪

السنة المالية ٠٧ ٣٢٪

السنة المالية ٠٦ ٢٧٪

جنوب آسيا

السنة المالية ١٠ ١٩٪

السنة المالية ٠٩ ٢٥٪

السنة المالية ٠٨ ٣٨٪

السنة المالية ٠٧ ١٢٪

السنة المالية ٠٦ ٢٧٪

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السنة المالية ١٠ ٩٪

السنة المالية ٠٩ ٥٪

السنة المالية ٠٨ ٧٪

السنة المالية ٠٧ ٦٪

السنة المالية ٠٦ ٤٪

أوروبا وآسيا الوسطى

السنة المالية ١٠ ١٥٪

السنة المالية ٠٩ ٢٠٪

السنة المالية ٠٨ ٩٪

السنة المالية ٠٧ ١٦٪

السنة المالية ٠٦ ١٧٪

إفريقيا

السنة المالية ١٠ ٣٠٪

السنة المالية ٠٩ ٢٦٪

السنة المالية ٠٨ ٢٠٪

السنة المالية ٠٧ ٢٨٪

السنة المالية ٠٦ ١٧٪

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

السنة المالية ١٠ ١٣٪

السنة المالية ٠٩ ٧٪

السنة المالية ٠٨ ٧٪

السنة المالية ٠٧ ٦ ٪

السنة المالية ٠٦ ٨ ٪

إبعاد المخالفات عن القطاع الخاص

حين يتعلق الأمر بالاحتيال والفساد اللذين يؤثران في أنشطة تمولها مجموعة البنك الدولي، فإن المقترفين أكبر عدد من حوادث الاحتيال والفساد هم من خارج مجموعة البنك الدولي. ولهذا السبب، يُعّد كسب مساندة وتأييد أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين – مثل القطاع الخاص – بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح عمل مجموعة البنك الدولي المعني بمكافحة الفساد في الأمد الطويل .وتواصل المجموعة تعزيز إجراءات عملها بغية زيادة فعالية التصدي لمخاطر وقوع الاحتيال والفساد، ولكن في النهاية يجب أن تأتي الرغبة في إدامة نظافة أنشطة الأعمال من القطاع الخاص نفسه .ومن خلال مساندة المبادرات المؤسسية الحالية لمكافحة الفساد وزيادة حوافز الالتزام بالنسبة للشركات غير الملتزمة، يمكن لمجموعة البنك الدولي تمهيد السبيل أمام مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

قضية ماكميلان ليميتد تمهد الطريق للتسويات المتفاوض عليها

منذ العام ١٩٩٩ ، استخدمت مجموعة البنك الدولي أسلوب الحرمان من التعامل بغية حماية أموالها، وكطريقة لمحاسبة الشركات المحتالة أو الفاسدة.

فالإعلان عن الحرمان يمنع الشركات الممكن أن تحيد عن السبيل القويم من المشاركة في مشروعات مجموعة البنك الدولي، مما يزيد فرص التنافس المنصف بين أصحاب العطاءات ويحمي أموال المجموعة من إساءة استخدامها. وبدءاً من العام ٢٠٠٩، شرعت مجموعة البنك الدولي في استخدام التسويات المتفاوض عليها باعتبارها وسيلة لحل القضايا على نحو سريع، مما يبعد الشركات الفاسدة عن المشروعات التي يساندها البنك الدولي، ويشجع الشركات الأخرى على الاعتراف بسوء سلوكها بأسرع من المتوقع .فمن خلال البناء على النجاح الأولي الذي حققته المجموعة في التفاوض على تسويات التحقيقات، ستقوم في السنة المالية القادمة بتضمين هذه الآلية واعتمادها رسمياً في نظام العقوبات المعني.

في ٣٠ أبريل ٢٠١٠، حرمت مجموعة البنك الدولي شركة الطباعة والنشر البريطانية ماكميلان ليميتد من التعامل معها لمد ست سنوات. وكان هذا الحرمان في إطار تسوية متفاوض عليها أعقبت اعتراف هذه الشركة بأنها دفعت رشاوى سعياً إلى الفوز بعقد في جنوب السودان. وكانت هذه الشركة من الموردين الرئيسين للمطبوعات التعليمية بالنسبة للمشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فهي فازت بعقود فاقت قيمتها ٣٥ مليون دولار أمريكي منذ عام١٩٩٩

اشتمل مشروع التعليم المعني هذا على عقد بملايين الدولارات لطباعة كتب مدرسية لمرحلة التعليم الابتدائي .وبناء على معلومات تلقاها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، كشفت التحقيقات التي قام بها المكتب عن شواهد على أن شركة ماكميلان دفعت سلسلة من الرشاوى سعياً إلى التأثير على عملية توريد المطبوعات اللازمة للمشروع، ولذلك لم يتم إرساء العقد عليها. وتعاون مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مع السلطات المعنية، مما عجّل خطى تسوية تحقيقات المكتب كما أبرز التزام مجموعة البنك الدولي بالعمل عن كثب مع الحكومات لملاحقة الفساد الدولي في مكافحة الفساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي. كما ستنفذ هذه الشركة برنامج التزام يقوم بمتابعته طرف ثالث بغية التأكد من كفايته .وتقديراً لاعتراف الشركة في وقت مبكر بسلوكها الفاسد، وافقت مجموعة البنك الدولي على تخفيض مدة الحرمان إلى ست سنوات. تشجيع الشركات على الالتزام واعتماد برامج الالتزام المؤسسي شرطاً للتسوية هو من بين طرق قيام مجموعة البنك الدولي بتشجيع القطاع الخاص على تحمّل المسؤولية تجاه كبح الاحتيال والفساد .ولزيادة تشجيع الشركات على اعتماد برامج التزام دقيق– وأيضاً مستدام –اقترحت مجموعة البنك الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ زيادة استخدام "الحرمان مع الإلغاء المشروط" ، حيث لا يتم إلغاء الحرمان بالنسبة للجهة المحرومة من التعامل معها حتى تقوم بتنفيذ برنامج التزام مناسب. علماً بأن توسيع نطاق استخدام الإلغاء المشروط للعقوبات يثني الشركات عن الرجوع إلى السلوك الخاطئ ويجعلها تصحح سلوكها. الحرمان المشترك يضاعف فعالية العقوبات بفضل الاتفاقية التي شكّلت أحد المعالم التي جرى توقيعها في ٩ أبريل/ نيسان ٢٠١٠ ، لم يعد من الممكن للشركات التي تحرمها مجموعة البنك الدولي من التعامل معها التعامل مع بنوك التنمية المتعددة والأطراف الأخرى MDBs، وبذلك تم إغلاق فجوة مثيرة للمشكلات في برامج التنمية التي تمولها بنوك تنمية متعددة الأطراف .وتنص الاتفاقية على أن الشركات والجهات التي يحرمها أحد بنوك التنمية المتعددة الأطراف ستعاقبها بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى المشاركة في الاتفاقية على سوء التصرف نفسه– اعتماد برامج الالتزام المؤسسي كشرط للتسوية هو من بين طرق قيام مجموعة البنك الدولي بتشجيع القطاع الخاص على تحمّل المسؤولية تجاه كبح الاحتيال والفساد.

كورت كارنمارك / البنك الدولي التقرير السنوي٢٠١٠ ١١ شمل البنوك الموقعة حالياً على الاتفاقية كلاً من :البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للدول الأمريكية، ومجموعة البنك الدولي .وسيحدث التنفيذ التام لهذه

الاتفاقية من جانب كل من البنوك المشاركة فيها في السنة المالية القادمة .وستواصل البنوك المشاركة في هذه الاتفاقية إدارة استراتيجياتها المستقلة الخاصة بمكافحة الفساد، ولكن الحرمان المشترك يسهّل لبنوك التنمية المتعددة الأطراف المعنية تعظيم موارد التحقيقات المحدودة مع زيادة حماية مشروعاتها من الاحتيال والفساد .فهذه الاتفاقية التي استغرق وضعها أكثر من سنتين تبرز نجاح مجموعة البنك الدولي في تحقيق الاتفاق في الرأي فيما بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف بشأن حل المشكلات على نطاق عالمي.

الإفصاح الطوعي عن المعلومات ورفع التقارير عن الذات من أجل زيادة انخراط القطاع الخاص، ينفذ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية برنامج الإفصاح الطوعي عن المعلومات VDP نيابة عن وباسم مجموعة البنك الدولي .وهذا البرنامج مماثل لبرامج جارٍ الاستخدام في مختلف مناطق وبلدان العالم، وهو يشكّل آلية تقوم الشركات من خلالها بتحقيقات داخلية وتكشف عن سوء تصرفها لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، كما تنفذ برامج تشجيع الالتزام المناسبة .وفي مقابل ذلك التعاون التام، تظل الشركات دون ذكر أسمائها وتتفادى ضرر سمعتها نتيجة الحرمان العلني، وقد تواصل التنافس من أجل الحصول على التعاقدات التي تمولها مجموعة البنك الدولي .ويسهّل هذا البرنامج لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إشراك القطاع الخاص بكامله، ولكن على نحو خاص مع استهداف الشركات التي ورّثت مشكلات، وعلى سبيل المثال نتيجة استحواذها على شركات أخرى .وفي السنة المالية ٢٠١١ ، سيتناول مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية كيف يمكنه زيادة الحوافز للشركات لكي تتقدم بالإبلاغ عن قضايا متعلقة بالنزاهة(.أنظر www.worldbank.org/vdp

في إطار إعادة تموضع استراتيجي في السنة المالية ٢٠١٠ ، أدخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إجراءات تقوم من خلالها الشركات التي تعتزم تنظيف أنشطة أعمالها بعرض نواتج تحقيقاتها الداخلية لمجموعة البنك الدولي لاتخاذ ما يناسب من إجراءات .وتبعاً للنواتج ولمستوى تعاون الشركة المعنية، يقرر عند ذلك مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية الخطوات البناءة اللازمة، التي يمكن أن تتضمن الشروع في إجراءات عقابية تأخذ في الاعتبار التعاون الذي أبدته الشركة المعنية.

في إحدى هذه الوقائع في هذه السنة، رفعت شركة ما توصلت إليه من نتائج إلى البنك الدولي بشأن خطة «عاملين مغيبين عن دوامهما» بغية الحصول على المزيد من الموارد المالية بموجب عقد يموله البنك الدولي .كما رفعت تلك الشركة المزيد من الشواهد عن دور مدير وحدة إدارة المشروع

في تقديم فواتير احتيالية .وفي مقابل التعاون الذي أبدته تلك الشركة، سيقرّ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية نطاق التعاون في تطبيق العقوبات وتقرير الإحالة الذي أرسل إلى البلد المعني.

وأكدّ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مجموعة البنك الدولي، على تعزيز قدرات مكافحة الفساد على مستوى البلدان وتدعيم الملاحقة الجزائية للاحتيال والفساد للشراكات الوثيقة التي أقامتها مجموعة البنك الدولي مع السلطات في البلدان مماثلة لأهمية نجاحها في مكافحة الفساد .فسلطات البلدان تساعد في تسوية التحقيقات وهي في وضع جيد يسهّل لها المتابعة بناء على المعلومات التي يحيلها إليها البنك الدولي .فمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية يرسل الإحالات إلى السلطات المعنية في البلد المعني حين تشير الشواهد إلى احتمال أن يكون جرى خرق قوانين البلد المعني العضو في مجموعة البنك الدولي .فالتحقيقات الجنائية– والملاحقات التي تليها – ربما ترسل أقوى رسالة لمن يحتمل أن يقترفوا الاحتيال والفساد بأنه لن يجري التسامح معهم.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، أحال مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية نتائج عمليات استعراض قضائي إلى اللجنة الكينية لمكافحة الفساد .ونتيجة لذلك، فتحت الحكومة الكينية ٣٨ تحقيقاً جنائياً، اثنين منها في انتظار المحاكمة .وبالتصرف بناء على معلومات تلقاها المكتب، أدانت الحكومة النرويجية ثلاثة موظفين سابقين في شركة Norconsult في ما يتعلق برشاوى .كما فتح مكتب المدعي العام الفلسطيني تحقيقاً ولاحق شركة ومالكها بجرم الاحتيال (أنظر الصفحة ٣٤ للاطلاع على قائمة الإحالات التي تمت في السنة المالية ٢٠١٠ . التدريب بغية تدعيم قدرات البلدان أنشأ البنك الدولي في العام ٢٠٠٩ شبكة اصطياد الفساد، التي توسعت في هذه السنة المالية المنصرمة لتشمل ١٢٠ موظفاً معنيين بمكافحة الفساد من ٣١ بلداً .وتقوم هذه الشبكة بمهمة القناة التي تمر عبرها الإحالات من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية ويجري من خلالها تبادل المعلومات، وهي تتيح لأعضائها فرصة تقديم المساندة الفنية لبعضهم بعضاً. كما يتيح مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية التدريب المصمم حسب الحاجات الذي يركز على منع – والوقاية من – الاحتيال والفساد في السياق الفريد في البلد المعني .وتجمع تلك الدورات التدريبية بين أصحاب المصلحة المباشرة المتعددين وتركز على التحديد الدقيق لإجراءات ملموسة من أجل تخفيف مخاطر حدوث الاحتيال والفساد .وجمعت إحدى أنجح دورات التدريب التي نفذها المكتب في السنة المالية المنصرمة ٦٥ موظفاً حكومياً، و ٤٠ مقاولاً واستشارياً،

ومندوبين عن عدة بنوك تنمية متعددة الأطراف في لقاء في منطقة جنوب إفريقيا .واتفق المشاركون على علاجات قصيرة الأمد مثل تعديل معايير تأهيل العقود بغية تعزيز التنافس وتخفيض تقديم عطاءات كاذبة، وإنشاء نظام توريدات عبر شبكة الإنترنت بهدف تحسين إدارة وشفافية العقود. وفي ضوء الانتباه إلى الحلول الطويلة الأمد التي يمكنها تعديل البيئة العامة المعنية، اتفق المشاركون أيضاً على إصلاحات القوانين والسياسات الحالية.

زيادة فعالية أنظمة مجموعة البنك الدولي

استعراض عمليات وضع تصاميم وتنفيذ المشروعات

في العقد الماضي من السنوات، زاد البنك الدولي التركيز على الإقراض لبرامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية CDD بغية تحسين الوصول مباشرة إلى المجتمعات المحلية. وتبلغ قيمة حافظة عمليات برامج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية حوالي ٢ مليار دولار أمريكي في السنة.

وتؤكد تلك المشروعات على :التمكين من أسباب القوة محلياً، والحوكمة التشاركية، والاستقلال الإداري، والمساءلة العامة .فالمسؤولية المباشرة عن– والسيطرة على – القرارات وتوزيعات الموارد تعطى لمنظمات محلية في المجتمع المحلي .ولكن تحقيقات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بيّنت أن تنفيذ مشروعات التنمية المدفوعة باعتبار أن المجتمعات المحلية يمكن أن تواجه تحديات.

ومن بين أهداف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تقديم المشورة المناسبة ووضع التوقيت المناسب للزملاء في الوحدات المعنية بالعمليات لكي يمكّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عملهم .ولذلك، شرع المكتب بتنفيذ استعراض يستهدف منع – والوقاية من – المخاطر يغطي مشروعات التنمية المدفوعة باعتبار المجتمعات المحلية في منطقة أفريقيا .وبناء على النتائج الأولية التي توصل إليها المكتب، اتّضح أن الاعتماد على الحوكمة الذاتية في المجتمعات المحلية وضعف المتابعة وعمليات التقييم خلق العديد من التحديات .علماً بأن المخاطر الرئيسة التي تم تحديدها بالتحليل القضائي تضمّنت :عدم كفاية التزام المجتمعات المحلية، أو الافتقار إلى البراهين، أو فرط تقييم السلع والخدمات التي للشراكات الوثيقة التي أقامتها مجموعة البنك الدولي مع السلطات في البلدان أهمية مماثلة لأهمية نجاحها في مكافحة الفساد التي يتم تقديمها، وازدواجية التمويل من الجهات المانحة.

ويقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية حالياً بوضع التوصيات النهائية بشأن كيفية تدعيم ضوابط النزاهة في إطار الحوكمة العامة لمشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وذلك للتأكد من بقاء المساءلة والنزاهة سليمة في تلك المشروعات.

تطوير أدوات المنع والوقاية لتكميل المبادرات التي اعتمدها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بشأن القطاع الخاص وحكومات البلدان، يستخدم المكتب خبرته في التحقيقات بغية تطوير أدوات تساعد موظفي مجموعة البنك الدولي في تضمين عملهم المزيد من إجراءات المنع والوقاية. ومن أجل الوفاء بالطلب المتزايد على المساندة في هذا المجال، أضاف المكتب إلى جهاز موظفيه في السنة المالية: ٢٠١٠ اختصاصيين في المنع والوقاية، ومحاسبين قضائيين، ومحللين بحثيين.

ويقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بتحقيقات كثيرة في مزاعم تتعلق بمشروعات الطرق، ويتضح من بياناته أن قطاع النقل معرض على نحو خاص لمخاطر حدوث الاحتيال والفساد. ويتلقى هذا القطاع عموماً موارد تمويلية كبيرة من البنك الدولي — في السنة المالية ٢٠١٠ ، وصلت القروض لهذا القطاع ذروة بلغت ٩ مليارات دولار أمريكي، مما يشكّل ١٥ ٪ من مجموع قروض البنك الدولي في هذه السنة .واستجابة لهذه القضية المتكررة، قام المكتب في السنة المالية٢٠١٠ بتجريب استعراض دولي للطرق سلط على نحو متوقع الضوء الكاشف على :التواطؤ بين أصحاب العطاءات، وتقديم وثائق مزورة من أجل التأهل لتقديم عطاءات، وتقديم فواتير بمبالغ أعلى من اللازم بشأن المواد أو توريد مواد أقل من اللازم في أثناء تنفيذ العقود المعنية.

واستناداً إلى التقييم الذي أجراه مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية والمعلومات المتبصّرة المستفادة من تحقيقات بشأن الطرق على مدى سنوات عديدة، يوصي المكتب بأن تكون الحلول التالية أساس إستراتيجية المنع والوقاية:

تصميم أساليب تناسب الأوضاع المعنية من أجل تحليل واستعراض أنماط التواطؤ في العطاءات المرفوعة في مناقصات تشييد الطرق، واعتماد الشهادات من جهات مستقلة بشأن تحديد الأسعار شرطاً مسبقاً، وتوحيد استخدام المعدات والتجهيزات عالية التكنولوجيا من أجل اختبار نوعية مواد إنشاءات الطرق، وتعديل قواعد المناقصات العامة واستخدام التوريدات عن طريق شبكة الإنترنت لمناهضة التواطؤ، وتجربة العطاءات معلومة الحدود القصوى الخاضعة للإشراف المناسب التي من المسموح فيها اعتماد إجراءات المناقصات التنافسية على الصعيد الوطني، وزيادة استخدام الإشراف من جهات مستقلة، وسن التشريعات ضد الاحتكارات وملاحقة القضايا البيّنة.

يعدّ تطوير أدوات المنع والوقاية الخطوة الأولى في تعزيز قدرات مجموعة البنك الدولي على مكافحة الفساد .والأهمّ من ذلك أيضاً أن يركز مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية على كيفية إدماج تلك الأدوات على أفضل وجه في عمليات مجموعة البنك الدولي اليومية .وأسفر التعاون الوثيق مع موظفي المشروعات عن زيادة كبيرة في استخدام قاعدة بيانات صورة مخاطر الشركات في السنة المالية٢٠١٠ وتساعد قاعدة البيانات موظفي مجموعة البنك الدولي في أداء العناية الواجبة بمزيد من الدقة قبل إرساء عقد من العقود، مع التحذير من الشركات التي لدى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية معلومات ذات صلة بها .وفي السنة المالية ٢٠١٠ ، نفذ موظفو المجموعة ٣٠٢٩عملية بحث على قاعدة البيانات، مما أسفر عن تطابق أسماء بنسبة حوالي ٢ ٪ من الأوقات .وتناولت غالبية الاستفسارات شركات قائمة في: أفغانستان، وبنغلاديش، وكازاخستان، والهند. إعادة صياغة السياسات من شأن تكميل أدوات المنع والوقاية بسياسات سليمة أن يضمن إزالة مجموعة البنك الدولي لفرص تأثير الاحتيال والفساد على عمله .وبالاستفادة من توجهات تم تحديدها في أثناء التحقيقات، يقوم المتخصصون بالمنع والوقاية في مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية باستعراض استراتيجيات القطاعات بغية مساعدة موظفي إدارات العمليات في تحديد أين يمكن تحسين تعديلات السياسات بشأن التصدي لمخاطر حدوث الاحتيال والفساد .وفيما يتعلق بنظام العقوبات، يعمل المكتب مع مكتب نائب الرئيس للشؤون القانونية بغية إيضاح القضايا حسب نشوئها – على سبيل المثال كيفية تطبيق الحرمان إذا اضطلعت الشركة المعاقبة بعملية إعادة هيكلة معقدة. تخفيف مخاطر الاحتيال والفساد في التوريدات المؤسسية تنفق مجموعة البنك الدولي حوالي مليار دولار أمريكي في السنة على منتجات وخدمات للوفاء بمتطلباتها الذاتية الداخلية من خلال وحدة التوريدات المؤسسية .ومن أجل تعزيز التنافس المفتوح والشفاف والعالمي في المناقصات للفوز بعقود التوريدات المؤسسية، وتقوم مجموعة البنك الدولي بتنفيذ عمليات استعراض أهلية مورّدي السلع والخدمات .وفي أثناء عملية الاستعراض من ذلك القبيل، يمكن لوحدة المشتريات المؤسسية في مجموعة البنك الدولي أن تطلب من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إجراء تحقيق بشأن جهة توريد يشتبه بأنها انخرطت في سوء تصرف .ومثل النظام المستخدم في معاقبة الشركات المخالفة التي تقدم عطاءات للفوز بعقود تمولها مجموعة البنك الدولي، تستخدم المجموعة النتائج التي يتوصل إليها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية كأساس لحرمان الموردين «غير المتمتعين بروح المسؤولية».

وفي السنة المالية ٢٠١٠ ، أسفرت هذه الخطوات عن إعلان ست شركات غير متمتعة بروح

المسؤولية بالنسبة للاحتيال والتواطؤ في ما يتعلق بمشروع نقل مكاتب وتأثيثها أنظر http:// .go.worldbank.org/C3YIALVBF0

تشجيع النزاهة فيما بين موظفي مجموعة البنك الدولي من المتوقع من موظفي مجموعة البنك الدولي استيفاء معايير نزاهة عالية، ومن خلال التدريب والتواصل شجع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية الإبلاغ عن سوء التصرف واكتشافه ومنعه والوقاية منه .كما أن مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية يعمل مع نظام العدالة الداخلي في البنك الدولي ويطلع الموظفين — سواء في المقر الرئيسي وفي مكاتب المجموعة في البلدان — على التفويض الممنوح له وعلى ما هي حقوقهم وواجباتهم. قد يحدث سوء تصرف من جانب موظفين في مجموعة البنك الدولي، وفي السنة المالية ٢٠١٠فتح مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية ٥٤ قضية تتعلق بمزاعم انخراط موظفين في احتيال وفساد .وتعلق أحد التحقيقات بمزاعم الإفصاح غير المخوّل عن معلومات سرية جداً في مجموعة البنك الدولي، ظهرت في مقال على موقع إعلامي على شبكة الإنترنت.

وأشارت الشواهد القضائية من التحقيقات إلى أن الموظف المعني في البنك الدولي أعطى وثائق ومعلومات إلى المراسل الذي قام بكتابة ذلك المقال .وبناء على النتائج التي توصل إليها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية والشواهد المعززة لها، أنهى البنك الدولي خدمات ذلك الموظف المعني نهاية دائمة .كما تم توجيه توبيخ لموظفين اثنين آخرين في السنة المالية٢٠١٠ . السياسة الجديدة بشأن الإفصاح عن المعلومات تزيد شفافية عمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية للشفافية والمساءلة أهمية ضرورية بالنسبة لمجموعة البنك الدولي لأن الانفتاح يشجع الانخراط مع أصحاب المصلحة المباشرة، الذي يؤدي إلى تحسين عمليات تصميم وتنفيذ المشروعات والسياسات وتدعيم النواتج التنموية. وبالاتساق مع السياسة الجديدة بشأن القدرة على الحصول على المعلومات، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بصقل سياسته الخاصة بالإفصاح عن المعلومات، التي ستهدف إلى تحقيق التوازن المناسب بين ضرورة منح الجمهور العام القدرة على الوصول إلى المعلومات التي في حوزته وبين التزامه باحترام الخصوصية وحماية نزاهة التحقيقات .وفي ما يتعلق بالمعلومات عن التحقيقات، تنشر حالياً مجموعة البنك الدولي نواتج تحقيقاتها ونواتج أحكام الحرمان من التعامل معها أنظر(.www.worldbank) org/integrit المساءلة والإشراف تتمتع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي بالتفويض الخاص بمساعدة مجلس المديرين التنفيذيين في الإشراف واتخاذ القرارات فيما يتعلق بكل من :الأوضاع المالية لمجموعة البنك الدولي، وعمليات إدارة

وتقييم المخاطر، وسياسات رفع التقارير والمحاسبة، وكفاية الحوكمة والضوابط.

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بإطلاع لجنة المراجعة على أساس ربع سنوي على :القضايا التي يمكن أن تشير إلى نقاط ضعف في النظام، والقضايا التي سوف تحال إلى نظام العقوبات، أو التحقيقات التي تنطوي على مخاطر سمعة بالنسبة لمجموعة البنك الدولي .وفي هذه السنة المالية، استفاد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية خصوصاً من إرشادات لجنة المراجعة بشأن وضع اتفاقية الحرمان المشترك، وتعزيز أثر العقوبات، وتحسين إدارة الأداء. كما يستفيد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية من أربع قياديين دوليين في مجال مكافحة الفساد ووضع السياسات وافقوا على عضوية المجلس الاستشاري المستقل في البنك الدولي .IAB وهذا المجلس الجديد يحمي الاستقلالية ويدعم المساءلة في مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والإجراءات وتعاملات المكتب مع مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي .وهو يسدي المشورة لرئيس البنك الدولي ولجنة المراجعة بشأن أداء مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية وتنفيذ توصيات لجنة فولكر ذات الصلة بالنزاهة .ويضم المجلس الاستشاري المستقل أربعة أعضاء هم :بيتر كوستيلو، تشستر كروكر، سيميون مارسيلو، ومارك بيث. في السنة المالية المنصرمة، اعتمد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية على نحو خاص على المشورة من المجلس الاستشاري المستقل بشأن كيفية ردف تحقيقات المكتب على أفضل نحو بوظيفة منع ووقاية معززة، وإجراء عمليات استعراض تفصيلي للتنفيذ تفيد مجموعة البنك الدولي والبلدان المتعاملة معها، والعمل في القطاعات عالية مخاطر حدوث الاحتيال والفساد، وتوحيد قواعد إجراءات التحقيقات.

أنظر دومينيك، http://go.worldbank.org/S262CF3KD

وأثر التسوية مع Siemens AG

اتفقت مجموعة البنك الدولي وشركة Siemens AG في السنة الماضية على تسوية شاملة، وذلك عقب اعتراف هذه الشركة بسوء التصرف في الماضي في أعمالها على الصعيد العالمي وتحقيق قام به البنك الدولي في عملية احتيال انخرطت فيها شركة Simens، وهي الفرع الروسي من شركة Siemens AG في إطار مشروع النقل الداخلي في مدينة موسكو الذي يموله البنك الدولي .وتضمنت التسوية الامتناع الطوعي لمدة سنتين عن تقديم عطاءات ، وفي نوفمبر ٢٠٠٩ تم حرمان شركة Simens من التعامل مع مجموعة البنك الدولي لمدة أربع سنوات.

كان من بين المكونات الرئيسة في المشروع إجراء سلسلة تحسينات على الطريق الدائري الثالث حول موسكو .ولتسهيل تلك التحسينات، قام استشاري بوضع تصاميم نظام سيطرة على حركة المرور بشأن ذلك الطريق، وساعد في إعداد وثائق استدراج العطاءات من أجل إنشاء ذلك النظام.

كان لشركة – Simens التي سعت للفوز بعقد إنشاء نظام السيطرة ذلك على حركة المرور –علاقة منذ مدة طويلة مع الاستشاري الذي وضع تلك التصاميم، وكثيراً ما اتصلت به بشأن أنظمة السيطرة على حركة المرور. ولكن على الرغم من شرط الكشف عن أي تعارض ممكن في المصالح، لم تذكر شركة Simens أبداً هذه العلاقة في عطائها للفوز بعقد إنشاء نظام السيطرة ذلك على حركة المرور.

أظهرت الأشهر الإثنا عشر الأخيرة فعالية الانضباط الطوعي في حرمان الشركات من فرص الأعمال .وتظل تلك التسوية أحد المعالم بالنسبة لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، كما أن المزيج المنظم من عقوبات وإجراءات علاجية أثرى كثيراً النهج الذي اعتمده المكتب بشأن تسوية التحقيقات المعقدة.

خطة الفساد تؤدي إلى ضعف تنفيذ المشروع اكتشف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية خطة فساد في أثناء مرحلة تنفيذ مشروع لإدارة الأراضي يموله البنك الدولي .واستهدف ذلك المشروع تحسين أمن حيازة الأراضي وتشجيع تطوير أسواق متسمة بالكفاءة للأراضي.

ووجد المكتب أن المدير التنفيذي لإحدى الشركات دفع مبالغ غير مشروعة للتأثير على تصرفات موظفين عامين في تنفيذ عدة عقود يمول البنك الدولي تنفيذها .فالشركة دفعت بالتحديد رشاوى لكي تتلقى المدفوعات مقابل الفواتير التي ترفعها، واستخدمت مواد وطرق تشييد دون المستوى المطلوب في تنفيذ ذلك العقد. ولكي تفوز بالعقد المعني، اتصل المدير التنفيذي المذكور بعدة موظفين رسميين في مرحلة تقييم العطاءات، وذلك على نحو منسّق يستهدف الحصول على معلومات منهم وبالتالي يكتسب ميزة غير منصفة على أصحاب العطاءات الآخرين .كما أعطت تلك الشركة معلومات كاذبة عن قدراتها على القيام بالعمليات المطلوبة في العطاءات التي قدّمتها، حيث لم تذكر أنها ستستعين بمتعاقدين من الباطن.

تريفور سامسون / البنك الدولي

أظهرت الأشهر الإثنا عشر الأخيرة فعالية الانضباط الطوعي في حرمان الشركات من فرص الأعمال. ونتيجة لتلك التحقيقات، حرم البنك الدولي الشركة المعنية - Group Cambodia

CADE ومديرها التنفيذي سام سوثياريث وأعلنهما غير مؤهلين لمدة سنتين للفوز بعقود يمولها البنك الدولي. إنهاء عقد موظف كبير مسؤول عن مشروع لأنه طلب رشوة أجرى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تحقيقاً عقب تلقيه مزاعم عن احتيال وفساد في ما يتعلق بمشروع تشييد طريق .ووجد التحقيق أن أحد كبار الموظفين وهو المسؤول عن المشروع المعني طلب رشوة بمبلغ ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي (حوالي ١٢ في المائة من مبلغ العقد المعني) من شركة متعددة الجنسيات .وفي أثناء مقابلات مع المحققين من المكتب، اعترف موظف سابق في الشركة المعنية أن كبير الموظفين المسؤول عن ذلك المشروع طلب رشوة لكي يقوم بإصدار شهادة قبول عمل لصالح الشركة .وكان من المطلوب حصول تلك الشركة على شهادة تصادق على أن الخدمات التي تمت تأديتها بموجب العقد جرى تنفيذها على الوجه الصحيح، وبعد ذلك يمكن للمقاول استلام المبالغ المعنية مقابل العمل الذي جرى إنجازه.

كما كشفت التحقيقات عن أن الموظف الكبير نفسه تورط في احتيال وفساد مع شركة أخرى في أثناء التفاوض على إضافة إلى مشروع إعادة تأهيل بنية أساسية .وأدى ذلك إلى زيادة تكلفة وحدة الأسعار بما زاد على ٢٠٠ ٪ بالنسبة إلى بعض السلع مقارنة بالأسعار المدرجة في إرساء العقد الأصلي.

واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها تحقيقات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية، تم إنهاء عقد عمل ذلك الموظف الحكومي، وسيسعى المكتب إلى فرض عقوبات على كلتا الشركتين لارتكابهما ممارسات احتيال وفساد. سرعة الإبلاغ تسهّل لمشروع طريق رئيسي المضي قُدُماً رغم محاولات التواطؤ يعتبر التواطؤ من بين أصعب أشكال سوء التصرف بالنسبة لتحقيقات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية – ومن أصعبها في الإثبات – لأنه نادراً ما يترك مقترفوه وراءهم وثائق تثبت تورطهم .ولكن في هذا المثال المحدد، لاحظت لجنة تقييم العطاءات التي توخت اليقظة كما لاحظ صاحب عطاء منافس جهر بوجود وثائق عطاءات مشبوهة، وتم على الفور إبلاغ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية .وفي إطار العمل مع موظفي البنك الدولي العاملين في المنطقة المعنية، تمكن المكتب من اتخاذ خطوات أدت إلى منع شركتين متواطئتين من الفوز بعقد بقيمة حوالي ٤٥ مليون دولار أمريكي لتحسين طريق رئيسي.

حين تستخدم أموال مجموعة البنك الدولي في تمويل أحد العقود، يجوز لأصحاب العطاءات المشاركين كافة في المناقصة حضور الاجتماع الذي تقوم فيه لجنة تقييم العطاءات بفض مظاريف العطاءات المغلقة التي جرى تقديمها.

وتستهدف هذه الخطوة تعزيز الشفافية والتنافس المنصف في ما بين الشركات المشاركة في تقديم العطاءات .وحين فضت اللجنة العطاءات في إطار تلك المناقصة المعنية، اكتشفت أن وثائق الضمان المالي بالنسبة لإحدى الشركات متضمّنة في المظروف المغلق الذي يعود إلى شركة أخرى، والعكس بالعكس .وأثار هذا الحدث على الفور شكوك أعضاء اللجنة اللذين قاموا بإعلان عدم أهلية الشركتين المعنيتين . علماً بأن الشركتين اللتين تم إعلان عدم أهليتهما عرضتا أدنى الأسعار، وكان من الممكن لولا ذلك أن تفوزا بالعقد.

توصّل التحقيق الذي قام به مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إلى أن الشركتين تواطأتا في خطة تؤدي إلى فوز إحداهما بالعقد ومن ثم تقوم بالاستعانة بالأخرى كمقاول من الباطن لدى الشركة الأولى .وتبين من استعراض المكتب للوثائق المعنية أن عطائي الشركتين اشتملا على صيغ وتباينات مطابقة في :جداول الكميات، ووثائق ناقصة على نحو مشترك، ومجالات مشتركة من عدم الالتزام بشروط المناقصة .والتقى المعنيون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مع لجنة تقييم العطاءات التي أكدت حادثة وثائق الضمان المالي التي أثارت الشكوك أصلاً ، حيث وجدت وثيقة كل من الشركتين في مظروف الشركة الأخرى عند فض العطاءات. لأنه تم باكراً في دورة المشروع اكتشاف محاولة التواطؤ، أصبح من الممكن المضي في عملية إرساء العقد دون إبطاء يُذكر .يسعى حالياً مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إلى إيقاع العقوبات بحق شركتين متواطئتين، وأحال نتائج تحقيقاته إلى حكومات البلدان التي تقع فيها المقار الرئيسة لهاتين الشركتين.

تؤدي المؤشرات على الخروقات التي لم يتم اكتشافها في أثناء التحقيقات إلى اتخاذ إجراءات تدخلية باكرة لم يرد ذكرها في الشكوى الأولى .فالشبهات لا تتصل دائماً بممارسات جارٍ التحقيق فيها، ولكنها تتيح فعلاً فرصة جيدة للمعنيين من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية للعمل مع موظفي إدارات لعمليات والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي على حل القضايا والمشكلات الممكنة. وفي أثناء التحقيق في قضية إكراه، اكتشف المحققون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إما أن المقاولين كانوا يوردون مواد أدنى نوعية من اللازم، أو أن الموظفين المسؤولين عن التوريدات يقومون بإعداد طلبات كاذبة لتجهيزات طبية لكي يتمكن مقاولون محددون من توريد والتخلص من سلع «غير لازمة» وعمل المعنيون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مع موظفين ميدانيين للمساعدة في وضع إجراءات تخفيف مخاطر حدوث الاحتيال والفساد بشأن ذلك المشروع .وأدى ذلك الجهد التعاوني إلى تحديد تغييرات سريعة وذات كفاءة في تخفيض فرص

العبث في عملية تقديم العطاءات .وتستخدم وزارة الصحة في ذلك البلد المعني حالياً الأسعار الدولية المقارنة لكافة المنتجات التي تقوم بتوريدها .كما تقوم الوزارة على نحو منتظم بعقد مؤتمرات قبل المناقصات، مما يسهل لأصحاب العطاءات إثارة القضايا التي تهمهم في مرحلة باكرة. أخيراً، تعاونت مجموعة البنك الدولي مع الشركاء في التمويل لإجراء تقييم دقيق لقدرات وزارة الصحة المعنية .ونتيجة لذلك، تمكّنت الجهات المانحة المعنية من تقديم المساعدة على جناح السرعة في وضع المواصفات الفنية بشأن:التوريدات، والاحتفاظ بالملفات المعنية، وتنفيذ آليات النظر في الشكاوى.

بيانات التحقيقات

يقسم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية التحقيقات إلى فئتين، تحقيقات خارجية وتحقيقات داخلية .فالتحقيقات الخارجية هي التي تنظر في المزاعم بشأن خمسة أنواع من سوء التصرف : الاحتيال، والفساد، والتواطؤ، والإكراه، والتعويق .وهذه الممارسات الخمس هي التي يمكن أن تفرض مجموعة البنك الدولي بشأنها عقوبات على الجهات المتعاملة معها، وتتم إحالة الشواهد على سوء تصرّف الموظفين الحكوميين عادة إلى سلطات البلدان المعنية من أجل المتابعة. أما التحقيقات الداخلية، فتتناول مزاعم تورط موظفين في مجموعة البنك الدولي في :الاحتيال، والفساد، والتواطؤ، والابتزاز، وإساءة استخدام أموال الصناديق الاستئمانية.

التحقيقات الخارجية

قبول الشكاوى

يجري المعنيون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تقييماً أولياً بغية البت إذا كانت الشكوى المعنية ذات صلة بإحدى الممارسات الخاضعة للعقوبات في أنشطة تمولها مجموعة البنك الدولي، وما إذا كانت الشكوى المعنية ذات مصداقية، وما إذا كانت القضية خطرة لدرجة تستحق التحقيق فيها .وفي تحديد ما إذا كان ينبغي التحقيق في الشكوى، وينظر المعنيون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في :المخاطر الممكنة على سمعة مجموعة البنك الدولي، ومبلغ الأموال المعنية، ونوعية المعلومات أو الشواهد التي في حوزة مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية .وحين لا يتم التحقيق في شكوى تنطوي على أنشطة من أنشطة مجموعة البنك الدولي، ويعمل المعنيون من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مع المعنيين من موظفي إدارة العمليات على معالجة القضية التي أثيرت.

في السنة المالية ٢٠١٠ ، تلقى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية ٤٤١ شكوى جديدة منها ٣٧٩ شكوى تعلقت بأنشطة من بين أنشطة مجموعة البنك الدولي، وبذلك استحقت المزيد من عمليات الاستعراض الأولي. وتعلقت تلك الشكاوى بما بلغ ٣٠٧ مشروعات في ٩١ بلداً. يتلقى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية شكاوى — دون أسماء ومع أسماء — من مناطق وبلدان العالم كافة، ومن العديد من المصادر .ومن بين القضايا الخارجية التي تم فتحها في السنة المالية ٢٠١٠ ، كانت نسبة ٣١ ٪ من موظفين في البنك الدولي، ونسبة ٤٥ ٪ من مصادر خارج البنك الدولي، ونسبة ٢٤ ٪ شكاوى من أصحاب شكاوى بدون أسماء.

وتشمل المصادر خارج البنك الدولي:موظفين رسميين، ومسؤولين حكوميين، وعاملين في منظمات غير حكومية، ووسائل الإعلام .ونفذ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية حملات تواصل مع الفئات كافة في السنة المالية ٢٠١٠، وذلك في إطار جهود لزيادة الوعي والإبلاغ عن الشكاوى.

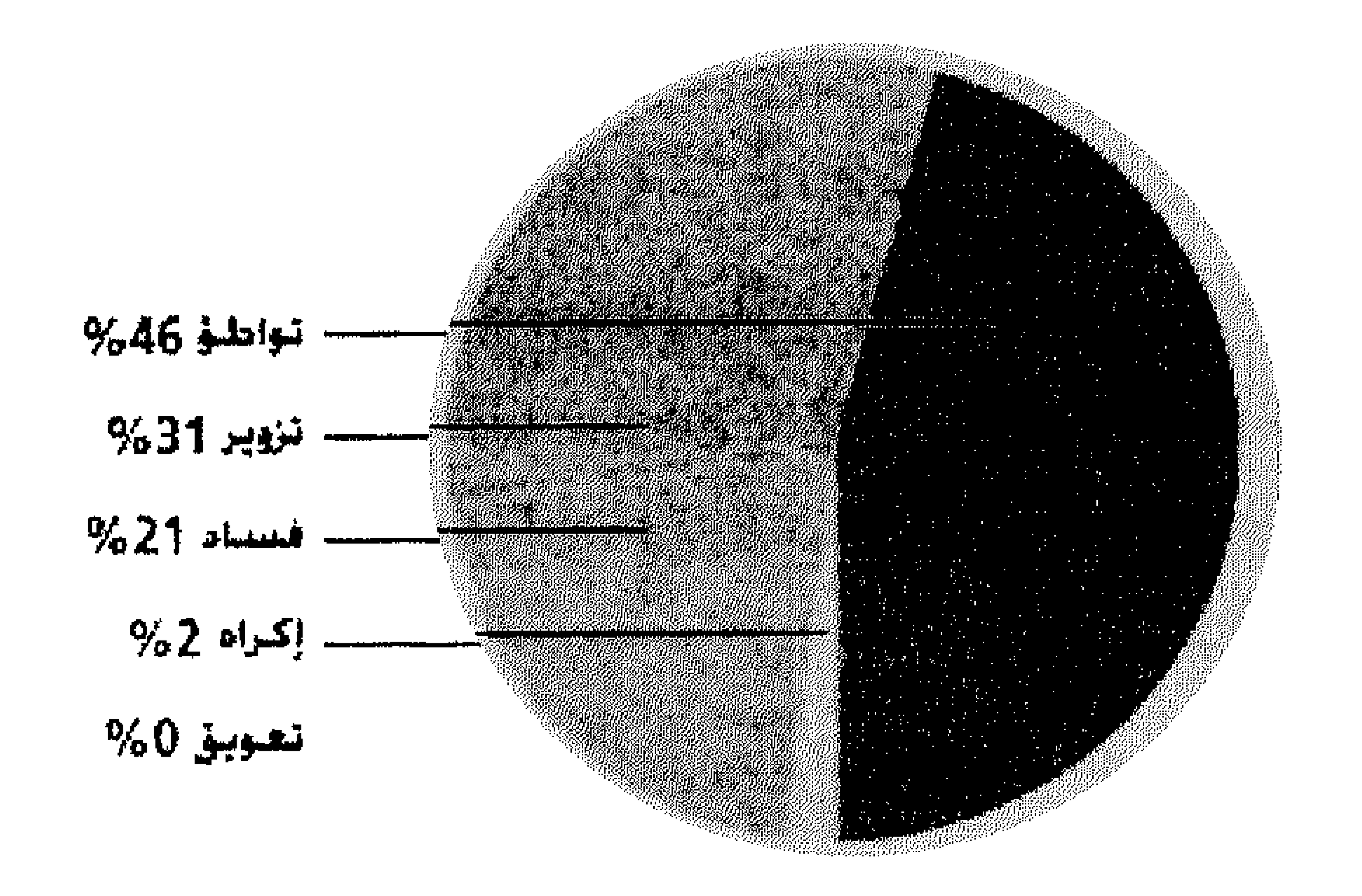
التحقيق في القضايا

من خلال التحقيقات، يتأكد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مما إذا انخرطت الشركات و/أو انخرط الأفراد في الممارسات الخمس الخاضعة للعقوبات من مجموعة البنك الدولي .وفي السنة المالية ٢٠١٠، تناول مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية أكثر من١٤٣ قضية خارجية، وفتح ١٩٤ قضية

التقرير السنوي ٢٧ ٢٠١٠

كما أجرى تحقيقات في ١١٧ قضية جديدة . وأنهى ٢٣٨ قضية، مما يشكل زيادة بواقع ٥٦٪ على السنة المالية السابقة . وتتفاوت درجة تعقيد القضايا ما بين تلك التي تتعلق باحتيال لمرة واحدة والقضايا متعددة مناطق الاختصاص التي تنطوي على شركات محلية وشركات مُحاصّة. علماً بأن معيار البرهان بالنسبة إلى لتحقيقات مماثل لما يسمى «توازن الاحتمالات».فإذا وجد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية براهين كافية لإثبات المزاعم، وتعدّ تلك المزاعم ثابتة بالدليل .وتعتبر المزاعم غير ثابتة بالدليل إذا لم تكن هنالك شواهد كافية لإثباتها أو نفيها، وغير ذات أساس إذا كانت حقيقة بدون أساس. من بين القضايا الخارجية التي جرى فتحها في السنة المالية ٢٠١٠ وتعلقت بممارسات خاضعة للعقوبات، انطوى معظمها على:

أنظر www.worldbank.org/sanctions



انظر www.worlbank.org/sanctions للاطلاع على التعاريف القانونية للممارسات الخاضعة للعقوبات: الاحتيال. والفساد، والإكراه، والتواطؤ، والتعويق

القضايا	السنة المالية 06	السنة المالية 07	السنة المالية 08	السنة المالية 09	السنة المالية 10
ثابت بالدليل	13	33	29	39	42
غير ثابتة بالدليل	35	44	23	32	57
بدون أساس	26	8	15	15	18
وضع آخر ❖	28	20	54	63	121
ما من إجراء آخر	46	44	48	4	0
منتهية	148	149	169	153	238

ذ

❖ الوضع الآخر يتضمن: عملية لا تمولها مجموعة البنك الدولي، ممارسة غير خاضعة لعقوبات، الإحالة إلى قسم التوريدات أو مكتب نائب الرئيس لشؤون المنطقة المعنية.

التقارير النهائية عن التحقيقات

حين يعدّ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية قضية ثابتة بالدليل، يضع تقريراً نهائياً عن التحقيقات FIR ويتم إرسال التقارير النهائية عن التحقيقات إلى إدارة المنطقة المعنية في البنك الدولي للتعليق عليها قبل اعتبارها نهائية وإرسالها إلى رئيس مجموعة البنك الدولي. وفي بعض الحالات، يضع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تقريراً نهائياً عن التحقيق المعني حتى عند عدم وجود شواهد كافية على نحو معقول لإثبات الشكوى المعنية بالدليل .فعلى سبيل المثال، إذا اعتقد المكتب أن التحقيق المعني كشف

تواطؤ٤٦٪

تزوير٣١٪

فساد٢١٪

إكراه٢٪

تعويق٠٪

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية مجموعة البنك الدولي

هناك دروس مهمة ينبغي مشاطرتها مع الزملاء في مجموعة البنك الدولي ومع حكومات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي. بدأ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في السنة المالية ٢٠١٠ تتبّع المدة التي يستغرقها البت في قضية من القضايا، مع السعي إلى التأكد من أن الوقت الذي ينقضي منذ فتح القضية حتى رفع التقرير النهائي عن التحقيقات إلى رئيس البنك الدولي هو بين ١٢ شهرا و ١٨ شهراً، وذلك تبعاً لدرجة تعقيد القضايا المعنية .وهذا هو الإطار الزمني الذي أوصى به فريق فولكر في استعراض مستقل لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية أجراه في العام. ٢٠٠٧ ورفع المكتب ٤٧ تقريراً نهائياً عن تحقيقات إلى رئيس البنك الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ ، بمتوسط مدة زمنية بلغ ٤٣٦ يوماً أو حوالي ٥, ١٤ شهراً.

كما تشكل التقارير النهائية عن التحقيقات الأساس لناتجين اثنين آخرين من نواتج مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية :التقرير عن الإحالات الذي يرسله المكتب إلى السلطات المعنية في البلدان المعنية إذا أشارت الشواهد إلى أن قوانين بلد عضو في مجموعة البنك الدولي قد تكون تعرضت للخرق (أنظر الصفحة ٣٤ للاطّلاع على الإحالات التي تمت في السنة المالية٢٠١٠) ؛ التقارير المنقّحة التي ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين في مجموعة البنك الدولي لإطلاعهم بعد إنجاز أية إجراءات عقوبات ذات صلة، وهي تقارير تتاح للجمهور العام (أنظر www.worldbank. org/integrity)

الإخطار المقترح بإجراءات عقوبات

حين يجد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية شواهد كافية لأن تثبت بالدليل حدوث الممارسة المعنية الخاضعة للعقوبات، يقوم أيضاً بإعداد إخطار مقترح بإجراءات عقوبات (NoSP)استناداً إلى التقرير النهائي عن التحقيقات .ويرفع الإخطار إلى الموظف المعني المسؤول عن التقييمات والإيقافات ليقوم باستعراضه.

ازدياد عدد الإخطارات المقترحة بإجراءات عقوبات وحرمان من التعامل في السنة المالية ٢٠١٠

السنة المالية ٠٦	المالية ٠٧	المالية ٠٨	المالية ٠٩	المالية ١٠
إ خطارات مقترحة بإجراءات عقوبات	١	٢	٤	٠	٤٢	٤٢
حرمان من التعام	٢	١	٨	١٣	٤٥

العقوبات

القرار بشأن ما إذا كان من الأرجح انخراط الشركة المعنية أو الشخص المعني فعلاً في ممارسة خاضعة للعقوبات وما العقوبة الواجب تطبيقها عند ذلك؟، هو قرار يتم البت فيه من خلال إجراءات ذات شقين يشترك فيها موظفون مسؤولون عن التقييمات والإيقافات (EOs) ومجلس العقوبات، علماً بأن الموظفين المسؤولين عن التقييمات والإيقافات ومجلس العقوبات مستقلان كلاهما عن مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية .ويقوم الموظفون المسؤولون عن التقييمات والإيقافات باستعراض القضايا التي يرفعها المكتب ضد المدّعى عليهم بغية تحديد ما إذا كانت هنالك شواهد كافية لتعزيز الاتهامات الموجهة ضد المدّعى عليهم والتوصية عند ذلك بالعقوبات المناسبة.

وبموجب إجراءات العقوبات، حين يختار المدّعى عليه عدم الاعتراض على العقوبة المفروضة بحقه في غضون ٩٠ يوماً، يقوم مجلس العقوبات عند ذلك بفرض العقوبة التي أوصى بها الموظف المعني المسؤول عن التقييم والإيقاف .وإذا اعترض المدّعى عليه على العقوبة الموصى بها، ينظر مجلس العقوبات في القضية. وقد يتضمن ذلك جلسة سماع أقوال إذا طلب ذلك المُدّعى عليه أو مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية(أنظر الصفحة ٣٢ للاطّلاع على قائمة بأسماء الشركات والجهات المحرومة في السنة المالية ٢٠١٠ من التعامل مع مجموعة البنك الدولي.)

التحقيقات الداخلية

قبول الشكاوى

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بإجراء تقييم أولي لكل شكوى ترد إليه. ويجري إرسال الشكاوى التي تقع ضمن اختصاص مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إلى استقصاء أولي، أما تلك التي ليست من اختصاصه؛ فتجري إحالتها إلى المجالات الأخرى المناسبة في مجموعة البنك الدولي، مثل مكتب أخلاقيات وسلوكات العمل أو المكاتب الأخرى ضمن نظام العدالة الداخلي في المجموعة .وتشمل الشكاوى التي تقع ضمن اختصاص مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية ما يأتي:

- الاحتيال والفساد في العمليات في إطار مزاعم ضد الموظف المعني تدعي اقترافه : مخالفات في عمليات التوريدات، أو إساءة استخدام الصناديق الاستئمانية، أو الاحتيال، وممارسات الفساد في ما يتعلق بعمليات تمولها/تساندها مجموعة البنك الدولي، أو الابتزاز من القروض والائتمانات والمنح أو الصناديق الاستئمانية التي تقيمها الجهات المانحة.
- الاحتيال والفساد في مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك : ممارسات الاحتيال والفساد في إطار التوريدات لتلك المؤسسات، والمخالفات الأخرى في التوريدات لتلك المؤسسات، وتعارض المصالح، والابتزاز من الموازنات الإدارية في مجموعة البنك الدولي، أو إساءة استخدام الصناديق الاستئمانية التي تقيمها الجهات المانحة. كما يتيح مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية المساندة لإدارة الخدمات العامة GSD في مجموعة البنك الدولي من خلال التحقيق في المزاعم ضد الموردين المتعاملين مع مؤسسات المجموعة الذين يقترفون ممارسات: الاحتيال، أو الفساد، أو التواطؤ، أو الإكراه، أو التعويق في ما يتعلق بعمليات «استعراض أهلية موردي السلع والخدمات»، مما يؤدي إلى خضوعهم لإجراءات الحرمان من التعامل مع مؤسسات المجموعة.

الاستقصاء الأولي والتحقيق

إذا حدد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في أثناء الاستقصاء الأولي وجود شواهد كافية تستدعي المزيد من الإجراءات، تمضي القضية عادة إلى التحقيق الكامل وفقاً لنظام الموظفين . ٨,٠١ ويسعى المكتب إلى إجراء تحقيقاته الداخلية بطريقة دقيقة وموضوعية ومحكمة التوقيت، مع الاحترام التام لحقوق الموظف المعني بأن تكون الإجراءات منصفة وعادلة.

وبالاتساق مع دور مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية كجهة محايدة تسعى إلى التعرف على الحقائق، يقوم المحققون التابعون له بجمع وتقييم الشواهد سواء الجريمة أو الدالة على البراءة .وفي السنة المالية ٢٠١٠ ، تناول المكتب ٢٧ قضية داخلية وفتح ٥٤ قضية داخلية. يهدف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية إلى إنجاز القضايا الداخلية في غضون تسعة أشهر ٢٧٠ يوماً وفي السنة المالية ٢٠١٠ ، بلغ متوسط المدة التي استغرقها ما مجموعه ٤٥ قضية تم إنهاؤها٢١٢ خلال يوماً أو حوالي سبعة أشهر.

عرض عام لنواتج التحقيقات الداخلية. السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١٠

القضايا	السنة المالية 06	السنة المالية 07	السنة المالية 08	السنة المالية 09	السنة المالية 10
ثابت بالدليل	30	51	24	24	4
غير ثابتة بالدليل	16	38	23	23	16
بدون أساس	23	25	7	24	7
ما من إجراء آخر	24	38	20	28	18
منتهية	93	152	74	99	45

على نقيض السنوات السابقة، لاحظ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية زيادة طفيفة في نسبة مزاعم الاحتيال والفساد في العمليات التي وردت إلى مجمل حافظته من القضايا المتعلقة بموظفين .وينبغي عدم تفسير هذه الزيادة كدليل على ازدياد وتيرة الفساد والاحتيال في العمليات في ما يتعلق بقضايا سوء تصرف موظفين .بل هي مثل مؤشر على تحسّن مناخ الإبلاغ عن تلك المخالفات.

أما نواتج القضايا الثابتة بالدليل في السنة المالية، ٢٠١٠ فهي:

- تم إنهاء خدمات موظف واحد بجرم الإفصاح الخاطئ عن معلومات سرية جداً من معلومات البنك الدولي لوسيلة إعلام وطنية؛
- تم توبيخ موظف واحد بسبب خرق معايير مجموعة البنك الدولي بشأن استخدامات الصناديق الاستئمانية؛
- تم توبيخ موظف واحد بسبب انخراطه في تعارض مصالح؛
- حرمت إدارة الخدمات العامة في السنة المالية ٢٠١٠ ست شركات توريد من التعامل معها بسبب انخراطها في التلاعب بالعطاءات وفي ممارسات تواطؤية.

الرقم	اسم الشركة	البلد	أسباب الحرمان	المدة
1	Mehta Associates	الهند	احتيال وتواطؤ	4 سنوات
2	HariOm Interiors	الهند	احتيال وتواطؤ	3 سنوات
3	Utura Electrical Technologies	الهند	احتيال وتواطؤ	3 سنوات
4	Puran Kumar Architects	الهند	احتيال وتواطؤ	3 سنوات
5	Raj Furniture	الهند	احتيال وتواطؤ	3 سنوات
6	Vishal Wood Works	الهند	احتيال وتواطؤ	3 سنوات

الموازنة وجهاز الموظفين:

في السنة المالية ٢٠١٠ ، ازداد عدد موظفي مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بنسبة ٢٦ في المائة وبلغ ٩٨ موظفاً، منهم نسبة ٤٨ ٪ نساء و ٥٢ ٪ رجال .وينتمي ٤٢ ٪ من الموظفين إلى بلدان من المجموعة الثانية بينما ينتمي ٧ ٪ إلى جنسيات بلدان التركيز من المجموعة الأولى.

وفي ما يتعلق بجهاز الموظفين، أضاف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية موظفين مختصين في مجالات خدمات التقاضي والتحليل القضائي، مما مكّن المكتب من تخفيض اعتماده التاريخي على الشركات الخارجية، مع الاحتفاظ بالمعرفة المؤسسية بتكلفة كليّة منخفضة.

وبغية الوفاء بالطلب المتزايد في وظيفة خدمات المنع والوقاية، جمع المكتب أيضاً فريقاً من متخصصين من ميادين متعددة في عمليات البنك الدولي لكي يعمل مع موظفي المكتب المعنيين بالتحقيقات، وذلك باتجاه تطوير قدراته الوقائية والتشخيصية.

القضايا	السنة المالية 06	السنة المالية 07	السنة المالية 08	السنة المالية 09	السنة المالية 10
الموازنة (بملايين الدولارات الأمريكية)	$ 13.3	14.0$	14.6$	$ 18.8	$ 18.7
جهاز الموظفين					
موظفون بدرجة *GE+	37	38	42	52	74
منهم محققون / اختصايون	33	32	37	47	63
موظفون بدرجة GA-GD*	9	14	12	26	24
منهم اختصاصيون بدرجةGA—GD	1	4	4	15	10
المجموع	46	52	54	78	98

❖ بما في ذلك الموظفون بصفة استشاري بعقد طويل ومعينون بعقود مؤتقة طويلة المدة بدرجات تعادل GA-GD, GE+ على التوالي.

الشركات والأفراد المحرومون من التعامل مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي في السنة المالية

Macmillan Limited	المملكة المتحدة	الفساد	6
Glocoms, INC	الولايات المتحدة	احتيال	4
Limited Liability Company Siemens (Siemens OOO)	الاتحاد السوفيتي	احتيال – فساد	4
Mau rente Anguh	الولايات المتحدة	احتيال	4
Abdul Matin Khan	بنغلادش	احتيال	3
Aid for Social Reformation	بنغلادش	احتيال	3
Amn Kumar Mohalder	بنغلادش	احتيال	3
G.R. 8. Sons	بنغلادش	احتيال	3
Bandhan Bahumukhi Samajik Unnayan Sangst ha	بنغلادش	احتيال	3
Golam Mostafa Swap on	بنغلادش	احتيال	3
Helpful Institutions for Social Human Development	بنغلادش	احتيال	3
Hemant Tlbrewal	الهند	احتيال	3
Jhenada Atmobiswas	بنغلادش	احتيال	3
MO. Abdul Quddus Sarkar	بنغلادش	احتيال	3
MD. MJzanur Rahman	بنغلادش	احتيال	3
MD. Rafiqul Islam	بنغلادش	احتيال	3
MD. Shafiul Hoque	بنغلادش	احتيال	3

3	احتيال	بنغلادش	Mohila Unnayan Sangsttia
3	احتيال	بنغلادش	Most Shahnaz Parvtn
3	احتيال	بنغلادش	MR. MD. AsJam Hossain
3	احتيال	بنغلادش	MR. MD. Rafiur Rahman
3	احتيال	بنغلادش	MRS. Shamima
3	احتيال	الهند	OM Prakash Jlndal
3	احتيال	الهند	Organization for social and Economical Development utilizing the Community Resources
3	احتيال	بنغلادش	Organization of Social and Economic Development (OSED)
3	احتيال	بنغلادش	Palli Purnargathon Club
3	احتيال	بنغلادش	Poverty Alleviation and Rural Development Organization
3	احتيال	بنغلادش	Pronab Kumar Roy
3	احتيال	الهند	S.M. Scientific Pronab Kumar Roy
3	احتيال	بنغلادش	Instruments PVT. LTD. Samaj Kikash
3	احتيال	بنغلادش	Sangstha Sangstha: Samaj Pm gat
3	احتيال	بنغلادش	Saviour
3	احتيال	بنغلادش	Sheikh Mohammad Motallb
3	احتيال	بنغلادش	Trinomulunnayan(TUS)
3	احتيال	بنغلادش	Udbhabani Shamaj Kalyan Shangstha

Upas ana Jindal	الهند	احتيال	3
Videcon Industries Limited	الهند	احتيال	3
Association World Human Development	بنغلادش	احتيال	3
Zahid Hassan Tukun	بنغلادش	احتيال	3
Cade Group Cambodia CO., LTD.	بنغلادش	احتيال	2
Heng Rathpiseth	بنغلادش	احتيال	2
Organization of rural Economic (OREDAR) Development & Rehabilitation	بنغلادش	احتيال	2
Rezaul Karim	بنغلادش	احتيال	2
Royal Mekong Constructions & Development PTE, LTD,	كمبوديا	احتيال	2
Sam Sothearrth	كمبوديا	احتيال	2

القائمة الكاملة للشركات والأشخاص المحرومين حالياً من التعامل مع المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي مدرجة على موقع على شبكة الانترنت على العنوان:
www.worldbank.org/debarr

الاحالات التي تمت في السنة المالية ٢٠١٠

الرقم	وصف المشروع	طبيعة سوف التصرف	المحال إليه	تاريخ الإحالة
1	مساندة خدمات طوارئ	احتيال	السلطة الفلسطينية وزارة المالية مكتب النائب العام	11 أغسطس / آب 2009
2	مساندة خدمات طوارئ	احتيال	إسرائيل مديرية الجمارك قسم الشؤون الاقتصادية مكتب نائب المدعي العام	11 أغسطس / آب 2009
3	إعادة تأهيل حقول نفط	تواطؤ	كازخستان، وزارة الطاقة والشؤون المعدنية	25 أغسطس / آب 2009
4	بنية أساسية في الأقاليم والمناطق الريفية	احتيال	كمبوديا مكتب نائب رئيس الوزراء وزير المجلس الوطني	11 سبتمبر / أيلول 2009
5	تحديث أنظمة الدفع والبنوك	احتيال	فيتنام، مكتب الجنة التوجيهية المركزية وزارة التخطيط والاستثمر مصرف فيتنام المركزي	11 سبتمبر / أيلول 2009
6	إعادة تأهيل قطاع التعليم	احتيال	المملكة المتحدة: شرطة مدينة لندن وحدة مكافحة الفساد الخارجي.	22 سبتمبر / أيلول 2009
7	مواد غذائية وعقاقير	احتيال فساد	الهند: مكتب التحقيقات المركزي	30 سبتمبر / أيلول 2009
8	الاستعراض التفصيلي للتنفيذ في الهند	احتيال	الهند: مكتب التحقيقات المركزي	30 سبتمبر / أيلول 2009
9	الاستعراض التفصيلي للتنفيذ في الهند	تواطؤ	الهند: مكتب التحقيقات المركزي	30 سبتمبر / أيلول 2009
10	الاستعراض التفصيلي للتنفيذ في الهند	احتيال	الهند: مكتب التحقيقات المركزي	30 سبتمبر / أيلول 2009
11	إعادة تأهيل وصيانة طرق	فساد	بنغلاديش: مكتب رئيس الوزراء ، وزارة المالية	31 أكتوبر / تشرين الأول 2009
12	نقل حضري	احتيال فساد	بنغلاديش: مكتب رئيسء الوزراء، وزارة المالية	31 أكتوبر / تشرين الأول 2009
13	إمدادات مياه وصرف صحي	احتيال فساد	المدير التنفيذي في البنك الدولي، هولندا	4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

14	إمدادات مياه وصرف صحي	احتيال فساد	المدير التنفيذي في البنك الدولي المملكة المتحدة	4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
15	إمدادات مياه وصرف صحي	احتيال فساد	المدير التنفيذي في البنك الدولي كندا	4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
16	إمدادات مياه وصرف صحي	احتيال فساد	المدير التنفيذي في البنك الدولي تنزانيا	4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
17	إمدادات مياه وصرف صحي	احتيال فساد	المدير التنفيذي في البنك الدولي النرويج	4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
18	تحسين إدارة طرق	تواطؤ في جولات عطاءات متعددة	بنك التنمية الإفريقي قسم النزاهة ومكافحة الفساد	6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
19	تحسين إدارة طرق	تواطؤ في جولات عطاءات متعددة	الولايات المتحدة وزارة العدل	11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
20	التعلم عن بعد	احتيال	المدير التنفيذي في البنك الدولي الجمهورية الدومينيكية	12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
21	تخفيف مخاطر الفيضانات	احتيال فساد	كينيا: بعثة مكافحة الفساد	13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
22	تحسين وإدارة طرق	تواطؤ جولات عطاءات متعددة	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
23	إصلاح وحوكمة الاقتصاد	احتيال	المملكة المتحدة:شرطة مدينة لندن، وحدة مكافحة الفساد الخارجي	25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009
24	تنمية وحوكمة حواضر	مزاعم غير ثابتة بالدليل	نيجريا: مفوضية مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية	3 ديسمبر/ كانون الثاني 2010
25	مساعدة فنية، حوكمة وتحديث بنوك	احتيال	البنك الآسيوي للتنمية مكتب النزاهة ومكافحة الفساد	5 يناير/ كانون الثاني 2010
26	مساعدة فنية، حوكمة وتحديث بنوك	احتيال	الولايات المتحدة وكالة التنمية الدولية مكتب المستشار العام.	7 يناير/ كانون الثاني 2010
27	إعادة إعمار بنية أساسية	احتيال	إندونيسيا: وزارة المالية مكتب النائب العام	19 يناير/ كانون الثاني 2010

28	إعادة إعمار بنية أساسية	احتيال	البنك الآسيوية للتنمية:» مكتب النزاهة ومكافحة الفساد	19 يناير / كانون الثاني 2009
29	إعادة إعمار بنية أساسية	احتيال	استراليا: خزينة الكومنولث	19 يناير / كانون الثاني 2009
30	تطوير طرق	احتيال	الدانمرك: مكتب المدعي العام	18 يونيو/ حزيران 2010
31	تطوير طرق	احتيال	المملكة المتحدة: شرطة مدينة لندن وحدة مكافحة الفساد الخارجي	18 يونيو/ حزيران 2010
32	إعادة تأهيل قطاع التعليم	احتيال	السودان: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي مفوضية جنوب السودان لمكافحة الفساد	18 يونيو/ حزيران 2010

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية باطلاع المدير التنفيذي المعني على أية إحالة يتم إجراؤها، وفي هذه الحالات قام مكتب المدير التنفيذي المعني بإحالة النتائج إلى سلطات الدولة المعنية كوسيلة لتعجيل خطى الإجراءات.

عند الا...... يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية بإحالة المزاعم التي لم يتم إثباتها بالدليل إلى السلطات المعنية حينما كان هنالك واجب إيجابي أو ضرورة ملحة للقيام بذلك.

كيفية الإبلاغ عن شكوى

الخط الساخن للإبلاغ عن الاحتيال والفساد

من داخل الولايات المتحدة١ - ٨٠٠ - ٨٣١ - ٠٤٦٣ :

من خارج الولايات المتحدة١ - ٧٠٤ - ٥٥٦ - ٧٠٤٦ :

- يديره طرف ثالث مستقل
- مفتوح ٢٤ ساعة في اليوم
- الترجمة الفورية متوفرة
- المكالمات دون ذكر الأسماء مقبولة

التحقيقات التي يقوم بها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية تستند بصورة رئيسة إلى المزاعم التي يتلقاها، ولذلك من المهم أن يبادر المنخرطون في أنشطة تساندها أموال من مجموعة البنك الدولي بالإبلاغ عن الاحتيال أو الفساد المشتبه به .فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشير الشبهات الآتية إلى مخططات احتيال أو فساد كبيرين:

- العقود المتعددة تقع تماماً تحت الحد الفاصل في التوريدات
- أتعاب الوكلاء أو أسعار السلع تبدو أعلى مما يجب
- عدم اختيار أدنى العطاءات سعراً
- تكرار إرساء عقود أو عقود وحيدة المصدر غير مبررة على صاحب عطاءات واحد
- التغييرات غير المبررة على الشروط أو القيمة
- تعدد التغييرات على أوامر التوريدات
- انخفاض نوعية السلع أو الخدمات أو عدم تسليمها بالمرة يرجى الإبلاغ عن أية حادثة انخراط موظف/موظفي البنك الدولي في شبهات احتيال أو فساد، بما في ذلك:
- إساءة استخدام أموال مجموعة البنك الدولي أو الصناديق الاستئمانية من المانحين، لأغراض الكسب الشخصي أو كسب للآخرين
- إساءة استخدام المنصب لتحقيق كسب شخصي أو للآخرين.
- طلب أو تلقي برطيل أو رشوة
- الابتزاز

ما الذي ينبغي إبلاغ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية عنه؟

كلما ازدادت دقة وتحديد المعلومات التي تعطى، تحسّنت قدرة مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية على متابعة المزاعم التي تم إبلاغه عنها .ومن الضروري مشاطرة المعلومات الأساسية – من، ماذا، أين، متى، وكيف؟ – مع السعي لتضمين تفاصيل مثل:

- اسم المشروع
- الوثائق المعززة للمزاعم
- أسماء الشهود

يرجى أن يترك صاحب البلاغ معلومات عن كيفية الاتصال به للمزيد من المعلومات أو الإيضاحات.

ماذا لو رغب صاحب الإبلاغ في البقاء غير معروف مع عدم ذكر الاسم؟

إذا كان صاحب البلاغ يرغب في البقاء مجهولاً أو دون ذكر اسمه، يمكن أيضاً أن يقوم البنك الدولي بالتحقيق بالشكوى المرفوعة ويبذل جهده للتحقيق في المزاعم التي جرى التقدّم بها .ولكن متابعة المزاعم غير المعروف من تقدم بها أكثر صعوبة، وغالباً ما لا تتناول كافة اهتمامات المشتكي، ولكننا نحترم الرغبة في عدم إعطاء اسم صاحب البلاغ.

من أجل حماية سمعة وحقوق خصوصية كافة الأطراف، مع تشجيع مراعاة الأصول القانونية وإنصاف التحقيقات، من المهمّ أن تكون المعلومات التي يرفعها المشتكي صحيحة ودقيقة ومعطاة عن حسن نية.

ما هي سياسة البنك الدولي بشأن السرية؟

إذا اختار المشتكي إعطاء اسمه ولكنه يريد له أن يبقى مكتوماً، لن يكشف البنك الدولي ذلك الاسم في أية محكمة أو إجراءات أو منبر قضائي، ولن يكشف أية معلومات يمكن أن تدل على هوية أي شخص خارج فريق التحقيق ومديريه والمحامين، ما لم يكتشف البنك كذباً أو إغفالاً متعمداً أو يكون مطلوباً من البنك الكشف عنها قانوناً.

الاختصارات

B EC	لجنة تقييم العطاءات
CDD	تنمية مدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية
CEO	مدير تنفيذي
CRPD	قاعدة بيانات صورة مخاطر الشركات
D IR	الاستعراض التفصيلي للتنفيذ
E BC	مكتب الأخلاقيات وسلوكات العمل
E O	موظف التقييمات والتوقيفات
F IR	تقرير نهائي عن التحقيقات
F Y	سنة مالية
GAC	الحوكمة ومكافحة الفساد
G SD	إدارة الخدمات العامة
I AB	مجلس استشاري مستقل
IEG	مجموعة التقييم المستقلة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
I FI	مؤسسة مالية دولية
INT	مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية
MDB	بنك تنمية متعدد الأطراف
M IGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MOU	مذكرة تفاهم
N GO	منظمة غير حكومية
NoSP	إخطار بإجراءات عقوبات
OPCS	سياسة العمليات والخدمات القطرية
P REM	شبكة تخفيض أعداد الفقراء وإدارة الاقتصاد
P SU	وحدة الخدمات الوقائية
V DP	برنامج الإفصاح الطوعي عن المعلومات
VPHR	مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية

خريطة العالم لمؤشر الفساد

منذ العام ١٩٩٥ والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً(CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرّف المنظمة الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية.

في عام ٢٠٠٣ المسح غطى ١٣٣ بلد، وفي ٢٠٠٧ كان ١٨٠ بلد.

الدرجة الأعلى -١٠- تعني الاقل فساداً والاقل-١- للاكثر فساداً في نظام من عشر نقاط. النتائج تُظهر أن سبع من كل عشر بلدان هي دون مستوى ٥ نقاط على ١٠ وتصل النسبة إلى تسع بلدان من كل عشر في الدول النامية، وهو ما يدل على مدى انتشار الفساد في البلدان النامية أكثر من غيرها.

محتويات [أخف]

طريقة المسح

الشفافية الدولية فوضت جوان جراف من جامعة باساو من اجل إنتاج مؤشر الفساد. في عام ٢٠٠٥ المؤشر تم بناء على ١٦ استفتاء ومسوحات من ١٠ مؤسسات مستقلة، المؤسسات التي زودت المؤشر بالمعلومات عام ٢٠٠٥ هي:

جامعة كولومبيا.

وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجموعة الـ ايكونمست.

بيت الحرية.

المعلومات الدولية.

المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الإفريقية.

المنتدى الاقتصادي العالمي.

مجموعة مرشانت الدولية

استشارية المخاطر السياسة والاقتصادية.

مركز بحوث السوق الدولية.

المؤشرات السابقة كانت تستخدم مسوحات للآراء العامة، ولكن الآن يستخدم الخبراء فقط. والمؤشر يقوم باخذ ثلاثة مصادر متوافرة على الاقل من اجل تقييم البلد في المؤشر.

تقول الشفافية الدولية في موقعها: في الماضي مسوحات الخبراء في مصادر المعلومات للمؤشر كانوا غالباً من الاقتصاديين من الدول الصناعية، وجهة نظر البلدان الأقل تطوراً كانت تحت مستوى التمثيل المطلوب. هذا الامر تغير مع الوقت، بإعطاء صوت أكبر ليمثل اسواق الاقتصادات الناشئة.

هذا المؤشر يقوم أساساً على الاستفتاءات، النتائج كانت أكثر تمثيلاً، ولكن أقل مصداقية للبلدان التي لديها مصادر اقل للمعلومات. بالإضافة إلى ما يُعرف قانونياً بالفساد يختلف باختلاف البلدان: التبرع السياسي قانوني في بعض البلدان قد لا يكون كذلك في نطاق سلطة لبلدان أُخرى، ما قد يُعدّ بقشيشاً مقبولاً في بلدان قد لا يكون كذلك في أماكن أخرى ويُعدّ رشوة.

الإحصائيات من هذا النوع تكون غامضة وغير دقيقة، والإحصائيات منذ اعوام مضت ليست بالضرورة مشابهة وقابلة للمقارنة.

المؤشر نفسه يوضح من سنة لأخرى التغييرات في ترتيب البلد ليست فقط بسبب تغيير الملاحظات حول أداء البلد، لكن أيضاً قد تنتج من تغيير العينات والطريقة المنهجية للعمل في المؤشر.

كل سنة، بعض المصادر لا تقوم بتحديث معلوماتها ولهذا يجب إسقاطها عند عمل المؤشر، ويتم اعتماد مصادر جديدة موثوقة. بتغيير الطريقة المنهجية لجمع المعلومات، التغيير في نقاط البلد قد يكون بسبب جمع وجهات نظر أكثر، وللاسئلة المختلفة التي تم طرحها، وعلى عكس التحركات ضد الفساد وكشف فضائح الفساد في البلدان، والتغيير في المؤشر لا يكون بهذه السهولة على مدى فترة قصيرة سنة أو سنتين بل أكثر.

مؤشر الفساد أُنتقد لأنة يقوم بملاحظة على مجموعة صغيرة، لأنه يرفض الملاحظة على نسبة اوسع من السكان. ابعد من ذلك يشتكي بعضهم ان المؤشر ياخذ ملاحظات مجردة، وان الاساليب المستخدمة في إعداد المؤشر لا يمكنها قياس الفساد المؤسسي.

انتقاد اخر قائم بسبب استخدام معلومات من مسوحات الجيل الثالث، التي يمكن ان تكون متغيرة كثيراً بتغيير الأسلوب ولكونه متغيّر من بلد لاخر. إضافة إلى ان الاساليب تتغير من سنة لأخرى في المؤشر نفسة، ولهذا قد تكون المقارنة أفضل أو أسوأ[1].

(١) موسوعة وكيبيديا

في هذه القائمة هي حسب الترتيب الابجدي للدول، لكن الترتيب هو بالأبجدية الإنجليزية وليس العربية:

الدولة أو الإقليم	إحصائية ٢٠٠١		إحصائية ٢٠٠٢		إحصائية ٢٠٠٣		إحصائية ٢٠٠٥		إحصائية[1] 2006		إحصائية[2] 2007	
	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب	فهرس	الترتيب
أفغانستان	–	–	–	–	–	–	2.5	117/159	–	–	1.8	172/180
ألبانيا	–	–	2.5	81/102	2.5	92/133	2.4	126/159	2.6	111/163	2.9	105/180
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88/133	2.8	97/159	3.1	84/163	3.0	99/180
أنغولا	–	–	1.7	98/102	1.8	124/133	2.0	151/159	2.2	142/163	2.2	147/180
الأرجنتين	3.5	57/91	2.8	70/102	2.5	92/133	2.8	97/159	2.9	93/163	2.9	105/180
أرمينيا	–	–	–	–	3.0	78/133	2.9	88/159	2.9	93/163	3.0	99/180
أستراليا	8.5	11/91	8.6	11/102	8.8	8/133	8.8	9/159	8.7	9/163	8.6	11/180
النمسا	7.8	15/91	7.8	15/102	8.0	14/133	8.7	10/159	8.6	11/163	8.1	15/180
أذربيجان	2.0	84/91	2.0	95/102	1.8	124/133	2.2	137/159	2.4	130/163	2.1	150/180
البحرين	–	–	–	–	6.1	27/133	5.8	36/159	5.7	36/163	5.0	46/180
بنغلاديش	0.4	91/91	1.2	102/102	1.3	133/133	1.7	158/159	2.0	156/163	2.0	162/180
باربادوس	–	–	–	–	–	–	6.9	24/159	6.7	24/163	6.9	23/180
بيلاروسيا	–	–	4.8	36/102	4.2	53/133	2.6	107/159	2.1	151/163	2.1	150/180
بلجيكا	6.6	24/91	7.1	20/102	7.6	17/133	7.4	19/159	7.3	20/163	7.1	21/180
بليز	–	–	–	–	4.5	46/133	3.7	62/159	3.5	66/163	3.0	99/180
بنين	–	–	–	–	–	–	2.9	88/159	2.5	121/163	2.7	118/180
بوتان	–	–	–	–	–	–	–	–	6.0	32/163	5.0	46/180
بوليفيا	2.0	84/91	2.2	89/102	2.3	106/133	2.5	117/159	2.7	105/163	2.9	105/180
اتحاد البوسنة والهرسك	–	–	–	–	3.3	70/133	2.9	88/159	2.9	93/163	3.3	84/180
بوتسوانا	6.0	26/91	6.4	24/102	5.7	30/133	5.9	32/159	5.6	37/163	5.4	38/180
البرازيل	4.0	46/91	4.0	45/102	3.9	54/133	3.7	62/159	3.3	70/163	3.5	72/180
بلغاريا	3.9	47/91	4.0	45/102	3.9	54/133	4.0	55/159	4.0	57/163	4.1	64/180
بوركينا فاسو	–	–	–	–	–	–	3.4	70/159	3.2	79/163	2.9	105/180
بورما	–	–	–	–	1.6	129/133	1.8	155/159	1.9	160/163	1.4	179/180
بوروندي	–	–	–	–	–	–	2.3	130/159	2.4	130/163	2.5	131/180
كمبوديا	–	–	–	–	–	–	2.3	130/159	2.1	151/163	2.0	162/180
الكاميرون	2.0	84/91	2.2	89/102	1.8	124/133	2.2	137/159	2.3	138/163	2.4	138/180
كندا	8.9	7/91	9.0	7/102	8.7	11/133	8.4	14/159	8.5	14/163	8.7	9/180
الرأس الأخضر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4.9	49/180
جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	–	–	–	–	–	2.4	130/163	2.0	162/180
تشاد	–	–	–	–	–	–	1.7	158/159	2.0	156/163	1.8	172/180
تشيلي	7.5	18/91	7.5	17/102	7.4	20/133	7.3	21/159	7.3	20/163	7.0	22/180
الصين	3.5	57/91	3.5	59/102	3.4	66/133	3.2	78/159	3.3	70/163	3.5	72/180
جمهورية الصين تايوان	5.9	27/91	5.6	29/102	5.7	30/133	5.9	32/159	5.9	34/163	5.7	34/180
كولومبيا	3.8	50/91	3.6	57/102	3.7	59/133	4.0	55/159	3.9	59/163	3.8	68/180
جزر القمر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2.6	123/180
كوستاريكا	4.5	40/91	4.5	40/102	4.3	50/133	4.2	51/159	4.1	55/163	5.0	46/180
ساحل العاج	–	–	–	–	2.1	118/133	1.9	152/159	2.1	151/163	2.1	150/180
كرواتيا	3.9	47/91	3.8	51/102	3.7	59/133	3.4	70/159	3.4	69/163	4.1	64/180
كوبا	–	–	–	–	4.6	43/133	3.8	59/159	3.5	66/163	4.2	61/180
قبرص	–	–	–	–	6.1	27/133	5.7	37/159	5.6	37/163	5.3	39/180
التشيك	3.9	47/91	3.7	52/102	3.9	54/133	4.3	47/159	4.8	46/163	5.2	41/180

168/180	1.9	156/163	2.0	144/159	2.1	–	–	–	–	–	–	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1/180	9.4	4/163	9.5	4/159	9.5	3/133	9.5	2/102	9.5	2/91	9.5	الدنمارك
105/180	2.9	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	جيبوتي
37/180	5.6	53/163	4.5	–	–	–	–	–	–	–	–	دومينيكا
99/180	3.0	99/163	2.8	85/159	3.0	70/133	3.3	–	–	–	–	جمهورية الدومينيكان
150/180	2.1	138/163	2.3	138/159	2.3	113/133	2.2	89/102	2.2	79/91	2.3	الإكوادور
105/180	2.9	70/163	3.3	70/159	3.4	70/133	3.3	62/102	3.4	54/91	3.6	مصر
67/180	4.0	57/163	4.0	51/159	4.2	59/133	3.7	62/102	3.4	54/91	3.6	السلفادور
168/180	1.9	151/163	2.1	152/159	1.9	–	–	–	–	–	–	غينيا الاستوائية
111/180	2.8	93/163	2.9	107/159	2.6	–	–	–	–	–	–	إريتريا
28/180	6.5	24/163	6.7	27/159	6.4	33/133	5.5	29/102	5.6	28/91	5.6	إستونيا
138/180	2.4	130/163	2.4	137/159	2.2	92/133	2.5	59/102	3.5	–	–	إثيوبيا
–	–	–	–	55/159	4.0	–	–	–	–	–	–	فيجي
1/180	9.4	1/163	9.6	2/159	9.6	1/133	9.7	1/102	9.7	1/91	9.9	فنلندا
19/180	7.3	18/163	7.4	18/159	7.5	23/133	6.9	25/102	6.3	23/91	6.7	فرنسا
84/180	3.3	90/163	3.0	88/159	2.9	–	–	–	–	–	–	الغابون
143/180	2.3	121/163	2.5	103/159	2.7	92/133	2.5	–	–	–	–	غامبيا
79/180	3.4	99/163	2.8	130/159	2.3	124/133	1.8	85/102	2.4	–	–	جورجيا
16/180	7.8	16/163	8.0	16/159	8.2	16/133	7.7	18/102	7.3	20/91	7.4	ألمانيا
69/180	3.7	70/163	3.3	65/159	3.5	70/133	3.3	50/102	3.9	59/91	3.4	غانا
56/180	4.6	54/163	4.4	47/159	4.3	50/133	4.3	44/102	4.2	42/91	4.2	اليونان
79/180	3.4	66/163	3.5	–	–	–	–	–	–	–	–	جرينادا
111/180	2.8	111/163	2.6	117/159	2.5	100/133	2.4	81/102	2.5	65/91	2.9	غواتيمالا
168/180	1.9	160/163	1.9	–	–	–	–	–	–	–	–	غينيا
147/180	2.2	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	غينيا بيساو
123/180	2.6	121/163	2.5	117/159	2.5	–	–	–	–	–	–	غويانا
177/180	1.6	163/163	1.8	155/159	1.8	131/133	1.5	89/102	2.2	–	–	هايتي
131/180	2.5	121/163	2.5	107/159	2.6	106/133	2.3	71/102	2.7	71/91	2.7	هندوراس
14/180	8.3	15/163	8.3	15/159	8.3	14/133	8.0	14/102	8.2	14/91	7.9	هونغ كونغ
39/180	5.3	41/163	5.2	40/159	5.0	40/133	4.8	33/102	4.9	31/91	5.3	المجر
6/180	9.2	1/163	9.6	1/159	9.7	2/133	9.6	4/102	9.4	4/91	9.2	آيسلندا
72/180	3.5	70/163	3.3	88/159	2.9	83/133	2.8	71/102	2.7	71/91	2.7	الهند
143/180	2.3	130/163	2.4	137/159	2.2	122/133	1.9	96/102	1.9	88/91	1.9	إندونيسيا
131/180	2.5	105/163	2.7	88/159	2.9	78/133	3.0	–	–	–	–	إيران
178/180	1.5	160/163	1.9	137/159	2.2	113/133	2.2	–	–	–	–	العراق
17/180	7.5	18/163	7.4	19/159	7.4	18/133	7.5	23/102	6.9	18/91	7.5	جمهورية أيرلندا
30/180	6.1	34/163	5.9	28/159	6.3	21/133	7.0	18/102	7.3	16/91	7.6	إسرائيل
41/180	5.2	45/163	4.9	40/159	5.0	35/133	5.3	31/102	5.2	29/91	5.5	إيطاليا
84/180	3.3	61/163	3.7	64/159	3.6	57/133	3.8	45/102	4.0	–	–	جامايكا
17/180	7.5	17/163	7.6	21/159	7.3	21/133	7.0	20/102	7.1	21/91	7.1	اليابان
53/180	4.7	40/163	5.3	37/159	5.7	43/133	4.6	40/102	4.5	37/91	4.9	الأردن
150/180	2.1	111/163	2.6	107/159	2.6	100/133	2.4	88/102	2.3	71/91	2.7	كازاخستان
150/180	2.1	142/163	2.2	144/159	2.1	122/133	1.9	96/102	1.9	84/91	2.0	كينيا
84/180	3.3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	كيريباتي
60/180	4.3	46/163	4.8	45/159	4.7	35/133	5.3	–	–	–	–	الكويت
150/180	2.1	–	–	130/159	2.3	118/133	2.1	–	–	–	–	قرغيزستان
168/180	1.9	111/163	2.6	77/159	3.3	–	–	–	–	–	–	لاوس

51/180	4.8	49/163	4.7	51/159	4.2	57/133	3.8	52/102	3.7	59/91	3.4	لاتفيا
99/180	3.0	63/163	3.6	83/159	3.1	78/133	3.0	–	–	–	–	لبنان
84/180	3.3	79/163	3.2	70/159	3.4	–	–	–	–	–	–	ليسوتو
150/180	2.1	–	–	137/159	2.2	–	–	–	–	–	–	ليبيريا
131/180	2.5	105/163	2.7	117/159	2.5	118/133	2.1	–	–	–	–	ليبيا
51/180	4.8	46/163	4.8	44/159	4.8	41/133	4.7	36/102	4.8	38/91	4.8	ليتوانيا
12/180	8.4	11/163	8.6	13/159	8.5	11/133	8.7	7/102	9.0	9/91	8.7	لوكسمبورغ
34/180	5.7	26/163	6.6	–	–	–	–	–	–	–	–	ماكاو
84/180	3.3	105/163	2.7	103/159	2.7	106/133	2.3	–	–	–	–	جمهورية مقدونيا
94/180	3.2	84/163	3.1	97/159	2.8	88/133	2.6	98/102	1.7	–	–	مدغشقر
118/180	2.7	105/163	2.7	97/159	2.8	83/133	2.8	68/102	2.9	61/91	3.2	مالاوى
43/180	5.1	44/163	5.0	39/159	5.1	37/133	5.2	33/102	4.9	36/91	5.0	ماليزيا
84/180	3.3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	جزر المالديف
118/180	2.7	99/163	2.8	88/159	2.9	78/133	3.0	–	–	–	–	مالى
33/180	5.8	28/163	6.4	25/159	6.6	–	–	–	–	–	–	مالطا
123/180	2.6	84/163	3.1	–	–	–	–	–	–	–	–	موريتانيا
53/180	4.7	42/163	5.1	51/159	4.2	48/133	4.4	40/102	4.5	40/91	4.5	موريشيوس
72/180	3.5	70/163	3.3	65/159	3.5	64/133	3.6	57/102	3.6	51/91	3.7	المكسيك
111/180	2.8	79/163	3.2	88/159	2.9	100/133	2.4	93/102	2.1	63/91	3.1	مولدوفا
99/180	3.0	99/163	2.8	85/159	3.0	–	–	–	–	–	–	منغوليا
84/180	3.3	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	الجبل الأسود
72/180	3.5	79/163	3.2	78/159	3.2	70/133	3.3	52/102	3.7	–	–	المغرب
111/180	2.8	99/163	2.8	97/159	2.8	86/133	2.7	–	–	–	–	موزمبيق
57/180	4.5	55/163	4.1	47/159	4.3	41/133	4.7	28/102	5.7	30/91	5.4	ناميبيا
131/180	2.5	121/163	2.5	117/159	2.5	–	–	–	–	–	–	نيبال
7/180	9.0	9/163	8.7	11/159	8.6	7/133	8.9	7/102	9.0	8/91	8.8	هولندا
1/180	9.4	1/163	9.6	2/159	9.6	3/133	9.5	2/102	9.5	3/91	style=»text-align:center»|9.4	نيكاراجوا
123/180	2.6	111/163	2.6	107/159	2.6	88/133	2.6	81/102	2.5	77/91	2.4	نيوزيلندا
123/180	2.6	138/163	2.3	126/159	2.4	–	–	–	–	–	–	النيجر
147/180	2.2	142/163	2.2	152/159	1.9	132/133	1.4	101/102	1.6	90/91	1.0	نيجيريا
9/180	8.7	8/163	8.8	8/159	8.9	8/133	8.8	12/102	8.5	10/91	8.6	النرويج
53/180	4.7	39/163	5.4	28/159	6.3	26/133	6.3	–	–	–	–	سلطنة عمان
138/180	2.4	142/163	2.2	144/159	2.1	92/133	2.5	77/102	2.6	79/91	2.3	باكستان
–	–	–	–	107/159	2.6	78/133	3.0	–	–	–	–	فلسطين
94/180	3.2	84/163	3.1	65/159	3.5	66/133	3.4	67/102	3.0	51/91	3.7	بنما
162/180	2.0	130/163	2.4	130/159	2.3	118/133	2.1	–	–	–	–	بابوا غينيا الجديدة
138/180	2.4	111/163	2.6	144/159	2.1	129/133	1.6	98/102	1.7	–	–	باراجواى
72/180	3.5	70/163	3.3	65/159	3.5	59/133	3.7	45/102	4.0	44/91	4.1	البيرو
131/180	2.5	121/163	2.5	117/159	2.5	92/133	2.5	77/102	2.6	65/91	2.9	الفلبين
61/180	4.2	61/163	3.7	70/159	3.4	64/133	3.6	45/102	4.0	44/91	4.1	بولندا
28/180	6.5	26/163	6.6	26/159	6.5	25/133	6.6	25/102	6.3	25/91	6.3	البرتغال
32/180	6.0	32/163	6.0	32/159	5.9	32/133	5.6	–	–	–	–	قطر
150/180	2.1	142/163	2.2	130/159	2.3	113/133	2.2	–	–	–	–	جمهورية الكونغو
69/180	3.7	84/163	3.1	85/159	3.0	83/133	2.8	77/102	2.6	69/91	2.8	رومانيا
143/180	2.3	121/163	2.5	126/159	2.4	86/133	2.7	71/102	2.7	79/91	2.3	روسيا
111/180	2.8	121/163	2.5	83/159	3.1	–	–	–	–	–	–	رواندا
24/180	6.8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	سانت لوسيا
30/180	6.1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	سانت فنسنت والجرينادين

57/180	4.5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	ساموا
118/180	2.7	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	ساو تومي وبرينسيب
79/180	3.4	70/163	3.3	70/159	3.4	46/133	4.5	–	–	–	–	السعودية
71/180	3.6	70/163	3.3	78/159	3.2	76/133	3.2	66/102	3.1	65/91	2.9	السنغال
79/180	3.4	90/163	3.0	–	–	–	–	–	–	–	–	صربيا
–	–	–	–	97/159	2.8	106/133	2.3	–	–	–	–	صربيا والجبل الأسود
57/180	4.5	63/163	3.6	55/159	4.0	–	–	–	–	–	–	سيشيل
150/180	2.1	142/163	2.2	126/159	2.4	113/133	2.2	–	–	–	–	سيراليون
4/180	9.3	5/163	9.4	5/159	9.4	5/133	9.4	5/102	9.3	4/91	9.2	سنغافورة
49/180	4.9	49/163	4.7	47/159	4.3	59/133	3.7	–	–	–	–	سلوفاكيا
27/180	6.6	28/163	6.4	31/159	6.1	29/133	5.9	27/102	6.0	34/91	5.2	سلوفينيا
111/180	2.8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	جزر سليمان
179/180	1.4	–	–	144/159	2.1	–	–	–	–	–	–	الصومال
43/180	5.1	51/163	4.6	46/159	4.5	48/133	4.4	36/102	4.8	38/91	4.8	جنوب أفريقيا
43/180	5.1	42/163	5.1	40/159	5.0	50/133	4.3	40/102	4.5	42/91	4.2	كوريا الجنوبية
25/180	6.7	23/163	6.8	23/159	7.0	23/133	6.9	20/102	7.1	22/91	7.0	إسبانيا
94/180	3.2	84/163	3.1	78/159	3.2	66/133	3.4	52/102	3.7	–	–	سريلانكا
172/180	1.8	156/163	2.0	144/159	2.1	106/133	2.3	–	–	–	–	السودان
72/180	3.5	90/163	3.0	78/159	3.2	–	–	–	–	–	–	سورينام
84/180	3.3	121/163	2.5	103/159	2.7	–	–	–	–	–	–	سوازيلاند
4/180	9.3	6/163	9.2	6/159	9.2	6/133	9.3	5/102	9.3	6/91	9.0	السويد
7/180	9.0	7/163	9.1	7/159	9.1	8/133	8.8	12/102	8.5	12/91	8.4	سويسرا
138/180	2.4	93/163	2.9	70/159	3.4	66/133	3.4	–	–	–	–	سوريا
150/180	2.1	142/163	2.2	144/159	2.1	124/133	1.8	–	–	–	–	طاجيكستان
94/180	3.2	93/163	2.9	88/159	2.9	92/133	2.5	71/102	2.7	82/91	2.2	تنزانيا
84/180	3.3	63/163	3.6	59/159	3.8	70/133	3.3	64/102	3.2	61/91	3.2	تايلاند
123/180	2.6	111/163	2.6	–	–	–	–	–	–	–	–	تيمور الشرقية
143/180	2.3	130/163	2.4	–	–	–	–	–	–	–	–	توجو
175/180	1.7	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	تونجا
79/180	3.4	79/163	3.2	59/159	3.8	43/133	4.6	–	–	–	–	ترينيداد وتوباغو
61/180	4.2	51/163	4.6	43/159	4.9	39/133	4.9	36/102	4.8	31/91	5.3	تونس
64/180	4.1	60/163	3.8	65/159	3.5	77/133	3.1	64/102	3.2	54/91	3.6	تركيا
162/180	2.0	142/163	2.2	155/159	1.8	–	–	–	–	–	–	تركمانستان
111/180	2.8	105/163	2.7	117/159	2.5	113/133	2.2	93/102	2.1	88/91	1.9	أوغندا
118/180	2.7	99/163	2.8	107/159	2.6	106/133	2.3	85/102	2.4	83/91	2.1	أوكرانيا
34/180	5.7	31/163	6.2	30/159	6.2	37/133	5.2	–	–	–	–	الإمارات العربية المتحدة
12/180	8.4	11/163	8.6	11/159	8.6	11/133	8.7	10/102	8.7	13/91	8.3	المملكة المتحدة
20/180	7.2	20/163	7.3	17/159	7.6	18/133	7.5	16/102	7.7	16/91	7.6	الولايات المتحدة
25/180	6.7	28/163	6.4	32/159	5.9	33/133	5.5	32/102	5.1	35/91	5.1	اوروغواي
175/180	1.7	151/163	2.1	137/159	2.2	100/133	2.4	68/102	2.9	71/91	2.7	اوزباكستان
98/180	3.1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	فانواتو
162/180	2.0	138/163	2.3	130/159	2.3	100/133	2.4	81/102	2.5	69/91	2.8	فنزويلا
123/180	2.6	111/163	2.6	107/159	2.6	100/133	2.4	85/102	2.4	75/91	2.6	فيتنام
131/180	2.5	111/163	2.6	103/159	2.7	88/133	2.6	71/102	2.7	65/91	2.9	اليمن
123/180	2.6	111/163	2.6	107/159	2.6	92/133	2.5	77/102	2.6	75/91	2.6	زامبيا
150/180	2.1	130/163	2.4	107/159	2.6	106/133	2.3	71/102	2.7	65/91	2.9	زيمبابوي

منظمة الشفافية الدولية

مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٣



منظمة منظمة الشفافية الدولية

١٩٩٣-٢٠٠٣

عشر سنوات في مكافحة الفساد

http://www.transparency.org

Transparency International Secretariat
Otto-Suhr-Allee 97-99,
10585 Berlin,
Germany
Tel: +49-30-3438 2010
Fax: +49-30-3470 3912
ti@transparency.org

تعريف:

«منظمة منظمة الشفافية الدولية»، تأسست عام ١٩٩٣، هي المنظمة غير الحكومية الرائدة في تكرسها لكبح الفساد، وتضم حالياً فروعاً في تسعين ودولة. وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

PRESS RELEASE

Media Contacts:
(Berlin) Sarah Tyler
Tel: +49 30 3438 2061/19, Fax: +49 30 3470 3912,
Email: press@transparency.org
(London) Jeff Lovitt/Susan Côté-Freeman
Tel: +44 207 981 0345

Embargoed until 08.30 GMT, 7 October 2003



http://www.transparency.org
Otto-Suhr-Allee 97-99,
10585 Berlin, Germany
Tel: +49-30-3438 2061
Fax: +49-30-3470 3912

Draft Arabic, 2nd of October 2003

«تسع من أصل كل عشر دول نامية
بحاجة ماسة إلى دعم عملي لكبح الفساد»، حسب المؤشر الجديد

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠٠٣ يدل على مستويات الفساد في ١٣٣ بلداً. سبع من كل عشر بلدان تحصل على أقل من خمس نقاط على سلم أعلاه عشر نقاط، بينما تحصل خمس من كل عشر بلدان نامية أقل من ثلاث نقاط على عشر

لندن، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٣ «على الدول الثرية تقويم دعم عملي لحكومات الدول النامية التي تبرهن عن إرادة سياسية لكبح الفساد. وبدءاً بأكثرها فساداً، يجب ألاّ تتعرض هذه الدول للعقاب نظراً لكونها بأمس الحاجة إلى الدعم». بهذه العبارات افتتح السيد بيتر ايغن، رئيس منظمة منظمة الشفافية الدولية، الإعلان عن مؤشر مدركات الفساد للمنظمة للعام ٢٠٠٣.(CPI)

وقال أيضاً «إن المؤشر الجديد يدل على وجود مستويات فساد مرتفعة في كثير من الدول الثرية والفقيرة مما يجعل لزاماً على الدول المتطورة تنفيذ المواثيق الدولية لكبح الرشوة من قبل الشركات العالمية، وعلى المؤسسات التجارية الخاصة الالتزام بموجباتها، حسب ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة، أي التوقف عن رشوة المسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم». وأضاف «إن تسعاً من كل عشر دول نامية تحل اقل من خمس نقاط من النقاط العشر على سلم التقييم في مؤشر العام ٢٠٠٣. فعلى حكومات تلك الدول تطبيق الاستراتيجيات المستوحاة من التجارب الناجحة من أجل مكافحة الفساد، كما تحتاج أيضاً مساعدة عملية مصممة خصيصاً لتلبية استراتيجياتها الوطنية في مكافحة الفساد».

وأضاف قائلاً «لكي تأتي هذه الاستراتيجيات ثماراً يجب أن يتزامن ذلك الدعم مع مساعدة المجتمع المدني في مراقبة تنفيذها». وأصرّ على القول بأن «على الدول المانحة وعلى مؤسسات التمويل العالمية إبداء المزيد من التشدد على نحو تعليق المساعدة المالية للحكومات الفاسدة، وإدراج الشركات العالمية التي يثبت عليها دفع رشاوى في بلدان أجنبية على لائحة سوداء».

وأوضح أيضاً ان «سبعاً من كل عشر دول تحصل أقل من خمس نقاط على سلم التقييم في مؤشر العام ٢٠٠٣، مما يعكس مستويات الفساد المقدَّر بين السياسيين والموظفين الرسميين في ١٣٣ دولة. كما ان تسعاً من كل عشر من الدول النامية تحصل أقل من خمس نقاط، فيما خمس من كل عشر من الدول المقترحة تحصل أقل من ثلاث نقاط، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الفساد. إن المؤشر السنوي لمدركات الفساد الذي تنشره اليوم منظمة منظمة الشفافية الدولية، وهي المنظمة العالمية اللاحكومية الرائدة المتخصصة المكرسة نفسها لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم يعكس آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر داخل تلك الدول وخارجها. وقد قام بتنسيق العمل الإحصائي البروفسور الدكتور يوهان غراف لمبسدورف في جامعة باسو في ألمانيا بالتعاون والتشاور مع فريق من الاختصاصيين العالميين.

يعدّ الفساد منتشراً في بنغلادش ونيجيريا وهايتي وباراغواي وميانمار، والكاميرون، وأنغولا، وطاجاكستان، وكينيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأندونيسيا، وكل منها حصّلت أقل من نقطتين حسب المؤشر الجديد. أما الدول التي حصّلت أكثر من تسع نقاط، أي أن مستوى الفساد متدنٍ جداً، فهي دول ثرية، مثل فنلندا، وأيسلندا، والدانمرك، ونيوزيلندا، والسويد.

أشار السيد بيتر ايغن إلى بعض التغيرات في مؤشر مدركات الفساد فقال: «استناداً إلى المعلومات المستقاة من المصادر المعتمدة لإعداد المؤشر يمكن ملاحظة تحسن في كل من النمسا وبلجيكا وكولومبيا وفرنسا وألمانيا وايرلندا وماليزيا والنروج وتونس. أما الدول التي تجدر الإشارة إلى تراجعها فهي الأرجنتين وبيلاروسيا وتشيلي وكندا وإسرائيل ولكسمبورغ وبولندا والولايات المتحدة وزمبابواي».

وفي بوغوتا، عاصمة كولومبيا، قالت اليوم نائبة رئيس منظمة منظمة الشفافية الدولية السيدة روز إنياس أوسبينا روبليدو «إن الدعم العالمي لهذه الدول المصممة علي مكافحة الفساد ضروري جداً لبلوغ الشفافية في العقود مع القطاع العام وذلك من أجل إرساء أسس صلبة للقضاء على الفساد في الحكومة وفي الخدمات العامة. وعلى القطاع الخاص، بشكل رئيس، تحمل مسؤوليات تصرفاته داخل بلاده وخارجها واتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الرشوة. ولتحقيق ذلك، تعاونت

منظمة الشفافية الدولية وشركات القطاع الخاص وفي وضع مجموعة مبادئ خاصة بالشركات هدفها مكافحة الرشوة عبر دورات تدريبية وبوضع مجموعة من الأنظمة حول هذا الموضوع للعمل بها داخل الشركات. كما عقدت منظمة منظمة الشفافية الدولية اتفاقيات لمنع الرشوة في التعاقد مع القطاع العام».

وأشار السيد بيتر ايغن إلى «إمكان الشروع بردم الهوة التي ظهرت بوضوح خلال مؤتمر منظمة التجارة الدولية في كوكون في المكسيك الشهر السابق بين الدول النامية والدول الثرية، شرط أن تنطلق المفاوضات من اتفاق بين الأطراف المعنية على الشروع بتطبيق «الشفافية في المشتريات الحكومية». إن من مصلحة الدول النامية اللجوء إلى الشفافية في معاملات المشتريات الحكومية، ذلك لأن الموارد الضئيلة للدول النامية معرضة للهدر. وفي حال عدم احتواء الفساد في المشتريات يزداد الفقر».

وفي لندن قال اليوم رئيس فرع منظمة منظمة الشفافية الدولية في بريطانيا، السيد لورانس كوكروفت: «إن المؤشر الذي نُشر اليوم يبين ان الدول الفقيرة ليست وحدها بؤر ازدهار الفساد. فمستويات الفساد مرتفعة في دول أوروبية مثل اليونان وإيطاليا وفي دول نفطية مثل نيجيريا وأنغولا وأذربيجان وكازاخستان وليبيا وفنزويلا والعراق».

«ومن أجل قلب هذه الحال بحيث ينال الناس العاديون حصة من الثروة النفطية في بلدانهم تجري منظمة منظمة الشفافية الدولية مع منظمات غير حكومية أخرى حملة تطالب فيها الشركات النفطية العالمية بنشر ما تدفعه إلى الحكومات وشركات النفط الحكومية. فنشر هذه المعلومات يمكّن المواطنين والمجتمع المدني في بلدان مثل نيجيريا وأنغولا والعراق وإندونيسيا وكازاخستان من تكوين صورة واضحة عن مداخيل البلاد»، قال كوكروفت وهو أيضاً عضو في مجلس الإدارة الدولي لمنظمة منظمة الشفافية الدولية مضيفاً: «إن ذلك يمكن المواطنين من محاسبة حكوماتهم على تقصير موازنة الدولة عن تقديم الخدمات في الموارد العامة، بل تذهب الأموال في مشاريع تمجيدية باهظة الكلفة ولا فائدة منها، أو إلى حسابات سرية في مصارف خارجية عائدة إلى سياسيين أو مسؤولين رفيعي المستويات.

ومضى السيد كوكروفت قائلاً: «إن الأحزاب السياسية والمحاكم والشرطة هي الهيئات الأشد حاجة إلى الإصلاح، حسب «مقياس الفساد في العالم» الذي تعتمده منظمة منظمة الشفافية الدولية، وهو نتيجة حملة استفتاءات أجريت في ٤٨ دولة، وكانت قد بدأت في تموز عام ٢٠٠٣. إن ذلك دليلاً على نقص واضح في الثقة في السلطات في معظم أنحاء العالم».

مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٣ هو في الواقع ملخص لحملة استفتاءات يعكس آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر في بلدان متعددة، وبدأ العمل به في العام ١٩٩٥ وقد شمل ١٧ مسحاً قامت بها ١٣ مؤسسة مستقلة.

إن مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣ ملخص لثلاثة استفتاءات أجريت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، وهو لا يشمل إلا البلدان التي وردت في هذه الاستفتاءات على الأقل. وقد شدّد السيد بيتر ايغن على ان المؤشر، وإن كان قد شمل ١٣٣ بلداً «ليس إلا لمحة خاطفة، ذلك لأنه لم تتيسر لنا معلومات كافية عن بلدان أخرى يُحتمل أن يكون الفساد منتشراً فيها».

ويأتي مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣ مكملاً لمؤشر «دافعي الرشاوى» (BPI) الذي ينظر في مدى ميل شركات الدول المصدرة الكبرى لتقديم الرشاوى في الأسواق في طور الإزدهار. وقد دلّ «مؤشر دافعي الرشاوى» للعام ٢٠٠٢ الذي نُشر في ١٤ أيار من العام نفسه على مستويات عالية من الرشوة في شركات من روسيا والصين وتايوان وكوريا الجنوبية، تليها إيطاليا وهونغ كونغ وماليزيا واليابان والولايات المتحدة وفرنسا، علماً بأن العديد من هذه الدول سبق لها ووقعت على ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة الذي يحرم رشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب.

وأشار السيد ايغن إلى ان «ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وضع في العام ١٩٩٩، وما زلنا ننتظر رفع الادعاء الأول أمام محكمة ما في إحدى الدول الخمس والثلاثين الموقعة عليه». وأضاف: «إن على حكومات هذه الدول واجب تجاه الدول النامية وهو التحقيق مع ومقاضاة الشركات الراشية الواقعة ضمن صلاحياتها القانونية. ذلك ان رشاها ومحفزاتها لإفساد السياسيين والمسؤولين في الدول النامية تقوض احتمالات النمو والتطور المستدام فيها».

للحصول على تفاصيل مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣ الرجاء زيارة الموقع:
http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi

الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد (2003) - CPI

ترتيب البلد	البلد	مؤشر مدركات الفساد 2003 النتيجة	الاستمارات المستعملة	الانحراف	أدنى - أعلى مرتبة
1	فنلندا	9.7	8	0.3	9.2 - 10.0
2	ايسلندا	9.6	7	0.3	9.2 - 10.0
3	الدنمارك	9.5	9	0.4	8.8 - 9.9
4	نيوزيلندا	9.5	8	0.2	9.2 - 9.6
5	سنغفوره	9.4	12	0.1	9.2 - 9.5
6	السويد	9.3	11	0.2	8.8 - 9.6
7	هولندا	8.9	9	0.3	8.5 - 9.3
8	استراليا	8.8	12	0.9	6.7 - 9.5
9	النرويج	8.8	8	0.5	8.0 - 9.3
10	سويسرا	8.8	9	0.8	6.9 - 9.4
11	كندا	8.7	12	0.9	6.5 - 9.4
12	لوكسمبورغ	8.7	6	0.4	8.0 - 9.2
13	المملكة المتحدة	8.7	13	0.5	7.8 - 9.2
14	النمسا	8	9	0.7	7.3 - 9.3
15	كونغ هونغ	8	11	1.1	5.6 - 9.3
16	ألمانيا	7.7	11	1.2	4.9 - 9.2
17	بلجيكا	7.6	9	0.9	6.6 - 9.2
18	ايرلندا	7.5	9	0.7	6.5 - 8.8
19	الولايات المتحدة الأميركية	7.5	13	1.2	4.9 - 9.2
20	تشيلي	7.4	12	0.9	5.6 - 8.8
21	اسرائيل	7	10	1.2	4.7 - 8.1
22	اليابان	7	13	1.1	5.5 - 8.8
23	فرنسا	6.9	12	1.1	4.8 - 9.0
24	اسبانيا	6.9	11	0.8	5.2 - 7.8
25	البرتغال	6.6	9	1.2	4.9 - 8.1
26	عمان	6.3	4	0.9	5.5 - 7.3
27	البحرين	6.1	3	1.1	5.5 - 7.4
28	قبرص	6.1	3	1.6	4.7 - 7.8
29	سلوفانيا	5.9	12	1.2	4.7 - 8.8
30	بوتسوانا	5.7	6	0.9	4.7 - 7.3
31	تايوان	5.7	13	1	3.6 - 7.8
32	قطر	5.6	3	0.1	5.5 - 5.7
33	استونيا	5.5	12	0.6	4.7 - 6.6
34	الأورغواي	5.5	7	1.1	4.1 - 7.4
35	ايطاليا	5.3	11	1.1	3.3 - 7.3
36	الكويت	5.3	4	1.7	3.3 - 7.4
37	ماليزيا	5.2	13	1.1	3.6 - 8.0
38	الامارات العربية	5.2	3	0.5	4.6 - 5.6
39	تونس	4.9	6	0.7	3.6 - 5.6
40	المجر	4.8	13	0.6	4.0 - 5.6
41	ليتوانيا	4.7	10	1.6	3.0 - 7.7
42	ناميبيا	4.7	6	1.3	3.6 - 6.6
43	كوبا	4.6	3	1	3.6 - 5.5
44	الأردن	4.6	7	1.1	3.6 - 6.5

ملاحظات

لتفسير مفصل عن المؤشر:

http://www.transparency.org/cpi/index.html#cpi

أو

http://www.gwdg.de/~uwv

النتيجة في مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٣

تتعلق بمدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وتتراوح هذه النتيجة بين ١٠ (نظيف جداً) و ٠ (فاسد جداً)

الإستمارات التي استعملت

تُشير الى عدد الإستمارات التي قامت بتحليل أداء بلد ما. استعملت مجموعة من ١٧ استمارة حضّرتها ١٣ مؤسسة مستقلة. ويتطلب ترتيب بلدٍ ما على المؤشر ثلاث استمارات على الأقل.

الإنحراف

يشير الى التفارقات في قيم المصادر: كلما زاد الإنحراف، زادت التفارقات في مدركات بلدٍ ما بالنسبة للمصادر.

ترتيب أدنى - أعلى

يؤمن أعلى وأدنى قيم للمصادر المختلفة.

45	ترينيداد وتوباغو	4.6	6	1.3	3.4 - 6.9
46	بليز	4.5	3	0.9	3.6 - 5.5
47	العربية المملكة السعودية	4.5	4	2	2.8 - 7.4
48	موريتيا	4.4	5	0.7	3.6 - 5.5
49	جنوب افيقيا	4.4	12	0.6	3.6 - 5.5
50	كوستا ريكا	4.3	8	0.7	3.5 - 5.5
51	اليونان	4.3	9	0.8	3.7 - 5.6
52	كوريا الجنوبية	4.3	12	1	2.0 - 5.6
53	بيلاروس	4.2	5	1.8	2.0 - 5.8
54	البرازيل	3.9	12	0.5	3.3 - 4.7
55	بلغاريا	3.9	10	0.9	2.8 - 5.7
56	جمهورية التشيك	3.9	12	0.9	2.6 - 5.6
57	جامايكا	3.8	5	0.4	3.3 - 4.3
58	لاتفيا	3.8	7	0.4	3.4 - 4.7
59	كولومبيا	3.7	11	0.5	2.7 - 4.4
60	كرواتيا	3.7	8	0.6	2.6 - 4.7
61	السلفادور	3.7	7	1.5	2.0 - 6.3
62	البيرو	3.7	9	0.6	2.7 - 4.9
63	سلوفاكيا	3.7	11	0.7	2.9 - 4.7
64	المكسيك	3.6	12	0.6	2.4 - 4.9
65	بولنده	3.6	14	1.1	2.4 - 5.6
66	الصين	3.4	13	1	2.0 - 5.5
67	باناما	3.4	7	0.8	2.7 - 5.0
68	سريلنكا	3.4	7	0.7	2.4 - 4.4
69	سوريا	3.4	4	1.3	2.0 - 5.0
70	بوسنيا، هرزغوفينا	3.3	6	0.7	2.2 - 3.9
71	جمهورية الدومنيك	3.3	6	0.4	2.7 - 3.8
72	مصر	3.3	9	1.3	1.8 - 5.3
73	غانا	3.3	6	0.9	2.7 - 5.0
74	المغرب	3.3	5	1.3	2.4 - 5.5
75	تايلنده	3.3	13	0.9	1.4 - 4.4
76	السنغال	3.2	6	1.2	2.2 - 5.5
77	تركيا	3.1	14	0.9	1.8 - 5.4
78	أرمينيا	3	5	0.8	2.2 - 4.1
79	ايران	3	4	1	1.5 - 3.6
80	لبنان	3	4	0.8	2.1 - 3.6
81	مالي	3	3	1.8	1.4 - 5.0
82	فلسطين	3	3	1.2	2.0 - 4.3
83	الهند	2.8	14	0.4	2.1 - 3.6
84	مالاوي	2.8	4	1.2	2.0 - 4.4
85	رومانيا	2.8	12	1	1.6 - 5.0
86	الموزامبيك	2.7	5	0.7	2.0 - 3.6
87	روسيا	2.7	16	0.8	1.4 - 4.9
88	الجزائر	2.6	4	0.5	2.0 - 3.0
89	مدغسقر	2.6	3	1.8	1.2 - 4.7

ملاحظات

لتفسير مفصل عن المؤشر:

http://www.transparency.org/cpi/index.html#cpi

أو

http://www.gwdg.de/~uwv

النتيجة في مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٣

تتعلق بمدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وتتراوح هذه النتيجة بين ١٠ (نظيف جداً) و ٠ (فاسد جداً)

الإستمارات التي استعملت

تشير الى عدد الإستمارات التي قامت بتحليل أداء بلد ما. استعملت مجموعة من ١٧ استمارة حضرتها ١٣ مؤسسة مستقلة. ويتطلب ترتيب بلد ما على المؤشر ثلاث استمارات على الأقل.

الإنحراف

يشير الى التفارقات في قيم المصادر: كلما زاد الإنحراف، زادت التفارقات في مدركات بلد ما بالنسبة للمصادر.

ترتيب أدنى - أعلى

يؤمن أعلى وأدنى قيم للمصادر المختلفة.

90	نيكاريغوا	2.6	7	0.5	2.0 - 3.3
91	اليمن	2.6	4	0.7	2.0 - 3.4
92	ألبانيا	2.5	5	0.6	1.9 - 3.2
93	الأرجنتين	2.5	12	0.5	1.6 - 3.2
94	اثيوبيا	2.5	5	0.8	1.5 - 3.6
95	غامبيا	2.5	4	0.9	1.5 - 3.6
96	باكستان	2.5	7	0.9	1.5 - 3.9
97	الفلبين	2.5	12	0.5	1.6 - 3.6
98	تانزانيا	2.5	6	0.6	2.0 - 3.3
99	زامبيا	2.5	5	0.6	2.0 - 3.3
100	غواتيمالا	2.4	8	0.6	1.5 - 3.4
101	كزاخستنا	2.4	7	0.9	1.6 - 3.8
102	مولدوفا	2.4	5	0.8	1.6 - 3.6
103	أوزبكستان	2.4	6	0.5	2.0 - 3.3
104	فنزويلا	2.4	12	0.5	1.4 - 3.1
105	فيتنام	2.4	8	0.8	1.4 - 3.6
106	بوليفيا	2.3	6	0.4	1.9 - 2.9
107	الهندوراس	2.3	7	0.6	1.4 - 3.3
108	مقدونيا	2.3	5	0.3	2.0 - 2.7
109	صربيا	2.3	5	0.5	2.0 - 3.2
110	السودان	2.3	4	0.3	2.0 - 2.7
111	أكرانيا	2.3	10	0.6	1.6 - 3.8
112	زيمبابواي	2.3	7	0.3	2.0 - 2.7
113	جمهورية الكونغو	2.2	3	0.5	2.0 - 2.8
114	الاكوادور	2.2	8	0.3	1.8 - 2.6
115	العراق	2.2	3	1.1	1.2 - 3.4
116	سيراليون	2.2	3	0.5	2.0 - 2.8
117	أغندا	2.2	6	0.7	1.8 - 3.5
118	شاطىء العاج	2.1	5	0.5	1.5 - 2.7
119	كيرجيخستان	2.1	5	0.4	1.6 - 2.7
120	ليبيا	2.1	3	0.5	1.7 - 2.7
121	غينيا الجديدة	2.1	3	0.6	1.5 - 2.7
122	اندونيسيا	1.9	13	0.5	0.7 - 2.9
123	كينيا	1.9	7	0.3	1.5 - 2.4
124	أنغولا	1.8	3	0.3	1.4 - 2.0
125	أزربايجان	1.8	7	0.3	1.4 - 2.3
126	الكاميرون	1.8	5	0.2	1.4 - 2.0
127	جورجيا	1.8	6	0.7	0.9 - 2.8
128	تاجكستان	1.8	3	0.3	1.5 - 2.0
129	مينمار	1.6	3	0.3	1.4 - 2.0
130	الباراغواي	1.6	6	0.3	1.2 - 2.0
131	هايتي	1.5	5	0.6	0.7 - 2.3
132	نيجيريا	1.4	9	0.4	0.9 - 2.0
133	بنغلادش	1.3	8	0.7	0.3 - 2.2

ملاحظات

لتفسير مفصل عن المؤشر:

http://www.transparency.org/cpi/index.html#cpi

أو

http://www.gwdg.de/~uwv

النتيجة في مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٣

تتعلق بمدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، وتتراوح هذه النتيجة بين ١٠ (نظيف جداً) و ٠ (فاسد جداً)

الإستمارات التي استعملت

تشير الى عدد الإستمارات التي قامت بتحليل أداء بلد ما. استعملت مجموعة من ١٧ استمارة حضرتها ١٣ مؤسسة مستقلة، ويتطلب ترتيب بلد ما على المؤشر ثلاث استمارات على الأقل.

الإنحراف

يشير الى التفارقات في قيم المصادر: كلما زاد الإنحراف، زادت التفارقات في مدركات بلد ما بالنسبة للمصادر.

ترتيب أدنى - أعلى

يؤمن أعلى وأدنى قيم للمصادر المختلفة.

أسئلة وأجابات حول مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣

ما مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣؟

يصنف المؤشر لهذه السنة ١٣٣ دولة حسب المستوى المقدّر لقبول الرشاوى لدى السياسيين وموظفي القطاع العام فيها. إنه مؤشر مركب اعتمد على ١٧ عملية استقصاء أجرتها ١٣ مؤسسة مستقلة شملت رجال أعمال ومحللي مخاطر من تلك الدول، من أهل البلاد والغرباء المقيمين فيها. مؤشر العام ٢٠٠٢ شمل مائة ودولتين. إن الزيادة في عدد الدول هذه السنة يعود إلى تعرّف مصادر جديدة موثوقة أمكن ضمها إلى مائة ودولتين.

ما هو تعريف الفساد في سياق أهداف المؤشر؟

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرّف عنه انه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية. طرحت الاستفتاءات المستعملة لجمع المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال المركز الإداري لتحقيق مكسب شخصي، مركزة، على سبيل المثال، على قبول الموظفين الحكوميين الرشوة في المشتريات الحكومية، علماً بأن مصادر المعلومات لا تميّز بين فساد الإداريين وفساد السياسيين.

ما سبب اعتبار المؤشر وسيلة قيّمة؟

السبب هو ان المؤشر مستقى من ١٧ حملة استقصاء، شملت آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر من أجل الدول التي جرت فيها الحملات ومن الأجانب المقيمين فيها. إنه يعطي لمحة عن آراء صانعي القرارات المتصلة بالتوظيفات المالية والتجارة في تلك الدول. كما انه يراكم إدراك الناس لقضية الفساد، ويلفت اهتمام الحكومات للصورة السلبية التي يخلّفها تدني مرتبة البلاد على سلم المؤشر، مما يقدم سبباً آخر لتلك الحكومات لتصحيح الأوضاع.

ما الفرق بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر تقلبات الفساد العالمي؟

يسعى مؤشر مدركات الفساد إلى تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول، بينما مؤشر تقلبات الفساد (راجع http://www.transparency.org/surveys) يهتم بمواقف الناس من تقلب تلك المستويات. ويطرح مستوى التقلب سؤالاً حول مدى تأثير الفساد في حياة الأفراد والعائلات،

فتأتي الأجابات متفاوتة وقد لا يكون لها صلة بمستويات الفساد. وقد يكون المستفتين من بعض الدول قادرين على تحمل العيش في جو من الفساد المرتفع وبينما يثير مستوى فساد بسيط قلقاً جدياً لدى الأشخاص الآخرين.

ما دور الموردين في الصفقات الدولية الاجرامية؟

في ١٤ أيار عام ٢٠٠٢ نشرت منظمة منظمة الشفافية الدولية المؤشر الثاني لدافعي الرشاوى الذي صنّف الدول الموردة حسب مستوى ميل الشركات الموردة فيها إلى الرشوة في البلدان الأخرى. ويمكن الوصول إلى مؤشر دافعي الرشاوى عبر الإنترنت: (http://www.transparency.org/survey/index.html#cpi)

مؤشر دافعي الرشاوى مكمل لمؤشر مدركات الفساد ويؤكد على ان الفساد في الصفقات التجارة الدولية يشمل الراشين والمرتشين، وأن اهتمام مؤشر مدركات الفساد بالمرتشي وحده يعطي صورة ناقصة عن الحال.

هل صحيح الاستنتاج أن البلد الأدنى نقاطاً هو الأكثر فساداً؟

كلا، إن الدول الأقل نقاطاً هي تلك المقدرة الأكثر فساداً بين الدول المذكورة في المؤشر. والمؤشر مستقى من استطلاعات هي لمحات زمنية معينة تعكس وجهات نظر وخبرات. إضافة إلى ذلك هناك قرابة مائتي دولة في العالم في حين ان مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣ صنّف ١٣٣ دولة فقط.

لماذا يُبنى المؤشر على ملاحظات استدراكية فقط؟

يصعب الحصول على معلومات ملموسة للمقارنة بين مستويات الفساد في عدد كبير من الدول، كالمقارنة بين إعداد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم. إن المعلومات العامة عن الدول لا تعطي صورة واقعية عن الفساد، بل انها تشير إلى نظرة المدعين العامين والمحاكم ووسائل الإعلام إلى طريقة عرض الفساد. إن الوسيلة الوحيدة لجمع المعلومات لغرض المقارنة هي الاعتماد على خبرات ومدركات الأشخاص الأكثر مجابهة مباشرة مع حقائق الفساد.

هل كان هناك أي تغيير في الشرائح الاجتماعية المستقاة لإعداد المؤشر لهذه السنة؟

صلابة حصيلة مؤشر مدركات الفساد يدعمها التشابه بين الآراء التي يبديها أهل البلاد

وتلك الصادرة عن الغرباء المقيمين فيها. في السابق كان المستفتون في معظم الحالات رجال أعمال غربيين، وكان رأي البلدان الأقل تقدماً غير ممثّل. والآن تغير الوضع. فبتكليف من منظمة منظمة الشفافية الدولية استطلعت مؤسسة غالوب الدولية آراء أشخاص ينتمون إلى بلدان نامية طالبة منهم تقييم أداء موظفي القطاع العام. وأجرت مؤسسة انفورمايشن انترناشيونال عملية مشابهة فكانت نتائج الاثنتين متشابهة مع نتائج من مصادر أخرى، مما يدل على ان مؤشر مدركات الفساد يجمع معلومات غير متأثرة باعتبارات حضارية، تمثل مدركات عالمية.

ما هي المعايير المعتمدة لاختيار الاستقصاء؟

تبحث منظمة الشفافية الدولية عن المعلومات الدقيقة لاعداد مؤشر مدركات الفساد. وكي تلاقي المعلومات قبولاً، يجب أن تكون حسنة التوثيق، وأن تكون وفيرة بما يسمح الوثوق بها. وتسعى منظمة الشفافية الدولية إلى التأكد من ان المصادر المعتمدة هي من الصنف الأفضل، وان عملية الاستقصاء تجري على أعلى مستويات التجرد، وأن تكون منهجية التحليل ممتازة. والمنهجية لمؤشر العام ٢٠٠٣ متوافرة على الموقع:

http://www.transparency.org/cpi/index.html#cpi أو http://www.gwdg.de/~uwvw

تقوم بمراجعة المنهجية لجنة توجيه مؤلفة من اختصاصيين عالميين مشهورين في دراسة الفساد والاقتصاد والإحصاء. ويتقدم هؤلاء باقتراحاتهم بغية تحسين مؤشر مدركات الفساد. ولكن إدارة منظمة منظمة الشفافية الدولية هي التي تتخذ المقررات النهائية في شأن المنهجية التي ستعتمد.

ما البلدان المشمولة في مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٣؟

لإدخال أي دولة في المؤشر يجب أن يكون لها ثلاثة مصادر في مخزن المعلومات. شمل المؤشر لسنة ٢٠٠٣ الدول الآتية: الجزائر، أرمينيا، البحرين، بيليز، بوسنيا، هرزغوفينا، جمهورية الكونغو، كوبا، قبرص، غامبيا، العراق، إيران، الكويت، كيرجيخستان، لبنان، ليبيا، مقدونيا، مالي، موزمبيق، مباينمار، عمان، فلسطين، غينيا الجديدة، قطر، السعودية، صربيا، الجبل الأسود، سيراليون، السودان، سورية، طاجكستان، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

أما البلدان التي لم يتوافر لها إلا مجموعتان من المعلومات (وهي بالتالي لم يشملها المؤشر) فهي: أفغانستان، انتيغاظ، برومودا، البهاما، بربادوس، بنين، برمودا، جزر كايمن، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدومينيك، اريتريا، فيجي، الغابون، غرانادا، غينيا-بيساو،

ليبيريا، ماكاو، مالطا، منغوليا، نيبال، النيجر، كوريا الشمالية، رواندا، جزر السيشل، الصومال، وتركستان.

وأما الدول التي لم يتوافر لها سوى مجموعة واحدة من المعلومات فهي اندورا، انغيا، أروبا، بوتان، بروناي، بوركينا فاسو، بورندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جيبوتي، تيمور الشرقية، غينيا الاستوائية، غوينا الفرنسية، غوادالوب، غينيا، غيانا، اللاوس، الليسوتو، ليخفنشتاين، جزر ملديفيا، المارتينيك، موريتانيا، ناث، انتيليا الهولندية، باولو، بورتوريكو، ساموا، ساوتومي وبرينسيب، سانت كيتس ونيفيس، سانتا لوتشيا، سانت فينست، الغرينادين، سورينام، سوازيلند، توغو، والجزر العذراء.

هل نقاط الدولة مقياس موثوق لمستوى الفساد فيها؟

إن مؤشر مدركات الفساد وسيلة جيدة لقياس مستوى الفساد. أما مقدار الاعتماد عليه، فيختلف بين بلد وآخر. فالدول ذات عدد قليل من المصادر والتباينات الواسعة في تقييمات المصادر هذه، توحي بمقدار أقل من المصداقية من ناحيتي النقاط والترتيب.

هل استُعملت الاستقصاءات السابقة في المؤشر؟

جُمع المؤشر على أساس المعلومات المجموعة من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٣. ولما ان التغيرات المهمة في مستويات الفساد في بلد معين كانت تحدث ببطئ بينما كانت التقديرات تتغير بسرعة أعلى وتتأثر إلى حد ما بأحداث قصيرة الأمد، فقد قررت منظمة منظمة الشفافية الدولية وضع المؤشر على أساس المعدل الوسطي لثلاث سنوات، وعليه فإن مؤشر مدركات الفساد لهذا العام معدّ حسب المعلومات المجموعة من العام ٢٠٠١ إلى العالم ٢٠٠٣ دون سواها.

أي مصادر أسهمت في تقييم كل دولة على حدة؟

ثمة لائحة بالمصادر والإستقصاءات التي أسهمت في استخلاص مؤشر مدركات الفساد تلحق في آخر البيان الصحفي. ثمة لائحة على الإنترنت بالمصادر التي أسهمت في تقييم كل دولة، وهي متوافرة على العنوانين الآتيين:

http://www.transparency.org/cpi/index.html#cpi أو http://www.gwdg.de/~uwvw

هذه اللائحة تضم أيضاً معلومات إضافية عن أخطاء مترددة في كل بلد.

هل يمكن مقارنة معطيات سنة بمعطيات سنة سابقة؟

يجب أن تكون مقارنة النتائج بنتائج سنوات سابقة على أساس نقاط الدولة المعنية لا مرتبتها، ذلك أن المرتبة قد يتغير موقعها بسبب دخول دول جديدة إلى المؤشر وخروج أخرى منه. فارتفاع النقاط يشير إلى ان المجيبين عن الأسئلة رفعوا الرتبة، بينما يشير انخفاض النقاط إلى انهم أعادوا النظر في تقييمهم. غير ان التغيّر في نقاط دولة ما من سنة إلى التالية لا يحدث فقط بسبب تغيّر في أدائها. بل أيضاً بسبب تغيّر المجيبين عن أسئلة الاستقصاء وتغيّر المنهجية المتبعة. وهناك مصادر تقصر عن اللحاق بالتطورات، يجب التخلي عنها وإدخال مصادر جديدة موثوقة. ومع تغيّر المجيبين واختلاف بسيط في المنهجية المتبعة قد تتغير نقاط الدولة كما قد يكون لذلك صلة بتغيّر الأسئلة المطروحة وفي الآراء المجموعة. فالمؤشر يعطي صورة عن آراء رجال أعمال ومحللي أخطار سنة واحدة، ولا يركز كثيراً على اتجاه الأوضاع من سنة إلى أخرى.

أي دول سجلت أسوأ انخفاض نقاط بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣؟

إن المقارنة بين سنة وأخرى مثيرة للشكوك، ولكن يمكن أن تشير بحذر على اتجاه. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر عن اتجاه انحداري في الدول التالية: الأرجنتين، بيلاروس، تشيلي، كندا، إسرائيل، لكسمبورغ، بولندا، الولايات المتحدة، وزمبابواي. إن الانخفاض الحاد في نقاطها لم يتأت عن عوامل تقنية ، وعليه، من المحتمل أن يكون بتغيرات في الإدراك.

أي دول أظهرت أفضل تحسن مقاربة بالنسبة الماضية؟

مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات الواردة في الجواب السابق، وعلى أساس المعطيات المستعملة في إعداد المؤشر؛ ثمة تقدم حصل في كل من النمسا وبلجيكا وكولومبيا وفرنسا وألمانيا وماليزيا وإيرلندا والنروج وتونس.

مصادر المسح - منظمة الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد (CPI) - I2003

الرقم	1	2	3
المصدر	المؤتمر الاقتصادي العالمي		
الإسم	تقرير التنافسية العالمية		
السنة	2001	2002	2003
العنوان الإلكتروني	www.weforum.org		
العينة	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة		
الموضوع المطروح	مدفوعات غير موثقة لها صلة في رخص الإستيراد والتصدير، عقود خدمات القطاع العام، رخص تجارية، دفع الضرائب أو طلبات قرود: هل هم .common/not common	مدفوعات غير موثقة لها صلة في رخص الإستيراد والتصدير، عقود خدمات القطاع العام، رخص تجارية، دفع الضرائب أو طلبات قروض، مدفوعات لها صلة بقوانين وأحكام منحازة: هل هم منتشرون / غير منتشرين	
عدد الأجوبة	4,022	ca. 4,600	7,741
تغطية	٥٩ بلد	٧٦ بلد	١٠٢ بلد

الرقم	4	5	6
المصدر	معهد التنمية الإدارية(IMD)، سويسرا		
الإسم	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية		
السنة	2001	2002	2003
العنوان الإلكتروني	www.imd.ch		
العينة	مديرون تنفيذيون على المستويات العليا والوسطى، شركات محلية وأجنبية		
الموضوع المطروح	الرشوة والفساد في القطاع العام	الرشوة والفساد في الإقتصاد	
عدد الأجابات	3,678	3,532	4,000 <
تغطية	٤٩ بلد	٤٩ بلد	٥١ بلد

الرقم	7	8
المصدر	العالمية للمعلومات	البنك الدولي
الإسم	مسح لارباب العمل الشرق أوسطيين	World Business Environment Survey
السنة	2003	2001
العنوان الإلكتروني	www.information-international.com	info.worldbank.org/governance/wbes/index1.html
العينة	رجال أعمال ذوو مناصب عالية من البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة	مدراء ذوو مناصب عالية
الموضوع المطروح	هل الرشوة ظاهرة متكررة، ما هي كلفتها على مجال الأعمال، هل إعطاء عقود في القطاع العام لأصدقاء وأقرباء في بلدان مجاورة ظاهرة متكررة؟	"وتيرة الرشوة" والفساد كعائق للأعمال"
عدد الأجابات	٣٨٢ تحليل من ١٦٥ مجاوب	10,090
تغطية	٣١ بلد	[countries[1 79

الرقم	9	10	11
المصدر	Economist Intelligence Unit	Freedom House	World Markets Research Centre
الإسم	Country Risk Service and Country Forecast	Nations in Transit	Risk Ratings
السنة	2003	2003	2002
العنوان الإلكتروني	www.eiu.com	www.freedomhouse.org	www.wmrc.com
العينة	(Expert staff assessment (expatriate	Assessment by US academic experts/FH staff	Assessment by staff

الموضوع المطروح	«شريط أحمر» أو احتمال الإلتقاء بمسؤولي فاسدين القطاع العام. هذا الإحتمال يضم الرشاوى الصغيرة، الرشاوى الكبيرة واحتيال الشركات	إدراك الفساد في الوظائف العامة، المصالح المالية لصانعي السياسات العامة، الحصول لاغير شرعي على معلومات مالية حساسة وتضارب المصالح، ومبادرات محاربة الفساد	تقدير مدى انتشار الفساد (استغلال منصب عام لمكاسب شخصية أو لمنفعة حزب سياسي ما) بين مسؤولي القطاع العام (سياسيين وموظفي القطاع العام)
عدد الأجابات	لا يطبق	لا يطبق	لا يطبق
تغطية	١٨٦ بلد	transition economies 27	١٣٩ بلد
الرقم	14	13	12
المصدر	PricewaterhouseCoopers	Political & Economic Risk Consultancy	(Columbia University (CU
الإسم	Opacity Index	Asian Intelligence Issue	State Capacity Survey
السنة	2001	2001	2002
العنوان الإلكتروني	www. /opacityindex.com	/http://www.asiarisk.com	
العينة	مديرون ماليون، محللو بورصة، أصحاب مصارف، CFOs, equity analysts, bankers ,PwC staff	مديرو أعمال أجانب مقيمون في البلد	أخصائيون بلدان معينة مقيمين في الولايات المتحدة (محللي سياسات عامة وباحثين وصحفيين)
الموضوع المطروح	تردد الفساد في حالات مختلفة (مثلاً: الحصول على رخص إستراد وتصدير أو الحصول على دعم أو تفادي الضرائب)	كيف تقدر نوعية الفساد ومدى تأثيره على البيئة الحياتية/العمل في شكل عام؟	خطورة الفساد على المستوى الداخلي لبلد معين
عدد الأجابات	1,357	ca. 1,000	224
تغطية	٢٤ بلدا	١٤ بلداً	٩٥ بلداً
الرقم	17	16	15
المصدر	World Bank and the EBRD	Gallup International on behalf of Transparency International	A multilateral development bank
الإسم	Business Environment and Enterprise Performance Survey	Corruption Survey	Survey
السنة	2002	2002	2002
العنوان الإلكتروني	info.worldbank. org/governance/ beeps2002	www.transparency.org/surveys/index. html#bpi	
العينة	رجال أعمال ذوو مناصب عالية	رجال أعمال ذوي مناصب عالية من ١٥ إقتصادات أسواق ناشئة	أخصائيون من المصرف تم اختيارهم وطلب منهم الإجابة عن إستمارات (كل منها تابعة لبلد معين). ٪ ٤٠ تقريباً رفضوا الإجابة عن الإستمارة
الموضوع المطروح	تردد «المدفوعات الإضافية»، ما أثر الفساد على إدارة الأعمال وتنميتها؟	ما مدى الإعتماد على الرشاوى مع السياسيين وموظفي الدولة والقضاة؟ وكم من عائق تشكل المصاريف المتعلقة بهذه الرشاوى لتيسير الأعمال؟	ما هو مدى انتشار الفساد؟ (منتشر جداً، منتشر نسبياً، محدود نسبياً، محدود، لا توجد إجابة)
عدد الإجابات	6,500	835	398
تغطية	٢٥ بلد في حالة إنتقالية	٢١ بلد	٤٧ بلد

(١) نفذت الاستمارات في ٨١ بلدا مختلفاً، لكن المعلومات المتوافرة لبلدين لم تكن كافية

تقرير مؤشر مدركات الفساد في دول العالم لعام ٢٠١٢ لمنظمة الشفافية العالمية

بوساطة admin بتاريخ 5 Dec, 2012 في 11:04 PM | مصنفة في أماكن وصلها الفساد ،دراسات وإحصائيات ،مؤسسات أخرى ،مقالات مميزة | تعليق واحد.

أطلقت منظمة الشفافية العالمية اليوم مؤشر مدركات الفساد في دول العالم لعام ٢٠١٢ ونجد الدول العربية مرتبة على النحو الآتي من(١ الأفضل) إلى(١٧٤):

١- قطر في المرتبة الأولى عربيا ومرتبة ٢٧ عالميا

٢- الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا ومرتبة ٢٧ عالميا (بالمشاركة مع قطر) .

٣- البحرين الثانية عربيا ومرتبة ٥٣ عالميا.

٤- الأردن الثالثة عربيا ومرتبة ٥٨ عالميا (تشاركها المرتبة ناميبيا وكوبا) .

٥- عمان ٤ عربيا ومرتبة ٦١ عالميا.

٦ – السعودية ٥ عربيا ومرتبة ٦٦ عالميا.

٧- الكويت ٥ عربيا ومرتبة ٦٦ عالميا (بالمشاركة مع السعودية ورومانيا)

٨- تونس ٦ عربيا ومرتبة ٧٥ عالميا (بالمشاركة مع بلغاريا ومونتنغرو وليبيريا)

٩- المغرب ٧ عربيا ومرتبة ٨٨ عالميا (بالمشاركة مع سورينام وسوازيلاند وتايلاند وزامبيا ومالاوي)

١٠- جيبوتي ٨ عربيا و ٩٤ عالميا (بالمشاركة مع سنغال ومولدوفا والهند واليونان...)

١١- الجزائر ٩ عربيا و١٠٥ عالميا (بالمشاركة مع الفيليبين وكوسوفوا وبوليفيا...)

١٢- مصر ١٠ عربيا و١١٨ عالميا (بالمشاركة مع اندويسيا ومدغشقر...)

١٣ – موريتانيا ١١ عربيا و١٢٣ عالميا (بالمشاركة مع فيتنام ....)

١٤- لبنان في المرتبة ١٢ عربيا ومرتبة ١٢٨ عالميا (بالمشاركة مع توغو)

١٥- سورية في المرتبة ١٣ عربيا ومرتبة ١٤٤ عالميا (بالمشاركة مع بنغلادش وأكرانيا ...)

١٦- اليمن في المرتبة ١٤ عربيا ومرتبة ١٥٦ عالميا

١٧- ليبيا في المرتبة ١٥ عربيا ومرتبة ١٦٠ عالميا

١٨- العراق في المرتبة ١٦ عربيا ومرتبة ١٦٩ عالميا

١٩- السودان في المرتبة ١٧ عربيا ومرتبة ١٧٣ عالميا

٢٠- الصومال في المرتبة ١٨ عربيا ومرتبة ١٧٤ عالميا

لمشاهدة فيديو توضيحي عن مؤشر مدركات الفساد، انقر على الرابط الآتي:

http://www.integrity-way.info/wp/?p=2914

الجدول الآتي يوضح نتائج مؤشر مدركات الفساد في المنطقة العربية :

التصنيف الإقليمي 2011	الدولة	درجة مؤشر مدركات الفساد 2011	التصنيف الإقليمي 2012	درجة مؤشر مدركات الفساد 2012	
1	قطر	72	1	68	تراجع مع ثبات الترتيب الاقليمي
2	الإمارات العربية المتحدة	68	1	68	–
3	البحرين	51	3	51	–
4	عمان	48	5	47	–
5	الكويت	46	6	44	تراجعت درجتين
6	الأردن	45	4	48	تحسنت 3 درجات
7	السعودية	44	7	44	
8	تونس	38	8	41	تحسنت 3 درجات
9	المغرب	34	9	37	تحسنت 3 درجات
10	الجزائر	29	10	34	تحسنت 5 درجات
11	مصر	29	11	32	تحسنت 3 درجات
12	سوريا	26	14	26	–
13	لبنان	25	12	30	تحسنت 5 درجات
14	اليمن	21	15	23	تحسنت درجتين
15	ليبيا	20	16	21	تحسنت درجة واحدة
16	العراق	18	17	18	–

لتحميل نسخة من مختصرة من التقرير، انقر على الرابط الآتي :

http://files.transparency.org/content/download/537/2229/file/2012_CPI_brochure_EN.pdf

ملحق رقم ( )

مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠١٢

إعداد الدكتور أحمد أبوزيد

إشراف الأستاذ ينال عليوات

بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر مدركات الفساد منذ العام (١٩٩٥) (١) ويعرف بأنه ذلك المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم بما في ذلك المتخصصين والخبراء من نفس الدولة التي يتم تقييمها (٢).

ويعدّ مؤشر مدركات الفساد مؤشراً مركباً وسمي على انه مسح المسوحات؛ حيث يعتمد على البيانات ذات العلاقة بالفساد التي يتم جمعها عن طريق مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة.

يركز المؤشر بشكل أساس على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء إستغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة، وبناءً على هذا التعريف تطرح المسوحات وإستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بإستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، مثل قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى، أو إختلاس الأموال العامة، ومدى نجاح جهود مكافحة الفساد. وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التي يعتمد عليها مؤشر مدركات الفساد لا تميز بين الفساد الإداري والفساد السياسي الذي يركز بشكل أساسي على تمويل الأحزاب وإستغلال المناصب العامة لأغراض حزبية.

منهجية مؤشر مدركات الفساد

١. مصادر البيانات

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها (١٣) مؤسسة مستقلة تضم كل من: البنك الإفريقي للتنمية، و البنك الأسيوي للتنمية، ومؤسسة بيرتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الادارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي.

وتقيس هذه المسوحات واستطلاعات الرأي التي يعتمد عليها المؤشر المدى الإجمالي للفساد، من حيث (تكرار حدوثه و/أو حجم الرشاوى) في القطاع العام والعمل السياسي، كما توفر جميع هذه المسوحات واستطلاعات الرأي تصنيفاً للدول.

٢. احتساب مؤشر مدركات الفساد

تتمثل الخطوة الأولى لاحتساب مؤشر مدركات الفساد في توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية، نتيجة تنوع و اختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيها، وتتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد والتي تنحصر ما بين (٠ – ١٠٠) (٣).

و أخيراً، يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تعني درجة (٠) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني درجة (١٠٠) أدنى مستوى للفساد المدرك (٣).

الأردن ومؤشر مدركات الفساد

دخلت الأردن ضمن تصنيفات مؤشر مدركات الفساد منذ العام (١٩٩٦) وفي العام (١٩٩٧) تم إستثناؤها من تصنيفات المؤشر لعدم توافر البيانات الكافية ليعاد تقييمها في العام (١٩٩٨) وحتى عامنا هذا.

ويبين الجدول رقم (١) تصنيف الأردن على مؤشر مدركات الفساد منذ العام (١٩٩٦) ولغاية العام (٢٠١٢) مع ذكر عدد الدول الخاضعة للتصنيف وعدد المسوحات المستخدمة لكل عام.

جدول رقم (1) مؤشر مدركات الفساد للأردن منذ العام (1996) ولغاية العام (2011)

السنة	النقاط المتحققة	التصنيف	عدد الدول الخاضعة للتصنيف	عدد المسوحات المستخدمة
1996	4.89	30	54	4
1998	4.7	38	85	6
1999	4.4	41	99	6
2000	4.6	39	90	5
2001	4.9	37	91	4
2002	4.5	40	102	5
2003	4.6	43	133	7
2004	5.3	37	146	9
2005	5.7	37	159	10
2006	5.3	40	163	7
2007	4.7	53	180	7
2008	5.1	47	180	7
2009	5.0	49	180	7
2010	4.7	50	178	7
2011	4.5	56	183	9
2012	48	58	176	7

• لم يتضمن الجدول العام (١٩٩٧) استثناء الأردن من التقييم في ذلك العام.

نتائج مؤشر مدركات الفساد للعام (٢٠١٢)

وفقاً لنتائج مؤشر مدركات الفساد للعام (٢٠١٢)، فقد احتلت كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا المرتبة الأولى، في حين احتلت كل من افغانستان وكوريا الجنوبية والصومال المرتبة الأخيرة (٤).

أما في ما يتعلق بالأردن فقد حققت المرتبة (٥٨) على المؤشر من أصل (١٧٦) دولة خضعت للتقييم في حين كانت مرتبة الأردن على مؤشر عام (٢٠١١) (٥٦) من أصل (١٨٣) دولة خضعت للتقييم.

وقد أظهرت نتائج المؤشر لعام (٢٠١٢) تحقيق الأردن زيادة ملحوظة في مقدار الدرجات المتحصلة ، وقد بلغت (٣) درجات حيث بلغ المجموع الكلي (٤٨) درجة في حين بلغ في العام (٢٠١١) (٤,٥) درجة أي ما يعادل (٤٥) درجة وفقاً للمنهجية الجديدة.

ويعزى سبب تحقيق الأردن زيادة ملموسة في الدرجات المتحققة إلى تحسن الدرجات المحرزة وزيادتها بشكل واضح على المسوحات والمصادر كافة التي استخدمت بياناتها في إعداد مؤشر مدركات الفساد، باستثناء تقييم دليل مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية، حيث انخفض تقييم الأردن من (٥٢) في العام (٢٠١١) ليصبح (٥٠) في العام (٢٠١٢) ويبين الجدول رقم (٢) مقارنة بين درجات الأردن لعامي (٢٠١١ و ٢٠١٢) على المسوحات التي استخدمت في إعداد مؤشر مدركات الفساد.

جدول رقم (2) مقارنة بين الدرجات المتحققة على المسوحات لعامي 2011 و 2012

المصدر	الدرجة	
	2011	2012
مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان	31	36
كتاب التنافسية العالمية السنوي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية	55	56
دليل مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية	52	50
مسح آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	48	57
مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي	42	50
تقييم مخاطر الدولة الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية	32	38

وعلى الرغم من التحسن الملموس الذي حققته الأردن على درجات المؤشر وانخفاض عدد الدول الخاضعة للتصنيف بواقع (٧) دول ليصبح (١٧٦) دولة في العام (٢٠١٢) بدلاً من (١٨٣) دولة خلال العام (٢٠١١) إلا أن تصنيف الأردن عالميا تراجع بمقدار مرتبتين مقارنة مع المرتبة المتحققة خلال العام (٢٠١١)، ويعزى سبب التراجع على نحوٍ أساس الى تقدم كل من دولة تركيا، وجورجيا، والتشيك، ولاتفيا، وماليزيا عن الأردن خلال عام (٢٠١٢)، حيث كانت الأردن متفوقة على هذه الدول من حيث التصنيف خلال العام (٢٠١١).

ومن ناحية أخرى، يتضح من خلال نتائج المؤشر أن الأردن قد حققت تقدما ملموسا في ترتيبها على مستوى الوطن العربي، حيث أحتلت المرتبة الرابعة في العام (٢٠١٢) مقارنة بالمرتبة السادسة في العام (٢٠١١)، متفوقةً بذلك على كلّ من عُمان والكويت وكما هو موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (3) تصنيف الأردن على مستوى الوطن العربي لعامي 2011 و 2012

الرقم	الدولة	التصنيف لعام 2011	الدولة	التصنيف لعام 2012
1	قطر	22	قطر	27
2	الإمارات العربية المتحدة	28	الإمارات العربية المتحدة	27
3	البحرين	46	البحرين	53
4	عمان	50	الأردن	58
5	الكويت	54	عمان	61
6	الأردن	56	الكويت	66

وصف مصادر البيانات المستخدمة في تقييم الأردن للعام (٢٠١٢)

إعتمد مؤشر مدركات الفساد للعام (٢٠١٢) في تقييم الأردن على البيانات التي وفرتها المصادر الآتية:-

١. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان ويرمز له على مؤشر مدركات الفساد بالرمز (BF-TI).

تمنح النقاط الخاصة بالمؤشر من قبل خبير الدولة وتتم مراجعتها على نحو سري من قبل خبير آخر و يقدم أيضا تصنيفاً ثانياً مستقل للدولة، ويتم الطلب من الخبراء تقييم إلى أي مدى تتم محاكمة أو معاقبة شاغلي المناصب العامة الذين يسيؤون استخدام مناصبهم.

٢. كتاب التنافسية العالمية السنوي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية ويرمز له على مؤشر مدركات الفساد بالرمز (IMD)

يقيس القدرة التنافسية للدول، ويختبر كيفية تأثير المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي على تنافسية الشركات.

تستخدم الدراسة التي يصدر بناءً عليها التقرير (٣٣١) معيار مخصصة لقياس الأداء الاقتصادي، وكفاءة الحكومة، وكفاءة الأعمال، و البنية التحتية، من اجل الحصول على صورة متكاملة للقدرة التنافسية للدول، كما تتضمن الدراسة مسحا لقادة الأعمال، ويطلب منهم تحديداً مفاده هل الرشوة والفساد موجودان ام لا ؟.

ويتم اجراء هذه المسوحات بالتعاون مع شركاء المعهد في مختلف أنحاء العالم، البالغ عددهم (٥٤).

٣. دليل مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ويرمز له على مؤشر مدركات الفساد بالرمز (ICRG).

يصدر شهريا عن المؤسسة دليل مخاطر الدولة (ICRG) ويتضمن تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية للدول التي تُعدّ ذات أهمية في بيئة الأعمال الدولية. ويركز دليل مخاطر الدولة عند تقييمه للفساد على نحو أكبر على الفساد الفعلي أو المحتمل، المتمثل في الإفراط بالمحسوبية، والمحافظة على المنصب، وتبادل المصالح وتمويل الأحزاب سرا، ووجود علاقة وثيقة بين السياسيين ورجال الأعمال على نحو يثير الريبة.

٤. مسح آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويرمز له على مؤشر مدركات الفساد بالرمز (WEF).

يعمل المنتدى بشكل وثيق مع شبكة من المؤسسات الشريكة تدير المسوحات في بلدانها ويتم اختيارها بسبب قدرتها على الوصول إلى رجال الأعمال، وفهمها بيئة الأعمال الوطنية، وتركيز أبحاثها على القدرة التنافسية. وتشكل أقسام الاقتصاد في الجامعات المحلية وكذلك معاهد البحوث المستقلة أو منظمات الأعمال الجزء الأكبر من المعاهد الشريكة للمنتدى الاقتصادي.

وفي ما يتعلق بأسئلة الفساد التي يتضمنها استطلاع الرأي، فهي تشمل ما يلي:

- في بلدكم، كم هو شائع بالنسبة للشركات دفع أموال إضافية غير موثقة أو رشوة متصلة بما يأتي:

أ) الواردات والصادرات ب) المرافق العامة ج) دفع الضرائب السنوية د) منح العقود العامة والتراخيص هـ) الحصول على قرارات قضائية متحيزة.

- في بلدكم، كم هو شائع تحويل الأموال العامة للأفراد والشركات أو المجموعات بسبب الفساد؟

٥. مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمي ويأخذ الرمز (WJP) على مؤشر مدركات الفساد.

يُعدّ مشروع العدالة العالمي منظمة مستقلة غير ربحية تعمل على تعزيز سيادة القانون لتنمية المجتمعات من خلال تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

ويوفر المؤشر الذي تم تصميمه من قبل المشروع معلومات مفصلة تتعلق بأبعاد سيادة القانون، وتمكّن أصحاب المصالح من تقييم التزام الدول بسيادة القانون في الواقع العملي وتحديد نقاط القوة والضعف مقارنة مع الدول المماثلة، وتتبع التغيير مع مرور الزمن. ويتم جمع البيانات الخاصة بالمؤشر من خلال مسوحات واستطلاعات رأي لعامة الناس واستبانات مفصلة للخبراء المحليين.

وفي ما يتعلق بموضوع الفساد، يتضمن المؤشر طرح أسئلة فردية تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية، على النحو الآتي:

- المسؤولون الحكوميون في السلطة التنفيذية لا يستخدمون المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة.
- المسؤولون الحكوميون في السلطة القضائية لا يستخدمون المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة.

- المسؤولون الحكوميون في الشرطة والجيش لا يستخدمون المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة.
- المسؤولون الحكوميون في المجلس التشريعي لا يستخدمون المنصب العام لتحقيق مصالح خاصة.

٦. تقييم مخاطر الدولة الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية ويرمز له على مؤشر مدركات الفساد بالرمز (EIU).

قامت وحدة الاستخبارات الاقتصادية بتصميم تقييمات للمخاطر، تهدف إلى تقديم تحليل معمق -في الوقت المناسب- للمخاطر المالية في أكثر من (١٤٠) دولة. وتعتمد الوحدة في عملها على فريق من الخبراء يقيم معظمهم في لندن وشنغهاي وبكين ونيويورك، وهناك تواصل مع المختصين داخل الدول. وكل محلل دولة يغطي كحد أقصى دولتين إلى ثلاث دول، وتخضع التقارير التي يقدمها المحللون إلى مراجعة دقيقة قبل النشر.

وفي ما يتعلق بموضوع الفساد يتضمن التقييم توجيه أسئلة محددة على النحو الأتي:

- هل هناك إجراءات واضحة، ومساءلة، تحكم تخصيص الأموال العامة واستخدامها ؟
- هل الأموال العامة تختلس من قبل الوزراء/الموظفين العموميين لأغراض خاصة أم لأغراض الأحزاب السياسية؟
- هل هناك صناديق خاصة لا توجد عليها مساءلة؟
- هل هناك بشكل عام إساءة استخدام للموارد العامة؟
- هل هناك جهاز خدمة مدنية متخصص، أم أن الأعداد الكبيرة من الموظفين يتم تعيينهم مباشرة من قبل الحكومة؟
- هل هناك أجهزة مستقلة للتدقيق على إدارة الأموال العامة؟
- هل هناك سلطة قضائية مستقلة تملك صلاحية محاكمة الوزراء/ الموظفين العموميين عن المخالفات؟
- هل هناك تقليد لدفع رشاوى لتأمين الحصول على عقود أو منافع خاصة؟

٧. تصنيفات مخاطر الدولة الصادر عن مؤسسة البصيرة العالمية ويأخذ الرمز (GI) على مؤشر مدركات الفساد.

تم استخدام نظام تقييم مخاطر الدولة منذ العام (١٩٩٩) ويعرض تحليلا للمخاطر السياسية، و الاقتصادية، والتشغيلية، والأمنية لدول مختلفة.

وقد تم اشتقاق نقاط مخاطر الفساد الداخلة ضمن مؤشر مدركات الفساد بشكل أساسي من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى تقييمات خبراء الدولة في تحليل الجوانب الأخرى للفساد.

وفي ما يتعلق بموضوع الفساد يتم الطلب من الخبراء تقييم ما يأتي:

- في ما إذا كان الفساد، وبشكل خاص، يؤثر في الأنشطة التشغيلية للشركات، مع تركيز تحليلي على الدوافع الاقتصادية والسياسية للمشكلة.
- فيما إذا كان الفساد من منظور الأعمال يعدّ مصدر قلق، بخاصة إذا تعلق بمنح تراخيص العمل واتخاذ سياسات منحازة.

مقترحات لتحسين تصنيف الأردن على مؤشر مدركات الفساد

أولاً: العمل على تحسين درجة الأردن في مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان، حيث إن تقييم الأردن على هذا المؤشر يبلغ (٣٦) من (١٠٠)، ويمكن تحسين هذا التقييم من خلال الانفتاح على وسائل الإعلام في ما يتعلق بمحاكمة أو معاقبة شاغلي المناصب العامة الذين يسيئون استخدام مناصبهم بحيث تعكس وسائل الإعلام لأطياف المجتمع كافّة الجدية والصرامة بمعاقبة الفاسدين وفقا لأحكام القانون.

ثانياً: العمل على تحسين درجة الأردن في تقييم مخاطر الدولة الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية حيث أن تقييم الأردن على هذا المؤشر يبلغ (٣٨) من (١٠٠)، ويمكن تحسين هذا التقييم من خلال التركيز على وجود إجراءات واضحة، ومساءلة صارمة، تحكم عملية تخصيص الأموال العامة واستخدامها ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوزراء أو الموظفين العموميين من اختلاس الأموال العامة، سواء لأغراض خاصة أم لأغراض الأحزاب السياسية، والتخلص قدر الإمكان من الصناديق الخاصة التي لا تخضع للمساءلة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم إساءة استخدام الموارد العامة، وتفعيل دور السلطة القضائية المستقلة في مجال محاكمة الوزراء/ الموظفين العموميين على المخالفات المرتكبة من قبلهم.

ثالثاً: تبسيط بيئة الأعمال بما يكفل القضاء على/ أو الحد من فرص دفع الرشاوى.

رابعاً: فتح قنوات الإتصال بين هيئة مكافحة الفساد ورجال الأعمال، خاصّة (الشركات متعددة الجنسيات) بحيث يتضمن ذلك عقد ندوات، وورش عمل توعوية وتثقيفية تهدف بشكل أساسي إلى اطلاعهم على منجزات الأردن في مجال مكافحة الفساد والإجراءات المتخذة في هذا السياق.

خامساً: التواصل ما بين الهيئة والممثلين المحليين (الخبراء والمقيمين) للمؤسسات المستقلة التي يعتمد مؤشر مدركات الفساد على بياناتها ومسوحاتها، والتباحث معهم حول كيفية تحسين تقييم الأردن وفق المسوحات التي تنفذ.

لقد تم أخذ المعلومات من:


١. الشفافية الدولية (١٩٩٥). تقرير مؤشر مدركات الفساد.

٢. الشفافية الدولية (٢٠١١). أسئلة متكررة.

٣. الشفافية الدولية (٢٠١٢). مؤشر مدركات الفساد: مذكرة فنية حول المنهجية.

٤. الشفافية الدولية (٢٠١٢). تقرير مؤشر مدركات الفساد.


مطبعة الجامعة الأردنية
The University of Jordan Press



The University of Jordan Press
مطبعة الجامعة الأردنية